



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

بناء المؤشرات وأثره على دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة - الأهمية والحدود -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إشراف

إعداد الطالب:

د. قاسم حجاج

مسعود غزال

لجنة المناقشة مكونة من السادة الأعضاء:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة	الصفة
محمد خميس	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	رئيسا
قاسم حجاج	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
فريدة طاجين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
شمسة بوشنافة	أستاذ	جامعة الأغواط	مناقشا
مصطفى بخوش	أستاذ	جامعة بسكرة	مناقشا
خالد بقاص	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية 1444هـ / 2022 - 2023 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَ"

لِي وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ

وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ

الْمُسْلِمِينَ" الأحقاف (15)

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

{وَإِذْ نَادَى رَبَّهُمْ لَنَنْ شَكَرَنَّ لَأَزِيدَنَّكُمْ}

أحمد الله على منه وفضله أن أتممت هذا العمل المتواضع، وأشكره تعالى على عونه لبلوغي هذه الغاية النبيلة، وإني لأسأل القبول منه واحتساب أجره عنده، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة وهداية للعالمين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين.

وبعد : أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وأخلص عبارات التقدير والاحترام وعظيم الاعتنان لأستاذي:
الدكتور قاسم حجاج . على ما بذله من جهد وإرشاد وتوجيه خلال مراحل إعداد هذه الأطروحة .

كما أجد شكري وتقديري لكل الأساتذة، الذين أخذوا بيدي في مساري الدراسي، والذين كانوا سلماً
ارتقيت فيه ودصلت إلى هذه الدرجة، إلى جامعة درقلة التي احتضنتني في مسار الدراسات العليا.

كما لا يفوتني أن أنوه بالجهد المبذول من طرف أستاذتي أعضاء لجنة المناقشة في قراءة أطروحتي العلمية
وتصحيحها وتدقيقها فأشكر سعيهم ومجهودهم، ومما لا شك فيه أن ملاحظاتهم ستكون موضع اهتمامي
دستري رسالتي وقمرها في أحسن صورة.

وأخيراً أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساعدني ووقف معي، واحتضنتني بفكره وجهده وماله،
مهتماً قل أو كثر، أساتذةً ومربين مرشدين، أصدقائي في مختلف مراحل الحياة، وفاء
لجهودهم، وأترحم على من فقدتهم، فلهم مني أصدق التحايا القلبية وأسمى الدعوات بتيسير
أموارهم دنيا وأخرى، أمين.

والله ولي التوفيق

الباحث: مسعود غزال

الإهداء

إلى أعلى مخلوقين في الكون أبي رحمة الله عليه
وأمي رعاها الله وأطال في عمرها.

إلى شريكة حياتي وسندي في الحياة الدنيا، زوجتي سمية

إلى أعز وأرق إخوة لي في الحياة: محمد
وحمادي، إبراهيم، أحمد، ماما علي، أمينة.

إلى أبنائي عيسى حبيب الله وإحسان

إلى إخوتي جميعا وكل أفراد عائلتي

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة عملي.

مقدمة

يشهد حقل العلاقات الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة (نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين) اتجاها متسارعا في أساليب العمل المنهجي والبحثي من قبل المجتمعات العلمية، ومن بين مميزات هذا الاتجاه اللجوء إلى التكميم وقياس الظواهر، خاصة مع التطور الكبير للبرامج التقنية والحاسبات الاليكترونية باعتبارها وسائل مساعدة على تقديم خدمات علمية، بعيدا عن الاعتبارات الشخصية والتفسيرات الذاتية، وهو المسار الذي نحى نحوه حقل العلوم السياسية حيث شهد ثورة في التكميم لظواهره، ومن بين مظاهر هذا الاتجاه صناعة واستغلال القياس والتكميم في دراسة ظواهر العلاقات الدولية، لما له من أهمية كبيرة في البحوث، بصفته يضفي نوعا من الدقة عليها؛ انطلاقا من هذا تعد دراسة هذا الاتجاه والاهتمام به من طرف الباحثين أمثالي يكتسي أهمية بالغة لمضاهاة ومحاكاة هذا الاتجاه وفهم دوافعه واتجاهاته وأهميته، ودراسة مساهمات الباحثين فيه وكيفيات الإفادة منها في تطوير أدائنا البحثي ونوعية البحث التي نجريها. وهو ما تطرقت إليه الدراسات السابقة ووضّحته وحاوَلت الاستعانة به، على أن تبرز هذه الدراسة جوانب أخرى.

❖ الأدبيات السابقة

1-مقال بعنوان: تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية، لصاحبه وليد عبد الحي، مجلة استشراف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، بيروت، لبنان، 2016. يبرز فيه الكاتب أن المنهج الكمي يفترض القدرة على تحويل الظواهر إلى مؤشرات قابلة للقياس أو تطويعها لتكون كذلك، وإذا كانت المناهج الكيفية تقوم على أساس الفهم البنائي للظاهرة انطلاقا من أن الواقع مبني اجتماعيا، فإن الجمع بينهما في الدراسات المستقبلية يفترض إدراك البعدين الإبستمولوجي والمنهجي لكل من التقنيات الكمية والكيفية، وهي أبعاد لها قدر من التباين بين مدارس الدراسات المستقبلية، حيث سعت

الدراسة لبحث طرق الجمع بين المنهجين ورصد احتمالات تطور الظاهرة وبناء سيناريوهات بصورة أكثر دقة. كما تناولت الدراسة العلاقة بين هدف الدراسة والتقنية الأنسب لتحقيق الهدف، فحددت عددا من الشروط والمحاذير لضمان توظيف هذه التقنيات الكمية والكيفية من أجل إنجاز بحث مستقبلي دقيق.

2- مقال بعنوان: الأهمية البحثية والسياسية المتصاعدة لـ "المؤشرات" لصاحبه خالد حنفي علي،

مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، مصر، 2016. يعالج الكاتب قضية صعود المقاييس من حيث إبرازه لرأيين يتمثل الأول في إرجاع هذا التطور والصعود لثلاثة قضايا مهمة هي: الجانب المنهجي لتطور علوم الإحصاء، ثانيا لجوء الدولة القومية إلى استعمال المؤشرات كأحدى وسائل التنظيم وإدارة شؤونها، ثالث ذلك يرجع إلى ظروف العولمة وما رافقها من ثورة معلوماتية وتكنولوجية وضغوط منظمات المجتمع المدني، في حين يشير الرأي الثاني إلى أن ذلك راجع لانعكاس هيمنة طريقة التفكير التكنوقراطي، مقابل تراجع الأيديولوجيات. ثم يتطرق البحث إلى مسألة مفادها أن استعمال المقاييس يطرح مستويين مرتبطين هما: الإشكالية النظرية والفنية لطبيعة المقياس، والتأثيرات التي تنشأ عن نتائج المقياس في ترتيب وتصنيف الفاعلين، وينبه الكاتب في سياق الحديث عن المقاييس إلى خطورة تحوّلها إلى ما يشبه المسلمات الفكرية، وكذا السيطرة والهيمنة الغربية على إنتاج المقاييس وترويجها، ويحذر أيضا من تحول نتائج المقاييس إلى سلطة للتقييم حتى ولو لم تكن ملزمة، إلا أنها عمليا تتحول إلى قوة مؤثرة خاصة مع ارتباطها بالتفاعلات الدولية. وبالرغم مما يكتنف المقاييس من إشكالات إلا أنه يمكن النظر إليها كاتجاهات أولية تساعد وتمكن الباحثين من التحليل، مع إخضاعها للجدل والنقاش العلمي. وما لم تتعرض له الدراسة بالبحث هو تلك القضايا ذات الطابع الفني في بناء المقاييس خاصة المتعلقة بالأساليب الإحصائية.

3-مقال بعنوان: أهمية "صناعة" المؤشرات في الاستشراف الاستراتيجي مدخل معرفي ومنهجي،

لصاحبه قاسم حجاج، مجلة استشراف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، بيروت، لبنان، 2016. يبرز فيه الكاتب أن تعقب الدراسات المستقبلية الكبرى والصغرى أصبح وفقاً للمعطيات الميدانية والدراسات الموثقة والقوانين العلمية والمراسد الإحصائية وورشات الاستشراف الاستراتيجي، حيث اعتمد الباحثون المستشفون والمؤسسات المتخصصة على ما يسمى "بمؤشر قياس التغيرات" كوسيلة لدراسة كافة القطاعات ومجالات الحياة، حيث تمثل تلك المؤشرات أهمية قصوى متنامية في رسم سيناريوهات مستقبلية، مما جعل الكاتب يطرح السؤال التالي: كيف تتم صناعة هذه المؤشرات وماهي أهدافها؟ وبين الكاتب في الأخير أن هذا الاستعمال للمؤشرات رافقه جو كبير من الجدل حول، جدوى ملائمة العمليات الإحصائية والتقديرية النسبية في تعقب مستقبل مختلف الظواهر المستشفة، بخاصة أنها لا تخلو من التحيزات المعرفية والأيدولوجية والثقافية والمصالحية.

4-مقال بعنوان: مؤشرات الأداء والترتيب بين قياس القوة وقوة المقاييس، لصاحبه علي جلال معوض.

مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، مصر، 2016. عالج الكاتب موضوع مؤشرات الأداء من خلال ماهية المقاييس باعتبارها تجميعاً بأوزان نسبية تقديرية معينة لمؤشرات وبيانات ترتيبية. تهدف إلى زيادة الدقة في التركيز على أبعاد معينة وتجريدها من بعض الخصوصيات لتسهيل المقارنة بينها، ثم التوصل إلى لغة فنية مشتركة، وبين الباحث الدوافع التي ساهمت في صناعة المؤشرات مثل الدوافع المالية وتعزيز السمعة والمكانة والأيدولوجية والجوانب القيمة والبحثية المعرفية. أما تصنيف المؤشرات فيرجع إلى طبيعة الجهات المصدرة لها، أو وحدات المقارنة ومستوياتها، أو حسب النطاق الزمني والمكاني، وكذا المجالات والقضايا التي تعالجها، ويُرجع الكاتب تطورها إلى زيادة كثافة وزخم العمليات الانتشارية للقيم والأيدولوجيات والممارسات بين مستويات ومجالات مختلفة، لاسيما في مرحلة ما بعد نهاية

الحرب الباردة وتبلور النظام العالمي الجديد، إن كان على مستوى اقتباس واستنساخ قيم المحاسبة والمساءلة الرقمية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو الانتقال من المجال الأكاديمي المتخصص إلى المجال السياسي أو العام، أو على مستوى انتشار ثقافة التقييم والترتيب لمختلف المؤسسات والخدمات والوحدات والظواهر المحلية الرائجة على المستوى الداخلي في بعض الدول الفائزة للنظام العالمي، أو على مستوى انتشار السيادة وانتقالها من الدول إلى الفاعلين من غير الدول عبر الحدود. وتظهر قوة المقاييس في كونها سلطة ناعمة للتغيير والتأثير والضغط، وذات قوة تأطيرية وتنظيمية، كما أنها تعد تجسيدا لقوة المتابعة والإشراف، وأخيرا يتطرق الكاتب إلى بعض إشكاليات صياغة المقاييس وتوظيفها وتأثيراتها، متمثلة في إشكالية البناء من حيث تحديد الاطار النظري وتحديد مؤشرات ثم انتقاء البيانات، أما إشكالية التوظيف فتتمثل في التوظيف السياسي للمقاييس والانحيازات الأيديولوجية الفكرية، وكذا تأثير الانتماءات العرقية للمشاركين في إعداد المقاييس، ويختم الكاتب الدراسة بأن المقاييس تعتبر أدوات للتحليل ذات حدين للتمكين والإصلاح من جهة، والتدخل والضغط من جهة ثانية. أما ما لم تتطرق إليه الدراسة بالبحث فهي انعكاسات استخدام المؤشرات على الدول وما دونها سلبا وإيجابا، ثم غياب تلك المسائل التي تهتم بكيفية بناء المقاييس خاصة المتعلقة بالأساليب الإحصائية.

5-مقال بعنوان: بناء مؤشر مركب للحوكمة في الجزائر باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية، لصاحبه إبراهيم عدلي مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية - المجلد 08، العدد 01- مارس، الجزائر، 2021. عالج الباحث موضوع بناء مؤشر للحوكمة في الجزائر باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية، على عكس ما كان متبعاً من قبل كاستعمال المتوسط الحسابي العادي، ومن أجل استخلاص مؤشر مركب بتطبيق طريقة المركبات الأساسية اعتمد الباحث على مؤشرات البنك الدولي التالية: (مؤشر السيطرة على الفساد، مؤشر فعالية الحوكمة، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر جودة التشريعات

وتطبيقها، مؤشر سيادة القانون، مؤشر المشاركة والمساءلة)، ولبناء هذا المؤشر المركب اتبع الباحث بعض الخطوات التي جاءت في الدليل الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وهي: بناء الاطار النظري - اختيار المؤشرات الفرعية - المعالجة الأولية للبيانات - التطبيع - الأوزان الترجيحية - التجميع - تحليل عدم التأكد والحساسية - العرض البياني - وبعد استخدام الأوزان تم حساب المؤشر المركب للحكومة لسنة 2014، وبعد القيام بنفس الخطوات لجميع سنوات الدراسة (1996-2018) حصل الباحث على قيم مؤشر الحوكمة للجزائر وقد تم ملاحظة ما يلي: الفترة الممتدة بين 1996 و 2000 تميزت بقيمة ضعيفة لمؤشر الحوكمة تراوحت بين 14 و 17 ثم بعد 2002 بدأت في التحسن والزيادة حتى سنة 2005 أين اخذت أكبر قيمة لها (33.22)، ثم ضلت تتأرجح بين 22 و 27 حتى نهاية فترة الدراسة 2018. ومما خلص اليه الباحث أن هذه المؤشرات لها أوزان غير متساوية ودرجة تمييز مختلفة مما يجعل طريقة المتوسط الحسابي العادي المستخدمة بكثرة من طرف الباحثين غير مناسبة لبناء مؤشر مركب، بل ينبغي الاعتماد على طرق أخرى على غرار طريقة المركبات الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة.

6-مقال بعنوان: (Risks of producing and using indicators of sustainable development goals)

(development goals) ، لمجموعة من الباحثين: (ياري ليتيماكي - حنا سالو - روبرت ليبينيس - ليوني بوتتر - جيري مستجوكي)، 2020. Sustainable Development.

عالجت الدراسة المخاطر المتعلقة بالمؤشرات الوطنية، حيث يعتمد التحليل فيها على الخبرات المكتسبة من عمليات إعداد مؤشر التنمية المستدامة في فلندا ورؤى المتخصصين في المؤشرات وأصحاب المصلحة والاهتمام في كل من فلندا وألمانيا بها، إضافة إلى تحليل المخاطر المتعلقة بالإفراط في استخدام المؤشرات وعدم استخدامها وإساءة استخدامها من منظور محتويات المؤشرات وعمليات الإنتاج والاتصال وعوامل السياق الخارجي. حيث تتم مناقشة فرص تجنب المخاطر المختلفة وتحسين التأثيرات المجتمعية المرغوبة

مقدمة

وتأثيرات استخدام المؤشرات. ومن بين الأهداف التي كانت ترمي إليها هذه الدراسة هو تزويد البشرية بخارطة طريق عالمية للاستدامة، إضافة إلى تطوير مؤشرات رسمية لأهداف التنمية بشكل مكثف، كما تهدف إلى إصدار توصيات للتغلب على مخاطر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، انطلاقاً من الأسئلة التالية: ما هي المخاطر المرتبطة بعمليات إنتاج المؤشرات على المستوى الوطني؟ ما هي العوامل المساهمة التي من المحتمل أن تؤدي إلى الإفراط في استخدام المؤشرات أو عدم استخدامها أو إساءة استخدامها؟

وقد تمت معالجة هذه الأسئلة والاجابة عنها وفق ما يلي: أولاً عن طريق رسم صورة شاملة للوضع الحالي لعمل المؤشرات من خلال فحص بوابات مؤشرات الأمم المتحدة (2019) الوطنية عبر الإنترنت. ثانياً، تم وضع الأنشطة على المستوى الوطني في سياقها بناءً على وثائق وتقييمات لسياسات مختلفة. تُستخدم فيها الوثائق وقواعد بيانات المؤشرات وبوابات الويب المتاحة للجمهور لرسم صورة شاملة للتطور والحالة الراهنة لمجموعة المؤشرات. ثالثاً، تم تعميق فهم المخاطر المحتملة والفعلية المتعلقة بإعداد واستخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بناءً على الملاحظات التشاركية وبيانات المقابلات. تم إجراء مقابلات مع مطوري المؤشرات والمستخدمين المحتملين في فنلندا لتكوين فهم متعمق للمخاطر المحتملة. كما تم إجراء مجموعة من المقابلات التكميلية مع نفس الاستبيان في ألمانيا. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

لمؤشرات الاستدامة هدف أساسي، وهو إظهار الاتجاهات الرئيسية وتوفير المعلومات لتحسين القرارات السياسية وبدء سياسات التنمية المستدامة وتحسين التواصل بين الخبراء وغير الخبراء وزيادة الوعي العام. غالباً ما فشلت التوقعات المتفائلة بشأن التأثير المجتمعي الكبير والفوري للمؤشرات، خاصة تلك المتعلقة بالاستخدام المباشر والفوري والواسع النطاق للمؤشرات في صنع السياسات.

مقدمة

يمكن أن تكون الفوائد والعيوب مرتبطة بالتكاليف المالية أو المدخرات، أو قيمة المؤشرات لاتخاذ القرار، والتي يمكن أن تكون سلبية أيضًا.

تركز الأدبيات الضخمة على المخاطر المتعلقة بمعالجة البيانات واختيار المؤشرات، بينما تم توجيه اهتمام أقل من العلماء إلى المخاطر المحتملة المتعلقة بمرحلة الاستخدام الفعلي للمؤشرات

إن الإفراط في استخدام المؤشرات وعدم استخدامها يتأثر إلى حد كبير بعمليات اختيار البيانات ومعالجتها والاتصال، في حين أن سوء الاستخدام يرتبط أكثر بتفسير المؤشرات من قبل المستخدمين.

غالبًا ما تقتصر المؤشرات إلى صيغ واضحة للمستويات المستهدفة، مما يجعلها عرضة للتفسيرات التي تخدم مصالح سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية معينة.

لا يركز الاستخدام الانتقائي للمؤشرات على الاهتمام بأهداف التنمية المستدامة الملائمة فحسب، بل يزيد أيضًا من خطر إهمال الموضوعات "المحظورة" مثل حقوق المرأة في البلدان التي لا تتوفر على تشريعات في الحقوق المتساوية.

من الممكن أن يظل سوء استخدام مؤشرات الاستدامة غير مبلّغ عنه لأن الجهات الفاعلة التي تُسيء استخدام المؤشرات لديها دافع واضح لإخفاء إساءة الاستخدام عن التدقيق النقدي والنقاش العام.

7-مقال بعنوان (Analysis of the different European systems for producing indicators)،

للباحثين: (Laurence ESTERLE, and Jean THEVES)، مرصد العلوم والتكنولوجيا، 93 شارع

فوجيرارد، 75006 باريس، فرنسا:

عالج الباحثان موضوع إنتاج مؤشرات العلم والتكنولوجيا، من حيث قياس أداء مختلف الجهات الفاعلة في النظام الوطني للبحث والتطوير، داخل السياق الأوروبي والدولي، انطلاقًا من أن بعض البلدان تقوم بإنتاج

وتنفيذ هياكل جديدة أكثر تخصصا في جمع البيانات غير التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل بناء مؤشرات جديدة، وبناء عليه فإن هذه الدراسة تؤكد على الدور المركزي المستمر للمكاتب الإحصائية الوطنية لإنتاج بيانات المدخلات من نوع فراسكاتي، زيادة على تعدد مصادر بيانات الادخال، في ظل افتقارها لهيكل يجمع مثل هذه البيانات، ويلاحظ أيضا تنوع في المؤسسات المسؤولة عن مسوحات الابتكار، وكذا الاستقلالية النسبية للمؤسسات المنتجة للمؤشرات وكذا المخرجات عند وجودها، ولكي تتمكن المؤسسات من استخدام المؤشرات، لا يجب أن يقتصر ذلك على إنتاج البيانات فقط بل عليها وضع هذه البيانات في شكل قابل للتفسير، ومن أجل تقييم ما إذا كانت هذه القدرات متاحة في البلدان التي شملتها الدراسة، استخدمت الدراسة معيارين هما: (أولا: القدرة على نشر تقرير وطني بانتظام مكون من تسعة مؤشرات للعلم والتكنولوجيا، والثاني: هو قرب المؤسسات المنتجة للمؤشرات من المجتمع العلمي المنخرط في سياسة العلوم والابتكار)، ولقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: بالنسبة للبلدان الستة فإن إنتاج المؤشرات يقتصر على المكاتب الإحصائية أو ما يشابهها، إضافة إلى ضعف الارتباط بين البحوث ووجود تقرير يصرح بإجراء تحليل شامل للنتائج. أما البلدان الأربعة فلقد تم بذل جهد حقيقي فيها لتتبع إنتاج المؤشرات، وتحري الاستقلالية فيما يتعلق بالدولة وتقريبها من المجتمع العملي.

في الأخير قدمت الدراسة اقتراحات من أجل المستقبل لتطوير هذا المجال أولا: انشاء وكالة أوروبية مستقلة عن الإدارات والمكاتب الإحصائية الوطنية والأوروبية هدفها إعداد تقرير كامل عن العلوم والتكنولوجيا في أوروبا وتمكين جميع الدول الأعضاء من تطوير منتج مماثل، ثانيا: يجب أن تحصل هذه الوكالة على وسائل مهمة لاكتساب القواعد لاسيما الخاصة بالمخرجات (براءات الاختراع، المنشورات...) على أن تتمتع أيضا بقدرات داخلية للبحث والتطوير.

وتختلف هذه الأطروحة عن الدراسات السابقة في جوانب منها: أن الباحث حاول قدر الإمكان جمع وإحصاء أكبر عدد ممكن من المؤشرات وأعاد تصنيفها حسب المواضيع، مبينا كيفية بناء بعض المؤشرات، خاصة الجوانب المتعلقة بالأساليب الإحصائية والتي لها علاقة بظواهر العلاقات الدولية. كما تطرقت الدراسة إلى البحث عن انعكاسات استخدام المؤشرات على الدول وما دونها سلبا وإيجابا، ثم البحث عن الجهات المهيمنة على إنتاج المقاييس وترويجها، فهل صحيح أن الجهات الغربية هي المسيطرة أم أن الأمر نسبي؟

❖ الأهمية

الأهمية العلمية (النظرية):

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في تتبع كيفية بناء المؤشرات، ومعرفة الدافع من وراء صياغتها واستعمالها في دراسة العلاقات الدولية، والتعرف على الغايات التي تسعى إليها عملية إنتاج واستعمال المؤشرات، خاصة وأنها ترتبط بالدراسات الاستشرافية والاستراتيجية.

الأهمية العملية:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تنطلق من واقع أساسه، العلاقة بين بناء المؤشرات وأثره على دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، من حيث التنبؤ والاستشراف، في ظل تزايد وتساعد إصدار المؤشرات التي تهدف إلى زيادة الدقة في التحليل والمقارنة، إضافة إلى خلق لغة فنية مشتركة للتواصل بين مختلف الأطراف سواء كانوا متخصصين أو صناع القرار بدرجات متفاوتة ومختلفة. حيث يُفترض أن تساهم هذه الدراسة من خلال التوصيات والنتائج المتوصل إليها، في تفادي الجوانب السلبية التي تظهر عند بناء

المؤشرات واستخدامها، فتقدم صورة جاهزة للدول عن كيفية عمل بعض المؤشرات، كما أنها ستوفّر تصنيفات للباحثين عن المؤشرات ومن يصدرها ويسيطر على هذا المجال.

❖ أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الموضوعية:

انطلاقاً من أن السنوات الأخيرة شهدت:

- 1- ثورة كبيرة في إصدار وتطوير المؤشرات التي تهتم بأداء الفاعلين من الدول وغير الدول في مختلف المجالات، الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفنية وغيرها.
- 2- إضافة إلى بعض الإشكالات الطارئة في صياغة المؤشرات وتوظيفها وتأثير ذلك على الساحة الدولية إيجاباً أو سلباً.

الأسباب الذاتية:

- 1- بعد التدرج في أدبيات العلوم السياسية ومجال العلاقات الدولية، رأى الباحث أنه من المفيد جداً تعميق الفهم بالمؤشرات والمعارف المنهجية المختصة بالدراسات الكمية في الظواهر السياسية الدولية المعاصرة.

- 2- اعتباراً من أنّ للمؤشرات أهمية بالغة في دراسة الظواهر المختلفة، ما يمكن أن تتجرّ عنه تغييرات كبيرة على الساحة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، خاصة أن استعمال المؤشرات تحول إلى قوة مؤثرة بسبب ارتباطها بالتفاعلات الدولية.

❖ إشكالية البحث

مقدمة

تتركز هذه الدراسة بالدرجة الأولى حول العلاقة بين بناء المؤشرات من جهة ودراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المؤشرات ارتبط بعضها بطابع منهجي يتعلق بتطور العلوم الإحصائية في توصيف وتفسير الظواهر الإنسانية، وعامل آخر يرتبط بالدولة القومية الحديثة وأجهزتها البيروقراطية؛ سنقوم الدراسة بالبحث أيضاً في كيفية استخدامها. وعند تحليل وتفسير النتائج التي تُطلعنا بها المؤشرات، نتساءل عن الجوانب الإيجابية والسلبية التي تنعكس على موضوعية ودقة ومنطقية الدراسات العلمية، بالنظر إلى الحثثات المعرفية والعملية لاستخدام المؤشرات، ستركز إشكالية بحثنا على محاولة الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما أثر استعمالات المنهج الإحصائي (بناء المؤشرات) في حقل العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة على موضوعية دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة؟
ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية أهمها:

1- ما هي العلاقة التي تربط بين حقل العلوم السياسية، والمناهج المعيارية من جهة والمناهج الإحصائية

من جهة أخرى؟ (أي تكامل منهجي؟)

2- ماهي المؤشرات؟ وكيف تبني وتنتج؟

3- على ماذا تركز مراكز البيانات في إصدار المؤشرات؟

4- ماهي المؤشرات ذات التأثير الكبير في حقل الدراسات السياسية الدولية؟ وأي تقييم من طرف

الفواعل الدولية لجدواها القياسية؟

5- كيف يتم استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة؟ وهل يرجع ذلك إلى

تصورات صانعي المؤشرات وخلفياتهم؟ أم يستند إلى خطة ومنهج علمي معرفي متفق عليه بين

الباحثين والعلماء؟

❖ فرضيات البحث: تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيس التالية:

" خلال العقود الثلاثة الأخيرة (1990-2020)، زادت الأهمية النسبية للمنهج الإحصائي (المؤشرات) بين مناهج البحث العلمي في حقل العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة، على مستوى المجتمعات العلمية عالميا، من خلال تزايد كم الدراسات العلمية المتوسلة بالمؤشرات، كاستجابة علمية فعالة وحتمية لتحدي السيطرة المعرفية على تنامي حالة التركيب والتعقيد في ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة."

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات أهمها:

الفرضية الأولى: يعتمد تحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية ومنها الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، على المناهج المعيارية والإحصائية.

الفرضية الثانية: المنهج الإحصائي (المؤشرات والمقاييس والجداول الإحصائية). يساهم في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

الفرضية الثالثة: مؤشرات التنمية والحوكمة والتنافسية والإرهاب تعتبر من بين أهم المؤشرات على الساحة الدولية.

الفرضية الرابعة: تؤثر الخلفيات الأيديولوجية والمصالح السياسية لجهات التمويل والدعم في استخدام مؤشرات ترتيب وتصنيف الدول، كما أنها تؤثر على دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة سلبا وإيجابا.

❖ المقاربة المنهجية

إن الإجابة على التساؤلات السابقة، تتوقف على العديد من الاعتبارات التي تنبثق من الإطار النظري لهذه الدراسة؛ حيث يعكس هذا الإطار التشابك بين قضيتين هامتين، تتعلق الأولى بما يعنيه مفهوم بناء المؤشرات، والثانية تخص العلاقة والتأثير الحاصل بين عملية بناء المؤشرات، ودراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة. وانطلاقاً من ذلك، تتبنى الدراسة منهجية تقوم على الجمع والمزاوجة بين العديد من المناهج وهي:

المنهج التاريخي: الذي يعد من أكثر المناهج استخداماً لدى علماء السياسة فهو منهج يساعد على فهم الماضي والحاضر، والتنبؤ بالمستقبل كما يساهم في التعرف على خصوصيات كل ظاهرة وتفردتها (1)، حيث سيساعد هذا المنهج الباحث في التعرف إلى ماهية ظواهر العلاقات الدولية من حيث النشأة وتطورات هذا الحقل المعرفي، والقضايا التي يعالجها وتتبع مختلف الإسهامات الفكرية والنظرية التي شاركت في التأسيس والتنظير لهذا الحقل (2)، ويبرز استخدام المنهج التاريخي أيضاً في توضيح الكيفية التي نشأت بها المناهج المعيارية والإحصائية، ودراسة العلاقة التي ربطت بين الظواهر السياسية الدولية والمناهج

(1) بومدين طائشة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، والاقترايات، كنوز للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 74-76.

(2) محمد جمال الدين العلوي، منهج البحث العلمي في علم السياسة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 11.

الإحصائية، ثم النشأة التاريخية للمؤشرات ومعرفة الإرهاسات الفكرية ومختلف الظروف التي أدت إلى نشوئها، وكيف تطورت عمليات إنتاجها وبنائها، والفترة التي ازدهرت فيها.

منهج تحليل المضمون: يساعد هذا المنهج على قراءة وتحليل مضمون البيانات الواردة في التقارير الواردة عن المؤشرات والمقاييس. حيث استخدمه الباحث عند التطرق إلى تقرير مؤشر مدركات الفساد، مؤشر الإرهاب، مؤشر الحرية، حين يبرز ترتيب الدول وتصنيفها من خلال مؤشرات وإحصائيات متعلقة بأوضاع العالم وفق هذه التصنيفات، عبر مختلف الوقائع والظواهر السياسية الدولية المعاصرة، حيث يقوم الباحث بتحليل ووصف مخرجات المؤشرات ونتائجها، وذلك من خلال العودة إلى المؤشرات الواردة في التقارير.

المنهج الوصفي: وتبرز أهميته من حيث قدرته على وصف الظواهر السياسية الدولية المعاصرة التي تتداخل في تركيبها، وهذا عن طريق وصف طبيعة وسمات وخصائص كل ظاهرة، بغرض تحليل المعطيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، كما يعتمد المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويوضح خصائصها ويحاول تقديم تفسير كمّي وكيفي لها⁽¹⁾، وهو ما سيسهل على الباحث وصف عملية بناء المؤشرات وإنتاجها وتحليلها وتفسيرها والربط بينها وبين الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، من أجل الوصول إلى تعميمات واستنتاجات.

المنهج المقارن: فلا جدوى من استخدام المناهج السابقة دون استخدام المنهج المقارن في فهم وتحليل وفرز وتصنيف ما توصل إليه الباحث من نتائج ومعطيات. حيث يتيح لنا المنهج المقارن القدرة على ادراك التماثلات والتباينات بين الأشياء المقارنة، وعلى تقدير الأوزان النسبية والمساهمات الفعلية

(1) عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2001، ص 139.

للمؤشرات إن على المستوى الإيجابي أو السلبي، في تقييم وترتيب الدول، ومعرفة مدى قدرتها على الاستمرار وبسط نفوذها كأدوات لتحليل وتفسير الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، ووضع قاعدة علمية تفسر ذلك من خلال المستويات الثلاثة؛ الوصف، بناء النماذج، التحقق من القوانين⁽¹⁾.

الاقتراب البنيوي الوظيفي: الذي يركز على دراسة وتحليل البنية الأساسية والهيكل المشكل للمؤشرات والوظيفة التي تؤديها، وهو ما يساعد الباحث في التعرف على مجمل الآليات والخصائص البنيوية للمؤشرات، وكذا مختلف الاختلالات الوظيفية التي تعاني منها، باعتبار أن عملية بناء وإنتاج المؤشرات التي تقيس الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، عبارة عن نسق متصل يجمع بين مختلف الأنساق السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، سواء المتواجدة في البيئة الداخلية لصانعي المؤشرات أو الخارجية وطريقة التكيف معها.

المنهج الكمي: هو منهج يعتمد على جمع البيانات واستعمال الجداول الإحصائية، وينطلق من مفهوم مفاده أن المناهج الكمية تقتضي وجود حقائق سياسية اقتصادية واجتماعية موضوعية، منفردة ومعزولة عن مشاعر ومعتقدات الأفراد، حيث يساعد استعمال هذا المنهج الباحث في فهم وتحليل الظاهرة الإحصائية التي تتميز بها عملية بناء وإنتاج المؤشرات، من حيث جمع البيانات واستعمال الجداول الإحصائية، وغالبا ما تعتمد هذه الأساليب الإحصائية، في دراستها على جمع البيانات وتحليلها⁽²⁾. كما أنها تسعى إلى التنبؤ واختبار الفروض وتطبيق النظرية على الواقع⁽³⁾.

(1) محمد جمال الدين العلوي، مرجع سابق، ص 13.
(2) عامر قنديلجي وإيمان السامرائي، البحث العلمي الكمي والنوعي، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 57.
(3) رجاء محمود أبو علام، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، دار النشر للجامعات، القاهرة مصر، 2004، ط4، ص 260.

❖ صعوبات البحث

إن ما يجعل البحث في موضوع المؤشرات صعب هو تعدد جوانبه، فليس هناك بحث علمي لم تكتفبه الصعوبة، لكن الصعوبة في هذا البحث تتمثل في أنه موضوع جديد ومتجدد على الساحة العلمية، وهو ما يجعل الحصول على البيانات أمر صعب، الأمر الذي دفع بالباحث للاعتماد على مواقع مراكز البحث وإنتاج المؤشرات. ومما صعب من مسألة البحث أيضا هو قضية جمع وتتبع إنتاج مؤشرات القياس وتطويرها والنتائج المتوصل إليها، ذلك أنها في منحنى تصاعدي وتطور وتنامي مستمر من حيث العدد والأساليب وكذا مراكز الإنتاج. وهذا يتطلب دقة في المتابعة واهتماما بالغا. ثم إن الوصول إلى استنتاجات وتوصيات ختامية حول الموضوع يتطلب من الباحث تحري الموضوعية والبحث الدقيق في مصادر المعلومات وطبيعتها وأهدافها، والموضوعية في الطرح ومقاربة المضامين المختلفة للوصول في النهاية إلى الحقيقة المرجوة.

الكلمات الدالة

المناهج الإحصائية - المناهج المعيارية - المؤشرات - الظواهر السياسية الدولية المعاصرة - الإرهاب العالمي - الحرية في العالم - مدركات الفساد - التنمية - المؤشر العربي.

❖ تحديد المفاهيم والمتغيرات

المتغير المستقل (independent variable) بناء المؤشرات:

المؤشر Indicator : هو عامل متغير كمي أو نوعي، ووسيلة سهلة موثوقة لقياس الإنجاز أو للكشف عن التغيرات المرتبطة بالتدخل الإنمائي أو للمساعدة على تقدير أداء متدخل (1).

عرّفته "ماري سوزان ديشان" اصطلاحياً بأنه "هو عنصر يتضمن توليفة من العناصر والمعلومات المرتبطة بسياق معين، والتميز بنوع من الأهمية بالنسبة لانشغال معين يراد قياسه، ممثلاً في أهداف يراد بلوغها أو انشغالات تسييرية يراد تبنيها" (2).

ويعرفه الأستاذ "قاسم حجاج": بأنه "معطى إحصائي أو كيني أو متغير متعدد المجالات الوجودية والحياتية، يسمح بالمتابعة المنهجية للتطورات والتغيرات المستقبلية الممكنة والمحملة والمعقولة والمرغوب فيها، التي تطرأ على ظواهر أو نظم أو مؤسسات أو وضعيات معينة، وذلك على المستوى الكمي والنوعي، وعلى المدى القصير والبعيد" (3).

بناء المؤشرات: هي عملية انتاج وتركيب مجموعة القياسات التي تضعها المنظمة أو المركز الإحصائي، حيث تكون نقطة الارتكاز فيها على الجوانب الأكثر أهمية وحساسية للكشف السريع عن التغير والتحول الإيجابي والسليبي في الظاهرة محل المتابعة (4).

(1) مجموعة مؤلفين، مؤشرات الأداء والمقارنة المرجعية 1434-1435 هـ، كتيب رقم 4، عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، الرياض، السعودية. 2014.

(2) قاسم حجاج، أهمية صناعة المؤشرات في الاستشراف الاستراتيجي: مدخل معرفي منهجي، مجلة استشراف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، 2010، بيروت، لبنان، ص50.

(3) قاسم حجاج، نفس المرجع السابق، ص50.

(4) Parmenter, David, Key Performance Indicators, New York, USA, 2010. p4.

المقاييس: تعتبر تجميعات - بأوزان نسبية تقديرية معينة- لمؤشرات وبيانات ترتيبية، أو رقمية حول سمات وخصائص مختلف الفاعلين والوحدات، سواء في الماضي أو الحاضر، أو حتى التوقعات المستقبلية لها (1).

المتغير التابع: (dependent variable) دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة:

هي دراسة تلك الظواهر التي تصدر عن دولة أو مجموعة من الدول أو جهة غير حكومية أو منظمات دولية في المجتمع الدولي (التمتية، حقوق الانسان، الإرهاب، الهجرة، النزاعات...)، تتسم بأنها أحداث مميزة عن تلك التي كانت في السنوات الماضية، نظرا لبروز فاعلين جدد من غير الدول، ولبروز أهمية موضوعات جديدة تُحدث تحولا في النظام الدولي المعاصر تحت تأثير قوى الاعتماد المتبادل المعقد. ويكون الهدف من وراء هذه العلاقات بالدرجة الأولى هو المحافظة على كيانها الدولي، وفق محاولاتها لتحقيق مصالحها الحيوية والمحافظة عليها (2).

❖ أهداف البحث

تهدف الأطروحة إلى التعرف على كيفية بناء وإنتاج المؤشرات التي من بين أهدافها زيادة الدقة في التحليل والمقارنة، بين ظواهر العلاقات الدولية، من خلال الانتقال من المجال الأكاديمي والمتخصص بالبحث العلمي والمعرفي في دراسة المؤشرات، فيما يخص مدارس التحويل الكمي للظواهر في العلاقات الدولية، إلى الواقع الممارس في العلاقات ما بين الدول وما دونها على غرار الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي... وكذا الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وألمانيا...، إضافة إلى خلق لغة فنية مشتركة للتواصل بين مختلف الأطراف سواء كانوا متخصصين أو صناع القرار بدرجات متفاوتة ومختلفة. حيث

(1) علي جلال عوض، مؤشرات الأداء والترتيب بين قياس القوة وقوة المقاييس، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، مصر، 2016، ص 5.

(2) لؤي عبد الفتاح، المدخل إلى علم السياسة محاضرات، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة، المغرب، ديسمبر 1015، ص 13.

يُفترض أن تساعد هذه الدراسة من خلال التوصيات والنتائج المتوصل إليها، صناع القرار والمختصين في العلاقات الدولية، على بناء سياسات للإنذار المبكر، وتفاذي الجوانب السلبية التي تظهر عند بناء المؤشرات واستخدامها، باعتبار أن المؤشرات تعبر أحيانا عن تكنولوجيا للحوكمة والتقويم أو بالأحرى تقنية معرفية لممارسة القوة بشكل عام سواء للحفاظ على الوضع القائم أو تغييره، أو من خلال التأثير الناعم في مراكز وهويات وقيم وتفضيلات أو ممارسات الأطراف المستهدفين بالقياس، دون الاعتماد المباشر على الآليات الاقتصادية أو العسكرية.

- التعرف على كيفية بناء وإصدار المؤشرات.
- تبين طرق استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة.
- إبراز أثر وانعكاسات استخدام المؤشرات.
- الوصول إلى تحديد أهمية وحدود المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة.

❖ تبرير خطة البحث

تمت الإجابة على إشكالية الدراسة في أربعة فصول وخاتمة للدراسة تتضمن حوصلة ونتائج للدراسة.

يتناول الفصل الأول إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة بين المناهج المعيارية والإحصائية حيث أن ظواهر العلاقات الدولية تتناول بالدراسة مواضيع دراسة الواقع من ملاحظة واستقراء، وكذا الجوانب التنظيرية ذات البعد الاستراتيجي، حيث سيتناول مدخل مفاهيمي حول العلاقات الدولية والمؤشرات كقوة ناعمة، خصوصا لما تستند في معالجة الظواهر السياسية على المناهج الإحصائية الكمية، ومن جهة أخرى سيتناول الفصل

الأول الموضوعية كأحد القواعد والركائز التي تتبني عليها الروح العلمية والتي تتضمن استقلالا فكريا ذو ارتباط كبير بسلطة العقل والتجربة والواقع.

أما الفصل الثاني فيندرج تحت عنوان الأصول المعرفية والتاريخية للمؤشرات، هذه التي تقوم على تحويل البيانات الإحصائية من السجلات والسندات الإدارية، إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة، تساعد على متابعة تقييم الأداء انطلاقا من التعرف على الإطار المعرفي لها وتصنيفها، حيث تهدف هذه المؤشرات إلى وضع صورة كلية للنظام المراد دراسته وبالتالي هي تعمل على توفير البيئة المناسبة والقاعدة القوية لاتخاذ القرارات المناسبة، مما سيتولد عنه تأثيرات على عدة مستويات، مثل المؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني وعامة الجمهور وأصحاب المصالح، ولتقادي الغموض والتفسير غير العقلاني لظواهر العلاقات الدولية لابد من وضع أكثر من مؤشر للمفهوم الواحد.

أما الفصل الثالث والذي يحمل عنوان المؤشرات وتقييم استخدامها في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، فهو يعالج موضوع المؤشرات من حيث أهميتها وكذا مختلف التقارير التي تبرز نقاط قوة وضعف اقتصاديات الدول وتعمل على تحليل مختلف الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، وهو ما يساعد الدول ومختلف المؤسسات على التعرف على موقعها وتحديد مستواها، لتتمكن من تنفيذ اصلاحاتها.

أما الفصل الرابع فيبرز دور مراكز المعلومات في تسهيل عملية توفير وتنظيم واستخدام المعلومات بأوعيتها وأشكالها المختلفة، حيث تقوم بتحليل كافة أنواع المعلومات وتلخيصها واختصارها في نقاط واضحة ودقيقة، وغايتها في ذلك اصدار مؤشرات قياس تعمل على ربط الواقع بالجانب الاحصائي، كل

مقدمة

هذا لم يمنعها من انتقادات ومعارضة شديدة من قبل العديد من الدول والدارسين الباحثين في هذا المجال، وتخص هذه الانتقادات المنهجية والمعطيات المستعملة وكذلك مختلف التصنيفات.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة
الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية
والإحصائية

مقدمة الفصل الأول

- المبحث الأول: ماهية ظواهر العلاقات الدولية

- المبحث الثاني: خصائص الاتجاهات المعرفية في دراسة

الظواهر السياسية الدولية

- المبحث الثالث: الموضوعية بين المناهج المعيارية

والإحصائية

- خلاصة الفصل الأول

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

مقدمة الفصل الأول

إن معالجة هذا الفصل تقتضي الرجوع إلى السؤال الرئيس الذي يحدد إطاره العام، وهو يبرز فيما يلي: ما هي العلاقة التي تربط بين ظواهر العلاقات الدولية، والمناهج المعيارية والإحصائية؟ وللإجابة على هذا السؤال قدم الباحث الفرضية التالية: يُفترض أن تحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية ومنها الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، يعتمد على المناهج المعيارية والإحصائية. صحة هذه الفرضية من عدمها تقتضي بحثاً سيتناوله الفصل بالتدقيق متتبعا خطوات المنهج التاريخي، حيث سيقوم الباحث باستعراض ماهية ظواهر العلاقات الدولية من حيث النشأة وتطورات هذا الحقل المعرفي، ويستخدم الباحث المنهج التاريخي لتوضيح الكيفية التي نشأت بها المناهج المعيارية والإحصائية، ودراسة العلاقة التي تربط بين الظواهر السياسية الدولية والمناهج الإحصائية.

ظواهر العلاقات الدولية، تسيطر على مواضيعها دراسات الواقع من ملاحظة واستقراء، وكذا الجوانب التنظيرية ذات البعد الاستراتيجي، إضافة إلى اختصاصات سياسية ذات أبعاد خارجية. لن يكون هناك مجال في هذا المبحث لإعادة تفصيل كل مفاهيم العلاقات الدولية. مما يقتضي تناول المبحث لمدخل مفاهيمي حول العلاقات الدولية ومختلف المناهج التي تنضوي تحته، إضافة إلى مقاييس ترتيب الدول التي تعتبر من بين مؤشرات القوة الناعمة (المبحث الأول)

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

إن التفاعلات التي تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أنواع التفاعلات الأخرى والتي تُكوّن في مجملها الظاهرة السياسية، يُتطرق إليها في البحث عن طريق المناهج المعيارية الكيفية والمناهج الإحصائية الكمية، وباستعمال المقارنة بين المنهجين سيتضح مدى توافق كل منهما مع موضوع دراسة الظواهر السياسية الدولية. (المبحث الثاني)

الموضوعية هي النظر والحكم على الأشياء والأحداث والظواهر والأشخاص بنزاهة وتجرد بعيدا عن الأهواء الذاتية والميولات والاتجاهات والانحيازات الشخصية والتعصب العنصري أو المذهبي، وكأشياء خارجة عن الباحث، لأنها تمثل أحد قواعد الروح العلمية التي تتضمن استقلالا فكريا، لا تعترف إلا بسلطة العقل أو سلطة التجربة والواقع، وهي بذلك تمثل منبع المعرفة العلمية. تبين ذلك وربطه بالمنهج الإحصائي هو ما سيتناوله الباحث في المبحث الثالث. (المبحث الثالث)

المبحث الأول: ماهية ظواهر العلاقات الدولية

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول العلاقات الدولية

الفرع الأول: تعريف ظواهر العلاقات الدولية

أولا: تعريف الظاهرة

(لغة): جَمَعَهُ ظَاهِرَاتٍ أَوْ ظَوَاهِرٌ، صِيغَةُ الْمُؤَنَّثِ لِفَاعِلٍ ظَهَرَ، (ظَهَرَ عَلَى) أَوْ (ظَهَرَ عَنْ).

مثل الظَّاهِرَةُ الخُلُقِيَّةُ: القَوَاعِدُ الخُلُقِيَّةُ التي تسود شعب ما في حقبة معينة من الزمن، وعلى أساسها تصدر المحاكم أحكامها ويُظهر الرأي العام سُخْطَهُ أَوْ رِضَاهُ⁽¹⁾.

(1) معجم المعاني الجامع، تاريخ الاطلاع 2016/10/16، <https://www.almaany.com/ar/dict/ar>

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

اصطلاحاً: الظاهرة بالإنجليزية (Phenomenon): هي لفظ يطلق على أي حدث يمكن مراقبته. ففي الاستخدام العام الظاهرة كثيراً ما تشير إلى حدث غير عادي، أما في الاستخدام العلمي فالظاهرة هي أي حدث يمكن ملاحظته ومراقبته ورصده، وقد تتطلب الملاحظة العلمية ومراقبة الظاهرة استخدام أجهزة معينة للمراقبة وتسجيل أو تجميع البيانات المتعلقة بهذه الظاهرة، مثلما كانت مراقبة العالم إسحاق نيوتن لمدار القمر والجادبية⁽¹⁾. وتتعدد أنواع الظواهر مثل الظواهر الطبيعية التي تحدث دون تدخل الإنسان، كجاذبية الأرض والمد والجزر، والظواهر النفسية التي تحدث نتيجة سلوكيات وردود أفعال البشر، والظواهر الاجتماعية التي تظهر نتيجة أفعال البشر وبشكل جماعي⁽²⁾.

ثانياً: الظاهرة الاجتماعية

الظاهرة الاجتماعية هي تلك الظاهرة التي تصدر عن فئة أو مجموعة من الأشخاص في مجتمع معين، وعادة ما تكون حدث غير عادي، يحتاج إلى المراقبة والرصد لتحديد معالمه. والظاهرة الاجتماعية لا يوجد حكم مجتمعي سابق بشأنها أو عقوبة محددة، مثل ظاهرة الطلاق أو الهجرة، ومتى وُجد لأي منها حكم مجتمعي سلبي أو أصبحت تهدد كيان مجتمع محدد تحولت من ظاهرة إلى مشكلة⁽³⁾.

ومن أبرز تعريفات الظاهرة الاجتماعية التي ظهرت في علم الاجتماع، تعريف عالم الاجتماع (ألن بيرو)، حيث عرفها بأنها "كل حادثة من شأنها أن تعبر عن مظاهر الحياة الاجتماعية". أما عالم الاجتماع الأمريكي (جيمي أرب) فقد عرفها بأنها "أي موضوع يتعلق بطبيعة العلاقات أو طبيعة القيم الاجتماعية في المجتمع" وأما (إيمليو وايلمز) فقد عرفها بأنها "جميع العمليات المرتبطة بالتفاعل الاجتماعي". إجمالاً ومن خلال

(1) Jeremy Bernstein, **A Theory for Everything, Copernicus, An imprint of Springer-Verlag**, (1)

New York, 1996, hardback, ISBN 0-387-94700-0

(2) رحاب معاذ، الفرق بين الظاهرة والمشكلة، تاريخ الاطلاع 2016/10/16، <https://www.mawdoo3.com>

(3) الفرق بين الظاهرة والمشكلة، نفس المرجع السابق.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

التعاريف السابقة نخلص إلى أن الظاهرة الاجتماعية هي "الأساليب التي يسير الأفراد على نهجها في طريقة تفكيرهم في مختلف أعمالهم وفي مختلف مجالات الحياة سواء شأؤوا أم لم يشأؤوا"، ويشار لها أيضا في علم الاجتماع أنها مجموع الخبرات والمعرفة التي يكتسبها المرء على مدى حياته ومنذ نعومة أظافره، والتي تشمل على وجهات نظر الآباء والآراء الخاصة، والعلاقات العاطفية، ومختلف التجارب الفردية، ومن أهم ما يميز الظاهرة الاجتماعية أنها تشمل على سلوكيات الأفراد التي من شأنها أن تؤثر في أفراد آخرين⁽¹⁾.

الفرع الثاني: تعريف العلاقات الدولية

أولاً: مدخل إلى العلاقات الدولية:

يُعرف (محمد طه بدوي) علم العلاقات الدولية، في كتابه مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بأنه "العلم الذي يُعني بواقع العلاقات الدولية واستقرارها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع"⁽²⁾. وفي تعرف آخر يشير مفهوم العلاقات الدولية إلى: "كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة."

استخدم علماء السياسة والعلاقات الدولية معايير لتحديد موضوع العلاقات الدولية، فاتفق على أن تنحصر هذه المواضيع بين عنصرين:

- الأول منهما هو الطابع السياسي*، أي أنه من شأن الموضوع أن يحدث أثراً سياسية.

(1) طالب عبد الكريم الفريشي، الظاهرة الاجتماعية عند إيميل دوركايم- تحليل اجتماعي، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد السادس، السنة الثالثة، 2012، جامعة كربلاء، العراق، ص 331-332.

(2) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2010، بيروت، ط3، ص73.

* هناك من يرى أنه إذا لم تكن العلاقة ذات طبيعة سياسية ولم تنتج عنها آثارا سياسية، فإنها لا تعتبر علاقة دولية. حتى لو تمت بين دولتين أو أكثر: مثل المباريات الرياضية كالدورات الأولمبية أو العربية أو الأوربية... وكأس العالم لكرة القدم، وغيرها من التظاهرات الرياضية أو الفنية أو الثقافية التي تشترك فيها فرق رسمية من جنسيات مختلفة، ولا يترتب عليها آثار سياسية. أما إذا ترتب عليها آثار سياسية فإنها تعتبر علاقة دولية مثل مباراة كرة قدم تتسبب في قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين أو حتى وقوع الحرب بينهما.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

- وثاني المواضيع يختص بالجانب الجغرافي، على أساس أن تكون نتائج هذه العلاقات لها بعد خارج حدود الدولة أو المنطقة التي نشأت فيها (1).

مما سبق يستخلص الباحث أن العلاقات الدولية، تسيطر على مواضيعها دراسات الواقع من ملاحظة واستقراء، وكذا الجوانب التنظيرية ذات البعد الاستراتيجي، إضافة إلى اختصاصات سياسية ذات أبعاد خارجية. بما يمكن للدارسين لهذا الحقل ومختلف الباحثين إبراز السبل والوسائل التي تحقق مفهوم العلاقات بين الدول، وترسم معالم التوجهات السياسية، حتى يرقى هذا المجال إلى مصاف العلوم والدراسات الأكاديمية.

ثانياً: نشأة علم العلاقات الدولية.

تبلورت العلاقات الدولية كعلم خلال القرن العشرين، لكن الدارسين لهذا العلم من خلال مسيرته التاريخية يربطون ممارسته بزمان طويل، رجوعاً إلى المدينة - الدولة في التاريخ القديم عند الشعوب القديمة، مثلما كان عليه الحال في صيدا وصور، ثم المدن اليونانية وأشهرها أثينا وأسبارطة، ثم تأتي المرحلة الرومانية التي عرفت استقلال المدينة ككيان سياسي لذاته، من خلاله تتحدد معالم وأطر الدولة. ثم تعرج بنا الدراسة التاريخية إلى دولة المدينة المنورة أثناء الحضارة العربية الإسلامية، فنجد أنها قامت على مستويات عالية في ممارسة العلاقات الدولية حينما انطلق قطار حضارتها، ثم شهدت العلاقات الدولية بعد ذلك تطوراً ارتبط بالمناهج العلمية والحركات الفكرية في الجانب الآخر من العالم القديم، على إثر المعاهدة الموقعة بين القوى

(1) منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، جامعة ناصر، غريان، ليبيا، 1991، ص 12.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

الأوروبية المتصارعة معاهدة وستفاليا 1648م وإطلاق ما سمي بفكرة الدولة القومية، فزال بذلك النظام الإمبراطوري المسيحي الذي كان مسيطرًا على أوروبا في القرون الوسطى⁽¹⁾.

تحولت العلاقات الدولية من الواقع إلى الميدان العلمي الأكاديمي، فظهر كعلم يدرّس في الجامعات بادئ الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، لينتقل بعد ذلك إلى بريطانيا، ويواصل تطوره بخطى متسارعة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية⁽²⁾، فحاولت البلدان الأخرى تدريس هذا العلم وتطويره، وبذلك انتشر وتوسع. ومن بين العوامل التي ساعدت أيضا على تطوره، تلك الوسائل التي وضعت في خدمة الباحثين فشجعتهم على مواصلة البحث، وتأسيس المعاهد المتخصصة، وكثرة المؤلفات التي ظهرت وراققت تدريس العلاقات الدولية⁽³⁾.

ثالثا: موضوع علم العلاقات الدولية.

يهتم علم العلاقات الدولية بتفسير الظواهر الدولية، ومن أجل تفسير أحداث الوقائع الدولية يحتاج إلى الارتكاز على هذه الظواهر، فهو يسعى إلى بناء نظرية متكاملة تساعد على التوقع مستقبلا. كما تهدف دراسة العلاقات الدولية من جانب آخر إلى تفسير وتحليل دقيق لحقائق الوضع الدولي، وهذا يحتاج إلى التعرف على القوى التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات المختلفة للدول إزاء بعضها البعض، ثم الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى، وأخيرا استيعاب مختلف تأثيرات وانعكاسات ذلك على أوضاع المجتمع الدولي⁽⁴⁾.

(1) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ط3، ص31-23.
(2) انظر محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص 13-68.
(3) منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص7.
(4) نفس المرجع السابق، ص12.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

وجد الدارسون لعلم العلاقات الدولية أن هناك عوامل عدة تؤثر في حركتها سلباً أو إيجاباً ضعفاً أو قوةً تطوراً أو تخلفاً نموّاً أو اضمحلالاً، مثل العوامل الاقتصادية، الموارد الأولية، العوامل الجغرافية (الموقع، المساحة، السكان، الحدود)، العوامل العسكرية، التقدم العلمي والتكنولوجي⁽¹⁾. كما أن لهذه العوامل صفة التطور والتغير مع مرور الزمن. وبما أن العلاقات بين الدول متغيرة وغير مستقرة وتتأثر بظروف كثيرة، لأن ثمة ديناميكية كبيرة في المتغيرات الطارئة والمتوقعة، وصار العالم أكثر تداخلاً وتعقيداً، فإن العوامل المؤثرة ذاتها تتغير تبعاً للارتباط الوثيق بينهما، وهو الشيء الذي دفع الباحثين والدارسين للاعتماد والاستفادة من مناهج عدة تقليدية ومعاصرة، وهذا بعد أن يُختار موضوع العلاقات الدولية، تماشياً والتغيرات المتسارعة، والثورة المعرفية المتواصلة، وظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية⁽²⁾.

رابعاً: الفاعلون في العلاقات الدولية.

ساد هناك اعتقاد أن العلاقات الدولية هي تلك العلاقات القائمة بين الدول فحسب، كما هو موضح في الاسم (العلاقات الدولية) لكن الأوضح من خلال دراسة هذا المجال، أنها متشعبة ومتداخلة ويتشارك فيها عدد كبير من الفاعلين المختلفين فوق الدولة ودونها مثل:

- 1 الدول العظيمة: وتأتي في مقدمتها كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً، ومقياس ذلك أن إمكانياتهما تمكّنهما من التدخل في أي منطقة بالعالم.
- 2 الدول الكبرى: تتشكل من الجماعات الاقتصادية الأوروبية، وفي مقدمتها فرنسا إنجلترا والصين الشعبية.

(1) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 2010، ص 17-32.

(2) عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 42-43.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

3 القوى الصناعية: وتتمثل في دولتين اليابان وألمانيا؛ ويرجع ذلك لاعتبارات عديدة أهمها أن كلا منهما قادر على التحول بسرعة إلى قوة عسكرية نووية.

4 القوى الدولية الجديدة: تتمثل في أغلب الدول المنتمية لمجموعة الدول المصدرة للنفط، حيث أصبحت عاملا مهما في صنع القرارات الدولية، نظرا لقدرتها في التحكم في إمدادات النفط.

5 المنظمات الدولية الرئيسية: مثل الأمم المتحدة وأهم الأجهزة التابعة لها، مجلس الأمن والجمعية العامة⁽¹⁾.

6 مجموعة الدول المتوسطة: اكتسبت هذه الدول تفوقها مع إمكانية نفوذها، بفضل موقعها أو قدرات سكانها أو امتلاك المواد الخام أو مساهمتها بطريقة فعالة في التجارة العالمية مثل، البرازيل الأرجنتين تركيا اليونان مصر إيطاليا إيران.

7 مجموعة الدول الصغرى: هناك مجموعة أخرى من الدول تؤثر سلبا على سيرورة العلاقات الدولية، كمنع تدفق سلع استراتيجية إلى الأسواق أو إغلاق أحد الممرات المائية، أو منح إحدى الدول الكبرى قواعد عسكرية على أراضيها.

8 المنظمات الدولية الإقليمية: لها طابع إقليمي جهوي مثل: منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة جامعة الدول العربية، الحلف الأطلسي، حلف وارسو، منظمة المؤتمر الإسلامي.

9 المنظمات الدولية الحكومية: منظمة الدول الأمريكية، جامعة الدول العربية.

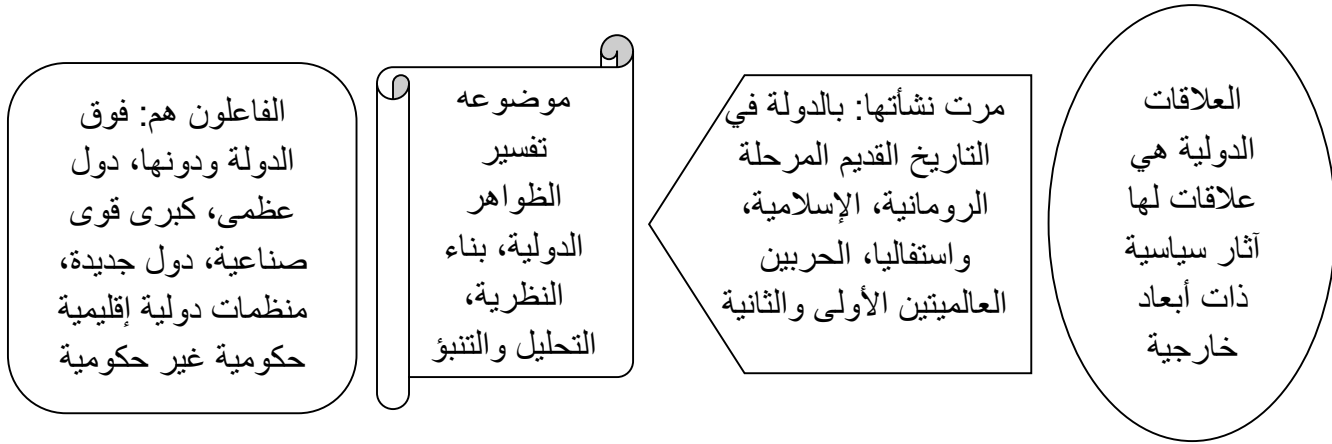
10 المنظمات الدولية غير الحكومية: مثل الصليب الأحمر الدولي، اللجنة الدولية الأولمبية وغيرها...⁽²⁾

(1) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ط1، ص 15-16.

(2) مرجع سابق، ص 15-16.

مخطط يوضح تعريف العلاقات الدولية

(1)



الفرع الثالث: ظواهر العلاقات الدولية

إن الموضوع الرئيسي لعلم العلاقات الدولية هو: العلاقات ذات الطبيعة السياسية، بين الدول وأفعال الحكومات، خارج حدودها والتفاعل والآثار وردود الفعل عليها، وكل ماله علاقة بهذه الأفعال وإن صدر من غير الحكومات. فالعلاقات الدولية تتركز في ظاهرتين أساسيتين، وفي نفس الوقت متناقضتين هما التعاون (السلام)، والصراع (الحرب) وما بينهما، فمادة العلاقات الدولية لا تهتم بالسرد التاريخي لوطن ما أو منطقة أو شخصية أيا كان حجمها وقدرها، وإنما تهتم بدراسة العلاقات الدولية وما تفرزه من مشكلات وقضايا تؤرق المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية والإقليمية ودورها الفعال في هذه المشكلات، فهي مرآة تعكس واقع العالم المعاصر لتيسير عملية التنبؤ بمستقبل الصراعات الدولية وحل المشكلات قبل تأزمها، فالتوصل لحل الأزمات الدولية ليس بالأمر الهين⁽²⁾.

(1) مخطط من إنجاز الباحث

(2) عبد اللطيف الصباغ، العلاقات الدولية، جامعة بنها، مصر، 2014، ص2.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

تعتبر ظواهر العلاقات الدولية ظواهر ناجمة عن مساهمة الدول ومشاركتها في المجتمع الدولي، ذلك أن معظم الباحثين يقسمون دور الدولة وسلطاتها إلى قسمين: (سلوك داخلي) وهو السلوك الذي يظهر في السياسة الداخلية أو المحلية، من خلال ما تقوم به الدولة من سياسات وقرارات داخل إقليمها، أما دور الدولة وسلوكها تجاه الدول الأخرى فهو ما يطلق عليه (السلوك الخارجي) السياسة الخارجية وهو ما ينتج عنه ظواهر العلاقات الدولية، حيث تدخل الدولة في شبكة من العلاقات والمعاهدات الدولية مع أطراف متعددة بغرض تحقيق مصالح معينة. تهتم العلاقات الدولية بقضايا متعددة وكثيرا ما يشير الباحثون والمنظرون في هذا المجال إلى القانون الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية والسياسة الدولية والتاريخ الدبلوماسي، فهذه القضايا بدورها أنتجت لنا ما يسمى بالظواهر خاصة الخارجية، وهذه القضايا والموضوعات شملت متغيرات عدة منها اقتصادية واجتماعية وأمنية عسكرية، وتدخل ضمن هذه القضايا ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الجو، وثقب الأوزون، وتلوث البيئة، الأمراض، التدفقات الخاصة بالهجرة والجريمة المنظمة والمخدرات، والفقر...⁽¹⁾.

لقد شهدت ظواهر العلاقات الدولية نموا وتطورا كبيرا، منشؤه أن حقل العلاقات الدولية ظهرت فيه درجة كبيرة من التعقيد نتيجة لعوامل عديدة، من بينها أن حقل العلاقات الدولية بات منطقة تقاطع العديد من العلوم الأخرى، مثل القانون والاقتصاد والتاريخ والفلسفة، فضلا عن حقل العلوم السياسية بمختلف فروعها المعرفية الأخرى (الرأي العام، النظم السياسية المقارنة...) ومع تسارع التطور العلمي والتكنولوجي، لم يقتصر تفاعل حقل العلاقات الدولية مع العلوم الأخرى على العلوم الاجتماعية، إذ سرعان ما بدأ التداخل والتفاعل بين حقل العلاقات الدولية والعلوم الطبيعية، وليس أدل على ذلك مثلا: استحواذ الجوانب الفنية

(1) أحمد يوسف أحمد، ومحمد زبارة، مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط1، 1985، ص11.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

على مساحات كبيرة من المفاوضات في الاتفاق النووي الإيراني على حساب الجوانب السياسية والقانونية (1).

أولاً: تحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية

لتحليل ظواهر العلاقات الدولية أو أي حدث سياسي دولي ينبغي الرجوع لعوامل كثير اقتصادية، استراتيجية، ثقافية، اجتماعية، ولا ينبغي الاقتصار على عامل واحد في التحليل والتفسير مهما كانت أهميته ويرجع ذلك لاعتبارين:

- 1- تعقد ظواهر العلاقات الدولية وتشابك أبعادها.

- 2- كلما تعددت النواذ التي تتناول ظواهر العلاقات الدولية، كلما كان الفهم والتحليل أقرب إلى

الحقيقة الواقعة أو الحادثة السياسية (2).

تنقسم الأطر الأساسية لتحليل أية ظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية، والمرتبطة بالجانب المكاني إلى ثلاثة:

(المحلي والإقليمي والدولي) وهي محددة على النحو التالي (3):

(1) بهجت قرني، الاتجاهات الجديدة في تحليل العلاقات الدولية: إشكاليات التحول، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،

تاريخ الاطلاع 2016/10/20 <http://www.acpss.ahram.org.eg>

(2) علي عبد سلمان، التنبؤ واستشراف المستقبل السياسي، تاريخ الاطلاع 2016/10/21

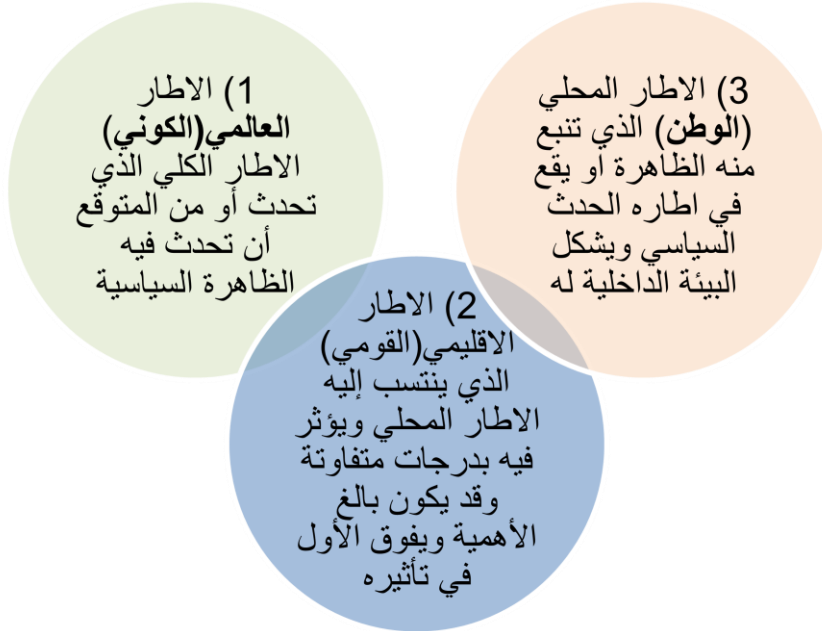
<http://burathanews.com/arabic/studies/>

(3) التنبؤ واستشراف المستقبل السياسي، نفس المرجع.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

مخطط يوضح أطر تحليل ظواهر العلاقات الدولية

(1)



ثانياً: أسس ظواهر العلاقات الدولية

- 1- المصلحة لا تتغير بتغير المكان والزمان.
- 2- للواقع نظرية سياسية.
- 3- الواقع محايد والمعضلة في تمييزه.
- 4- السياسة مصالح ليست بالدوافع ولا بالمصالح، والنجاح السياسي لا يعكس الفشل الأخلاقي.
- 5- لا إكراه في الدين ولا إكراه في السياسة ولا علم إلا في فضاء تسوده الحرية.
- 6- لا أحد يحتكر الحق والصواب، الحق المطلق لا يملكه أحد.
- 7- لكل فضاء قانونه، ولابد من دستور فبدونه تكون الفوضى (2).

(1) مخطط من إنجاز الباحث

(2) عمر عبد الستار محمود، التحليل السياسي تحقيق في أسباب الظاهرة السياسية ونتائجها، تاريخ الاطلاع 2016/10/23
<https://www.newiraqcenter.com>

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

الفرع الرابع: الظواهر السياسية الدولية

أولاً: الظاهرة السياسية

الظاهرة السياسية هي محور علم السياسة فهي ظاهرة إنسانية اجتماعية، فالدولة والقدرة والسلطة والتوزيع السلطوي للقيم، كلها مرتبطة بوجود الإنسان وهو يشكل محورها جميعاً، وهي تقوم على ترابط حركي بين عناصر حية، أي ترابط حركي إرادي، فالظاهرة السياسية تُكرر نفسها، لكن لا يمكن الجزم بأن تكرار الظاهرة السياسية نفسها سيؤدي دائماً إلى نفس النتائج، لأن عقل الإنسان وإرادته وعواطفه وميوله هي من العناصر الأساسية في الظاهرة السياسية. فتكرار الظاهرة السياسية ليس مرهوناً بالظروف الموضوعية فحسب، إنما مرهون أيضاً بالظروف الذاتية. فميول الفرد والجماعات ودرجة وعيها، تلعب دوراً كبيراً في تبدل الظاهرة السياسية، وتجعلها سريعة التفاعل والتشابك مع الظواهر الأخرى. من هنا تبدو الظاهرة السياسية أكثر تعقيداً من الظاهرة الطبيعية بسبب تداخل العناصر الذاتية. ومن هنا يطرح السؤال التالي، ما مدى إمكانية دراسة الظواهر السياسية دراسة علمية صحيحة، وهل هي خاضعة لقوانين علمية دقيقة وصارمة مثل الظواهر المادية؟⁽¹⁾.

إن البحث في مجال العلوم الإنسانية يوصلنا إلى حقيقة مفادها أن كل علم وضع لنفسه منهجاً يختلف نسبياً عن غيره من العلوم، إضافة إلى تخصص وتميز كل علم بموضوعه عن باقي المواضيع في العلوم الأخرى، فالظاهرة تختلف في العلوم الإنسانية من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة ثقافية وظاهرة نفسية إلى ظاهرة سياسية، هذه التي تعتبر حلقة في سلسلة من الأحداث والوقائع متعلقة بالسلطة والقوة، بما تمثله من توزيع لعلاقات القوة والسيطرة والنفوذ في المجتمع، لا يمكن فصلها عن بعضها. فهي تحتاج دائماً إلى فحص

(1) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1989. ص126.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

دقيق نتجاوز بها مرحلة الملاحظات الأولى نحو الملاحظات المبنية على أساس منهج علمي حيث تمتاز

بـ:

أ- لها ذاكرة تاريخية "أي لها ماضٍ مُعَيَّن وسوابق محددة"

ب- لها واقع حال "عبارة عن شبكة قوى ومصالح وعلاقات تؤثر فيها وتتأثر بها"

ت- لها تأثيرات وتفاعلات تتعدى واقعها المحدود لتؤثر في المستقبل، أي إننا كي نفهم الظاهرة السياسية

ينبغي أخذ الأبعاد الثلاثة في الاعتبار: تاريخ الظاهرة - واقع الظاهرة - مستقبل الظاهرة (1).

تعد الظاهرة السياسية ظاهرة معقدة بمكوناتها المتعددة والمتنوعة، سواء على مستوى السلوك السياسي للفرد، أو الحركة السياسية للجماعة، وذلك نتيجة ارتباطها بمتغيرات وأبعاد وظروف بالغة التشابك، وهو الأمر الذي يدفع الباحث إلى الاستعانة بعلوم أخرى ومناهج غير المنهج الذي يعتمده ضمن إطاره المعرفي الخاص. فالظاهرة السياسية مجتمعية بطبيعتها إذ لا تصوّر لها خارج وجود مجتمع تنتظم حياته ضمن توافقات صريحة أو ضمنية. يقوم الأفراد حقا بأفعال يمكن وصفها بكونها سياسية، ولكن تلك الصفة تلحقها فقط من زاوية إندراجها ضمن السياق المجتمعي الذي توجد به وتفاعلها تأثرا وتأثيرا مع ذلك السياق. لكن يظل الفرق مع ذلك كما في أن الظواهر المجتمعية ليست جميعها بالضرورة سياسية، والظاهرة السياسية من جانب آخر ظاهرة تاريخية فالمستوى الذي يتعلق به الفعل السياسي، وهو تدبير الشأن العام للمجتمع في صيرورته الداخلية وعلاقاته الخارجية، له تأثير على المسار التاريخي للمجتمع، غير أنه لا يعني أن تكون كل ظاهرة تاريخية ظاهرة سياسية، وهناك تفاعلات مماثلة للظاهرة السياسية مع الظاهرة الاقتصادية، والظاهرة المجتمعية، علما كذلك بأن دراستها تتطلب أحيانا أن يأخذ الدارس بعين الاعتبار جوانب نفسية

(1) علي عبد سلمان، التنبؤ واستشراف المستقبل السياسي، تاريخ الاطلاع 2016/10/21
<http://burathanews.com/arabic/studies/>

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

ولغوية ورمزية، ويشترط في دراسة الظواهر السياسية أن تصبح محررة من تأثير القيم الاجتماعية وذلك لارتباطها بتحليل مفاهيم القوة والتعدد والتأثير، وبالتالي فإن إدخال أي نوع من الأحكام القيمية في التحليل السياسي يؤدي إلى إعاقة الموضوعية العلمية المنشودة (1).

ثانياً: الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

نعني بالسياسة الدولية مجموع السياسات الخارجية لدول العالم المختلفة (وخاصة صاحبة التأثير الأكبر والنفوذ الأوسع) وتفاعل هذه السياسات فيما بينها. حيث يعرفها "ريتشارد سنايدر" بأنها تلك الأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الكيانات السياسية والتي تعرف بالدول القومية، ودراسة السياسة الدولية تعني تلك السياسات الخارجية، دون أن يكون الهدف الرئيسي لتلك الدراسة هو التنظير العلمي (2).

تعتبر الظاهرة السياسية ظاهرة مركزية في حياة الناس على اختلاف مشاغلهم ومداركهم، وبالتالي لدى المجتمعات الإنسانية، وتحتل مكانة كبيرة في العلاقات الدولية فكرياً وجدلياً، فتفرز للعالم آراء مختلفة يتوافقون ويتدابرون بسببها، ذلك أنها تتعلق بإنفاذ القرارات والتدابير المتحكمة في شؤون العامة، سواء كان ذلك داخلياً أو خارجياً وبهذا فهي تمس مختلف شؤون حياة الأفراد لأنها ترتبط بمصالحهم ووجودهم المادي والمعنوي، من أمن الإنسان ورزقه إلى حقوقه وحرياته. فالظواهر السياسية الدولية المعاصرة هي تلك الظواهر التي تصدر عن علاقات دولة أو مجموعة من الدول أو جهة غير حكومية أو منظمات دولية في المجتمع الدولي بنظيراتها، تتسم بأنها أحداث مميزة عن تلك التي كانت في السنوات الماضية، نظراً لبروز فاعلين جدد من غير الدول، ولبروز أهمية موضوعات جديدة تُحدث تحولاً في النظام الدولي المعاصر تحت تأثير قوى الاعتماد المتبادل المعقد، ويكون الهدف من وراء هذه العلاقات بالدرجة الأولى

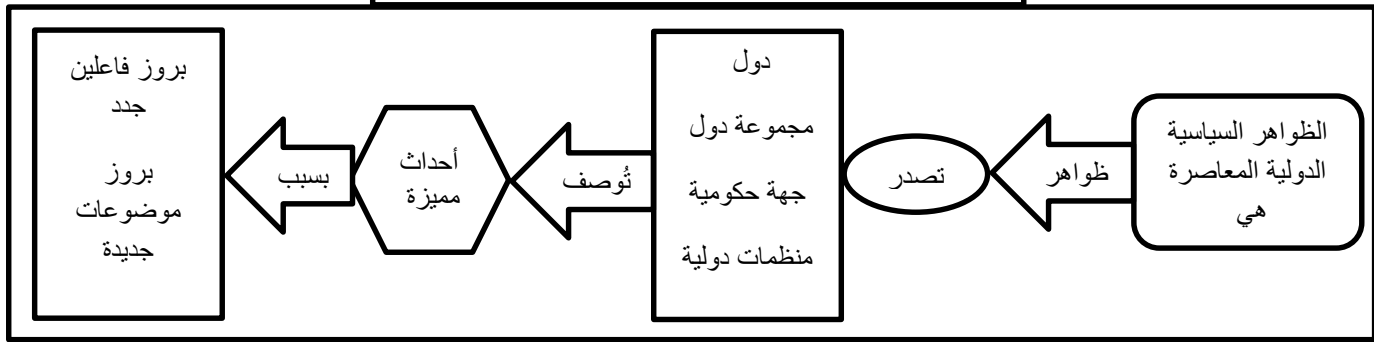
(1) محمد وقيدى، تحليل الظاهرة السياسية، تاريخ الاطلاع 2016/10/25، <https://www.alawan.org>

(2) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991، ص 266.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

هو المحافظة على كيانها الدولي، وفق محاولاتها تحقيقا لمصالحها الحيوية والمحافظة عليها. فلقد اقتضت هذه الأوضاع الدولية المتطورة، النظر للعالم باعتباره نظاما من التفاعلات التي يلعب فيها فاعلون آخرون من غير الدول دورا مهما حول موضوعات سياسية واقتصادية جديدة، تخلق عمليات جديدة تتجه بالنظام نحو نوع من التعاون والتكيف وليس نحو العنف والصراع فقط ودائما، هذا ما أكسبها طبيعة المعاصرة، وعادة ما تكون هذه الأحداث غير عادية، تحتاج إلى المراقبة والرصد لتحديد معالمها (1)

(2) مخطط يوضح مفهوم الظواهر السياسية الدولية المعاصرة



تحتاج الظواهر السياسية الدولية إلى معايير لدراستها وتحليلها وتوقع تطوراتها، لكنها تخضع في وقائعها وتطور أحداثها وتفاعلها مع ظواهر العلاقات الدولية الأخرى، لمتغيرات كثيرة ومتنوعة يصعب معها الحصول على قوانين عامة وثابتة تحكم الظاهرة، فالمتغيرات التي تدخل في تكوينها تؤدي إلى اختلاف مظهراتها من مجتمع إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى، إضافة أيضا إلى الوتيرة التي تقع بها التغيرات في مكونات

(1) لؤي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 13.

(2) مخطط من انجاز الباحث.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

الظاهرة السياسية الدولية المعاصرة، وكذلك التعقد الذي ينتاب تفاعل التطورات التي تعرفها متغيرات الظاهرة، كل هذه المظاهر تجعل التنبؤ صعبا بمسار الظاهرة السياسية الدولية المعاصرة⁽¹⁾.

1: مميزات الظاهرة السياسية الدولية:

- كثيرة التغيرات بحيث يصعب إعطاء قوانين عامة عنها.
- يصعب التنبؤ بمسار الظاهرة السياسية الدولية المعاصرة.
- تختلف الظاهرة السياسية الدولية من فترة لأخرى ومن مجتمع لآخر.
- التغيرات التي تحدث داخل الظاهرة، ينتابها التعقد من حيث التطور.

2: أسس دراسة الظاهرة السياسية الدولية:

عند دراسة الظاهرة السياسية الدولية المعاصرة، يميز فقهاء العلوم السياسية والعلاقات الدولية بين مستويين من الدراسة على النحو التالي:

2-1 **بنية الظاهرة:** حيث تقسم الظاهرة إلى أربعة مستويات متداخلة ومتراصة، وكل منها يحدد بقدر ما المستويات الأخرى.

2-1-1 الحدث (Event) وهي الوقائع منفردة أيا كانت طبيعتها.

2-1-2 الاتجاه الفرعي (Sub- trend) تكرر حدث أو واقعة ما. وفيها خروج عن السياق العام لحركة الظاهرة.

(1) محمد وقيدى، تحليل الظاهرة السياسية، مرجع سابق.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

2-1-3 الاتجاه (trend) وهو مجموع الاتجاهات الفرعية في قطاع ما من قطاعات الظاهرة، ولكنها مترابطة في موضوعها.

2-1-4 الاتجاه الأعظم (Mega- trend) وهو مجموع الاتجاهات التي تأخذ مساراً يدفع نحو تحوّل أو تكريس لوضع ما بعد أن كان قابلاً للتغيّر.

2-2 حركية الظاهرة: يتم رصد حركية الظاهرة من خلال بعدين:

2-2-1 رصد التغيّر (التغير الكمي، القياس الاسمي، القياس التراتبي، القياس الزمني، القياس النسبي، التغير الكيفي، التغير المستمر، التغير غير المستمر، التغير المدرك، التغير غير المدرك).

2-2-2 إيقاع التغير: (فقد يكون بطيئاً أو سريعاً، أو متسارعاً)⁽¹⁾.

3: نماذج عن قضايا وظواهر سياسية دولية:

2-1 قضية التنمية: أصبحت التنمية تستحوذ على مساحة كبيرة من الأجندة العالمية، وهي في تزايد مستمر، حيث لم يعد يُنظر إلى موضوع التنمية باعتباره شأنًا اقتصادياً كما كان في الماضي، بقدر ما أصبح موضوعاً ذا مكونات سياسية واجتماعية وثقافية.

2-2 قضية الإرهاب: فرضت هذه القضية نفسها بقوة على الأجندة العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتشير الإحصاءات المتاحة لدى هيئة الأمم المتحدة إلى تنامي واضح في حجم ضحايا الإرهاب على مستوى العالم، فضلاً عن تعقد هذه الظاهرة وتعقد أساليب مواجهتها.

(1) وليد عبد الحي، تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية، مجلة استشراف للدراسات لمستقبلية، الكتاب الأول، 2016، ص 38-41.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

2-3 حقوق الإنسان: فمنذ أن أنشأت الأمم المتحدة في 15 مارس 2006 مجلس حقوق الإنسان، أصبح هذا الموضوع بندا أساسيا في كل الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما قام مجلس حقوق الإنسان نفسه بإصدار حوالي 8000 توصية و 30 قرارا منذ تأسيسه. ومع ذلك لازال هناك الكثير من الجدل والانقسام العالمي حول مفهوم حقوق الإنسان واستراتيجيات حماية هذه الحقوق.

2-4 الهجرة: حيث بات العالم بوجه عام- أوروبا على وجه الخصوص- يواجه خطرا أمنيا كبيرا بسبب الهجرة غير المنتظمة، وتشير الإحصاءات إلى وجود حوالي 272 مليون مهاجر في العالم، ما مقداره 3.2% من سكان العالم، 46% قادمون من الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية وجنوب الصحراء، ويبلغ عدد اللاجئين في العالم 13 مليون (1).

2-5 وضعية الدولة: فقد أصبحت قضية فشل الدولة مسألة مطروحة بقوة، وأصبح هناك حديث متواتر حول "صوملة" الدول، وانتقل الحديث من الدولة الفاشلة إلى الدولة الهشة، فباتت الهشاشة أقرب إلى السمة الهيكلية للعديد من الدول.

2-6 السيادة الدولية: صدر تقرير أممي تحدث عن السيادة باعتبارها مسؤولية وليست حق، ومع بروز الأوضاع الانسانية المتدهورة في روندا وصربيا، ظهرت بوضوح فكرة التدخل من أجل حماية الشعوب. حاليا ينقسم العالم في تعريف السيادة الوطنية، فبينما تصر معظم دول الجنوب على المفهوم القديم للسيادة كحق، تتحدث معظم دول الشمال عن السيادة كمسؤولية (2).

(1) الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع 2019-01-02، <http://www://un.org>
(2) بهجت قرني، الاتجاهات الجديدة في تحليل العلاقات الدولية: إشكاليات التحول، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، <http://www.acpss.ahram.org.eg>

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

2-7 مفهوم الحرب: لقد تم إعادة النظر في مفهوم الحرب على خلفية ظهور حروب بأنماط وأشكال جديدة، حيث تشير الإحصائيات الأمامية إلى أن العدد الكبير من الضحايا، لم يكن ناتجا عن الحروب التقليدية بين الدول، وأن صور الحروب قد تعددت، فلم تعد مقصورة على الحروب بين الدول أو الحروب الأهلية، إنما أصبح هناك أنواع جديدة من الحروب، وأنماط مختلفة من الفاعلين الدوليين، ومن ثم تعددت مراكز القرار في كل التسويات السلمية، وهو الأمر الواضح جدا في الحروب الدائرة مثلا في كل من سوريا واليمن.

2-8 مفهوم الأمن القومي: لقد تطور مفهوم الأمن القومي بما لم يعد مرتبطا بالجوانب العسكرية، مثل الغزو الخارجي فقط، وأصبح من غير الممكن اختزاله فيها. إنما تشكلت هناك تهديدات عديدة، غير عسكرية وليست خارجية، تعد أكثر خطرا على الأمن القومي، مثل الأوبئة وتغيرات المناخ والجريمة المنظمة وغيرها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مناهج البحث العلمي في حقل العلوم السياسية.

يتوخى الإنسان من إرساء العلوم الجديدة، ومناهج وطرق البحث زيادة قدرته على تفسير الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية المحيطة به، ثم الانطلاق من هذا التفسير إلى محاولة التنبؤ بما قد يحدث، ثم التحكم في الظواهر والأحداث المتوقعة بقدر الإمكان، ولا تقتصر محاولة الاستفادة من هذه الأساليب العلمية على العالم أو المفكر، وإنما تلتزم بها بالدرجة الأولى الأجهزة المتخصصة في الدول المتقدمة.

إن جميع مناهج وطرق البحث دون استثناء ورغم أهميتها القصوى علميا وحياتيا، تأتي في الواقع في المرتبة الثانية بالنسبة للقدرات العقلية الخلاقة للإنسان الذي تتوقف عليه أولا وأخيرا إمكانيات نجاح البحث أو الكتابة السياسية. معنى ذلك أن كل ما نهدف إليه من تدريب على تلك المناهج والطرق إنما ينحصر

(1) بهجت قرني، الاتجاهات الجديدة في تحليل العلاقات الدولية: إشكاليات التحول، نفس المرجع السابق.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

في ترتيب الذهن، وتعلم أساليب التفكير العلمي المنطقي، والتزود بالأدوات الضرورية التي قد تساعد على زيادة فرص التوفيق في طرح الأسئلة الملائمة للموضوع المطروح، والاختيار الرشيد بين المناهج والطرق العلمية المعروفة. أما التقسيم الأيديولوجي لتلك المناهج والطرق، فينطلق من أنّ تطبيق أي منهج أو طريقة نادرا ما يخلو من ارتباط بقيم، أو توجهات أيديولوجية معينة صريحة أو ضمنية خاصة وأن المناهج والطرق التي نحن بصدد دراستها تتعلق بالعلوم السياسية⁽¹⁾.

الفرع الأول: البحث العلمي والمنهج العلمي

يعتبر العلم والبحث العلمي مصدرا للمعرفة، يتميز بأنه مقنن، وناقد، ومنظم، ومنضبط، فهو أولا مقنن بمعنى، أنه يسمح بتدريب القائمين عليه على استخدام المنهج وتطوير الأدوات البحثية بشكل صحيح، وتصبح مختلف أسس وقواعد ملاحظة واختبار الواقع واضحة وموضع التزام، وهكذا يصبح الطريق ممهدا لتطوير لغة مشتركة ومفردات مشتركة للاستقصاء والمعالجة، وهو مصدر ناقد، أو انتقادي لأنه يقوم على التصحيح الذاتي، وهو تصحيح ونقد يعد ضروريا في سبيل التطور والمزيد من الدقة والتمحيص، وهو مصدر منظم للمعرفة لأنه لا يقتنع بالمصادفة⁽²⁾.

يعد البحث العلمي أهم الطرق والمصادر الأساسية لفهم العالم، وقد تكون خبرات الفرد وتجاربه الذاتية مصدرا آخر، لكن أهميته محدودة عادة. والعلم له وظائفه الواسعة في حياة البشرية، ومن أهم وظائف العلم والبحث العلمي ما يلي:

أولا: وظائف البحث العلمي

(1) محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية، مكتبة الفلاح، الكويت، 1987، ط1، ص10.
(2) W L. Neuman. Social Research Methods (Boston: Allyn and Bacon, 2000) PP.8-9.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

- 1- فهم العالم المحيط بنا، والمساهمة في تشخيص المشكلات وتحديدها، وإثارة التساؤلات البحثية وفرض الفروض وتطويرها، واختبار صحتها، والسير في طريق بناء النماذج والنظريات.
- 2- مساعد في تجميع البيانات والمعلومات، وفي تصنيفها وتنظيمها وتوثيقها، واستدعائها واستخدامها وتحليلها، فهو ييسر إمكانية استخدام المعلومات والمعرفة وتطبيقها.
- 3- يمكن الوصول إلى نتائج على درجة من الأهمية، بما يسمح من إمكانية الاستفادة من هذه النتائج أو تطبيقها وتعميمها من خلال التدقيق في العملية البحثية، وفي الإطار النظري، خصوصا تحديد المنهج الملائم وأدوات البحث، واستكمال العملية بشكل رصين (1).

ثانيا: شروط البحث العلمي

- يمكن تحديد خمسة شروط أساسية يجب أن تتوفر في البحث العلمي في حقل العلوم السياسية:
- 1- الارتباط بالواقع والأحداث الحسية والمرئية، كما نشاهدها على أرض الواقع العلمي، ويجب أن يكون من الممكن التحقق من صدق نتائج البحث العلمي وقابليتها للتحقق في الواقع.
 - 2- الموضوعية وتجنب عوامل التحيز قدر الإمكان، فالتركيز يكون على ما هو كائن، بينما تركز البحوث القيمية على ما يجب أن يكون، وترتبط بتفضيلات الباحث الذاتية.
 - 3- وضوح خطوات البحث بطريقة يمكن للآخرين اتباعها وتكرارها، أي بما يسمح لباحثين آخرين باتباعها لمجارة نتائجهم وتحقيق الضبط لنتائج هذه البحوث، وهو ما يفترض الموضوعية والوضوح والبساطة.

ووضوح خطوات البحث يثير عدة اعتبارات، أهمها:

- تحديد الخطوات التي يتعين على الباحث اتباعها، ويلزم نفسه بها.

(1) صلاح قنصوة، فلسفة العلم، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2002، ص 137.

• انطلاق العملية البحثية وفق خطة محددة، وتصميم واضح، بحيث تبدأ العملية من نقطة بدء وقد تحددت زمانا ومكانا وموضوعا، وعدم التوقف إلا بعد التوصل إلى النقطة التي يجد الباحث عندها الإجابة عن تساؤلاته، وإثبات فروضه واختبارها، والتوصل إلى نتائج مبنية على الواقع.

4- أن تكون نتائج البحث قابلة للتعميم على الحالات المماثلة، وفي حالة استخدام العينة يجب التزام الأسس التي تكفل التمثيل الصادق لمجتمع الدراسة.

5- الالتزام بالدقة وأسس التفكير العلمي، وقواعد المنهج، ويفرض هذا بطبيعة الحال استفادة الباحث من التطور المنهجي في إطار الحقل الذي ينتمي إليه، فلم يعد البحث السياسي قاصرا على الوصف أو إبراز جوانب شكلية أو سطحية، ولا يمكن لباحث في القرن الحادي والعشرين أن يكتفي بالوصف والسرد والرصد، أو أن يقنع بتسجيل ما حدث فقط؟ فالبحث العلمي أضحى اليوم يغوص في التحليل ويحاول التفسير والتنبؤ، فضلا عن محاولة استكشاف العلاقات والروابط والأسباب والمسببات⁽¹⁾.

ثالثا: سمات المعرفة العلمية

يمكن تحديد عددٍ من سمات المعرفة العلمية (للعلوم السياسية والاجتماعية عامة) أهمها:

1- النسبية: إنّ القوانين العلمية في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية عامة، هي من صنع العلماء، وهي قد تعبر عن درجة من النظام أو الانتظام، وفق رؤية هؤلاء العلماء وليس وفق طبيعة الأشياء فالواقع والأحداث والوقائع التي يشهدها العالم المحيط بنا تكون موضع ملاحظة الباحثين، ومن ثم فإنّ التفسيرات والمعاني المرتبطة بهذه الوقائع كذلك هي من اختراع الانسان، والواقعة تمثل متغيرا أكثر من ذلك، فهي تمثل "حقيقة ثابتة"، خلال العملية البحثية، وهذه النسبية تتفق وطبيعة العلوم الاجتماعية.

(1) عبد الغفار رشاد القسبي، مناهج البحث في علم السياسة، (الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2004، ط1، ص27-28.

2- الاحتمالية: الباحث السياسي قد يجد نفسه ملزماً أن يعالج العلاقات بين الوقائع في شكل علاقات

ارتباطية محتملة أكثر من معالجة هذه العلاقات من منظور حتمي، أو من منظور العلاقات السببية.

3- الميل المتزايد إلى التعبير عن الوقائع والمعلومات والبيانات: فهذا يتم بصورة كمية أو عددية وإلى

أن يكون منطق التفكير استقرائياً، ينتقل بمقتضاه الباحث وفق منطق الاستنتاج من الملاحظات

لمفردات أو حالات محدودة إلى التعميمات من الجزء إلى الكل، أي ينتقل من وصف كل مفردة أو

حالة إلى تعميمها على باقي المفردات أو الحالات التي هي من نفس النوع، وهو ما يقتضي حذر

الباحث وتدقيقه، لأن من الخطأ التعميم عبر مستويات التحليل المختلفة.

4- تعددية أبعاد السلوك الإنساني: حيث يعالج كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية بعضاً من هذه

الأبعاد، وقد يقدم تفسيرات بديلة لهذا السلوك، موضع الملاحظة والبحث. فهناك من يشير إلى

تفسير سوسولوجي، أو تفسير جغرافي لظاهرة معينة- أو ما يسمى الحتمية الاجتماعية أو الحتمية

الجغرافية- وغيرها من تفسيرات سيكولوجية أو بيولوجية، تعد في واقعها بمثابة أطر بديلة للتفسير⁽¹⁾.

الفرع الثاني: البحوث السياسية والمنهج العلمي

تلتزم العلوم السياسية بالمنهج العلمي والطريقة العلمية، ووجهة النظر العلمية، كمبدأ عام ثابت، ولا

يختلف في ذلك الالتزام عن العلوم الطبيعية، بالرغم من ذلك لا يمكن الادعاء بأن علم السياسة أو العلم

الاجتماعي عامة، قد حقق نفس القدر من الإنجاز والنجاح الذي حققه العلم الطبيعي.

قد يكون صحيحاً أن العلوم السياسية والاجتماعية عامة، قد حققت تراكماً هائلاً من الدراسات والبحوث

والمعرفة العلمية، وجزءاً كبيراً من المناهج والأطر التحليلية المعترف بها والتي يمكن الاعتماد عليها، لكن

(1) عبد الغفار رشاد القسبي، نفس المرجع السابق، ص 26-27.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

يضل من المؤكد أن المحصلة النهائية لما حققه علم السياسة والعلم الاجتماعي عامة، لا يعادل في حجمه أو في نوعيته ما حققه العلم الطبيعي.

ينطلق علم السياسة كالعلوم الأخرى من الوقائع بالبحث عنها والتدقيق في ملاحظتها، معتمدا على المنهج الاستقرائي وليس المنهج القياسي المرتكز على مسلمات قد لا تمت بصلة إلى الواقع. ولكن البحث عن الوقائع وملاحظتها في علم السياسة، تعترضه صعوبات سببها السرية، فهناك ظواهر سياسية عديدة يحيط بها الغموض وتعتبر سرا من أسرار الدولة، كما أن هناك علاقات بين ظواهر متعددة، كالعلاقات بين السلطة السياسية والقوى المالية، لا يمكن كشفها إلا جزئيا، ومهما يكن من أمر نستطيع القول بأن البحث عن الوقائع وملاحظتها يتم وفق طريقتين الأولى هي تحليل الوثائق المتضمنة وقائع سياسية، والثانية هي ملاحظة الوقائع مباشرة⁽¹⁾.

يحتاج الباحث والدارس لعلم السياسة في إطار دراسته للظواهر السياسية إلى تطبيق المناهج العلمية، ولكن تقف أمام تطبيقها عقبات منها ما يلي:

1- طبيعة السلوك السياسي وتعديده، فهو أكثر تعقيدا من السلوك الاجتماعي، ويتسم بطبيعته المركبة والهلامية وغير المستقرة.

2- من شأن الملاحظة أن تؤثر في طبيعة الموقف الذي تجري ملاحظته، بما في ذلك سلوك الأفراد ومفاهيم وتصورات هؤلاء الأفراد لوجودهم تحت الملاحظة.

3- تحيزات الباحث المسبقة، وأخلاقياته وقيمه، وتعصبه لجماعة ما، أو فكرة أو نسق قيمي عقدي معين، وميوله ودوافعه الداخلية.

(1) عصام سليمان، مرجع سابق، ص128.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

4- عوامل سياسية أو مادية قد تقيد حرية البحث، أو تجعل من البحث العلمي أداة للتستر على واقع معين، أو للترويج لادعاءات معينة، أو كسلاح في وجه جماعة أو قوى معينة، دون مراعاة للوقائع أو الأحداث والمتغيرات الفعلية (1).

الفرع الثالث: أهمية مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية

يشتمل العلم على معرفة منهجية ذات صبغة عامة، ويمكن التأكد من صحتها، من هنا تتبع أهمية دراسة المناهج التي تزود الباحث بالوسائل الفنية، ذلك أنها تمكنه من التأكد من سلامة الأسس التي تقوم عليها المعرفة. بعبارة أخرى يجب توفر ثلاثة شروط قبل أن نضفي على المعرفة شرف التسمية بأنها علم، وهي:

أ- إمكانية التحقق من صحة المعرفة.

ب- توفر المنهجية الملائمة.

ت- الوصول إلى قدر أكبر ممكن من الشمول والعمومية (2).

ونظرا لاختلاف وجهات نظر الباحثين فيما بينهم، وتبعاً لمتنوع اختصاصهم فقد برز أكثر من منهج في البحث العلمي، وظهرت مؤلفات عدة في هذا الصدد تعالج موضوع مناهج البحث العلمي، وبرزت أعلام في هذا المجال، من أشهرهم: مالبرانش في كتابه "البحث عن الحقيقة"، وفرانسيس بيكون في كتابه "الأرغانون الحديث" ورينييه ديكارت في كتابه "مقال عن المنهج".

(1) عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 28-29.

(2) صلاح قنصوة، مرجع سابق، ص 287.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

وهناك عدد من المناهج تساعدنا على معرفة الكيفية التي يفترض أتباعها، وما هي الطريقة الملائمة في الملاحظة والتحليل والعرض، بهدف الوصول للحقيقة عند إجراء بحث في أي موضوع من مواضيع علم السياسة (1).

أولاً: الأهداف:

تأتي دراسة مناهج وطرق البحث العلمي في علم السياسة، للإسهام في عملية بناء العقل العلمي الإنساني، عبر محاولة لإعادة صياغة التصور حول طبيعة وخصائص البحث العلمي في الدراسات الاجتماعية، بهدف:

أ- تقريب الاهتمامات العلمية من المستوى الرفيع.

ب- البحث في موضوع جديد لم يسبق لأحد البحث فيه، واستخراج أحكام جديدة له.

ت- الاهتمام الخاص في تطوير العلوم الاجتماعية وتقنيات البحث العلمي.

ث- توفير البيئة البحثية (Research Environnement) المطلوبة، سواء على صعيد الدراسات

الأولية أو الدراسات العليا وعلى صعيد البحث العلمي عموماً (2).

ثانياً: الأهمية

يعد البحث العلمي الطريقة التي من خلالها يقوم الباحث بتوصيل المعرفة حول موضوع بحثه، والبحث في العلوم السياسية يعد فرعاً من فروع البحث العلمي، ابتداءً بمرحلة جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتحليلها، حيث لا يمكن تضمين معلومات دون التأكد من صحتها. كل هذا يعطي لمناهج البحث في العلوم السياسية أهمية تتمثل في:

أ- إن البحث العلمي نتيجة لنشاط عقلي منظم، وهو يتنافى مع الصدفة.

(1) محمد جمال الدين العلوي، مرجع سابق، ص 11.

(2) نفس المرجع السابق، ص ج.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

ب- إن إدراك النسب والعلاقات القائمة بين ظواهر العلاقات الدولية ومختلف الجوانب المرتبطة بها،

يقوم على استعمال النظريات القائمة على أسس الاختبار والتجربة.

ت- تكمن أهمية مناهج البحوث العلمية في جوانبها التفسيرية. ذلك أنها تقوم بتفسير الظواهر العلمية.

ث- اتسامها بالحركية والتجديد، ويرجع ذلك إلى التطوير المستمر للمعرفة العلمية، من خلال البحث

المستمر عن إضافة معلومات لها.

ج- إن مناهج البحث العلمي تعتبر الظاهرة السياسية ظاهرة قائمة بذاتها، حيث تصل في الأخير إلى

اكتشاف القوانين السياسية، التي يمكن تطبيقها في شروط محددة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: المقاييس وترتيب الدول كأحد مؤشرات القوة الناعمة

الفرع الأول: مفاهيم حول القوة الناعمة

أولاً: تعريف القوة الناعمة

عرف جوزيف ناي القوة الناعمة "بأنها القدرة على جذب وإقناع الرأي العام بأدوات مختلفة لتبني توجهات

معينة دون إكراه له على ذلك"⁽²⁾. وتقوم الفكرة الأساسية لجوزيف من خلال هذا المفهوم في تأكيد وجود

وجه آخر غير مادي للقوة، قوامه الجاذبية المستمدة من ثقافة الدولة وقيمتها ومصداقيتها المتولدة عن

ممارساتها المتسقة مع هذه القيم، وضرورة عدم تجاهل هذا الوجه نتيجة التركيز على الأبعاد المادية

العسكرية والاقتصادية التي حظيت بمكانة محورية في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية⁽³⁾.

(1) عصام سليمان، مرجع سابق، ص 127-128.

(2) Nye, Joseph (2012). "China's Soft Power Deficit To catch up, its politics must unleash the many talents of its civil society. The Wall Street Journal. Seen 24/2/2018

(3) علي جلال معوض، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

وفي تعريف آخر للقوة الناعمة يرى جلال معوض أنها: "قدرة الفاعل على التأثير في إدراك وتفضيلات وحسابات وسلوكيات الآخرين اعتمادا بصورة أكبر للموارد غير المادية ذات الصلة بآليات التأطير والإقناع والجادبية سواء بشكل تعاوني جذاب للآخرين Cooptive أو استغلالي Manipulative يتلاعب بمصالحهم أو يهددهم بالتأطير السلبي، مع مناعة الفاعل في مواجهة الخضوع لمثل هذه الآليات"⁽¹⁾.

ومثلما لاحظ آدم سميث بأن الناس تقودهم يد خفية عندما يتخذون قراراتهم في سوق حرة، فإن قراراتنا في سوق الأفكار كثيرا ما تشكلها القوة الناعمة، وهي انجذاب غير ملموس يقنعنا بمسايرة أغراض الآخرين دون حدوث أي تهديد صريح أو مبادلة⁽²⁾.

تتجذب البلدان أحيانا إلى بلدان أخرى ذات قوة أمرّة عن طريق أساطير عدم قابليتها للهزيمة، كما أن القوة الأمرة قد تستخدم أحيانا لإقامة مؤسسات تعتبر مشروعة وقانونية فيما بعد، فالاقتصاد القوي لا يقتصر على تقديم موارد للعقوبات والدفوعات فقط، بل يمكنه أيضا أن يكون مصدرا للجاذبية⁽³⁾.

ومع تطور نظرية القوة الناعمة بدأ التغيير في السياسات الدولية، ونشر بعدها جوزيف ناي أوراق "القوة الصلبة والقوة الناعمة" و "القوة الناعمة- سر نجاح السياسة الدولية"، مشيرا بهما إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك فقط وسائل القوة الصلبة مثل القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، ولكنها أيضا تمتلك عوامل القوة الناعمة مثل نشر الثقافة وإضافة القيمة المعنوية، ويعتقد جوزيف ناي بأن القوة الناعمة تؤثر في إقناع وجذب الآخرين أن يتبنوا أسلوب حياتنا واعتقاداتنا ويعترفوا بها.

(1) علي جلال معوض، مرجع سابق، ص26.

(2) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة- وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2007، ص27.

(3) نفس المرجع السابق، ص28.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

كما يعتقد أن القوة الناعمة دورها التأثير على ميول الدول والرأي العام من خلال الجذب والإقناع، ويظن أن هذه الطريقة هي المتبعة لدى الدول الديمقراطية خلافا لسياسة الإكراه المتبعة في الدول الديكتاتورية، وهكذا يصبح استخدام القوة الناعمة سياسة يومية للبلدان والنتيجة المتوقعة على صعيد السياسة الدولية أن تُظهر البلدان الأخرى الاحترام والتقدير لها، ويصل ذلك إلى مستوى يؤدي إلى اتباع باقي الدول لهذه الدولة التي تستخدم القوة الناعمة بالجذب والتحبيب، ونتيجة لذلك يدرك الآخرون أن استخدام الجاذبية هو الأمثل⁽¹⁾.

معايير تمييز القوة الناعمة عن غيرها من القوى:

1- نعومة آليات وأساليب ممارسة القوة: تراجع الطابع المادي وغلبة الطابع المعنوي النفسي الفكري، ذلك أن القوة الناعمة في الأغلب لا تقوم على أي تهديد صريح "إكراه" أو مبادلة أو إثابة "تقديم حوافز" وإنما هي "القدرة على التأثير في الآخرين عبر الآليات الجاذبة أو الاستقطابية التعاونية Co-optive means من تأطير الأجنداث أو برامج العمل، والإقناع، وإثارة جاذبية إيجابية بما يحقق النتائج المنشودة".

2- نعومة موارد القوة: مقارنة بالموارد والآليات الاقتصادية والعسكرية التي يغلب عليها الطابع المادي الصلب الأكثر تحديدا نسبيا وسهولة في قياسه وتقديره (مثل حجم القوات، الإنفاق على التسليح، حجم المساعدات ...) فإن القوة الناعمة هي القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة بالاعتماد على جاذبية Attractiveness الدولة المستمدة من موارد يغلب عليها الطابع غير المادي، مثل ثقافتها،

(1) Li Lin, Leng Hongtao.(2017). Joseph Nye's **Soft Power Theory and Its Revelation Towards Ideological and Political Education, Humanities and Social Sciences**. Vol. 5, No. 2,p.69-74. doi: 10.11648/j.hss.20170502.13

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

ومبادئها وقيمها، وسياساتها الداخلية والخارجية، بما ينشئ صورة ذهنية إيجابية عن الدولة المعنية على نحو يخلق تعاطفا معها ومع سياساتها وأهدافها⁽¹⁾.

جدول يمثل تصنيف جوزيف ناي لأنماط سلوكيات القوة ومواردها⁽²⁾



ثانياً: موارد ومكونات القوة الناعمة

ترتكز القوة الناعمة لبلد ما على ثلاثة موارد هي، ثقافته (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين)، وقيمه السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياسته الخارجية (عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية).

- **1 الثقافة:** إنها مجموعة القيم والممارسات التي تشكل قيماً ومعنى خاص بالمجتمع. وتعتبر أيضاً سلوكاً أو نمطاً لنشر المعرفة وأسلوب الحياة. ولها عدّة مظاهر، فمن المؤلف عادة أن يميز المرء بين الثقافة العليا كالآداب والفن والتعليم التي تعجب النخبة، والثقافة الشعبية التي تركز على إمتاع

(1) علي جلال معوض، مرجع سابق، ص 19.

(2) جوزيف س. ناي، مرجع سابق، ص 28.

الجماهير بالجملة⁽¹⁾. وغالبا ما يتم الاعتماد على تصدير الأفلام وبرامج التلفزيون، وحجم مبيعات الموسيقى والكتب وعدد الطلاب من الخارج وعدد السياح الأجانب، وتزداد جاذبية الدول لبعضها البعض وتأثيرها في الأخرى من حيث اكتسابها لقيم مقبولة يمكن أن تتبع من قبل الناس في مختلف دول العالم، وهذا هو تأثير الثقافة في القوة الناعمة⁽²⁾.

- **2 القيم السياسية:** إن ارتفاع قيمة القوة الناعمة وتعزيز شرعية سياسات الدولة وتمكينها من تحقيق أهداف السياسات الدبلوماسية، مرتبط بتوافق السياسة مع كل من الإجراءات والقيم التي يدافعون عنها، وتتضرر صورة القوة الناعمة إذا اختلفت القيم عن السياسات. وللقيم السياسية آثار بعيدة وقصيرة المدى وتختلف حسب التغيرات في السياق، فعدم المبالاة والاكتراث برأي الآخرين والمعالجة الضيقة لآفاق المصالح الوطنية يقوّض من القوة الناعمة⁽³⁾.

- **3 السياسة الخارجية:** إن القيم التي تدافع عنها الحكومات فتتصر لها بسلوكها، كالسياسة الخارجية وتشجيع السلام وحقوق الإنسان، تؤثر تأثيرا قويا على تفضيلات الآخرين، فالحكومات يمكن أن تجتذب الآخرين أو تنفرهم بتأثير المثل الذي تضربه لهم كقدوة، فمثلا استمرت جماهير معظم الأمم في إعجابها بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقنياتها وموسيقاها وأفلامها وتلفزيونها، ولكن أغلبية كبيرة في معظم البلدان قالت إنها تكره نمو النفوذ الأمريكي في بلادها⁽⁴⁾. هناك أهمية كبيرة للقوة الناعمة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية من خلال وجود علاقة طردية بين صورة السياسة الخارجية للدولة لدى الرأي العام في الدول الأخرى من جهة وقرارات هذه الدول وسياساتها الخارجية

(1) علا فؤاد بلعاوي، نماذج ترتيب الدول طبقا للمؤشرات السياسية والاقتصادية: دراسة مقارنة، دار المنظومة، اربد، الأردن، 2018، ص13.

(2) جوزيف س. ناي، مرجع سابق، ص32.

(3) نفس المرجع السابق، ص39.

(4) نفس المرجع السابق، ص36.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

من جهة ثانية، مع تزايد قوة هذه العلاقة وتأثير الرأي العام في حالة القضايا التي تحظى بدرجة أكبر من الاهتمام والبروز والجدال في الدول المستهدفة⁽¹⁾.

في السياسة الدولية، تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة إلى حد كبير من القيم التي تعبر عنها منظمة أو بلد ما في ثقافته، وفي الأمثلة التي تضربها ممارساته الداخلية والسياسية، وفي الطريقة التي يعالج بها علاقته مع الآخرين، وقد تجد الحكومات أنه من الصعب السيطرة على القوة الناعمة واستخدامها أحيانا، ولكن ذلك لا يقلل من أهميتها. فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية قوية لأنها استطاعت "إلهام أحلام الآخرين بفضل إتقانها للصور العالمية عن طريق الأفلام والتلفزيون، ونظرا لأن أعداد كبيرة من الطلبة من بلدان أخرى يأتون إليها لاستكمال دراستهم"⁽²⁾.

ثالثا: وظائف القوة الناعمة

يعتبر جوزيف ناي القيم السياسية هي العنصر الأساسي لدعم القوة الناعمة، والثقافة هي العنصر الداعم والسياسة الخارجية هي الطريقة وهذه العناصر متصلة ومتفاعلة فيما بينها.

1 الثقافة لها تأثير على اختراق سلطة البلد: الثقافة هي نوع من البنية الفوقية يمكنها اجتذاب واستيعاب الآخرين، فالثقافة هي أساس القوة الناعمة وكذلك طريقة للتعبير عنها، وإذا كان هدف ثقافة البلد جذب بلدان أخرى يجب أن تكون الثقافة متقدمة ومواكبة لاتجاهات العصر الاجتماعية. على سبيل المثال اجتاحت الثقافة الشعبية الأمريكية العالم بشكل رئيسي بسبب تنوعها وشمولها لثقافات مختلفة، أمريكا تهيمن على السينما والتلفزيون والأجهزة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، من خلال الطموح الحر واتجاهات

(1) علي جلال معوض، مرجع سابق، ص169.

(2) جوزيف س. ناي، مرجع سابق، ص28-29.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

المساواة وقد ازدادت بالفعل المعلومات والثقافة الشعبية من اهتمام العالم بالقيم الأمريكية. ويعتقد ناي أن الثقافة الأمريكية بقيمتها الفردية والبراغماتية هي السائدة في المجتمع الدولي وهو ما يوفر بيئة مناسبة لتلعب القوة الناعمة الأمريكية دورها. وأكبر مثال على ذلك عالمية اللغة الإنجليزية خاصة في المجال العلمي، وهو ما يوفر لأمريكا مزيداً من الطاقة لتحتل موارد القوة الناعمة⁽¹⁾.

2- القيم السياسية لها صبغة على الهوية السياسية للأمة، القيم التي تروج لها دولة ما للتأثير على الدول الأخرى هي: سياساتها الخارجية وبذلك يمكن جذب أو استيعاب الدول الأخرى، كما أن الأيديولوجية والقيم لها أثر كبير على الأمة، لأن الأمة يمكن أن تكون قوية زيادة على الأيديولوجية المؤثرة بدورها على النظام السياسي، كما أن أي دولة في التاريخ تحتاج التكيف مع الاحتياجات السياسية والأيديولوجية السياسية وبدورها تخدمان الجوانب الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

3- السياسة الخارجية تلعب دوراً استراتيجياً في نهج الدبلوماسية الخاصة بالبلد: وتشمل السياسة الخارجية المثل العالمية المدعومة ونهج الدبلوماسية المحددة لبلد ما، وعلى سبيل المثال فإن حرب العراق تم تنفيذها من القوة الناعمة الأمريكية، ووفقاً لمسح موثوق فإن الحرب العراقية قد أثرت على كلا البلدين، فبالنسبة لأمريكا فهذا يعني نهاية المحافظين الجدد. لذلك غيرت أمريكا سلسلة من السياسات الخارجية المتناغمة التي تخفف أيضاً من مخاوف الدول الأخرى بشأن صعود الصين، وفي رأي جوزيف ناي: "إذا كانت السياسة الخارجية لبلد ما تقوم على مصالح شاملة وطويلة الأجل، فإنه يمكن أن تجذب الانتباه أسهل بكثير

(1) Liu Yang. (2009). "soft power" Research Summary. Academi Exchange, vol.12. p. 157.

(2) إياد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص 24.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

من السياسة الضيقة وقصيرة الأمد، وإذا كانت أكثر نقلا للقيم الهامة المشتركة بين جميع البلدان، فإنها ستصبح أكثر جاذبية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: ترتيب الدول كأحد مؤشرات القوة الناعمة

أولاً: دوافع ترتيب الدول

تسعى نماذج ترتيب الدول وتصنيفها لفهم كيف يُنظر إلى البلدان من نطاق عالمي، وعلى أي أساس يتم منحها ذلك التصنيف والترتيب؟ وهذا بدراسة عدة جوانب، سيحاول الباحث أن يركز على مختلف النماذج التي تمنح ترتيباً للدول، إن كان على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي...

- إن إعطاء الدول ترتيباً معيناً بناء على المؤشرات الاقتصادية والسياسية، غالباً ما يساعد كبار رجال الأعمال والدول والمنظمات العالمية وغيرهم من الجهات الدولية في دراسة فرصهم في بلد ما، ويمكنهم من اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ودراسة فرص تعاونهم أو عدائهم أو استثماراتهم في هذا البلد بناء على ترتيب الدولة بين المؤشرات السياسية والاقتصادية.

- كما أن ترتيب الدول يعد معياراً أساسياً في دول العالم الثالث لتحديد مقدار المساعدات أو القروض التي ستحصل عليها هذه البلاد من الجهات المعنية، وهذه المعلومات تمكن صانعي القرارات والسياسات من تحسين خططهم الاقتصادية والسياسية والحفاظ على الاستقرار المالي⁽²⁾.

إن الحجم والجهد الهائل الذي يبذل في عملية جمع المعلومات عن حوالي 193 كياناً سياسياً، هو ما يمكن مراكز إصدار المؤشرات، من بلوغ بعض نماذجها حوالي 42400 رقم، حيث يتم جمع المعلومات من

(1) Han Bo, Jiang Qingying. (2009). **Soft Power: Chinese Perspective- Beijing**: Renmin Publishing House, p 2

(2) علا فؤاد بلعاوي، مرجع سابق، ص 20.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

مصادر محلية (الدول نفسها) وإقليمية (المنظمات الإقليمية) ودولية (المؤسسات الدولية). فلماذا تتم كل هذه الجهود؟

1- من أجل وضع أسس علمية لإدارة العلاقات مع الدول الأخرى، فلكي تدير علاقتك ومفاوضاتك مع أي طرف، يستوجب توفر حجم كبير من المعلومات عن هذا الطرف، وهو أمر في غاية الأهمية، حيث تتضح نقاط قوة وضعف الطرف الآخر.

2- تحديد ماهي مواقع الاستثمار والسياحة والتجارة، ومصادر المواد الخام وكل جوانب العملية الاقتصادية والتجارية الأفضل استنادا لمؤشرات القياس؟

3- تحديد التجارب الأكثر نجاحا في مختلف القطاعات وفي مختلف الدول، لتشكل نموذجا يحتذى به من قبل الدول الأخرى (أي نقل التجارب الناجحة).

4- ضمان السمعة والمكانة الأخلاقية للدولة في مجال تقدمها، وهو ما يجعل منها الدولة الأكثر جذبا للآخرين في نطاق المنافسات المختلفة وفي إطار القوة الناعمة.

5- رصد الاتجاهات العامة لمؤشرات النظام الدولي لرسم السياسات المستقبلية تجاه القطاعات من ناحية والأقاليم من ناحية أخرى.

6- تحديد المساعدات الدولية من قبل المجتمع الدولي لبعض الدول استنادا لهذه المؤشرات، مثل الدوافع الانسانية أو الدافع السياسية لمنع مناطق الأزمات من الانفجار بما يؤثر على الاستقرار الدولي⁽¹⁾.

7- خلق لغة فنية مشتركة للتواصل بين مختلف الأطراف لفهم الواقع، بغض النظر عما تحمله من خصوصيات أو فلسفات مغايرة.

(1) علا فؤاد بلعوي، مرجع سابق، ص21.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

8- زيادة الدقة في التحليل والمقارنة وهذا من أجل رفع مستوى التنافسية لدى الدول والأقاليم.

9- دفع الفاعلين في المجتمع العالمي إلى بناء سياسات للإنذار المبكر، كما هو في حالات الصراعات والكوارث⁽¹⁾.

ثانياً: آثار القوة الناعمة

يمكن رصد آثار القوة الناعمة في تمكين الفاعلين الدوليين الممارسين لها من التنسيق والتأثير في عمليات صنع القواعد والقوانين، سواء من خلال توظيفات مرنة: كاستخدام الآليات المؤسسية الرسمية (مثل الشبكات غير الرسمية بين منظمات المجتمع المدني عبر الدول، أو صيغ وتفاهات وأطر قانونية غير ملزمة في ظاهرها كمبادئ وقواعد استرشادية، أو اتفاقات وتفاهات صادرة عن منظمات دولية). وآليات جامدة مثل (الاتفاقات المؤسسية الرسمية والمنظمات الدولية الحكومية والترتيبات القانونية الملزمة، التي تنص بوضوح على آليات تنفيذها ودخولها حيز التنفيذ).⁽²⁾

• من جانب التأثيرات السياسية يمكن التمييز بين أربعة توليفات ممكنة لممارسة القوة الناعمة في صنع القواعد.

- أولها: أن تكون المؤسسات رسمية تستخدم آليات محددة (مثل تأثير منظمة التجارة العالمية كمنظمة حكومية في قرارات التجارة الخارجية، عبر فرض قواعد لحل المنازعات التجارية).

- ثانيها: توظيف مؤسسات رسمية لآليات مرنة (مثل الاتفاقي الصادر عن منظمة الصحة العالمية لوضع مجموعة مبادئ استرشادية وتوصيات للتنفيذ بخصوص التعامل مع التدخين والتبغ).

(1) خالد حنفي علي، الأهمية البحثية والسياسية المتصاعدة لـ"المؤشرات"، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، مصر، 2016، ص3.

(2) علي جلال معوض، مرجع سابق، ص166.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج

المعيارية والإحصائية

- ثالثها: أن توظف مؤسسات مرنة (غير رسمية) آليات محددة جامدة، من أجل اقتراح ترتيبات قانونية محددة لتضمينها في القوانين الداخلية للدول، (مثل هيئة معايير المحاسبة الدولية IASB ومجموعة تنفيذ الإجراءات المالية FATE المعنية بتنظيم قوانين مكافحة غسل الأموال داخل الدول).
- رابعا: قد توظف المؤسسات المرنة آليات مرنة (مثل دور مراكز الأبحاث وشبكات المجتمع المدني في تطوير مقاييس وقواعد لتقييم المؤسسات والهيئات في عدة مجالات، ومثال ذلك مؤشر تقييم الجامعات والذي يمكن أن يتحول لاحقا إلى جزء من القوانين واللوائح الداخلية للدول بشكل أو آخر في إطار السعي لتحقيق الجودة)⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار تلعب المؤشرات دورا مهما بالنظر إلى تصاعدها وتأثيراتها في السياسات الدولية، وهذا ما لا يدع مجالا للشك في أن القوة الناعمة التي تستعمل المؤشرات، لها أغراضها وتوجهاتها. فكثيرا ما تُثار شكوك حول مدى شفافية الجهات المصدرة للمقياس، فضلا عن فصل المؤشرات والمقاييس وما تحمله من نتائج عن مصدرها فكريا وأجندة وتمويلا. فحتى لو بدت المقاييس والمؤشرات تصنيفا وترتيباً نظريا، غير ملزمة من حيث نتائجها، فإنها عمليا تتحول إلى قوة مؤثرة مع ارتباطها بالتفاعلات الدولية، فأى مقياس - مهما تكن القضية موضع المعالجة - يستهدف في الأخير تحديد مدى توافق الأداء أو السلوك في هذه الظواهر مع المعايير الموضوعية في المؤشر، أي يحمل في طياته رسالة تقييمية تتجلى عند ربط نتائج الترتيب والتصنيف بسياسات الدول في المنح والمنع⁽²⁾.

- ومن جانب التأثيرات الاقتصادية هناك ارتباط بين بعض التشريعات أو المفاوضات من جهة والقضايا الاقتصادية من جهة أخرى، ويظهر ذلك من خلال تأثير حجم صادرات الدول

(1) علي جلال معوض، مرجع سابق، ص166.

(2) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص4.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

وحجم التدفقات السياحية إليها وجاذبيتها الاستثمارية. فهناك مكاسب اقتصادية جاءت عن طريق تعزيز بعض موارد القوة الناعمة، ومثال ذلك كوريا واليابان والولايات المتحدة وتركيا وغيرها، حيث ارتبط رواج بعض منتجات الثقافة الشعبية سواء من أفلام أو مسلسلات أو أعمال كرتونية أو أزياء أو وجبات معينة أو استضافة مناسبات رياضية كبرى، بتحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة نتيجة بيع أو تصدير هذه المنتجات فضلا عن زيادة رواج بعض المنتجات والخدمات الأخرى سواء بشكل تلقائي مع تحسن صورة الدولة وجاذبيتها إجمالاً، أو نتيجة حسن توظيف رواج بعض الرموز والمنتجات من قبل مقدمي صناعات وخدمات أخرى⁽¹⁾.

المبحث الثاني: خصائص الاتجاهات المعرفية في دراسة الظواهر السياسية الدولية

إن الاتجاهات المعرفية أو المنهجية التي نحن بصدد الشروع في وصفها وتحليلها تقتضي العودة إلى تعريف المعنى الحقيقي للظواهر السياسية الدولية، حيث يعرفها "ريتشارد سنايدر" بأنها تلك الأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الكيانات السياسية والتي تعرف بالدول القومية، حيث يتم هذا النشاط التفاعلي في المضمار الدولي، هذه النشاطات تعتبر عنصراً مهماً وفعالاً في تشكيل وتفعيل العلاقات الدولية، التي تتأثر وتتبدل تحت ضغط وتأثير السياسة الدولية". ودراسة السياسة الدولية يقصد بها تلك السياسات الخارجية، دون أن يكون الهدف الرئيسي لتلك الدراسة هو التنظير العلمي، كما تقتضي الظاهرة السياسية متابعة تكونها وصيرورتها في نفس الوقت، لأنها تتسم بالعمق والاتساع، ومن نتائجها ما يلاحظ من مظاهر تاريخية وأخرى مجتمعية واقتصادية، بل وحتى ثقافية ونفسية.⁽²⁾

(1) علي جلال معوض، مرجع سابق، ص 172-173.

(2) مازن الرمضاني، مرجع سابق، ص 266.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

إن التفاعلات التي تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أنواع التفاعلات الأخرى والتي تُكوّن في مجملها الظاهرة السياسية، سيتطرق إليها الباحث عن طريق المناهج المعيارية الكيفية والمناهج الإحصائية الكمية، حيث يعتمد اختيار المنهج المتبع على نوع السؤال البحثي والإمكانيات المتاحة للبحث، وإمكانية الوصول إلى العينات أو وجود فريق من الباحثين المهتمين، كما يلعب التمويل دوراً مهماً وأساسياً في تحديد منهجية البحث فهي تختلف حسب المنهجية المتبعة⁽¹⁾.

المطلب الأول: المناهج المعيارية الكيفية.

الفرع الأول: تعريف المناهج المعيارية الكيفية.

المنهج الكيفي أو النوعي Qualitative Méthode Research هو نوع من المناهج والبحوث العلمية، التي تفترض وجود حقائق وظواهر اجتماعية على مختلف الأصعدة والمستويات. ومن خلال تتبع خطوات هذا المنهج؛ يتم بناء وجهات نظر الأفراد والجماعات المشاركة في البحث حولها⁽²⁾.

أو هو "مجموعة من الخصائص والصفات التي يميز كل منها أحد جوانب الشيء أو الموضوع المبحوث، كما يعطي الكيف الفكرة العامة عن الموضوع ككل. بهذا يستطيع الكيف تحديد نوعية الشيء وتمييزه عما عداه من الأشياء الأخرى التي لا تحصى ويزخر بها عالمنا، أي أن لكل الأشياء والظواهر كيف أو نوع خاص يمكننا من تعريفها والتمييز بينها"⁽³⁾.

المناهج الكيفية لا تشتمل على عدٍ أو قياسٍ، وإنما تأخذ في الاعتبار تلك الخصائص والفروق الكيفية بين الأشياء التي رغم وضوحها، تتعرض للتأثر بالاعتبارات الخاصة للمشاهد أو الباحث، لهذا يرى البعض أنها

(1) ريماء ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فرديريش إيبيرت، بيروت، لبنان، 2016، ص26.
(2) عامر قنديلجي وإيمان السامرائي، البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص57.
(3) محمد محمود ربيع، مرجع سابق، ص244.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

تعتمد على الصفات الخاصة للباحث؛ كرجاحة حُكمه أو منطقته أو مدى نفاذ بصيرته أو خياله أو بديهيته، أو قدرته على تكوين انطباعات دقيقة ورؤية طبيعية لنوع العلاقات المتبادلة⁽¹⁾. كما يتخذ المنهج الكيفي أسماء عدة منها: البحث الطبيعي، أو التفسيري، أو الميداني وكذا الإثنوغرافي⁽²⁾.

من خلال التعاريف السابقة يستنتج الباحث، أن المنهج المعياري الكيفي يستوجب في مجمله - وجود حقائق وظواهر اجتماعية ودولية، لها خصائص معينة. تعتمد في تفسيرها على رجاحة وحكمة الباحث، وتتأثر بوجهة نظره - حيث يتمكن في الأخير، من تحديد نوع الظاهرة وتمييزها عن غيره

مخطط تعريف المنهج الكيفي (1)



(1) محمد محمود ربيع، مرجع سابق، ص245.

(2) كندري يعقوب، طرق البحث الكمية والكيفية في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2006، ط1، ص25.

(3) مخطط من إنجاز الباحث

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

الفرع الثاني: استخدامات المنهج المعيارى الكيفى.

المنهج المعيارى هو أحد المناهج المساعدة على تحقيق المعرفة العلمية، ويساهم فى حركة البحوث ونقل ما لا يمكن عدّه وقياسه فى البحث العلمى، إلى مستوى معرفى يُمكن من خلاله إثبات الحقائق وصياغة الفروض وتوسيع النتائج، فهو بذلك يُستخدم فى الإجابة عن الأسئلة التى تبدأ بـ: لماذا؟ وكيف؟ وبأى طريقة؟ كما أنه يُستخدم لفهم وشرح العالم الذى نعيش فيه، وهو أيضا يساهم فى معالجة معظم الموضوعات التى يتعرض لها علماء السياسة بالبحث⁽¹⁾. بالخصوص معالجة المشاكل المعقدة، حيث تقف الصعوبات العملية أمام الباحث، ويستحيل حينها تماما تجزئة تلك المشاكل والموضوعات، أو إعادة تقسيمها إلى وحدات أصغر تسمح بالعد والقياس.

الفرع الثالث: أهداف المناهج المعيارية الكيفية.

- المنهج الكيفى المعيارى يهدف إلى الارتكاز على وصف الظواهر والأحداث، والفهم الأعمق لها.
- المنهج الكيفى لا يرتكز على التجريب والكشف عن السبب والنتيجة، ولا الاعتماد على المعطيات العددية.
- المناهج الكيفية النوعية لا تهدف عادة إلى تعميم النتائج، بل إلى توسيع نتائج الحالة المبحوثة لاحتمالات الاستفادة منها فى مواقف وحالات أخرى.
- تهدف مشكلة البحث أو السؤال المطروح فى البحث النوعى، إلى أن تكون عبارة عن مشكلة أو سؤال مفتوح النهاية، يهتم بالعملية والمعنى والدلالات أكثر من اهتمامه بالسبب والنتيجة.
- البحث النوعى يهدف إلى الاهتمام بالتحليل والتفسير⁽²⁾.

(1) محمد محمود ربيع، مرجع سابق، ص248.

(2) عامر قنديلجى وإيمان السامرائى، مرجع سابق، 2009، ص58.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

الفرع الرابع: السمات العامة للمناهج المعيارية الكيفية ومتى يعتبر المنهج كفيًا.

- ينطوي المنهج المعياري ويرتكز بشكل أساسي، على العمل الميداني Fieldwork.
 - يؤكد على الإجراءات Process أكثر من تأكيده وتركيزه على المخرجات Outcomes والنتائج Results.
 - يهتم بالأمور المتعلقة بكيفية تحقيق معنى لحياة الناس وتجاربهم الحياتية.
 - الباحث في المناهج المعيارية يعتبر الأداة الرئيسية Primary Instrument لجمع البيانات وتحليلها، وليس من خلال الاستبيانات والأدوات الأخرى المماثلة.
 - الباحث يذهب بنفسه إلى الأفراد والجماعات المعنية بالبحث، ويحدد المواقع والمؤسسات المعنية بالبحث والملاحظة والمراقبة، أو تسجيل البيانات المتعلقة بالسلوك في المحيط الطبيعي لها.
 - المنهج الكيفي المعياري وصفي Descriptive. استقرائي Inductive (1).
- (2)

مخطط يوضح السمات العامة للمناهج المعيارية



(1) كندري يعقوب، مرجع سابق، ص 27.

(2) مخطط من إنجاز الباحث

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

المطلب الثاني: المناهج الإحصائية (الكمية).

الفرع الأول: تعريف المناهج الكمية.

المناهج الكمية Quantitative Méthode Research هي نوع من البحوث العلمية التي تفترض عند استعمالها لخطوات المنهج الكمي، وجود حقائق اجتماعية موضوعية. وما يميزها عن المناهج المعيارية أنها منفردة ومعزولة عن مشاعر ومعتقدات الأفراد، وغالبا ما تعتمد الأساليب الإحصائية، في جمعها للبيانات وتحليلها⁽¹⁾. كما أنها تسعى إلى التنبؤ واختبار الفروض وتطبيق النظرية على الواقع⁽²⁾.

وفي تعريف آخر يُقصد بالمناهج الكمية " تلك المناهج التي تشتمل على العمليات الحسابية والقياس أو العلاقات العددية." وهذا لا ينسحب فقط على الوحدات الخاصة بقياس الزمن، وإنما يُمكن أيضا عدُّ وقياس مفردات أخرى مثل: الكلمات والمقالات، والموضوعات، السكان، أصوات الناخبين، العملات، وحدات الإنتاج.... الخ⁽³⁾.

ويقدم هذا التعريف زاوية أخرى حول المنهج، حيث يعتبر المنهج الكمي هو " أحد طرق القياس التي يتم استخدامها في الأبحاث والدراسات العلمية لاختبار الفرضيات، ومن ثمة تطبيق النظريات والمفاهيم المكتسبة على أرض الواقع بالنسبة للأبحاث ذات الصبغة العلمية " ⁽⁴⁾.

يعتمد المنهج الكمي أيضا على جمع البيانات من خلال استعمال أدوات قياس كمية يجري تطويرها، بحيث يتوفر فيها الصدق والثبات. فتُطبَّق على عينة من الأفراد تمثل المجتمع الأصلي، ومن ثم تُعالج البيانات

(1) عامر قنديلجي وإيمان السامرائي، مرجع سابق، 2009، ص57.

(2) رجاء محمود أبو علام، مرجع سابق، ص260.

(3) محمد محمود ربيع، مرجع سابق، ص243.

(4) المنهج الكمي، موقع إنترنت مبتعث، تاريخ الاطلاع 2016/11/01، "https://www.mobt3ath.com"

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

الكمية بأساليب إحصائية تقود في النهاية إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع الأصلي ضمن مدى معين من الثقة (1).

يستخدم المنهج الكمي في البحث العلمي، الوسائل الحسابية والرياضية في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة، ومن ثم تنظيم وتويب تلك البيانات والمعلومات عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات المرتبطة بها، بعد ذلك يتم تحليل وتفسير تلك الأرقام ووصفها، بشكل يقدم فيه الباحث عدد من الاستنتاجات التي توصله في النهاية إلى الأهداف المنشودة في البحث. ويتم ذلك عبر أربعة مراحل رئيسية هي:

(أ) جمع الأرقام والبيانات الإحصائية.

(ب) تنظيم البيانات والأرقام.

(ت) تحليل البيانات وتوضيح العلاقات.

(ث) تفسير البيانات (2).

يستنتج الباحث من خلال ما تقدم من تعريف ووصف للمنهج الكمي، أن المنهج الكمي الإحصائي يستوجب وجود حقائق سياسية اجتماعية اقتصادية محلية ودولية...، تعتمد على استعمال الأساليب الإحصائية واستعمال القياس في العمليات الحسابية، شرط أن يكون هذا بمعزل عن مشاعر الباحث في معتقداته عن الأفراد، لتحري الصدق والثبات - الهدف منه هو التنبؤ واختبار الفروض، والوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وفيما يلي مخطط تعريفي حول المنهج الكيفي.

(1) عامر قنديلجي وإيمان السامرائي، مرجع سابق، 2009، ص57.

(2) نفس المرجع السابق، ص365-366.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

مخطط يوضح تعريف المنهج الكيفي (1)



الفرع الثاني: أهداف المناهج الكمية.

- المناهج الكمية تصر على تقديم تعريف دقيق لما يتم عده أو قياسه، وفي نفس الوقت يكون قابلاً للتعريف بشكل موضوعي.
- تهدف إلى أن تتم عملية العد والقياس بعناية، مع مراعاة أن تسمح الوسائل المستخدمة بتكرار عملية القياس بنجاح.
- رصد وتحليل البيانات التاريخية الإحصائية ثم استخلاص النتائج من تلك البيانات. مثال ذلك اختبار العلاقة بين الأحلاف الدولية ونشوب الحروب.
- الهدف من استعمال المناهج الكمية، هو الميل للاهتمام بكل التفاصيل الصغيرة عند التطبيق.
- كما تهدف إلى إمكانية إثبات صحة المعرفة المكتسبة (2).

(1) مخطط من إنجاز الباحث

(2) محمد محمود ربيع، مرجع سابق، ص 243-244.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

الفرع الثالث: السمات العامة للمناهج الكمية.

- يسمى المنهج كميًا إذا احتاج بعد حد معين، إلى العد أو القياس وفقا لقواعد محددة وواضحة⁽¹⁾.
- الباحث في المنهج الكمي يضع مسافة مهمة بينه وبين الموضوع المدروس.
- يعتمد المنهج الكمي على بيانات إحصائية وعددية، بمعنى مدى قابلية الظواهر للقياس بحيث يعتمد على نموذج التفسير.
- تتجه الملاحظة والدراسة في المناهج الكمية إلى مجموعة عناصر، قد تكون أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو أنواع ووحدات أخرى.
- يرى "ريمون بودون" أن الدراسات في المنهج الكمي غالبا ما تتطرق من سؤال، لماذا؟⁽²⁾
- يعتمد التحليل الكمي دائما على إنشاء المتغيرات، أي ترجمة التصورات والمفاهيم إلى عمليات أبحاث محددة.
- يقتضي إنشاء المتغيرات في المناهج الكمية، ترجمة التصورات إلى قرائن، أي بمعنى الانتقال من التعريف المجرد إلى الملموس.
- يعتمد المنهج الكمي على الوصف الذي قدمه "Poul.L Azarsfeld" حول المراحل الأربعة لإنشاء المتغيرات:
 - (أ) تجسيد تصور المفهوم (التنظيم).
 - (ب) تخصيص التصور (تحليل مركبات المفهوم).
 - (ت) اختبار المؤشرات (إيجاد مؤشر المفهوم).

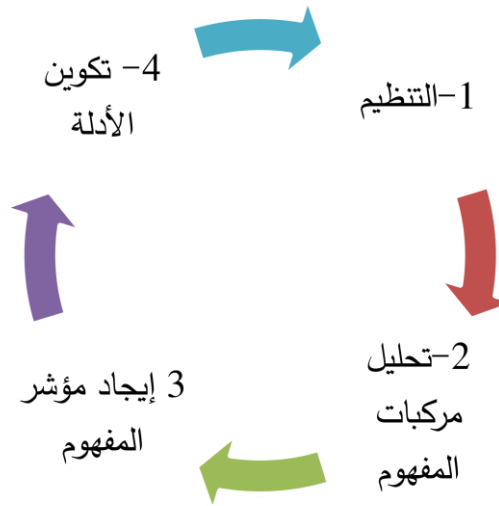
(1) محمد محمود ربيع، مرجع سابق، ص244.

(2) ريمون بودون، مناهج علوم الاجتماع، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1980، ص37.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

- (ث) تكوين الأدلة (1)

مخطط يوضح مراحل إنشاء المتغيرات (2)



الفرع الرابع: استخدامات المنهج الكمي.

تُستخدم المناهج الكمية عندما تكون هناك معرفة متوفرة حول الموضوع الذي يرغب الباحث دراسته، بمعنى أن تتوفر لدى الباحث نظريات محددة وأدبيات سابقة. إن درجة وضوح الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة تمكن الباحث من استخدام المنهج الكمي في البحث، إضافة إلى توفر مقاييس ثابتة وصادقة وإحصائيات عن المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينها (3).

كما تستخدم المناهج الكمية أيضاً في معالجة معظم الموضوعات والمسائل المتعلقة أساساً بالوحدات النمطية الكبيرة العدد كالناخبين، حيث يبدأ هذا المنهج بفرضية نظرية معينة، ثم يجمع الوقائع التاريخية من ميدان السياسة الدولية، وتحول بعد ذلك إلى أرقام إحصائية تجميعية، وتجرى في الأخير اختبارات كمية على تلك الأرقام. ومثال ذلك: تسعى الشركات ومراكز البحث والعلماء الذين يستخدمون الأبحاث الكمية، إلى قياس المدى وتحري النتائج الإحصائية التي يتم تفسيرها بموضوعية، بدلاً من الدراسات النوعية؛ فبينما تتباين

(1) ريمون بودون، نفس المرجع السابق، ص63.

(2) مخطط من إنجاز الباحث

(3) مؤسسة الملك حسين، الدليل التدريبي مناهج البحث لاجتماعي، مركز المعلومات والبحوث، عمان، الأردن، ص9.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

نتائج الأبحاث النوعية بحسب مهارة المراقب، فإن نتائج الأبحاث الكمية يتم تفسيرها بطريقة مماثلة إلى حد كبير من قبل جميع الخبراء⁽¹⁾.

الفرع الخامس: أساليب جمع البيانات في المناهج الإحصائية

تهدف المعرفة العلمية إلى اكتشاف الحقائق وتفسير ما يُكتشف، وليتمكن المشتغلون والباحثون في مجالات العلوم من التقدم واكتشاف الحقائق لابد من توفر وحدات قياس جيدة، ولذلك كان من بين أهم أهداف الباحثين في مختلف مجالات العلوم، العناية بوحدات القياس وتطويرها. بحيث تصبح قادرة على الوصول إلى حقائق الأشياء وسبر أغوارها. وبما أن الظواهر التي يلاحظها الإنسان تختلف في صفاتها ومميزاتها، وفي درجة وضوحها وفي درجة تشابكها وتعقدها، فإن مستويات تعقد مشكلة القياس في المجالات المختلفة للنشاط العقلي للإنسان مختلفة أيضا بالتبع⁽²⁾.

كان لاستعمال الأساليب الإحصائية في العلوم السياسية الأثر البالغ في الخلاف الذي ثار بين علماء السياسة منذ منتصف خمسينات القرن العشرين، فمنهم من أيد استعمالها ومنهم من عارض ذلك. لكن الغالب في الأمر أن الأساليب الإحصائية الكمية والنوعية الكيفية مهمة في البحث العلمي معاً، بحيث لا يعني بالضرورة استعمال الباحثين للوسائل الكمية (Quantative) في تحليل المعلومات، التضحية بالوسائل النوعية (Qaulitative)⁽³⁾.

(1) محمد محمود ربيع، مرجع سابق، ص 248.

(2) مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1989، ص 145.

(3) توفيق فرح وفيصل السالم، مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية، دار المثلث، بيروت، لبنان، 1979، ط 2، ص 77.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

إن أساليب وأدوات جمع البيانات في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تتحدد عادة بطبيعة منهج البحث العلمي المستعمل، فالمناهج الإحصائية الكمية تتطلب استعمال الملاحظة المقصودة، وجمع البيانات والمعلومات المطلوبة من خلال الاستبيان والمقابلة⁽¹⁾.

أولاً: الاستبيان Questionnaire

يقصد به مجموعة الأسئلة والاستفسارات المتنوعة، والمرتبطة ببعضها، بشكل يحقق أهداف البحث، في ضوء موضوع البحث والمشكلة التي اختارها الباحث. تُرسل إلى مجتمع البحث أو إلى مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات التي اختارها الباحث كعينة لبحثه. وبعد الإجابة على الاستفسارات وتعبئة الاستبيان بالبيانات والمعلومات المطلوبة يتم إرجاعها إلى الباحث. ومن مميزات أنها تشجع الإجابات الصريحة والحرّة، حيث يكون المُستجوب بعيداً عن المراقبة أو المحاسبة، ويأخذ كامل وقته في الإجابة عن الأسئلة وفي المكان الذي يريده. وهذه الطريقة تسهل على الباحث جمع معلومات كثيرة في وقت قياسي، ومن عدد كبير من المبحوثين⁽²⁾.

ثانياً: المقابلة المنظمة Interview

هي إحدى أدوات البحث في المنهج الكمي الإحصائي، عبارة عن حوار أو محادثة أو مناقشة، موجهة، تجري عادة بين الباحث من جهة، وشخص أو أشخاص من جهة أخرى، وذلك بغرض الوصول إلى معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة. ييسر الباحث للحصول على ما يحتاجه من معلومات وفق الأهداف التي رسمها في بداية بحثه. ويمكن اعتبار وسائل الاتصال الحديثة والهاتف والإنترنت وسائل

(1) عامر قنديلجي وإيمان السامرائي، مرجع سابق، 2009، ص 288.

(2) نفس المرجع السابق، 2009، ص 288-294.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

مساعدة لإجراء المقابلة، ذلك أنها تمكن الباحث وتسهل له سبل الوصول إلى المعلومة والأشخاص. وتوصف هذه المقابلة بالمنظمة لأن أسئلتها عادة ما تكون محضرة ومعدة مسبقاً، يختارها الباحث بعناية ودقة، تتطلب تركيبات لفظية ودلالات لغوية تبسط الموضوع المعالج. تمتاز المقابلة عن غيرها من أدوات البحث في المنهج الكمي بأن معلوماتها وفيرة ودقيقة وشاملة لكل الجوانب، وهي مفيدة للتعرف على الصفات الشخصية للأفراد، كما يشعر الأفراد الذين تعرضوا للمقابلة والبحث بأهميتهم في المقابلة⁽¹⁾.

ثالثاً: الملاحظة

تُستخدم الملاحظة لجمع البيانات في البحوث الكمية، وتسمى في هذه الحالة - الملاحظة المنظمة -، ويسعى الباحث من خلالها إلى جمع معلومات رقمية كمية، غالباً ما تكون عن طريق أداة معدة مسبقاً، مثل التصنيفات والأنماط التحليلية المساعدة على فهم وجمع المعلومات. حيث تسمح الملاحظة بمعرفة وتسجيل النشاط أو السلوك ساعة حدوثه، وتكشف الملاحظة الفرق الذي يكون داخل الأفراد. بين ما يكتبون وما هو موجود في داخلهم، وتكون معلومات الملاحظة أكثر شمولية وأدق وأقرب ما تكون إلى الصحة⁽²⁾.

يعتبر الاستبيان والمقابلة المنظمة والملاحظة إحدى الأدوات المساعدة على تحقيق منهج البحث العلمي في الميدان الكمي، ذلك أنها تساهم في بلورة العمل الإحصائي، الذي يُعدُّ الأساس الذي يقوم عليه إعداد المؤشر، فالإحصاء يؤدي إلى قياس دقيق وواقعي لحجم المشكلة من خلال المؤشرات حتى يمكن الوقوف على أبعادها وتحديد أسبابها، بما يُمكن من وضع الخطط وتحديد السياسات والآليات اللازمة نحو حلها⁽³⁾.

(1) عامر قنديلجي وإيمان السامرائي، مرجع سابق، 2009، ص301-308.

(2) نفس المرجع السابق، 2009، ص312-315.

(3) يمن محمد حافظ الحماقي، المحاضرة الثالثة: مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معاييرها وكيفية إعدادها، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، (د س ن)، ص2.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

الفرع السادس: مقارنة بين المناهج الكيفية (المعيارية)، والكمية (الإحصائية).

ينقسم البحث في مختلف العلوم إلى منهجين كمي وكيفي، فتستخدم المناهج الكمية في إنتاج بيانات عددية أو إحصائية، أي يرتبط مفهوم هذا المنهج بالكم، ومدى قابلية الظواهر محل الدراسة للقياس، بينما المناهج الكيفية بصفة أساسية تهتم بإنتاج بيانات حول الخبرات والمعاني الشخصية للفاعلين، وهو ما يقع في إطار المنهج التحليلي المتسم بالعمومية والشمولية. من خلال هذا يُبرز علماء العلاقات الدولية عددا من الفروقات بين المناهج الكيفية والمناهج الكمية، وهي موضحة في الجدول الآتي⁽¹⁾

جدول يوضح الفروقات بين المناهج الكيفية والكمية⁽²⁾

المناهج الكمية – الإحصائية	المناهج الكيفية – النوعية – المعيارية	الفروق
تفترض وجود حقائق موضوعية معزولة عن مشاعر ومعتقدات الأفراد، تقاس بصدق وإثبات.	تفترض وجود مؤثرات يتم بناؤها اجتماعيا من خلال وجهات نظر الأفراد والجماعات للموقف، وفهم الظاهرة في ظروفها التي حدثت فيها.	الاختلاف في المنطلقات والدوافع الاجتماعية
تسعى إلى اختبار الفرضيات وتعميم نتائج البحث على الحالات الأخرى.	تسعى إلى فهم الظاهرة وتوسيع نتائج الحالة المدروسة.	من حيث الهدف
وفق إجراءات ومخطط محكم يتم إعداده مسبقا.	هناك قدر من المرونة، ويستخدم تصميم طارئ Emergent	المنهجية وخطوات البحث
تكون عشوائية Random Samples، أو احتمالية.	مقصودة ومستهدفة Purposeful، عددها محدود.	العينات
التركيز على الاستبيان، المقابلة، الملاحظة، أسئلة نمطية.	المقابلة المعمقة، ملاحظة مشارك، الوثائق، الشخصيات.	جمع البيانات

(1) عامر قنديلجي وإيمان السامرائي، مرجع سابق، 2009، ص61-69.

(2) نفس المرجع السابق، 2009، ص61-69.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج

المعيارية والإحصائية

دور الباحث	مرن ويتدخل في الظاهرة المدروسة، غير محايد.	منفصل عن الدراسة، قصد الابتعاد عن التحيز.
تصميم البحث	بحوث غير تجريبية، ليس هناك تحكم بالظروف، وهي أقل تنظيماً.	بحوث تجريبية، دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل.
تحليل البيانات وتفسيرها	أثناء عملية جمع البيانات، وبأسلوب سردي إنشائي.	بعد الانتهاء من جمع البيانات، وبطرق رقمية وإحصائية.
مكونات وأجزاء تقارير البحث	المقدمة، المنهجية، النتائج والتفسيرات، الاستنتاجات، المراجع، الهوامش.	الملخص، المقدمة، مشكلة البحث، دراسات سابقة، صياغة فرضيات، أسئلة البحث، المنهجية، النتائج، المناقشة، الاستنتاجات، المراجع.
التعريف المسبق بالمغيرات	دراسة الموضوع دون سابق تصورات	النتبؤ المسبق بالنتائج.

المبحث الثالث: إشكالية تحصيل الموضوعية بين المناهج المعيارية والإحصائية

المطلب الأول: أهمية الموضوعية في البحث العلمي

الموضوعية هي النظر والحكم على الأشياء والأحداث والظواهر والأشخاص بنزاهة وتجرد، بعيداً عن

الأهواء الذاتية والميول والاتجاهات والانحيازات الشخصية والتعصب العنصري أو المذهبي⁽¹⁾.

وتعني الموضوعية أيضاً، دراسة الظواهر والمشاكل الاجتماعية كأشياء خارجة عن الباحث، لأنها تمثل أحد

القواعد المركزية للروح العلمية التي تتضمن استقلالاً فكرياً، لا تعترف إلا بسلطة العقل أو سلطة التجربة

والواقع، وهي بذلك تمثل منبع المعرفة العلمية. بمعنى آخر تعني الموضوعية العلمية تحية كل اعتبار

(1) طه فرج عبد القادر، وآخرون، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط1، 1993، ص 444.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

انفعالي أو عاطفي أو قيمي أو طائفي أو إقليمي، والتحرر من سلطة العرف الاجتماعي، والابتعاد عن التأكيد السريع لتفكير الباحث في دراسته للظاهرة والمشكلة الاجتماعية (1).

وفي تعريف آخر لها إزاء ارتباطها بالبحث العلمي نجد أنها تعني، دراسة الظاهرة كما تحدث في الواقع دون أن يتدخل الباحث في مجرى أحداث الظاهرة التي يدرسها، وهذا يعني ضرورة أن يزيل العالم ذاته عن الظاهرة، وألا يصبغها بأماله الذاتية وأمانيه الشخصية (2).

يقول جيبسون "اللاموضوعية هي ما ينتج عن التأثير المناوئ للاستخدام السليم للشواهد والبيانات المتاحة للباحث، وهو تأثير دوافع الشخص وعُرفه وقيمه وموقفه الاجتماعي، فأن تكون موضوعيا معناه ألا تتأثر بدوافعك وعرفك وقيمك وموقفك الاجتماعي"، فالتزام الموضوعية يراد به إقصاء الخبرة الذاتية لمعرفة الأشياء كما هي في الواقع، فالعلم يقوم على وصف الأشياء وتقرير حالتها كما هي في الواقع، فإذا عرض موضوع واحد على مجموعة من العلماء، انتهوا في آخر المطاف إلى نتائج واحدة، وإن اختلف بعضهم حسما الخلاف بالالتجاء إلى الواقع، ومحك الصواب عندهم هو التجربة التي يمكن إجراؤها للتثبت من صحة النتائج بطريقة موضوعية خالصة (3).

وعليه استخلاصا من التعاريف السابقة يرى الباحث أن، مجمل التعاريف تتفق على أن الموضوعية تتمثل في، النظر إلى الأمور بواقعية والحكم عليها بنزاهة بعيدا عن العوامل الذاتية والمؤثرات الخارجية.

(1) معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط1، 1983، ص 17.
(2) دويدار عبد الفتاح محمد، مناهج البحث في علم النفس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 1999، ص74.
(3) صلاح قنصوه، الموضوعية في العلوم الإنسانية (عرض نقدي لمناهج البحث)، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، (د.م.ن)، 2007، ص 66-65.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

الفرع الأول: أسس وخصائص البحث العلمي

أولاً: تعريف منهج البحث العلمي.

1 - المنهج Méthode

المنهج في البحث العلمي هو " تلك القواعد التي يتم صياغتها، بحيث يكون الغرض منها الوصول إلى الحقيقة في العلم"، وبشكل آخر يعني المنهج " الطريق الموصل إلى الحقائق العلمية تبعاً لقواعد يستضيئ بنورها الفكر"⁽¹⁾. و في تعريف آخر يعني المنهج " تلك السبل التي تجتمع وترسم طريقاً يؤدي في النهاية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، مستخدماً مجموعة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"⁽²⁾. كما يُعرّف المنهج أيضاً في علم العلاقات الدولية " بتلك الإجراءات الذهنية التي يسلكها العقل للكشف عن حقيقة ظواهر معينة، (هي في علم العلاقات الدولية ظواهر سياسية دولية) وأن هذه الإجراءات تتمثل في الملاحظة والتفسير"⁽³⁾.

استخلاصاً مما سبق من التعاريف حول المنهج العلمي، يتبين للباحث أن المنهج: طريق يتطلب استعمال آليات معينة تحدد سير العقل وأسلوبه في التفكير، يصل الباحث من خلالها في النهاية إلى حقائق علمية.

(1) محمد جمال الدين العلوي، مرجع سابق، ص ت.

(2) عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ط3، ص5.

(3) محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص86.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

2 - البحث العلمي Scientifique Recherche.

هو وسيلة أو طريقة يتبعها الباحث بغية الوصول إلى المعرفة لاكتشاف معلومات وعلاقات جديدة، ثم يصل بعد ذلك إلى حل للمشكلات التي تواجه الإنسان، ويكون هذا باتباع المنهج العلمي، الذي يتسم بالموضوعية والدقة والصحة، التي تسمح بالتأكد من النتائج وإمكانية التنبؤ (1).

يقتضي البحث في العلاقات الدولية السير في خطوات، واتباع منهج يتطلب البدء من واقع هذه العلاقات، والهدف من ذلك الاستقراء بالملاحظة والتجريب أو المقارنة. وصولاً إلى التفسير والتوقع في شأنها. إذا هو يسعى إلى الكشف عن حقائق عديدة منها؛ الظواهر السياسية الدولية، للارتكاز عليها في تفسير أحداث الواقع الدولي، والتوقع في شأنها. (2)

كما أن عملية البحث في العلاقات الدولية كذلك، تقتضي الاستفادة من مختلف الآثار والجهود التي توصل إليه الباحثين في العلوم الأخرى، حيث تناولوا العلاقات الدولية من جوانب عدة؛ كالتاريخ والاقتصاد والجغرافيا والسكان وغيرها، وبعد ذلك يسجل ملاحظاته انطلاقاً من المعطيات التي جمعها هؤلاء (3).

ثانياً - مستويات البحث العلمي في العلاقات الدولية.

في سياق تطور العلوم السياسية وعلم العلاقات الدولية، واستعمالها لمناهج بحث وطرق وأساليب رصد ظواهر العلاقات الدولية، يرى بعض الدارسين لهذا الحقل أنه لا يزال بعيداً عن إدراك مرحلة تكوين "القوانين العلمية" والتنبؤ استناداً إلى هذه الظواهر، وينطلق علم العلاقات الدولية من مستويات البحث العلمي التالية:

(1) محمد جمال الدين العلوي، مرجع سابق، ص ت.

(2) محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص 72-73.

(3) نفس المرجع السابق، ص 87.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

1- مستوى الوصف: تعني تبين ووصف الحالة التي عليها ظاهر الوقائع، وذلك من خلال الملاحظة.

والدراسات في هذا المجال تثبت أن هذا المستوى قد بلغه علم العلاقات الدولية.

2- مرحلة التفسير: تستهدف هذه المرحلة فهم الواقع الدولي، أي الوقوف على مغزى الأحداث الدولية،

من خلال التعرف على خواص هذه الظواهر، والانتظام الذي يحكم علاقاتها فيما بينها.

3- التصوير الرياضي للحتمية: هي أن الروابط التلقائية بين الظواهر هي من شاكلة علاقات الدالة في

الرياضيات (التوافق أو الارتباط)، أي شبيهة بالعلاقات التي تربط بين متغيرين في دالة رياضية⁽¹⁾.

ثالثا - إجراءات البحث العلمي في العلاقات الدولية.

يرى علماء العلوم السياسية أن نظريات العلاقات الدولية، ليست رهينة حاضرها وماضيها فحسب، وإنما

تنتبأ للمستقبل أيضا. فهي نظرية بعدية تدرس الظاهرة الدولية في تعاقبها وتقلاتها الزمانية والمكانية في

سياق زمني متناسق ومترايط، من خلال تأديتها لوظائفها المتمثلة في: الوصف، التفسير والتنبؤ، فمهمة

نظرية العلاقات الدولية لا تكمن في وصف وتفسير العالم فقط، وإنما تبحث في كيفية تغييره كذلك، إذ لا بد

أن تعطينا النظرية- علاوة على الوصف- صورة ذهنية واضحة عن التحولات الدولية الراهنة، وتحليلا نقديا

لطبيعة العلاقات الدولية وكيفية إدارتها⁽²⁾، بطريقة تمكنها من التنبؤ للمستقبل مما يعني أن جل النظريات

التقليدية لفترة ما قبل نهاية الحرب الباردة هي حسب هذا الفريق- نظريات فاشلة في تفسير الظواهر الدولية،

(1) محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص 91-92.

Introduction :**Three Debates about The** " in : Pierre Allan& Kjell, Goldmann (eds), **The End of The Cold War**⁽²⁾
End of The Cold War: Evaluating Theories of International Realation, Netherlands, Martins Nijhoff
Kjell Goldmann"Publishers,1992, P.6.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

ولكي تكون النظرية تنبئية predictive theory ينبغي أن تركز على التحليل البنوي للتحولات الدولية، بدلا من اعتمادها على تفسير مضمون النسق الفكري والعقائدي⁽¹⁾.

يُعتبر علم العلاقات الدولية علما تجريبيا، وبالتالي بناء على هذا الأساس فهو علم موضوعي، ومن هنا يتعين على الباحث في الظواهر الدولية؛ أن يدير بحثه ارتباطا بالاستقراء Induction. حيث يعتمد البحث في هذا المجال أولا: طرح الأسئلة على الواقع المدروس والذي هو محل الملاحظة، وعلى ضوء ما يلاحظ الباحث يتلقى إجابات مفترضة "الفرض"، يلي ذلك التجريب. ومما هو معمول به في حقل العلاقات الدولية يُقَدَّم الفرض على أساس قانون علمي "مفترض"، حيث يجمع في علاقة بين متغيرين أو أكثر، ومن خلال التجريب يستطيع الباحث إثبات مطابقة هذا القانون المفترض لواقع هذه العلاقة. وهو الموضوع الذي يتميز عن بقية العلوم الأخرى، باعتبار أن التجريب في هذه العلوم يعتمد على التجريب الصناعي، وتنفرد العلاقات الدولية بالاقتران على تحقيق الفروض فقط كبديل على التجريب. وهو ما يؤدي إلى نتيجة مفادها؛ أن طبيعة العلاقات الدولية لا تستند على فكرة القانون العلمي بمفهومه التقليدي أي مفهوم الحتمية السببية، وإنما أقصى ما يمكن تبيينه عن طريق الملاحظة بالإحصاء والمقارنة، هو ما إذا كان ثمة علاقات توافق أو ترابط بين ظواهر دولية معينة أم لا⁽²⁾.

الفرع الثاني: متطلبات الموضوعية

تتطلب الموضوعية في البحث العلمي من الباحث ما يلي:

أولا: الابتعاد عن الأحكام القيمية والانفعالية والشخصية، وهذا يتطلب فصل الذات والرغبات الشخصية والقيم والتقاليد الاجتماعية في تفسير الظواهر.

(1) Kimberly Hutchings, "The possibility of Judgement: Moralizing and The Orizing in International Relations" (1) Review of International Studies, Vol 18, NO :1, January 1992, P.58.

(2) محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص 93-94.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

ثانياً: الالتزام بالحياد الأخلاقي تجاه البحث الاجتماعي، لأن ذلك سوف يوصله إلى صياغة قواعد نظرية حقيقية تعبر عن واقع المجتمع أصدق تعبير.

ثالثاً: مراعاة الظروف المحيطة بالواقع الاجتماعي لا الأحكام الفردية والنظرة المطلقة، أي يجب على الباحث أن يبتعد عن الفكرة المسبقة والتعصب المطلق، أو الانقياد لآراء وأفكار أحد العلماء أو الباحثين عند دراسته لأي ظاهرة أو مشكلة اجتماعية فالحقيقة الاجتماعية هي نسبية وليست مطلقة.

رابعاً: احترام آراء غيره من الناس ولو كانت متباينة لأن الموضوعية تعني ملاحظة الحقيقة كما هي لا كما يجب أن تكون، وتفسيرها علمياً والكشف عن العلاقات المتداخلة بين الظواهر الاجتماعية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: خصائص الموضوعية

أولاً: معرفة حدود الذات: إدراك الفرد أبعاد أية مشكلة أو موقف يريد أن يتعامل معه التعامل الصحيح، لكن الأهم من ذلك أن يدرك الفرد أبعاده ذاته حتى يستطيع موازنة الأمور بميزان العقل.

ثانياً: التثبت: يقصد به التثبت من حقيقة ما يصادفه الفرد في واقعه قبل أن يتخذ موقفاً تجاهه، حتى لا يقع في سلسلة من الأخطاء نتيجة الفهم الخاطئ أو القاصر أو الجدل في أمور لا علم له بها.

ثالثاً: انصاف الآخرين وعدم هضم حقوقهم: لا بد من إنصاف الآخرين وعدم هضم حقوقهم من خلال اظهار المحاسن والمزايا والمساوئ والمثالب مهما كانت الظروف.

رابعاً: النظرة التفصيلية: من خلال التحلي بالأناة في إصدار الأحكام وتفصيل ما يحتاج إلى تفصيل في القضايا التي تتشابك فيها عدد من العوامل، ويصبح الربط بين ظاهرتين أمراً معقداً للغاية.

خامساً: نقد الذات: يمثل ذلك إحدى قمم الموضوعية التي تقر ببشرية الفرد التي لا تستطيع أن تخرج من دائرة القصور والخطأ.

(1) معن خليل عمر، مرجع سابق، ص 18-19.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

سادسا: المرونة الذهنية: من خلال التحلي بسمّة المرونة الذهنية التي تتولد بعد الإحاطة بموضوع ما من جميع جوانبه؛ من حيث الأسباب والجذور والعواقب وارتباطه بمواضيع أخرى، وهذا يجعل الباحث يسبح في فضاء واسع يستطيع من خلاله الموازنة بين نقاط متشابهة ومختلفة ويحدد علاقتها ببعضها، ويضع الحدود الفاصلة بينها⁽¹⁾.

الفرع الثالث: مرتكزات الموضوعية

أولاً: الابتعاد عن التخمين: هي أهم خطوة في طريق الموضوعية، وهي الخطوة التي إن زلت فيها القدم لم يستقم ما بعدها من خطوات أبدا، حيث أن الأساس الواهي يجعل البناء القائم عليه في حكم المنهار مهما كان شامخا. لذلك وجب قبل الخوض في اتخاذ المواقف وتحليل الأفكار واستخلاص النتائج إحكام البناء جيدا.

ثانيا: التجرد من الذاتية: بالرغم من أن العلماء يقولون أن هذا صعب وغير ممكن في كثير من الأحيان، لكن باستعمال الباحث لمختلف وسائل البحث وإعمال عقله، سوف يتمكن من السيطرة على أهوائه الشخصية أكثر.

ثالثا: الانسجام الذاتي: ينبغي أن يتجلى في اتساق أقوال الفرد مع معتقداته، وفي أفعاله وأهوائه الشخصية أكثر إمكانا.

رابعا: المسؤولية: يتمثل ذلك في تحمل الباحث مسؤولية ما قام به من أعمال في حدود شروط موضوعية معينة، وله ثمرة جهده الخاص.

(1) بكار عبد الكريم، فصول في التفكير الموضوعي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط3، 2003، ص 50-56.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

خامساً: احتزام الاختصاص: من خلال إرجاع الفضل لأهله، وأن يعترف بالتقدم لكل من تبحر في معرفة حقيقة من الحقائق، وتخصيص أكثر جهده ووقته في تخصصه، بالاعتماد على استقاء المعلومات من مصادرها الموثوقة، وأن يفسر الباحث الظواهر في حدود علمه، وأن لا يدّعي علم ما لا يعلم.

سادساً: الدقة: تعد الدقة مظهراً من مظاهر الموضوعية، حيث أنها تمثل خلاصة الوعي الموضوعي بقضية ما، والفرد كلما ترقى في سلم الحضارة صار أكثر دقة، والعلم نفسه يزداد اعتماده على اللغة الكمية يوماً بعد يوم، بل إن علاج المشكلات الاجتماعية يحتاج في كثير من الأحيان إلى معلومات إحصائية تكشف عن حجم المشكلة وما سبق من محاولات لحلها.

سابعاً: الإنصاف: ويتم هذا بتجنب إصدار الأحكام الجماعية، والاعتراف للآخرين بما يملكون من خصائص تميزهم عن غيرهم.

ثامناً: التعامل مع الحقيقة: وهذا بعدم الوقوف عند الصور والأسماء والأوصاف غير المؤثرة في النتائج، وضرورة تجاوز الظاهر إلى ما هو أعمق بمزيد من التأمل والتعمق، وإعطاء الحقيقة ما يتناسب مع حجمها من الاهتمام والعناية دون مبالغة أو إجحاف في التعامل معها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: أدوار وأسس المناهج الإحصائية

الفرع الأول: العلاقات الدولية وارتباطها بالمناهج الإحصائية

إن معظم العلماء والباحثين السياسيين وطلاب العلاقات الدولية يعون ضخامة ميدان دراستهم وتعقيده، كما أنهم يدركون أنه، وعلى الرغم من الوصفات العديدة لعلاج المشكلات العالمية، فإن الوصول إلى حل دائم لمشكلات الصراع والحرب ليس أمراً سهلاً⁽²⁾. ولقد واجه الفكر البشري تحديات كبيرة لفهم العملية

(1) بكار عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 63-92.

(2) علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2010، بيروت، ط3، ص 93.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج

المعيارية والإحصائية

السياسية التي تجري في إطار النظام الدولي، وذلك بهدف السيطرة على هذه العملية لتحقيق أهداف معنوية وفكرية. ففي علم العلاقات الدولية، ليس هناك منهج منفرد يستطيع أن يقدم تفسيراً كاملاً للظواهر السياسية الدولية التي تتميز بالتنوع والتعقيد والتشابك⁽¹⁾. فالطبيعة الديناميكية المعقدة التي تمتاز بها ظواهر العلاقات الدولية، تستوجب تدليل هذه الصعوبات والعراقيل، التي تعترض الوصول إلى نظريات يمكن من خلالها تفسير واقع العلاقات الدولية⁽²⁾. وهو الهدف الذي يرمي إليه البحث في العلاقات الدولية، من خلال اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف والعلاقات المتبادلة والعلاقات السببية، ثم بعد ذلك تنتقل العملية البحثية انطلاقاً من الحقائق الفردية إلى الحقائق العامة، ومن المعرفة المبنية على حقائق متفرقة إلى معرفة أرقى للارتباطات القائمة بينها. باستعمال مناهج البحث التي هي الشكل العام لعملية المعرفة، من خلالها يظهر أسلوب الباحث في الوصول إلى حقائق الأشياء المحيطة به في الطبيعة والمجتمع؛ من خلال مجموعة من الإجراءات الذهنية والواقعية التي يستخدمها لهذا الغرض. إن استعمال مناهج دراسة العلاقات الدولية بعيداً عن إدراك مرحلة تكوين القوانين العلمية، يستهدف إجمالاً فهم الواقع الدولي؛ أي الوقوف على مغزى الأحداث الدولية، كما يهدف أيضاً استعمال المناهج في العلاقات الدولية إلى تفسير الظواهر السياسية الدولية، عن طريق جمع رصيد كبير من معطيات الواقع الدولي⁽³⁾.

إن الفرض في المنهج العلمي لا يتأتى تصويره إلا من الواقع وبالملاحظة، ودراسة العلاقات الدولية تقتضي الوقوف عند هذه النقطة بدقة، وتستوجب على الباحث استعمال أدبيات المنهج العلمي، وهنا يبرز دور

(1) علي عودة العقابي، نفس المرجع السابق، ص 93.

(2) محمد نصر مهنا، الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ط 1، ص 55.

(3) محمد محمود ربيع، مرجع سابق، ص 279.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

الإحصاء كأداة لوضع معطيات الواقع الدولي، على كثرتها وتنوعها تحت ملاحظة المحلل؛ أي يأتي كإحدى أدوات استقرار الواقع الدولي (1).

فالعلاقات الدولية مرتبطة بالمناهج الإحصائية من خلال قدرتها على تحويل ظواهر العلاقات الدولية إلى عدد من المؤشرات القابلة للقياس، والعمل على تطويع المؤشرات الكيفية إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي، (مثل تحليل المضمون، وتحويل النص إلى عد للكلمات أو قياس للمساحة أو الزمن الذي يستغرقه نص ما)، وتستعمل لغرض ذلك أدوات مقيدة بمعادلات ونماذج رياضية أو طرق قياس وتحليل محددة (كالإحصاء وبناء النماذج الرياضية مثلاً، والتي تظهر في الدراسات المستقبلية) (2).

فالمصادقية في المناهج الكمية تعني التوافق بين ما خلص له البحث والظاهرة في الواقع، وتعتبر المناهج الكمية مناهج استنتاجية (Deductive) حيث تبدأ استناداً لفرضية يضعها الباحث قبل الشروع في دراسته. فمصادقية الدراسة في المناهج الكيفية تقاس ببعدين هما: الصحة (Trueness)، أي أن نتائج البحث تعكس الواقع بدقة، واليقينية (Certainty) أي أن النتائج مدعمة بالأدلة. إن المنهج الكمي يمكننا من إدراك قدر كبير من الظواهر، فلا ضير والحالة هذه من التشبث به في هذا النطاق بداية، والعمل على تطويره أكثر (3).

الفرع الثاني: أساسيات المناهج الإحصائية

أولاً: قواعد سلامة البحوث الإحصائية الكمية

(1) محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص 93.

(2) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 26.

(3) نفس المرجع السابق، ص 29.

لا يمكن الحكم على البحث الكمي الإحصائي سلباً أو إيجاباً لمجرد أنه كمي، أي يستعمل الاستمارة أو المقياس أو الاختبار والجدول والمعادلات الإحصائية. وللحكم على نوعية البحث الكمي يجب أن تتوفر فيه شروط. وبناء على ما سبق يمكن وضع مؤشر لسلامة البحث الكمي مبني على ما يلي:

1. دقة القياس أو أداة البحث.
2. دقة تنفيذ (أو إدارة) البحث.
3. تمثيلية العينة.
4. دقة تنظيم البيانات وتحليلها.
5. توفر الإطار النظري الملائم، بما يشمل مراجعة الأدبيات والخلاصة- المناقشة.
6. التماسك بين أجزاء البحث⁽¹⁾.

ثانياً: الجوانب الايجابية والسلبية في المقاييس

تعتبر المقاييس (scales)، الاختبارات (tests)، والاستمارات أو الاستبيانات (questionnaires) من أشهر أدوات جمع البيانات في الدراسات البحثية الكمية، فهي إما مستوحاة من المخزون العالمي أو يقوم الباحث بصناعتها، وتزداد أهميتها إذا كانت ذات هوية عالمية، أي تقيس أموراً متفقاً على معناها وتعبيراتها عالمياً، أي ذات طبيعة تعميمية (generalizable). وتطبيقها يسمح فوق ذلك بمقارنات عالمية. لكن أحياناً تحصل مبالغت في الموضوع، كأن يتحول الكلام عن استخدام الاختبار النفسي أو التحصيلي كأنه يقيس على مقياس ريختر للهزات الأرضية. إن قوة الأداة في صلاحيتها، وتوافر أداة عالمية هو طبعاً أفضل من صناعتها من جديد، لكن أكانت الأداة مقتبسة أو مصنوعة فإن اختيارها يحتاج دائماً إلى تسويغ عام أو تسويغ لأجزائها.

(1) عدنان الأمين، الخداع البحثي في العلوم الاجتماعية، إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (33-34)، 2016، ص 4-17.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

والأداة المقتبسة تحتاج إلى تقنين محلي (standardization)، للتأكد من صدقها وثباتها كلياً، فكل فقرة يتم التأكد منها على حدة، لكي تتناسب مع السياق الثقافي الجديد. وقد يُلغى منها جزء أو يضاف جزء آخر إذا ما برهن الباحث أن هناك أموراً تقيس شيئاً غير مفهوم أو غير معروف في الثقافة المحلية، أو لا تقيس أموراً متشابهة شائعة محلياً.

تمتاز البحوث الكمية الإحصائية بدقة القياس - صدق الأدوات وثباتها-، ويقصد بالصدق (validity) أن تقيس الأداة أو أي بند فيها ما تدعي أنها تريد قياسه. فالميزان الصادق هو الذي يشير إلى وزنك الصحيح. ويقصد بالثبات (reliability) أن تعطيك الأداة النتيجة نفسها (أو ما يقرب من النتيجة نفسها) كل مرة تطبق فيه. الميزان الثابت هو الذي يشير إلى وزنك نفسه إذا صعدت إليه مرتين متتاليتين. كما يقاس الثبات من خلال الاتساق الداخلي (internal consistency) ⁽¹⁾. وعلى سبيل المثال فمنهج السياسة الدولية، يقوم على فرضية نظرية معينة، ثم تجميع الوقائع التاريخية من ميدان السياسة الدولية، وتحويل الوقائع إلى أرقام إحصائية تجمعية، ثم إجراء الاختبارات الكمية على تلك الأرقام. وفي بعض الحالات، يبدأ الباحث برصد وتحليل البيانات التاريخية الإحصائية ثم استخلاص النتائج من تلك البيانات.

ثالثاً: حدود البحث الإحصائي الكمي

يدّعي البحث الكمي أنه يقيس الواقعة الاجتماعية عن طريق أدوات مضبوطة، ويحوّل ما تم جمعه إلى أرقام ومعادلات إحصائية. والباحث فضمن هذا السياق قد لا يتصل أبداً بالجمهور الذي يدرسه، على فرض أن أفراد هذا الجمهور يتصرفون تجاه الأداة مثلما تتصرف الأجسام تجاه ميزان الحرارة. وأن ما يقيسه هذا الميزان هو بالضبط ما هي عليه حرارة البشر الذين استعملوه. من وجهة نظر مؤيدي البحث الوصفي النوعي والبحث غير الإمبريقي، هذا مجرد ادعاء. فالسلوك الاجتماعي (والنفسى) للبشر سلوك ديناميكي،

(1) عدنان الأمين، البحث الكمي، موقع شمعة، تاريخ الاطلاع 2016/11/25، <https://www.shamaa.org/uploads>

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

ويتأثر بسهولة بالعوامل المحيطة بأفراد الجمهور وظروفهم في مكان معين وفي وقت معين. لذلك فعندما يقوم البحث الكمي بتجريد السلوك الاجتماعي من ديناميكيته المستمرة يفقد جوانب متعددة في هذا السلوك، وهي جوانب لا يمكن ملاحظتها إلا مع التفاعل مع المجيب، وهذا بالضبط ما يقوم به البحث النوعي. وبسبب هذا الجدل ظهرت تلك النزعة التي تدعو إلى استعمال طرق مختلطة (mix)، تجمع بين الطرق الكمية والطرق النوعية، وتستعين من أجل ذلك بما يسمى بالتثليث (triangulation) (1).

المطلب الثالث: تحقيق الموضوعية من خلال المنهج الإحصائي

إن المنهج الإحصائي أو الطريقة الإحصائية في البحث عبارة عن استخدام الوسائل الحسابية والرياضية مثل الرموز والمؤشرات والقيم ومختلف الروابط من أجل تفسيرها وتحليلها، حيث تبدأ العملية بتجميع تلك البيانات والمعلومات المختلفة، ومن ثم تنظيمها وتبويبها عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات المرتبطة بها، وكذا تحليل وتفسير تلك الأرقام ووصفها بشكل يقدم فيه الباحث عددا من النتائج التي تُوصله إلى الأهداف المنشودة في البحث (2). وتكمن درجة أهمية هذه المناهج في جمع المعلومات وتلخيصها وتصنيفها، وبعد ذلك تسهل عملية استخراج الارتباط بين صفات المعلومات ثم تحليلها (3).

إن ما يجعل الموضوعية التي هي قياس الرغبة والقدرة على فحص الأدلة بنزاهة وتجرد، وهي الشرط الأول في البحث العلمي، ذات علاقة كبيرة بالمناهج الإحصائية هو ما تتسم به هذه المناهج من التعامل مع الحقائق بدون تحيز أو إصدار أحكام قيمية، فالنتائج التي تترتب عنها غالبا ما تكون خالية من المعتقدات الشخصية، وبعيدة عن التحيز.

(1) عدنان الأمين، البحث الكمي، مرجع سابق.

(2) عامر قنديلجي، مرجع سابق، ص 149.

(3) معن خليل عمر، مرجع سابق، ص 65-66.

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

إن مساهمة الأساليب الإحصائية في المنهج الكمي في إصدار الأحكام الموضوعية على الظواهر تظهر في جوانب متعددة؛ حيث أن الأرقام تبين وتوضح طبيعة المشكلة أو الظاهرة بشكل واضح، فعلى سبيل المثال في حالة دراسة نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة بين طلاب المدارس الابتدائية، فإن النتائج التي يتحصل عليها الباحث العلمي تكون رقمية ونسبة الشك تكون فيها منعدمة.

ويتجلى ذلك أيضا في منهجية التحليل الكمي للسياسة الدولية، فهي تقوم على سبيل المثال من خلال قيام الباحث بفرضية نظرية معينة، ثم تجميع الوقائع التاريخية من ميدان السياسة الدولية، بعد ذلك يقوم بتحويل الوقائع إلى أرقام إحصائية تجميعية، وإجراء الاختبارات الكمية على تلك الأرقام، وفي بعض الحالات، يبدأ الباحث برصد وتحليل البيانات التاريخية الإحصائية ثم استخلاص النتائج من تلك البيانات. مثال ذلك؛ اختبار العلاقة بين الأحلاف الدولية ونشوب الحروب، بمعنى هل يؤثر عدد الأحلاف الدولية في النسق الدولي على احتمال نشوب الحروب بين الدول الداخلة في الأحلاف؟ فلقد اختبر "سينجر وصمول" الفترة الواقعة بين 1815-1945، فوجد الباحثان أن زيادة تلك الأحلاف في القرن العشرين أدت إلى زيادة عدد الحروب. كذلك درس "ولاس" العلاقة بين سباق التسلح واحتمال نشوب الحروب بين 1820-1964 فاستنتج في الأخير أن نهاية سباق التسلح أدى إلى قيام الحروب⁽¹⁾.

وللإحصاء بشقيه الوصفي والاستدلالي، أهمية كبيرة في إرساء البحوث العلمية وعلى إرساء دعائم العلم والموضوعية، وفي تحريرها من الميول والأهواء والنزعات الذاتية والشخصية، ومن مظاهر الهوى والتعصب والتزمت أو التشبث بالآراء الشخصية، فللإحصاء الكلمة النهائية والحاسمة في إصدار الأحكام الخاصة بدلالة الفروق بين الأفراد والجماعات والمجتمعات وفي مدى تمتع المقياس بالصدق والثبات، ومن ثم توفر

(1) *مناهج دراسة السياسة الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع 2016/11/27*
<https://www.politics-dz.com>

الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج المعيارية والإحصائية

الثقة في تطبيقه وفيما يستخلص من نتائج من خلاله، وفي تفسير الدرجات التي نحصل عليها من جراء القياس والتجريب وذلك بالاستعانة بالمعايير المختلفة.

وعلى ضوء من العمليات الإحصائية يتم تعديل الفروض العملية أو حذفها أو قبولها ومن ثم نشأة القوانين والنظريات (الإحصاء وكذا التجريب)، هذان المنهجان اللذان استطاعا أن يضعوا العلوم الإنسانية والاجتماعية في مصاف العلوم الطبيعية باقترابهما بشكل كبير من الموضوعية، فاستطاع علماء السياسة والعلاقات الدولية أن يخضعوا مختلف الظواهر للقياس والتجريب والملاحظة والرصد والتسجيل الدقيق وعقد المقارنات واستخلاص النتائج والأحكام على أساس من الإحصاء وتقنياته.

الموضوعية تتداخل بشكل كبير مع كثير من البدائل الحضارية، كالأعراف والتقاليد والفلسفات والمنحى السياسي وتوجهات الطبقة السائدة، وما تبثه وسائل الإعلام والإعلان والمصالح القومية من تصورات ومنطوق لنظرياتها، كما أن شخصية الباحث من الصعب أن تكون بمنأى عن عواطفه لا سيما وهو يقوم ببحث ظواهر إنسانية. ومع ذلك على الباحث أن يستفرغ جهده في تحري أعلى قدر ممكن من الموضوعية ويتحلى بالحياد العلمي لأن الصعوبة تكمن في التخلص من الأفكار القديمة التي تتغلغل في كل زاوية من زوايا عقولنا على حد تعبير "كينز"⁽¹⁾.

أولاً: أساليب تحقيق الموضوعية:

إن ما يجعل المناهج الإحصائية تتسم بقدر كبير من الموضوعية في البحث العلمي هو أن كلا من (المنهج الإحصائي والموضوعية) تشتركان في العناصر التالية:

(1) سلطان بلغيث، مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية بين الذاتية والموضوعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 3، 2009، ص 318.

1- الصبر والسيطرة الذاتية: إذ يُفترض أن يبتعد الباحث عن التخيلات والأفكار الشخصية التي يرغبها، وكذلك الأحكام والقيم على الظاهرة المراد دراستها. باستعماله خطوات المنهج الإحصائي، التي تشير إلى ذلك.

2- تدعو المناهج الإحصائية إلى أن يكون الباحث متفتح الذهن open mind، وهو ما يتوافق والامتثال بالموضوعية.

3- استخدام المفاهيم المقننة وضبط تعاريف المفاهيم بصورة دقيقة لتجنب الخط والالتباس.

4- استخدام المنهج الإحصائي الكمي يقلل من الذاتية، ذلك أنه يعتمد على الأسلوب الرياضي.

5- البحث التعاوني أو الجمعي، فهو أفضل من البحث الفردي ويساهم في تقليل التحيز.

6- استخدام العينة العشوائية كذلك يساعد على تقليل التحيز وتحقيق الموضوعية⁽¹⁾.

ثانياً: العوامل التي تؤثر على الموضوعية:

يظهر تشارك كل من الموضوعية والمنهج الإحصائي من خلال محاولتهما تجنب المعوقات التالية في البحث العلمي:

1- المنهج الإحصائي يدعو إلى الابتعاد عن التحيز الشخصي، وهو الاعتقاد بشيء دون الأخذ بالاعتبار ما يدل على ذلك.

2- ضرورة الالتزام بالموضوعية في معالجة المشكلات القيمية، مثل الاتجاهات نحو الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتي تتأثر بقيم الباحث، حيث يفترض أن يترك ذلك للنتائج المترتبة عن البحث في الموضوع.

(1) منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ط1، ص 120-121.

3- الأزمات الأخلاقية: يرتبط هذا بعلاقة الباحث مع الآخرين المشاركين في عمليات البحث، مثل

الجهات التي تمول البحث، وكذلك العلاقة مع مصادر تزويد البيانات ومع أفراد العينات المدروسة.

4- على الباحث أن يعي أن الظواهر الاجتماعية تمثل عبئا كبيرا على عملية البحث، لكن التزامه

بالمناهج الإحصائية يدل من صعوبتها بالرغم من أنها في غاية التعقيد.

وانطلاقا مما سبق لابد من الاحتراس من الغلو في استخدام الإحصاء والإسراف فيه وممارسة تقنياته بصورة

آلية ميكانيكية حرفية، بحيث يخضع الباحث كلية للأساليب الإحصائية ويدين لها بالولاء المطلق ويقدم

نتائجها ويعتمد على ما يقدمه له الحاسوب دون إعمال الوعي والفكر السيكلوجي وبيان البصيرة والفهم

المتعمق لديناميكيات الشخصية الإنسانية وتفاعلاتها⁽¹⁾.

خلاصة واستنتاجات

وفي نهاية هذا الفصل يخلص الباحث إلى:

- أن الفرضية التي تم افتراضها في بداية الفصل قد تحققت وتم اثباتها ذلك أن الفرض في المنهج

العلمي لا يتأتى تصويره إلا من الواقع وبالملاحظة، ودراسة العلاقات الدولية تقتضي الوقوف عند

هذه النقطة بدقة، وتستوجب على أي باحث استعمال أدبيات المنهج العلمي، وهنا يبرز دور

الإحصاء كأداة لوضع معطيات الواقع الدولي، على كثرتها وتنوعها تحت ملاحظة المحلل؛ أي

يأتي كأحدى أدوات استقراء الواقع الدولي.

- أن تحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية ومنها الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، من خلال

الواقع يستلزم استعمال طرق مختلطة (mix)، تجمع بين المناهج المعيارية والإحصائية.

(1) عبد الرحمان العيسوي، أصول البحث السيكلوجي: علميا ومهنيًا، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1997، ص38.

ومما سبق يستنتج الباحث ما يلي:

- الظواهر السياسية الدولية المعاصرة هي تلك الظواهر التي تصدر عن دولة أو مجموعة من الدول أو جهة غير حكومية أو منظمات دولية في المجتمع الدولي (التمتية، حقوق الانسان، الإرهاب، الهجرة، النزاعات...)، تتسم بأنها أحداث مميزة عن تلك التي كانت في السنوات الماضية، نظرا لبروز فاعلين جدد من غير الدول، ولبروز أهمية موضوعات جديدة تُحدث تحولا في النظام الدولي المعاصر.

- إن طبيعة العلاقات الدولية لا تستند على فكرة القانون العلمي بمفهومه التقليدي أي مفهوم الحتمية السببية، وإنما أقصى ما يمكن تبيينه عن طريق الملاحظة بالإحصاء والمقارنة، هو ما إذا كان ثمة علاقات توافق أو ترابط بين ظواهر دولية معينة أم لا.

- إن العلاقة التي تربط بين ظواهر العلاقات الدولية من بينها الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، والمناهج المعيارية والإحصائية ترتكز على الموضوعية.

- الموضوعية هي ألا "تتأثر بدوافعك وعرفك وقيمك وموقفك الاجتماعي"، فالتزام الموضوعية يراد به إقصاء الخبرة الذاتية لمعرفة الأشياء كما هي في الواقع.

- الموضوعية أنه إذا ما عرض لدراسة موضوع واحد على مجموعة من العلماء، انتهوا في آخر المطاف إلى نتائج واحدة، وإن اختلف بعضهم حسموا الخلاف بالالتجاء إلى الواقع، ومحك الصواب عندهم هو التجربة التي يمكن إجراؤها للتثبت من صحة النتائج بطريقة موضوعية خالصة.

- للموضوعية خصائص منها معرفة حدود الذات، أي إدراك الفرد لأبعاد أية مشكلة أو موقف يريد التعامل معه بشكل صحيح، لكن الأهم من ذلك أن يدرك الفرد أبعاده ذاته حتى يستطيع موازنة الأمور بميزان العقل.

-
- التثبت من حقيقة ما يصادفه الفرد في واقعه قبل أن يتخذ موقفا تجاهه، حتى لا يقع في سلسلة من الأخطاء نتيجة الفهم الخاطئ أو القاصر أو الجدل في أمور لا علم له بها.
 - انصاف الآخرين وعدم هضم حقوقهم، من خلال اظهار المحاسن والمزايا والمساوى والمثالب مهما كانت الظروف.
 - النظرة التفصيلية، من خلال التحلي بالأناة في إصدار الأحكام وتفصيل ما يحتاج إلى تفصيل في القضايا التي تتشابك فيها عدد من العوامل، ويصبح الربط بين ظاهرتين أمرا معقدا للغاية.
 - نقد الذات، وذلك يمثل احدى قمم الموضوعية التي تقر ببشرية الفرد التي لا تستطيع أن تخرج من دائرة القصور والخطأ.
 - للإحصاء بشقيه الوصفي والاستدلالي، أهمية كبيرة في إرساء البحوث العلمية ودعائم العلم والموضوعية، وفي تحريرها من الميول والأهواء والنزعات الذاتية والشخصية، ومن مظاهر الهوى والتعصب والتزمت أو التثبت بالآراء الشخصية. ذلك أن موضوعية المقياس تتمتع بالصدق والثبات، ومن ثم توفر الثقة في تطبيقه وفيما يستخلص من نتائج من خلاله

الفصل الثاني: الأصول المعرفية والتاريخية للمؤشرات

- المبحث الأول: الإطار المعرفي للمؤشرات

- المبحث الثاني: تصنيف المؤشرات ودرجة فعاليتها

- المبحث الثالث: أساليب بناء وإنتاج المؤشرات

- المبحث الرابع: أساليب بناء وإنتاج المؤشرات

- خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الأصول المعرفية والتاريخية للمؤشرات

إن معالجة هذا الفصل تقتضي الرجوع إلى السؤال الرئيسي للفصل والذي يحدد إطاره العام، ويبرز فيما يلي: ماهي الأدوات التي تستعمل في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة؟ وعلى أي أساس تبني؟ وماهي الآلية التي تتبع في انتاجها؟ وللإجابة على هذا السؤال قدم الباحث الفرضية التالية: يفترض الباحث أن دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة تعتمد على المنهج الإحصائي والذي يتضمن أدوات منها المؤشرات والمقاييس والجدول الاحصائية. صحة هذه الفرضية من عدمها تقتضي بحثا سيتناوله الفصل بالتدقيق متتبعا خطوات المنهج الكمي والمنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون.

المؤشرات هي تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة من السجلات والسندات الإدارية، من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة، فتساعد على التشخيص وتحديد المشكلات، وبالتالي تساعد على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم وتقويم الأداء، والمؤشرات قد تكون رقم واحد أو مجموعة أرقام⁽¹⁾. هذا ما سيتم تناوله بالبحث من خلال الإطار المعرفي لها وتصنيفها وتوضيح قوة تأثيرها ثم كيفيات انتاجها.

(المبحث الأول)

تهدف المقاييس والمؤشرات إلى وضع صورة كلية للنظام المراد دراسته، من خلال الوصف الصادق لهذا النظام ومختلف عناصره وأجزائه، وبالتالي هي تعمل على توفير البيئة المناسبة والقاعدة القوية لاتخاذ القرارات المناسبة، من خلال إبراز الجوانب الإيجابية والسلبية، بما يتيح وضع الحلول المناسبة لمعالجة نواحي الخلل والقصور⁽²⁾. (المبحث الثاني)

(1) يمن محمد حافظ الحماقي، مرجع سابق، ص3.

(2) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 5.

(2) مخطط من إنجاز الباحث

إن استخدام المؤشرات والمقاييس يترتب عنه تأثيرات على عدة مستويات، مثل المؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني وعامة الجمهور وأصحاب المصالح، خاصة إذا كانت جميعها تهتم بهذه الإحصاءات كونها مرتبطة بالسياسات العامة للبلد أو المنظمات الإقليمية أو مؤسسات المجتمع الدولي⁽¹⁾. (المبحث الثالث)

إن الكثير من المفاهيم في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية هي غاية في التعقيد، بحيث لا يكفي تعريف أي منها إجرائياً بمؤشر واحد، وإنما لأبد من وضع أكثر من مؤشر للمفهوم الواحد، ويقتضي هذا بناء مقياس يضم المؤشرات الموضوعية للمفهوم، أي يربطها معاً. (المبحث الرابع)

المبحث الأول: الإطار المعرفي للمؤشرات

المطلب الأول: تعريف المقاييس والمؤشرات

الفرع الأول: المقاييس

تلعب المقاييس الإحصائية دوراً هاماً وفعالاً في البحث العلمي، حيث يتم استخدامها كقواعد أساسية للتأكد من مدى ملائمة النتائج مع الهدف الأساسي، كما تعتبر المقاييس الإحصائية معايير تستخدم للتقييم الكمي ومقارنة الأداء.

يحظى التعريف الذي جاء به ستيفن Stevens عن القياس باهتمام كبير لأنه أحاط بأطراف عملية القياس، حيث يقول ستيفن أن القياس "عبارة عن وجود قواعد توضح كيفية تحديد أعداد، لما يُشاهد من أفعال وأحداث"⁽²⁾. وهو تعريف يتضمن ثلاثة جوانب مهمة: (أ) وجود قواعد متعارف عليها يعرفها على الأقل

(1) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 8.

(2) مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص 146.

الفصل الثاني: الأصول المعرفية والتاريخية للمؤشرات

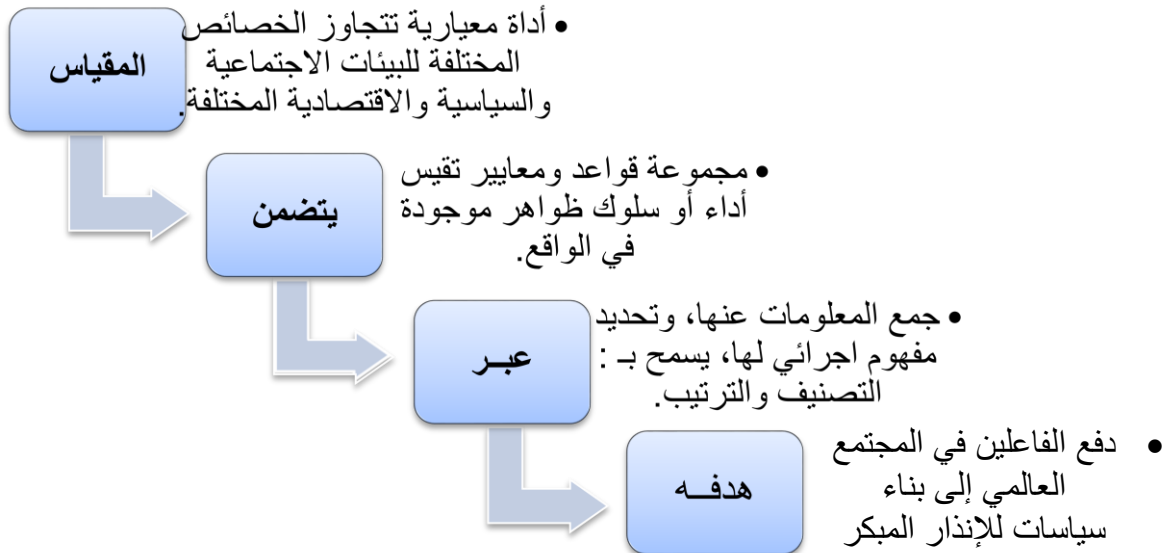
مجموعة من الأفراد (ب) أعداد توضح القواعد وكيفية توزيعها (ت) أفعال وأحداث تتعلق بالظواهر والصفات الخاصة بالأفراد أو بالأشياء أو المتغيرات والعلاقات بينها.

وفي تعريف آخر للمقاييس نجد أنها "عبارة عن تجميعات بأوزان نسبية تقديرية معينة لمؤشرات وبيانات ترتيبية أو رقمية، حول سمات وخصائص مختلف الفاعلين والوحدات، سواء في الماضي أو الحاضر. أو حتى التوقعات المستقبلية لها"⁽¹⁾. ويتضمن هذا التعريف أيضا ثلاثة جوانب: (أ) الأوزان النسبية (ب) المؤشرات (ت) سمات وخصائص الفاعلين.

وفي تعريفه للقياس يقول "كامبل" هو عملية تحويل الأحداث الوصفية إلى أرقام بناء على قواعد وقوانين معينة، ومعنى ذلك: أن القياس عبارة عن وصف الظواهر وتنسيقها بصورة أحسن، تمكن الباحث من سهولة التعامل، وتكون أكثر قابلية للتحويل من حالة إلى حالة أخرى، وتظهر في صورة أرقام⁽²⁾.

وانطلاقا مما سبق يلخص الباحث تعريف المقاييس فيما يلي: (3).

مخطط لتعريف المقياس



(1) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 5.

(2) سعد عبد الرحمان، القياس النفسي (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ط3، ص18.

(3) مخطط من إنجاز الباحث.

وتهدف المقاييس في أصلها إلى تيسير بحث الظواهر المعقدة والمقارنة بينها عبر المكان والزمان، من خلال تنظيم عرض البيانات والمعلومات، بتصنيف القضايا أو الممارسات المختلفة في فئات محددة، والتعبير عنها في صيغة مؤشرات رقمية أو ترتيبية معينة، فالقياس هو عملية وصف المعلومات وصفا كميا، أو بمعنى آخر استخدام الأرقام في وصف وترتيب وتنظيم المعلومات أو البيانات، في هيئة سهلة موضوعية يمكن فهمها ومن ثم تفسيرها بغير صعوبة (1).

الفرع الثاني: المؤشرات

المؤشر هو بند إحصائي مفرد يبين التغير النسبي في سعر أو قيمة، أو في متغير اقتصادي عام مقارنة بفترة سابقة، ويعبر عنه بنسبة مئوية تحسب على اعتبار أن مستوى القيمة السابقة هو الرقم، وفي تعريف آخر "يعتبر المؤشر مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة، وهو لا يكفي بعرض الواقع فقط، بل يمتد لتفسيره وتحليله" (2).

"هو بيان كمي يقيس فعالية أداء كفاءة الكل من عملية أو نظام، وذلك بالنسبة لهدف تم تحديده وقبوله في إطار الاستراتيجية الكلية" (3).

"هو مجموعة من المقاييس الكمية اللازمة للحكم على مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفرعية، وأيضا للحكم على الجوانب المختلفة للأداء التنظيمي الأكثر تأثيرا في استمرار عملية خلق القيمة للأطراف ذات العلاقة بتنظيم الأعمال" (4).

(1) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 5.

(2) يمن محمد حافظ الحمادي، مرجع سابق، ص 2.

(3) العمري هاني عبد الرحمن، منهجية تطبيق بطاقة قياس الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2009، ص 08.

(4) زغلول جودة عبد الرؤوف. استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعى المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجى والتشغىلى للأصول الفكرية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 37.

ويعرّف أيضا بأنه "تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة من السجلات والسندات الإدارية، من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة، فتساعد على التشخيص وتحديد المشكلات، وبالتالي تساعد على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم وتقويم الأداء، والمؤشرات قد تكون رقم واحد أو مجموعة أرقام" (1).

يثير هذا التعريف مجموعة من الملاحظات، من أهمها أنه يشير إلى أن المؤشرات هي مجموعة المقاييس الكمية اللازمة للحكم على مدى التقدم نحو:

1- تحقيق الأهداف التنظيمية الاستراتيجية الفرعية.

2- الحكم على الجوانب المختلفة للأداء التنظيمي الأكثر تأثيرا في استمرار عملية خلق القيمة للأطراف ذات العلاقة بتنظيم الأعمال (2).

وفي تعريف آخر يعتبر المؤشر معطى إحصائي أو كفي أو متغير متعدد المجالات الوجودية والحياتية، يسمح بالمتابعة المنهجية للتطورات والتغيرات المستقبلية الممكنة والمحتملة والمعقولة والمرغوب فيها، والتي تطرأ على ظواهر أو نظم مؤسسات أو وضعيات معينة، وذلك على المستوى الكمي والنوع، وعلى المدى القصير والبعيد"، ويمكن أن يكون المعطى أو المتغير كميا أو نوعيا، الكمي يمكن أن يكون رقما إحصائيا صحيحا كعدد السكان في بلد معين في سنة أو سنوات معينة، أو نسب مئوية كنسب نمو الذكور في عدد السكان في بلد ما في فترة ما، أو قيمة مالية كقيمة الصادرات والواردات بين دولتين أو أكثر" أما النوعي فيمكن أن يتمثل في طبيعة الجنس الغالب في متغير السكان : إناث أو ذكور أو في قيم مطلقة : (مهم معتدل مهمل)، بالنسبة إلى متغير النزاعات الحدودية مثلا، أو قيم نسبية مقارنة: متزايدة، متراجعة، مستقرة بالنسبة إلى متغير التخصيص العاملي من نسبة رأس المال البشري في ما يتعلق بالإدارة أو قيمة معنوية

(1) يمن محمد حافظ الحماقي، مرجع سابق، ص3.

(2) زغلول جودة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص28.

وإدنية رمزية وقانونية وعرفية كمدى التزام القانون واحترام الأعراف ونبذ العنصرية، وقد يؤشر إلى متغير نوعي بواسطة مؤشرات كمية، إذ يمكن مثلا التأشير على نسبة المخصّصات العاملة المتعلقة برأس المال البشري في الإدارة بنسبة التأطير. و(هناك فئة من المتغيرات النوعية يمكن التعامل معها كمتغيرات كمية، مثلا يمكن التعبير عن نسبة استيعاب محتويات عملية تدريب أو دورة تكوينية للموظفين عبر عدد - متغير كمي = نسبة مئوية) أو من خلال تطور: (عال، متوسط، ضعيف، أو زيادة، انخفاض...) أو من خلال ملاحظة تقييمية (كاف، غير كاف...) (1).

يعرّف المؤشر الإحصائي على أنه "وصف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وغيرها لظاهرة ما في وقت ومكان محددين ويمكن أن يكون المؤشر رقم مطلق أو نسبة أو معدل أو غيرها من المقاييس الإحصائية، وتساعد المؤشرات متخذي القرارات على تقييم الخطط وبرامج التنمية وأهدافها المحددة، وينبغي للمؤشر الإحصائي أن يتمتع بمجموعة من الخصائص أهمها وضوح المسمى والقدرة على قياس التغير في الظاهرة قيد الدراسة، سهولة التفسير، إمكانية المقارنة الإقليمية الدولية" (2).

إنّ تعريف أيّ مؤشرٍ يخضع للقدر المتاح لدى الجهة المعرّفة، من المعرفة الإحصائية والالتزام الأخلاقي والحرية الأكاديمية والتقاليد البحثية الوطنية، ولذلك تضع الهيئات المصدّرة للمؤشرات الدولية والوطنية الخاصة والعامة تعريفات لمؤشراتها، بالاستناد إلى المسلّمات والمعايير والقيم القانونية والحقوقية والاجتماعية والدينية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية المتفاوض حولها، دون إغفال تحفظاتها السياسية والأمنية السيادية والثقافية والحضارية عليها. ومنه لا تخلو التعريفات المتداولة في

(1) قاسم حجاج، مرجع سابق، ص50.

(2) مجموعة مؤلفين، دليل المؤشرات الإحصائية، أدلة المنهجية والجودة- دليل رقم 9، مركز الإحصاء، أبو ظبي، الكويت، (د س ن)، ص 3.

الفصل الثاني: الأصول المعرفية والتاريخية للمؤشرات

المؤشرات من تحيزات لغوية أو ثقافية أو حقوقية، صريحة أو ضمنية، مدركة أو غير مدركة، تسهم في إحداث جدل فكري وعلمي حول عالمية المؤشرات وقابليتها للقياس عالمياً⁽¹⁾.

ولشرح العناصر التي تستعمل في المؤشر يورد الباحث الجدول الآتي:

جدول يوضح العناصر التي تستعمل في المؤشر ⁽²⁾	
اسم المؤشر	وهو الاسم الرسمي المعتمد لكل مؤشر في مركز إنتاجه.
التعريف	وهو عبارة عن وصف لمفهوم المؤشر ودلالاته لجعله أكثر وضوح من قبل المستخدمين.
آلية الحساب	وهي وصف للمعادلة المعتمدة لحساب المؤشر
وحدة القياس	وهي الوحدة المستخدمة في قياس المؤشر مثل الدولار لقياس القيم المالية، والسنة لقياس العمر.
مستوى التفصيل	وهو عبارة عن مجموعة من المتغيرات أو العناصر التي تستخدم لتقسيم (تبويب) المؤشر عند الحاجة لتفاصيل أكثر عند نشر بياناته مثل استخدام متغير الإقليم (الجزائر - قسنطينة - وهران) لتفصيل مؤشر عدد السكان.
دورية القياس	وهي المدة الزمنية اللازمة لتحديث بيانات المؤشر.
مصدر البيانات	يحدد هذا العنصر المصدر المنهجية الرئيسية للحصول على البيانات الخاصة بالمؤشر. وهناك أنواع مختلفة من المصادر مثل المسوح الميدانية، والتعدادات والسجلات الإدارية أو أكثر من مصدر وفي بعض المؤشرات تكون مشتقة ويتم إعدادها من خلال عمليات حسابية خاصة.

(1) قاسم حجاج، مرجع سابق، ص 59.

(2) مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص 4.

الفصل الثاني: الأصول المعرفية والتاريخية للمؤشرات

مثال:

جدول يوضح مثال عن مؤشر (1)			
اسم المؤشر	الكثافة السكانية	نسبة النوع الاجتماعي	معدل البطالة
التعريف	عدد السكان المقيمين إقامة معتادة من التقديرات السكانية مقسوما على مساحة الأراضي بالكيلومتر مربع	وهي عدد الذكور لكل 100 أنثى من تقديرات السكان المقيمين في منتصف العام	يعبر عن عدد المتعطلين إلى إجمالي القوى العاملة
آلية الحساب	عدد السكان مقسوما على مساحة الأرض بالكيلومتر مربع	إجمالي الذكور مقسوما على إجمالي الإناث مضروبا في 100	(إجمالي المتعطلين مقسوما على إجمالي القوى العاملة (المشتغلون + المتعطلون)) مضروبا بـ 100%
وحدة القياس	شخص لكل كيلومتر مربع	ذكر لكل 100 أنثى	نسبة مئوية
مستوى التفصيل	الإقليم	فئة الجنسية	النوع الاجتماعي الفئة الجنسية الفئة العمرية الحالة الزوجية التحصيل العلمي
دورية القياس	سنوي	سنوي	سنوي
مصدر البيانات	التقديرات السكانية والتعداد	التقديرات السكانية والتعداد	مسح بالعينة

(1) مجموعة مؤلفين، دليل المؤشرات الإحصائية، أدلة المنهجية والجودة- دليل رقم 9، مرجع سابق، ص 9.

المطلب الثاني: أنواع ووظائف المؤشرات

كان استخدام الإحصاء في التحليل السياسي ولايزال مثار خلاف بين الباحثين السياسيين، فمن بين هؤلاء من يرفض التكميم Quantification، ويتشبث بالأساليب الكيفية Qualitative، بحجة أن لغة الأرقام مضللة تشوّه التحليل وتتال من جودته بخلاف الوسائل النوعية، إذ كيف يمكن أن نعبر بالأرقام عن الدولة أو الحكم أو السلطة أو الإنسان صاحب القيم والمشاعر؟ وبالمقابل يدافع آخرون عن الأساليب الكمية التي تسمح بإعطاء صورة واقعية حقيقية للسلوك السياسي ورصد العلاقات بين المتغيرات بما يعطي معنى وقيمة للبحوث السياسية. وعلى العموم يبدو أن الرجاحة تكمن في تبني موقف وسط بين ذلك، قوامه المزاجية بين الوسائل الكمية والكيفية، فلا مانع من الاستعانة بالإحصاء كوسيلة مساعدة في وصف وتفسير السلوك السياسي، على أن يقترن ذلك باستعمال الأساليب الكيفية لشرح الأرقام وبيان معانيها ودلالاتها⁽¹⁾. كما أن الوظيفة الرئيسية للمؤشرات هي قياس ظاهرة أو عملية نظام معين، إضافة إلى أن هناك وظائف أخرى تقوم بها، فهي تُستخدم للتقييم والرقابة والإدارة، وتتبع أهميتها من كونها المقاييس الأسهل استعمالاً في دراسة التغير الذي يحصل على ظاهرة معينة عبر الزمن⁽²⁾.

الفرع الأول: تصنيف المقاييس

تتنوع المقاييس والمؤشرات وتصنف طبقاً لمعايير عدة أهمها:

1) طبيعة الجهات المصدرة للمقياس: تتمثل في الجهة الوصية لإصدار المقاييس، فقد تكون شركات

خاصة، منظمات حكومية، دولية، منظمات مجتمع مدني.

(1) كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984، ص 135.
(2) رداد خميس عبد الرحمن، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الإحصائي العربي، سرت، ليبيا، 2009، ص 48.

الفصل الثاني: الأصول المعرفية والتاريخية للمؤشرات

- (2) وحدات المقارنة ومستوياتها: هل هي بين الدول أو الفاعلين من غير الدول (جامعات منظمات مجتمع مدني، شركات مراكز الفكر، مستويات دون الدولة، مدن، أقاليم....)
- (3) حسب النطاق المكاني: مقاييس شاملة لجميع الدول أو الفواعل عبر العالم، خاصة بدول وأقاليم جغرافية أو وظيفة معينة.
- (4) حسب النطاق الزمني والمدى الدوري: شهرية أو ثلاثية أو نصف سنوية، أو سنوية....
- (5) حسب مؤشرات المقياس: مقاييس صورية، إدراكية، ذاتية، موضوعية، أو مختلطة، إدراكية موضوعية.
- (6) حسب المجالات والقضايا: سياسية، اقتصادية، مجتمعية، مؤشرات العولمة، مؤشرات فنية، مؤشرات الصحة، البيئة، المناخ والجوع، السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، مؤشرات عامة (الحوكمة، الأداء العام للدول، مقاييس المخاطر، فشل الدولة وهشاشتها)⁽¹⁾.

(2)

مخطط يوضح معايير تصنيف المقاييس



(1) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 6.

(2) مخطط من إنجاز الباحث

الفرع الثاني: أنواع المؤشرات والفرق بينها

تتعدد المؤشرات وتتنوع أقسامها، ومن هذه التقسيمات ما يلي:

أولاً: من حيث الأداء والنواتج:

- مؤشرات الأداء (PIs: Performance Indicators) تشير لما يجب القيام به تفصيلاً
- مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs: Key Performance Indicators) تشير لما يجب به القيام إجمالاً.
- مؤشرات الإنتاج (RIs: Results Indicators) تشير لما تم القيام به بشكل تفصيلي
- مؤشرات الإنتاج الرئيسية (Kris: Key Results Indicators) تشير لما تم القيام به إجمالاً

ثانياً: من حيث الزمن

- مؤشرات أداء مستقبلية (قائدة) تحدد الأداء المستهدف.
- مؤشرات أداء تاريخية (تابعة) تفيد بما تم تحقيقه من الأداء المستهدف وغالباً ما تكون مالية.

ثالثاً: من حيث الوضوح

- مؤشرات مباشرة: وهي المؤشرات التي يعتمد في قراءتها على الأسلوب الكمي وهي سهلة الاستخدام وتتصف بثبوت النتائج مهما تعددت قراءاتها كعدد الدورات التدريبية.
- مؤشرات غير مباشرة: وهي المؤشرات التي يعتمد في قراءتها على الأسلوب الكيفي وهي صعبة الاستخدام وتتصف باختلاف النتيجة بتعدد القراءات.

رابعاً: من حيث المستوى:

- مؤشرات استراتيجية: خاصة بالإدارة العليا

- مؤشرات تشغيلية: خاصة بالإدارات التنفيذية

خامساً: من حيث نوع المعلومة:

- مؤشرات كمية: تعتمد قراءتها على الأرقام كالبيانات المالية وعدد الدورات التدريبية وهي العمود

الفكري للمؤشرات لكونه يعطي نتائج دقيقة وصادقة.

- مؤشرات نوعية: تعتمد قراءتها على الوصف، حيث لا تقل أهمية عن النوعية ويتم التعرف عليها

من خلال عمليات الاستقصاء كالاستبيانات وغالباً ما تكون لقياس الرضا للموظفين أو العملاء⁽¹⁾.

الفرع الثالث: أنواع المقاييس

أ- المقياس الإسمي (Normal Index): يستخدم هذا المستوى من القياس، الأرقام من أجل الدلالة

على الأشياء أو مجموعات الأشياء⁽²⁾. وفي هذا النوع تُقسّم المفردات إلى فئات دون أي ترتيب

من حيث المستوى أو القوة. مثال ذلك تصنيف الطلبة في فئات تبعا للانتماء السياسي: ديمقراطي،

جمهوري... إلخ وهنا لا يمكن الجزم بأن الانتماء السياسي لدى فئة أقوى أو أضعف منه لدى بقية

الفئات⁽³⁾. والشرط الوحيد الذي يجب توفّره لهذا المقياس؛ هو المقدرة على التمييز بين فقرات أو

(1) زغلول جودة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 29-30.

(2) سعد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 76.

(3) مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص 153.

أجزاء مختلفة، وسمّي بالإسمي لأن جهد الباحث ينصب على تسمية الأجزاء المختلفة للشيء الذي يراد وصفه أو قياسه (1).

ب- المقياس الترتيبي (Ordinal Index): أما هذا النوع فيقوم على أساس ترتيب الوحدات بناء على معيار واحد أو أكثر (2)، تقسم المفردات أو الحالات إلى فئات مع ترتيبها، ويستخدم متغير واحد كما قد يستخدم متغيرين لهما علاقة افتراضية، كأن يُوزع طلبة الجامعة إلى ثلاث مجموعات تبعا لمستوى الوعي السياسي (مجموعة مرتفعة الوعي، مجموعة متوسطة الوعي، مجموعة منخفضة الوعي).

مثال: لبناء مقياس ترتيبي للوعي السياسي، يجب البدء بالتعريف الإجرائي لمفهوم الوعي، أي التعبير عنه بمؤشرات واقعية، ولنفرض أنه تم تعريف الوعي السياسي بالمؤشرات الثلاثة الآتية:

- تسمية ثلاث من لجان مجلس الأمة.
- تسمية وزراء ثلاث وزارات.
- ذكر ثلاث مشاكل دولية معاصرة.

بعد هذا تُعطى أوزانا للمؤشرات مثلا: نخصص لكل منها ثلاث درجات بواقع درجة لكل عنصر، معنى هذا أن الدرجة الكلية للمقياس = 9 نقاط يمكن توزيعها إلى ثلاثة مستويات:

7←9 (وعي مرتفع)، 4←6 (وعي متوسط)، 0←3 (وعي منخفض)، ويتحدد مستوى وعي المبحوث بمجموع ما يحصل عليه من نقاط (3).

(1) كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 148.

(2) سعد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 98.

(3) كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 148.

ت- المقياس المتصل (Interval Index): يقترب هذا المقياس كثيرا إلى المعنى (الكمي) للمقياس أكثر من النوعين السابقين - التصنيف والترتيب⁽¹⁾. حيث تتصف وحدة قياس هذا المستوى بالصفات التي تتصف بها وحدات قياس المقياس الإسمي والمقياس الترتيبي، هذا بالإضافة إلى تساوي المسافة بين فئات وحدات القياس⁽²⁾، حيث تقسم المفردات أو الحالات إلى فئات مرتبة مع بيان المسافة بين كل فئة والتي تليها، فعلى سبيل المثال: قياس المكانة الاقتصادية والاجتماعية لعدد من أرباب العمل. ويكون هذا:

- أولا: بتحديد أوجه المكانة الاقتصادية- الاجتماعية (دخل، تعليم، مهنة) كلما زاد التعليم وزاول مهنة مهيبة، كانت مكانته الاقتصادية والاجتماعية عالية.
- ثانيا: يأتي التعريف الإجرائي للدخل- الدخل السنوي بالدينار- التعليم- عدد سنوات التعليم- والمهنة- متوسط درجة الهيبة-.
- وأخيرا إعطاء أوزان متساوية للمؤشرات الثلاثة:
مقياس المكانة = درجة الدخل + درجة التعليم + درجة المهنة⁽³⁾.

ث- مقياس النسبة (Ratio Index): يستعمل هذا المقياس كطريقة مباشرة للقياس، فهو يقيس الطول والوزن، والحجم، والمسافة، ووحداته متساوية⁽⁴⁾.

(1) سعد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص121.

(2) مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص155.

(3) كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 148-151.

(4) سليمان أحمد عبيدات، القياس والتقويم التربوي، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، 1988، ط1، ص31.

مخطط يوضح أنواع المقاييس



الفرع الرابع: أصناف المؤشرات

يبين الباحث حجاج قاسم في مقاله أصنافا للمؤشرات تتمثل فيما يلي:

- أولاً: مؤشرات ظرفية قصيرة المدى:

هي مؤشرات تسمح بقياس تطور ظاهرة ما على المدى القصير، غالباً ما تكون الفترة لا تزيد عن سنة، مثل مؤشر قياس نمو التشغيل والبطالة، مؤشر قياس اتجاهات الرأي العام بشأن قضية معينة، مؤشر قياس نمو الناتج الداخلي الخام، ومؤشر قياس القدرة الشرائية، تسمح بمتابعة تطورات الأحداث وتسجيل المعطيات اليومية والأسبوعية والشهرية⁽²⁾.

- ثانياً: مؤشرات اتجاهية ثقيلة طويلة المدى:

كما تسمى أيضاً بالمؤشرات الاستراتيجية لأنها تغطي فترة طويلة من سنتين فما أكثر، وتشمل قطاعات كبيرة ولها تأثير عميق في بقية المتغيرات والفاعلين، كما يمكن أن تكون مؤشرات وطنية أو إقليمية أو دولية، وأهميتها تكمن في قدرتها على منح أكبر قدرة إسقاطية واستباقية على الاستشراف الاستراتيجي.

(1) مخطط من إنجاز الباحث

(2) قاسم حجاج، مرجع سابق، ص52.

- ثالثا: مؤشرات محلية مناطقية:

هي مؤشرات صادرة بشأن بلدية أو إقليم أو منطقة، وغالبا ما تستند الهيئات العمومية الوطنية إلى نظام إحصائي ومحاسبي، يستند بدوره إلى نمط عالمي معولم، كما تُتخذ المؤشرات الوطنية مرجعا في قياس مؤشرات جهود التنمية المختلفة.

- رابعا: مؤشرات فئوية وقطاعية جزئية:

هي تلك المؤشرات التي تصدر عن الهيئات المحلية العمومية والخاصة والتي تتعقب تطور ظواهر مختلفة، متعلقة بفئة اجتماعية أو قطاع اجتماعي معين، وتكون مصادر بياناتها الجداول الإحصائية للجماعات المحلية والهيئات القطاعية المختلفة، فمثلا تشمل المؤشرات الاقتصادية أرقاما عن الناتج الداخلي الخام، وحجم الصادرات والواردات وقيمتها، وأسعار الأسهم.

- خامسا: المؤشرات التمهيدية والمؤشرات التالية:

تسمى بالمؤشرات التمهيدية والمؤشرات المتأخرة قد تسبق المؤشرات المدروسة أو تتبعها، وتعمل معا لتشكل في المحصلة الختامية المؤشر الكلي المركزي أو المفتاحي، فهي مؤشرات وتغيرات سابقة أو تمهيدية تتعلق ببعض الأحداث والظروف المشابهة السابقة أو الموازية لحدوث حادث أو ظاهرة محل دراسة. كأن يتضمن مؤشر النمو الديمغرافي مثلا مؤشرات تمهيدية تتعلق بإحصاء السكان والعدد الإجمالي وعدد الذكور والإناث والفئات النشيطة والمواليد والهجرة⁽¹⁾.

- سادسا: مؤشرات بسيطة نسبيا:

سميت بالمؤشرات البسيطة بسبب أنها لم تتضمن سوى معادلات بسيطة نسبيا، مقارنة مع غيرها من المؤشرات، حيث ظهرت هذه المؤشرات في المجتمعات المعاصرة خلال العقود الأربعة الأخيرة، ثم أصبحت

(1) قاسم حجاج، مرجع سابق، ص 53-54.

فيما بعد غير كافية تحتاج في نفس الوقت إلى إدخال بعض العناصر المساعدة، ومع مرور الزمن تم ابتكار مؤشرات إضافية مساعدة تمكّن من الوصول إلى حقيقة الموضوع.

- سابعاً: مؤشرات مركبة:

خلال العقدين الأخيرين تزايد بناء المؤشرات من طرف (هيئة خاصة وعامة وطنية، إقليمية ودولية)، حيث تميزت بالتركيب أو التلخيص لعدة مؤشرات مركبة، وهذا يرجع إلى طابع الظواهر المركبة والأنساق الانسانية والطبيعية المتداخلة، وبالنظر إلى تعدد الفاعلين المنخرطين في عملية القياس. ومن مميزات أنها تمنح نتائج احصائية مقارنة أكثر دقة ومصداقية، وفي نفس الوقت تصعب طبيعتها المركبة على الباحثين الناقدین مهمة الحكم على كفاءة عملية القياس لظاهرة ما تم قياسها بمؤشرات مركبة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لصناعة المؤشرات

بدأت المقاييس والمؤشرات في الصعود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية رويدا رويدا، ففي الفترة الواقعة بين الحربين الأولى والثانية من القرن التاسع عشر تخلت المقاييس والمؤشرات عن الطابع القانوني الوصفي المعياري، الاستنباطي، وارتبطت أكثر بعلم النفس والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع واستخدمت الأساليب الكمية. ثم اهتمت بمخاطر السيادة القطرية والقضايا الاقتصادية، وتعتبر الحرب الباردة هي الفترة التي شهدت تحولات كبيرة من حيث الزيادة المطردة في أعداد المقاييس العالمية، ومع انتشار ظاهرة العولمة اتسعت اهتمامات المؤشرات لتشمل قضايا الفساد ونوعية الحكم والبيئة والعولمة والتنمية البشرية والانفتاح الاقتصادي والتنافسية وبلغت الزيادة أكثر في الفترة الممتدة بين 2000-2007⁽²⁾.

شهد العقدين الأول والثاني من القرن 21م فورة ملحوظة في إصدار وتطوير مقاييس ومؤشرات الأداء وترتيب الفاعلين من الدول وغير الدول في مختلف المجالات الأمنية والعسكرية والسياسة والاقتصادية

(1) قاسم حجاج، مرجع سابق، ص 55..

(2) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 6.

والثقافية والاجتماعية والفنية وغيرها... وواكب ذلك زيادة مماثلة في الأدوار والقوة المعيارية للجهات المصدرة لهذه المقاييس، لاسيما على ضوء تعبير مختلف الفاعلين عن اهتمامهم بهذه المؤشرات والمقاييس (دون إنكار تنوع استجاباتهم لها)، بحيث أصبح من الممكن الحديث عن سياسات الترتيب والتقييم الدولية كمجال بحث جديد⁽¹⁾. كما انقسمت المؤشرات إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى اشتملت على المؤشرات الاقتصادية، والفئة الثانية المؤشرات السياسية، أما الفئة الثالثة فاشتملت المؤشرات الاجتماعية والبيئية، كما شهدت هذه المؤشرات العالمية نمواً كبيراً من حيث القضايا والمواضيع التي اهتمت بها⁽²⁾.

الفرع الأول: عوامل صعود بناء وإنتاج المقاييس والمؤشرات

ينقسم صعود المقاييس والمؤشرات إلى عوامل عدة:

أولاً: عوامل ذات طابع منهجي.

ويتجلى هذا العامل في ارتباطه الوثيق بالعلوم وتطورها، خاصة ما يتعلق بتطور علوم الإحصاء، في

تفسير الظواهر الإنسانية، ما جعل العلاقات الدولية أكثر منهجية وتنظيماً.

ويتمثل الجانب الثاني لهذا العامل في العامل السياسي، فالدول لجأت إلى استخدام المقاييس والمؤشرات

في رسم سياساتها وتقييم خبراتها، كونها تعتبر من وسائل تنظيم شؤونها، ضف إلى ذلك أنها تريد إضفاء

طابع الرشادة عليها.

(1) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 5.

(2) صالح المنصوري، التقارير والمؤشرات مفهومها وأهميتها في صناعة القرارات، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، ليبيا، ماي 2016، ص9.

ثانيا: عوامل العولمة.

تعتبر العولمة والتي كان من بين نتائجها الثورة التي حصلت في الاتصالات والأنظمة المعلوماتية، إحدى العوامل الرئيسية التي ساهمت في صعود وتيرة بناء المقاييس والمؤشرات، على غرار الإنترنت وتدفق المعلومات، إضافة إلى تعقد الظواهر، وتساعد القيم المحاسبية، وتنامي ضغوط منظمات المجتمع المدني العالمي.

وترى وجهة نظر أخرى أن هناك ارتباط بين تصاعد الاهتمام العالمي بمقاييس الأداء من جهة، وبين طبيعة الفلسفة الحاكمة لهذا النوع من المقاربات الكمية من جهة أخرى؛ حيث يعدّ هذا الارتباط انعكاسا لهيمنة طريقة التفكير التكنوقراطي، ما يقابله من جهة أخرى تراجع نسبي للإيديولوجيات⁽¹⁾.

ثالثا: عوامل ازدهار وفورة المقاييس.

إن ازدهار المقاييس يرجعه البعض إلى أسباب وعوامل منها:

- 1- ثورة المعلومات والاتصالات التي وفرت البيانات والمصادر، من حيث تيسير آليات وتكاليف تجميعها وتصنيفها ومعالجتها.
- 2- زيادة فرص تسويق المقاييس والإعلان عنها ونشرها.
- 3- إن عمليات التحول السريع بعد الحرب الباردة، فرضت زيادة إنتاج المقاييس (والغرض منها كان تقييم عمليات التحول السياسي والاقتصادي خاصة في كل من شرق أوروبا وإفريقيا، وآسيا).
- 4- زيادة الطلب على المقاييس والإقبال عليها بسبب جاذبيتها (طابع ترتيبي رقمي)، سحر الأرقام.
- 5- يرجع أيضا إلى طابعها القيمي السياسي (محدودة التكلفة نسبيا).

(1) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 7.

6- يرتبط أيضا بزيادة وكثافة وزخم تلك العمليات الانتشارية للقيم والإيديولوجيات والممارسات، بين

مستويات ومجالات مختلفة بعد الحرب الباردة، وتتجلى هذه المستويات فيما يلي:

(أ) المستوى الأول: اقتباس واستنساخ قيم المحاسبة والمساءلة الرقمية من القطاع الخاص إلى القطاع

العام، وهو ما نادى به الليبرالية الجديدة فيما يخص تنظيم الدولة والحكومات، بالاستفادة من مبادئ

الإدارة الحديثة، وتطوير مؤشرات رقمية لقياس الأداء وتقييمه.

(ب) المستوى الثاني: الانتقال من المجال الأكاديمي (أو المتخصص)، إلى المجال السياسي أو العام

(مدارس التحويل الكمي للظواهر).

(ت) المستوى الثالث: انتشار ثقافة الترتيب والتقييم لمختلف المؤسسات والخدمات (جامعات، مستشفيات،

سلع، خدمات) ويعد هذا جزء من انتشار ثقافة المساءلة والمحاسبة والغرض منه وصف الدول.

(ث) المستوى الرابع: انتشار السيادة وانتقالها من الدول إلى الفاعلين من غير الدول عبر الحدود، وارتبط

هذا بتحدي مفهوم السيادة التقليدية للدول، ونشاط شبكات الحوكمة العالمية⁽¹⁾.

ففي دراسة أجريت خلال 2015 عن تطور وصعود وتيرة بناء المقاييس ونشأتها، تبيّن أن هناك ما يقارب 95

مقياسا للمقارنة بين الدول. في الوقت الذي كان عددها 12 مقياسا فقط قبل 1990، وزادت بـ 29 مقياسا

بين الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999، و 66 مقياسا بين الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014⁽²⁾.

(1) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 7.

(2) نفس المرجع السابق، ص 6.

المبحث الثاني: تصنيف وأهداف المؤشرات

المطلب الأول: أقسام وأصناف المؤشرات.

قسم العلماء والباحثين في مجال البحث العلمي المؤشرات إلى أقسام وأصناف، من هذه التقسيمات ما يلي:

• أ- من حيث وضوحها إلى قسمين:

- مؤشرات مباشرة: تلك المؤشرات التي يُعتمد في قراءتها على الأسلوب الكمي، وهي سهلة الاستخدام

وتتصف بثبوت النتائج مهما تعددت قراءاتها.

- مؤشرات غير مباشرة: هي المؤشرات التي يُعتمد في قراءتها على الأسلوب الكيفي، وهي صعبة

الاستخدام وتتصف باختلاف النتيجة بتعدد القراءات⁽¹⁾.

جدول يبين تصنيف المؤشرات من حيث الوضوح⁽²⁾

النوع	مباشرة	غير مباشرة
الأسلوب	أسلوب كمي	أسلوب كيفي
درجة الصعوبة	سهلة الاستخدام	صعبة الاستخدام
النتائج	ثبوت النتائج مهما تعددت القراءات	اختلاف النتائج مهما تعددت القراءات

- مؤشرات كمية: تعتمد قراءتها على الأرقام كالبيانات المالية وعدد الدورات التدريبية، وهي العمود

الفكري للمؤشرات لكونها تعطي نتائج دقيقة صادقة.

⁽¹⁾ PROV , **Key Performance Indicators, Public Record Office Victoria**, North

Melbourne,Australia,2010,p8.

⁽²⁾ جدول من إنجاز الباحث

الفصل الثاني: الأصول المعرفية والتاريخية للمؤشرات

- مؤشرات نوعية: تعتمد قراءتها على الوصف وهي لا تقل أهمية عن الكمية، ويتم التعرف عليها من خلال عمليات الاستقصاء كالاستبيانات، وغالبا ما تكون لقياس رضا الموظفين أو العملاء⁽¹⁾.

(2)

جدول يبين تصنيف المؤشرات من حيث المعلومات

النوع	كمية	نوعية
القراءة	بيانات، أعداد	الوصف
الطريقة	إحصاء	استقصاء
النتائج	صادقة	متغيرة وغير ثابتة

كما أن هناك تصنيفات أخرى للمؤشرات، مثل التصنيف الذي أورده قاسم حجاج في مقاله:

- 1- مؤشرات ظرفية خفيفة قصيرة المدى.
- 2- مؤشرات اتجاهية ثقيلة طويلة المدى.
- 3- مؤشرات محلية مناطقية.
- 4- مؤشرات فنوية وقطاعية جزئية.
- 5- المؤشرات التمهيدية والمؤشرات التالية.
- 6- مؤشرات بسيطة نسبيا.
- 7- مؤشرات مركبة⁽³⁾.

(1) PROV , **Key Performance Indicators, Public Record Office Victoria**, Ibid,p12.

(2) جدول من إنجاز الباحث

(3) قاسم حجاج، مرجع سابق، ص52-56.

المطلب الثاني: أهداف ودوافع المقاييس والمؤشرات

الفرع الأول: أهداف المقاييس والمؤشرات

تهدف المقاييس والمؤشرات إلى وضع صورة كلية للنظام المراد دراسته، من خلال الوصف الصادق لهذا النظام ومختلف عناصره وأجزائه، وبالتالي هي تعمل على توفير البيئة المناسبة والقاعدة القوية لاتخاذ القرارات المناسبة، من خلال إبراز الجوانب الإيجابية والسلبية، بما يتيح وضع الحلول المناسبة لمعالجة نواحي الخلل والقصور، واستنادا إلى هذا يستعرض الباحث أهم الأهداف فيما يلي:

- زيادة الدقة في التحليل والمقارنة.
- تجريد الظواهر من خصوصيات السياقات المحلية الاجتماعية والثقافية لتيسير المقارنة بينها.
- اختزال الظواهر بالتركيز على أبعاد معينة بحسبانها الأكثر أهمية وتمثيلا للمتوسط السائد، مقارنة بغيرها.
- خلق لغة فنية مشتركة للتواصل بين مختلف الأطراف، سواء كانوا متخصصين أو صناع قرار بدرجات متفاوتة⁽¹⁾.

مخطط أهداف المقاييس والمؤشرات (2)



(1) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 5.

(2) مخطط من إنجاز الباحث

الفرع الثاني: فوائد المقاييس والمؤشرات

- زيادة الشفافية والمساءلة.
- تجاوز الفوارق بين الثقافات.
- زيادة عمليات المساءلة والتقييم.
- قابليتها للقياس عبر مؤشرات محددة.
- تيسير تقييم مدى تحقيق الأهداف المطلوبة.
- توفير لغة عمل مشتركة بين مختلف الأطراف.
- مجال أكبر للاستقلالية عن الجهات المانحة أو المراقبة.
- القدرة على تحديد ظواهر غير مادية أو معقدة بطبيعتها.
- إتاحة هامش أكبر للمناورة والحركة للمؤسسات غير الحكومية مع حكوماتها.
- تيسير التواصل بين مختلف الفاعلين والمراقبين وصناع القرار، الفاعلين غير الحكوميين والمواطنين، الرأي العام.
- تيسير زيادة كفاءة معالجة البيانات والمعلومات بأشكال أكثر سرعة وأقل تكلفة، أكثر قابلية للتوظيف في عمليات صنع القرار.
- كما يمكن أيضا للمؤشرات والمقاييس أن تكون نتائجها: إما للتمكين والإصلاح أو للتدخل والضغط أو المعالجة الاختزالية للمشكلات وقد يؤدي إلى تفاقمها (1).

(1) علي جلال عوض، مؤشرات الأداء والترتيب بين قياس القوة وقوة المقاييس، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، مصر، 2016، ص 6.

مخطط فوائد المقاييس والمؤشرات

(1)

زيادة الشفافية	سهولة تقييم الأهداف	قدرة المؤسسات على الحركة
تجاوز الفوراق	توفير لغة مشتركة	تواصل أسرع بين الفاعلين
المساءلة والتقييم	استقلالية عن الجهات المانحة	كفاءة معالجة البيانات
القابلية للقياس	تحديد الظواهر المعقدة	نتائجها للإصلاح والمعالجة أو الاختزال

الفرع الثالث: دوافع صناعة المؤشرات

إن دراسات وأبحاث العلاقات الدولية والعلوم السياسية، تشير إلى أن هناك علاقة وثيقة بالمقاييس والمؤشرات، لما لها من دور مهم كأدوات بحثية يعتمد عليها في عدة مجالات، كالتقويم والتوجيه والتصنيف والتشخيص، وفحص الاتجاهات والرأي العام، فضلا عن استخدامها بشكل واسع في التحقق من الفروض. وواقع الأمر أنه قد تواجه الباحث في هذا الميدان صعوبات، كعدم وجود مقياس أو مؤشر مناسب لقياس الصفة أو السمة أو الاتجاه المراد قياسه، أو أنه حتى لا يناسب الجهة أو أفراد عينة البحث، ومن ثم يصبح لزاما عليه أن يقوم بتصميم مقاييس ومؤشرات تساعده وتمكنه من إنجاز مهمته البحثية. ولأسباب ودوافع أخرى تتعدد وتنقسم دوافع بناء وصناعة المؤشرات متجلية فيما يلي:

1- دوافع مالية: عوائد مالية (الوحدات، رجال أعمال، مؤسسات بحثية). إن صناعة المقاييس والمؤشرات

تندرج بالأموال الطائلة، لهذا تتخصص بعض مراكز البحث في هذا الميدان.

(1) مخطط من إنجاز الباحث

- 2- دوافع تعزيز السمعة والمكانة: إكساب الفاعل سمعة إيجابية تيسر له مشروعات وأنشطة أخرى. قد تستغل بعض الجهات هذه المؤشرات لخدمة مصالحها، وتبييض سمعتها، مما يمكنها من الدخول في مشاريع تتيح لها بسط نفوذها، وتنفيذ أجندتها وسياساتها.
- 3- دوافع إيديولوجية قيمية: ترويج لسياسات معينة، أو الدفاع عن قيم معينة. تتبنى بعض مراكز البحث وصناعة المؤشرات اتجاهات وآراء حول سياسات معينة في قضايا دولية ومحلية وإقليمية، تسمح لها صناعة المؤشرات في الدفاع عن هذه القيم، والترويج لها.
- 4- دوافع بحثية معرفية: تساهم المقاييس في تطوير المعرفة، كما أن الدارس لحقل العلاقات الدولية يتعرف من خلال المؤشرات والمقاييس على مناطق أو دول أو قضايا معينة.
- 5- دوافع خاصة بخدمة السياسات: توجيه، إرشاد، تبرير سياسات وقرارات (مساعدات، تدخل عسكري...) . عملية بناء المقاييس والمؤشرات غالبا ما تخدم بعض القوى السياسية، وتوجه الرأي العام نحو قضايا معينة، كما أنها تبرر لقرارات سياسية واقتصادية وأعمال عسكرية وعدائية.
- 6- مقاييس جديدة: نتيجة عدم الرضا بالمقاييس القائمة، وهذا من خلال طرح مؤشرات بديلة، ومواجهة التأثيرات السلبية⁽¹⁾.

(1) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 6.

(1)

مخطط يوضح دوافع صناعة المؤشرات



وتتوقف دقة وصدق المقياس على ما يلي:

- أن تكون المقاييس قابلة للقياس.
- أن تستند المقاييس إلى بيانات صحيحة.
- أن يكون المقياس ذو طبيعة دقيقة وحساسة.
- أن يعكس المقياس بشكل مباشر العنصر المراد قياسه ومتابعته.
- أن تكون المقاييس ذات صلة بالسياسات العامة للمنظمة، أو الحكومات، أو منظمات المجتمع

الدولي (2).

- أن يكون المقياس قادراً على أن يميز بين القدرة التي يقيسها والقدرات الأخرى.

(1) مخطط من إنجاز الباحث

(2) رداد خميس عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 67.

- أن يكون المقياس قادرا على قياس ما وضع لقياسه، له صلة وثيقة بالقدرة التي يقيسها.
- أن يكون المقياس قادرا على التمييز بين طرفي القدرة التي يقيسها، الأداء القوي والمتوسط والضعيف (1).

مخطط يوضح شروط دقة وصدق المقياس

(2)



أولاً: شروط صناعة المؤشرات

تخضع صناعة المؤشرات لجملة شروط أهمها:

- إن الظواهر المراد قياسها لا بد أن يغطي نظام الإحصاء فيها قطاعات واسعة وفئات اجتماعية ومناطق كبيرة، زيادة على فعالية نظام الإحصاء نفسه.

(1) سعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص183.

(2) مخطط من إنجاز الباحث

- وحدة التعريفات المقدمة لكل ظاهرة محل القياس من حيث المدلول والتعريف والمصطلحات الاحصائية المتداولة وهذا بين الخبراء في العالم.
- الالتزام بالدوافع والمتطلبات العلمية والعملية البراغماتية، ما يجعلها محل اجتهاد متعدد الاختصاصات والقطاعات.
- ضرورة تحديد رؤية محددة للوجود والكون والإنسان والحياة والعالم، يظهر ذلك من خلال مجموعة من المبادئ المعيارية الأخلاقية والمصالح المادية والمعنوية.
- الاستناد إلى المصادر الأولية من خلال القيام بعمليات الاستقصاء والاستقراء على كافة المستويات، من أجل ضبط الدقة للتعميم والشمول ولانتشار والموضوعية والكفاءة والمنفعة والمقارنة والشفافية وسلامة المعلومة المنشورة.
- تدريب الموظفين على تقديم بحوث وتقارير احصائية موثقة ودقيقة، كما ينبغي التغلب على مشكلات الترجمة من اللغة الأصلية إلى لغة صانعي المؤشر، والاتفاق على معايير محددة في تعريف الظاهرة محل بناء المؤشر⁽¹⁾.

ثانياً: الخصائص المرغوبة في المؤشرات الجيدة

إن تقييم واختزال بعض القضايا أو المتغيرات، كنظم الحكم والحرية الاقتصادية والإرهاب والديمقراطية وبيئة الاستثمار ومستوى الفساد الإداري وحد الفقر على شكل مؤشرات يعتبر عملاً جيداً، لكن في نفس الوقت هو أمر صعب جداً، هذا الذي يدفع بالعاقل إلى الأخذ بالمنهجية العلمية في التحليل والتفسير واستعمال المؤشرات، والتي يجب أن تتوفر على خصائص منها:

(1) قاسم حجاج، مرجع سابق، ص 64-65.

- أن تكون المؤشرات مقياسا مباشرا للتحسن والتقدم وغير غامضة. مثلا تزايد عدد الشركات الوطنية المنتجة سيكون أكثر تعبيرا وأوضح عبر الزمن مقارنة بالتحسن في نوعية وشروط إنشائها.
- أن تكون المؤشرات ذات علاقة نظرية أو تطبيقية مباشرة بالبرامج والسياسات.
- أن تكون المؤشرات مناسبة لصناعة البرامج أو السياسات، أي بمعنى يجب استخدام المؤشرات التي تعكس الأهداف.
- أن تكون المؤشرات منسقة أو منسجمة مع دورة اتخاذ القرارات، مثلا اصدار المؤشرات على فترات مطابقة لعملية اتخاذ القرارات، تجهيز المؤشرات في أوقات مناقشة الميزانيات.
- أن لا تكون سهلة التغير والتلاعب بها، أو تبالغ في التغيير لأسباب غير مرتبطة بالسياسات، مثلا بعض المؤشرات تكون حساسة جدا للعوامل الخارجية، وأخرى قد تكون سهلة التغير والتلاعب بها.
- أن تكون المؤشرات ذات مصداقية، فمثلا المؤشرات العلمية الموضوعية تكون أكثر مصداقية ويعتمد عليها أكثر مقارنة بالمؤشرات التي تعتمد على أهواء وتفسيرات المستخدمين لها.
- أن تكون المؤشرات سهلة الفهم لكل المهتمين، وسهلة القياس وغير مكلفة.
- أن تكون المؤشرات متسقة أو منسجمة مع البيانات المتوفرة ولها القدرة على جمع البيانات، وذلك لضمان قابلية المؤشرات للقياس في الوقت والمستوى المحددين (1).

(1) صالح المنصوري، مرجع سابق، ص11.

ثالثاً: تحذيرات وانتقادات حول المؤشرات

بالرغم من أن المؤشرات تعطينا فكرة عامة وجيدة عن تقييم ومراقبة البرامج والسياسات الخاصة والعامة، وبالرغم من أهميتها والفوائد المعلوماتية الكبيرة التي تقدمها، إلا أنها لا تتجو من بعض الانتقادات والتحذيرات، ومن أهم هذه الانتقادات.

- تميل المؤشرات إلى التبسيط المفرط لواقع معقد جداً لا يمكن تلخيصه في رقم واحد.
- منهجيات تركيب هذه المؤشرات لا تتصف دائماً بالشفافية اللازمة.
- قد تخضع هذه المؤشرات للتلاعب من قبل السياسيين، ومن ثم فهي تمارين في المحاسبة الخلاقة أكثر منها بمقاييس موضوعية.
- من بين الانتقادات الموجهة للمؤشرات هي أنها تطبق نفس المنهجية على البلدان الصناعية والبلدان النامية.
- تميل المؤشرات أحياناً إلى تمجيد نفس البلدان، في الوقت الذي تحتقر وتغيب أخرى بدون إضافة أية قيمة.
- بالنسبة لتصنيفات البلدان في موضوع معين وفق فئات مثل "مرتفع"، و "متوسط"، و "منخفض"، أو إلى "جيد" و "ضعيف"، فإن مثل هذه التصنيفات قد تعتبر شخصية وغير موضوعية.
- بالنسبة للمؤشرات التنبؤية أو المستقبلية، كمؤشرات مخاطر السيادة القطرية، والتي تسعى إلى تقييم احتمال عدم الوفاء بالسداد، فإن هذه المؤشرات قد فشلت في التنبؤات بأزمات مالية واقتصادية حادة في البلدان المتقدمة والنامية⁽¹⁾.

(1) صالح المنصوري، مرجع سابق، ص 12-13.

المبحث الثالث: المؤشرات من حيث القوة والتأثير

المطلب الأول: أبعاد قوة المؤشرات

توصف المقاييس والمؤشرات بأنها تكنولوجيا تساعد على الحوكمة والتقييم، فهي تقنية معرفية لممارسة القوة بشكل عام، وهذا للحفاظ على الوضع القائم أو تغييره، ويكون هذا من خلال التأثير الناعم في (المراكز، الهويات، القيم والتفضيلات أو ممارسات الأطراف المستهدفة)، دون الاعتماد المباشر على الآليات الاقتصادية والعسكرية.

وتظهر قوة المقاييس فيما يلي:

1- قوة الأرقام: (من حيث التحديد أو الترتيب)، ذلك أن المقاييس تمثل العلم والحقائق بشكل موضوعي

يتسم بالرشادة والعقلانية. فهي بذلك تؤثر عن طريق العلم في الأطراف المدروسة.

2- قوة المعرفة: (من حيث الخبرة والتخصص)، ادعاء توافر معارف معينة متخصصة لدى معدي

المقياس، ومنها ادعاؤهم التفوق والتميز عن المقاييس الأخرى.

3- قوة إنتاج المؤشرات: من خلال جهودات فردية (رسمية وغير رسمية)

4- قوة تأطيرية: (من حيث النشأة والإشهار والتسمية)، خاصة إذا كان اسمها مرادف لظواهر مثل -

سيادة القانون، الفساد- وهو إعلان لإمكانية قياس الظاهرة، وهذا يتأتى بربط الظاهرة بالمقياس،

وتستمد القوة أيضا من وصف الظاهرة.

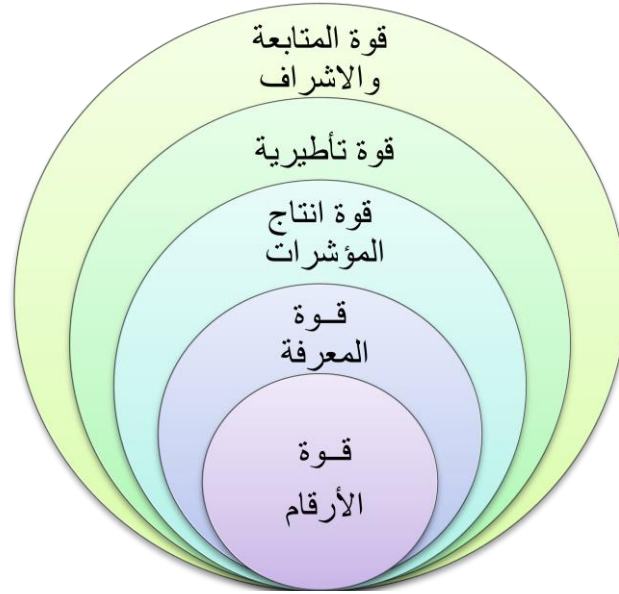
5- قوة المتابعة والإشراف: القوة التنظيمية ويقصد به القدرة على التأثير في الأفكار، حيث يقلل شبهة

التحيز، ويفتح المجال لاستيعاب هذه المعايير ذاتيا (1).

(1) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 7.

مخطط يوضح قوة المؤشرات

(1)



المطلب الثاني: تحليل قوة المؤشرات وتأثيراتها

إن استخدام المؤشرات والمقاييس يترتب عنه تأثيرات على عدة مستويات، مثل المؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني وعامة الجمهور وأصحاب المصالح، خاصة إذا كانت جميعها تهتم بهذه الإحصاءات كونها مرتبطة بالسياسات العامة للبلاد أو المنظمات الإقليمية أو مؤسسات المجتمع الدولي. وتتجلى مستويات التأثير فيما يلي (2):

- المستوى الأول: التأثير على مستوى (النخب، الجماهير المحلية)، عبر توفير معلومات مثل مؤشرات الشفافية، زيادة الفساد.
- المستوى الثاني: التأثير على مستوى النخب الحاكمة وزراء أو مسؤولين، نتيجة تأطيرهم السلبي للمؤسسات التي ينتمون إليها، وهذا يؤدي إلى سعي كل مسؤول لتأطير قطاعه وإصلاحه.

(1) مخطط من إنجاز الباحث
(2) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 8.

- المستوى الثالث: تأثيرات وضغوطات عابرة للحدود، (دول أخرى، منظمات دولية، إقليمية، شركات متعددة الجنسيات...).

تتولد عن هذه المستويات تغييرات في صورة تشريعات، قرارات سياسية، إعادة ترتيب الأولويات داخل المؤسسات (1).

(2)

مخطط يوضح تأثير المستويات على المؤشرات



(1) علي جلال عوض، مرجع سابق، ص 8.
(2) مخطط من إنجاز الباحث

المبحث الرابع: أساليب بناء وإنتاج المؤشرات

المطلب الأول: متطلبات وجوانب عملية القياس

الفرع الأول: متطلبات القياس

إن الكثير من المفاهيم في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية هي غاية في التعقيد، بحيث لا يكفي تعريف أي منها إجرائياً بمؤشر واحد، وإنما لابد من وضع أكثر من مؤشر للمفهوم الواحد، ويقتضي هذا بناء مقياس يضم المؤشرات الموضوعية للمفهوم، أي يربطها معاً. وعند بناء أي مقياس، على الباحث أن يجيب على سؤالين:

- أ - ماهي المؤشرات التي سيتكوّن منها المقياس؟ إن الإجابة على هذا التساؤل رهينة بالتعريف الإجرائي المقترح للمفهوم، ومدى كفايته وصدقهِ. فعلى الباحث أن يبيّن المقياس من تلك المؤشرات التي يرى أنها تعبر عن المفهوم.

- ب - على أي نحو سيتم وزن المؤشرات؟ على الباحث أن يعطي كل المؤشرات نفس الوزن مادام يرى أنها تتساوى في درجة الأهمية من حيث التعبير عن المفهوم، وقد يخص الباحث أحد المؤشرات بوزن أكبر من غيرها مادام يراها أكثر منها أهمية في الدلالة على المفهوم، لكن في الغالب يلجأ الباحثون إلى مبدأ الأوزان المتساوية لسبب بسيط، هو عدم التيقن من درجة أهمية كل مؤشر⁽¹⁾.

الفرع الثاني: جوانب القياس

تتطلب عملية القياس معرفة عدة جوانب، من خلالها يتمكن الباحث في العلاقات الدولية من تجنب الخطأ وموافقة الصواب، وتتجلى تلك الجوانب فيما يلي:

(1) كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 147-148.

الفصل الثاني: الأصول المعرفية والتاريخية للمؤشرات

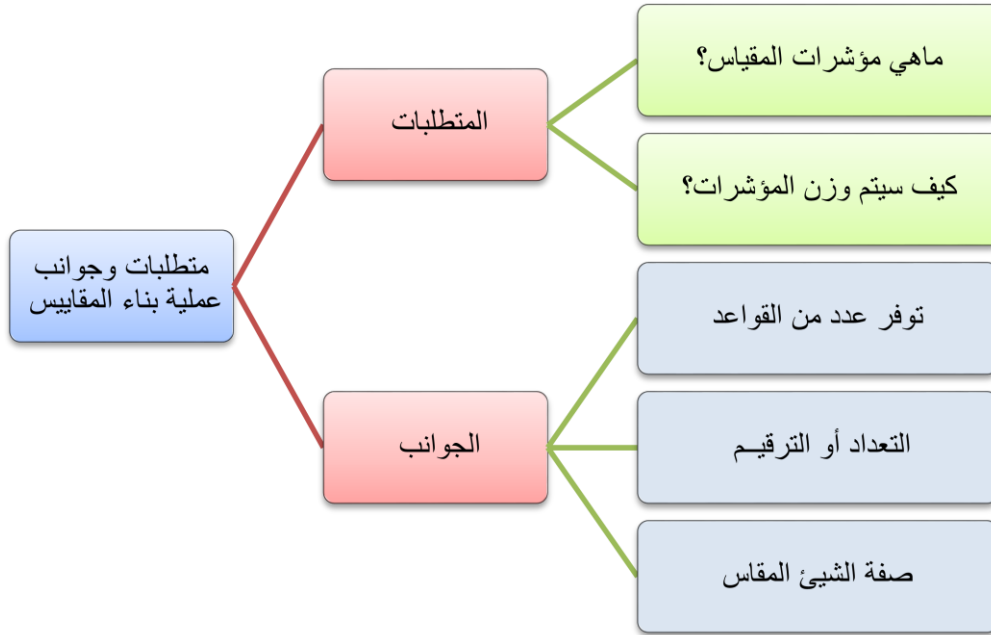
أ- توفر عدد من القواعد: يقصد بالقاعدة ذلك المنهج أو النظام الذي يرشد إلى ما يجب عمله في موضوع أو مجال معين، مثل القواعد الرياضية والمنطقية والفيزيائية والكيميائية...، فالقاعدة هنا تبين لنا ما يجب فعله، فهي بذلك تسبق العمل.

ب- التعداد أو الترقيم: هو عملية تحديد أعداد لصفات أو أشياء، ومعنى هذا أن عملية القياس تتحصر في الكم ولا تهتم كثيرا بالكيف.

ت- الشيء المقاس: قد يكون الشيء المقاس في مجال العلوم الاجتماعية صفة لشخص أو ظاهرة تبين العلاقة بين عدد من المتغيرات، أو أنماط المعيشة والرخاء الاقتصادي وارتفاع كمية الجريمة⁽¹⁾.

مخطط يوضح متطلبات وجوانب عملية بناء المؤشرات

(2)



(1) مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص146-148.

(2) مخطط من إنجاز الباحث

المطلب الثاني: خطوات بناء المؤشرات

تحتاج عملية بناء المؤشرات إلى عدة خطوات هي:

- ❖ تحديد فكرة المقياس ومبررات تصميمه: حيث أن هذه الخطوة تتيح للمصمم الوصول إلى المداخل والأفكار الرئيسية التي سوف يستند إليها في تصميمه (1).
- ❖ تحديد الهدف: إن تحديد الهدف يوضح الخطوط العريضة لبناء المقاييس، شرط أن تتوفر هذه الأهداف على الخصائص التالية: (أن توضع الأهداف في عبارات السلوك المراد قياسه، توضع بطريقة محددة ودقيقة، توضع بطريقة وحدوية أي أن كل هدف يرتبط بعملية واحدة فقط، أن تكون ملائمة غير محصورة ولا محددة).
- ❖ تحديد الإطار النظري للمتغيرات المعنية بالقياس: الخاصية التي يتم قياسها، من المفروض أن تستند إلى أساس نظري يبرر مشروعيتها تناولها ويعرفها (2).
- ❖ تحديد طبيعة وخصائص الأفراد: تتعلق هذه الخطوة بضرورة تحديد طبيعة الأفراد الذين سوف يطبق عليهم المقياس، خصائصهم ومميزاتهم.
- ❖ تحديد الأبعاد الفرعية: قد تنقسم الخاصية المراد قياسها إلى مجموعة من الأبعاد الفرعية، تشكل في مجملها الدرجة الكلية للخاصية المقاسة.
- ❖ تحديد الشكل الأمثل للمقياس وطرق التطبيق: اختيار الشكل المناسب وهل سيكون المقياس جماعي أو فردي.
- ❖ حصر المقياس: هذه المرحلة تمكن الباحث من توضيح شكل المقياس، والأبعاد الفرعية، إضافة إلى إمكانية اقتباس بعض البنود (3).

(1) Guilford-J, **Psychometric Methods**, McGraw-Hill, 1945,p110.

(2) Guilford-J, **Psychometric Methods**, Ibid ,p110.

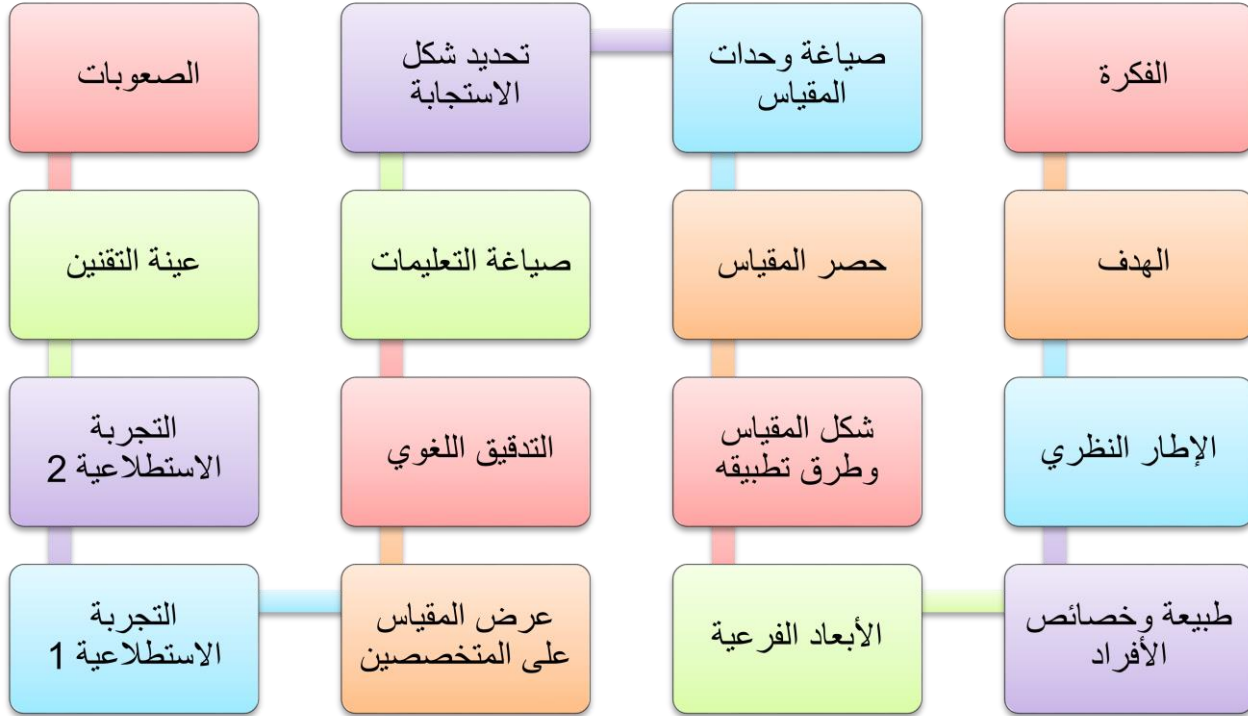
(3) طه فرج عبد القادر، **أصول علم النفس الحديث**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، 2006، ص190.

- ❖ الصياغة الفعلية للوحدات: ينبغي أن تختار كل وحدة بناء على دراسات نظرية وميدانية وتجريبية وإحصائية تثبت صلاحية وحدة القياس، وتسمى بتحليل الوحدات Item Analysis.
- ❖ تحديد شكل الاستجابة: ويتوقف اختيار شكل الاستجابة على هدف المقياس.
- ❖ صياغة تعليمات المقياس: تنقسم إلى قسمين تعليمات المطبقين، (وهم الذين يقومون بتطبيق المقياس). والمفحوصين تتضمن محاور منها (فكرة مبسطة عن المقياس، طريقة الاستجابة، تقديم نماذج محلولة).
- ❖ التدقيق اللغوي للبنود والتعليمات من مراجعة للغة وتدقيقها لتجنب الفهم العكسي.
- ❖ عرض المقياس على المتخصصين والخبراء في المجال ما يمكن الباحث من معرفة مدى مناسبة البنود وقدرتها على القياس⁽¹⁾.
- ❖ التجربة الاستطلاعية التي تطبق على عينة مبدئية لغرض (التأكد، تقدير الزمن).
- ❖ التجربة الاستطلاعية الثانية: بعد إعادة صياغة المقياس وفقا لنتائج التجربة الاستطلاعية الأولى حيث يعاد تطبيق المقياس مرة أخرى.
- ❖ عينة التقنين الأساسية: وهي عينة ينبغي أن تكون صادقة التمثيل للفئة التي يحضر المقياس من أجلها، وبهذا تستخدم في التقنين Standardisations، ويستخلص منها: الثبات Reliability، الصدق Validity، المعايير Norms.
- ❖ الصعوبات التي واجهت مصمم المقياس: يذكر الباحث مختلف الصعوبات التي واجهته في تصميم المقياس، ومن ثمة يتجنبها من يريد تصميم مقاييس بعده⁽²⁾.

(1) طه فرج عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص190.

(2) لطفي محسن، أساس الإحصاء الاجتماعي، مكتبة التعليم المفتوح، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، 2006، ص158.

مخطط يوضح كيفية بناء المؤشرات



خلاصة واستنتاجات

وفي نهاية هذا الفصل يخلص الباحث إلى:

اثبات فرضية أن دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة تعتمد على المنهج الإحصائي والذي يتضمن

أدوات منها المؤشرات والمقاييس والجداول الإحصائية، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

- تساعد المؤشرات متخذي القرارات على تقييم الخطط وبرامج التنمية وأهدافها المحددة.
- تهدف المقاييس في أصلها إلى تيسير بحث الظواهر المعقدة والمقارنة بينها عبر الزمان والمكان، من خلال التعبير عنها في صيغة مؤشرات رقمية أو ترتيبية معينة.

ومما سبق البحث فيه في الفصل الثاني يستنتج الباحث أن:

(1) مخطط من إنجاز الباحث

- المؤشر الإحصائي يعرّف على أنه "وصف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لظاهرة ما في وقت ومكان محددين، ويمكن أن يكون المؤشر رقما مطلقا أو نسبة أو معدلا أو غيرها من المقاييس الإحصائية.
- ينبغي للمؤشر الإحصائي أن يتمتع بمجموعة من الخصائص أهمها: وضوح المسمى والقدرة على قياس التغير في الظاهرة قيد الدراسة، سهولة التفسير، إمكانية المقارنة الإقليمية الدولية.
- تنقسم المؤشرات إلى (مؤشرات ظرفية قصيرة المدى، مؤشرات اتجاهية ثقيلة طويلة المدى، مؤشرات محلية مناطقية، مؤشرات فنوية وقطاعية جزئية، المؤشرات التمهيدية والمؤشرات التالية، مؤشرات بسيطة نسبيا، مؤشرات مركبة).
- شهد العقدين الأول والثاني من القرن 21م فورة ملحوظة في إصدار وتطوير مقاييس ومؤشرات الأداء وترتيب الفاعلين من الدول وغير الدول في مختلف المجالات الأمنية والعسكرية والسياسة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفنية وغيرها.
- يرجع البعض ازدهار المقاييس إلى أن عمليات التحول السريع بعد الحرب الباردة، فرضت زيادة إنتاج المقاييس وكان الغرض منها تقييم عمليات التحول السياسي والاقتصادي خاصة في كل من شرق أوروبا وإفريقيا، وآسيا. وكذلك زيادة الطلب على المقاييس والإقبال عليها بسبب جاذبيتها. تهدف المقاييس والمؤشرات إلى:
- زيادة الدقة في التحليل والمقارنة، تجريد الظواهر من خصوصيات السياقات المحلية الاجتماعية والثقافية لتيسير المقارنة بينها.
- اختزال الظواهر بالتركيز على أبعاد معينة بحسبانها الأكثر أهمية وتمثيلا للمتوسط السائد، مقارنة غيرها.

- خلق لغة فنية مشتركة للتواصل بين مختلف الأطراف، سواء كانوا متخصصين أو صناع قرار.
- تتعدد وتنقسم دوافع بناء وصناعة المؤشرات إلى (دوافع مالية مثل العوائد المالية، دوافع تعزيز السمعة والمكانة، دوافع إيديولوجية قيمية، دوافع بحثية معرفية، دوافع خاصة بخدمة السياسات من توجيه وإرشاد وتبرير سياسات وقرارات، مقاييس جديدة نتيجة عدم الرضا بالمقاييس القائمة، وهذا من خلال طرح مؤشرات بديلة، ومواجهة التأثيرات السلبية)
- لا تخلوا المؤشرات من بعض الانتقادات والتحذيرات من أهمها:
 - تميل المؤشرات إلى التبسيط المفرط لواقع معقد جدا لا يمكن تلخيصه في رقم واحد.
 - منهجيات تركيب هذه المؤشرات لا تتصف دائما بالشفافية اللازمة.
 - قد تخضع هذه المؤشرات للتلاعب من قبل السياسيين، ومن ثم فهي تمارين في المحاسبة الخلاقة أكثر منها مقاييس موضوعية.
- توصف المقاييس والمؤشرات بأنها تكنولوجيا وتظهر قوتها فيما يلي:
 - قوة الأرقام (من حيث التحديد أو الترتيب)، قوة المعرفة (من حيث الخبرة والتخصص)، قوة إنتاج المؤشرات من خلال مجهودات فردية (رسمية وغير رسمية)، قوة تأطيرية (من حيث النشأة والإشهار والتسمية)، قوة المتابعة والإشراف وتعني القوة التنظيمية.
 - تحتاج عملية بناء المؤشرات إلى عدة خطوات هي: (تحديد الهدف، تحديد طبيعة وخصائص الأفراد، تحديد الشكل الأمثل للمقياس وطرق التطبيق: حصر المقياس، تحديد شكل الاستجابة، التدقيق اللغوي للبنود والتعليمات، عرض المقياس على المتخصصين والخبراء في المجال، التجربة الاستطلاعية، عينة التقنين الأساسية، الصعوبات التي واجهت مصمم المقياس).

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة

ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة:

الأنواع والهيئات المنتجة

- المبحث الأول: تصنيف المؤشرات ومراكز إصدارها

- المبحث الثاني: نماذج تحليلية عن بعض المراكز والمؤشرات

واستخداماتها

- خلاصة الفصل

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

إن معالجة هذا الفصل تقتضي الرجوع إلى السؤال الرئيسي للفصل والذي يحدد إطاره العام، ويبرز فيما يلي: ماهي المؤشرات ذات التأثير الكبير على الساحة الدولية؟ وعلى ماذا تركز مراكز البيانات في إصدار المؤشرات؟ وللإجابة على هذا السؤال قدم الباحث الفرضية التالية: يرى الباحث أن مؤشرات التنمية والحوكمة والتنافسية والإرهاب تعتبر أهم المؤشرات في الساحة الدولية. صحة هذه الفرضية من عدمها تقتضي بحثاً سيتناوله الفصل بالتدقيق متتبعا خطوات منهج الوصفي والمنهج الاستقرائي الواقعي.

تكمن أهمية المؤشرات في التقارير التي تقوم بتشخيص نقاط القوة والضعف في اقتصاديات الدول مثل (مؤشرات التنمية البشرية، مؤشرات الحوكمة والشفافية، مؤشرات الصراع، الحرب، الإرهاب...)، ومن خلالها تتعرف الدول على موقعها وتصنيفها مقارنة مع باقي دول العالم، خاصة لما يتعلق الأمر بالمنافسة. وما يزيد الأمر أهمية هو تحديد وتقييم مستوى وسرعة خلق وتنفيذ الإصلاحات بالمقارنة مع المعايير الإقليمية والعالمية. هذا ما سنتم معالجته مع طرح لبعض نماذج المؤشرات ومراكز إصدارها. (المبحث الأول)

تعتبر مراكز المعلومات (مركز معهد الاقتصاد والسلام، مؤسسة فريدوم هاوس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي...) وحدات تتم من خلالها كل الإجراءات الفنية والمتخصصة، حيث تسهل عملية توفير وتنظيم واستخدام المعلومات بأوعيتها وأشكالها المختلفة، كالبحث عن المعلومة من مصادرها المتعددة واختبار المناسب منها وفهرستها وتصنيفها وتحليلها واستخلاصها وتكثيفها، وفق الأسس والنظم العلمية والفنية، كما تقوم مراكز المعلومات بتحليل كافة أنواع المعلومات وتلخيصها واختصارها في نقاط واضحة ودقيقة، وتسهل وتسرع العودة إليها والاستفادة منها. (المبحث الثاني)

المبحث الأول: تصنيف المؤشرات ومراكز إصدارها

لقد شهدت العلاقات الدولية تطورات مختلفة بسبب ثورة المعلومات والتكنولوجيا، ساعدت على تقريب الدول من بعضها البعض، ودفعت عجلة التنافس الاقتصادي والاجتماعي كثيرا من المؤسسات الدولية الاقتصادية منها والمالية والسياسية إلى إصدار العديد من التقارير حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والبيئية...، على شكل مؤشرات تقيّم أداءها وتصنفها بشكل دوري. وذلك بهدف استعمالها من طرف المهندسين ورسمي السياسات التنموية، وكل من لديه اهتمام بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية من مستثمرين ووكالات التصنيف إن كان على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي.

إن أهمية هذه التقارير تكمن في تشخيص نقاط القوة والضعف في اقتصاديات الدول، ومن خلالها تتعرف الدول على موقعها وتصنيفها مقارنة مع باقي دول العالم، بالخصوص لما يتعلق الأمر بالمنافسة. وما يزيد الأمر أهمية هو تحديد وتقييم مستوى وسرعة خلق وتنفيذ الإصلاحات بالمقارنة مع المعايير الإقليمية والعالمية، حيث تستفيد الدول من تجاربها الخاصة ومن تجارب الدول الأخرى. ذلك ما يزيد من أهمية المراكز والمؤسسات التي تعمل على إصدار هذه التقارير، من هنا سيتناول الباحث في هذا الفصل البحث حول بعض أهم المؤشرات الدولية، ثم ماهية المراكز والمؤسسات التي تعنى بإصدار التقارير والمؤشرات، وماهي أهم مراكز قواعد البيانات الدولية والمحلية والجهوية؟ وكيف تُجمع هذه البيانات في أول مبحث؟ أما المبحث الثاني فسيتناول تطبيق ودراسة بعض نماذج المؤشرات وكيفيات استخدامها.

وتتلخص أهداف الفصل الثالث فيما يلي:

- يهدف إلى التعرف على بعض أهم المؤشرات الدولية.
- التعرف على ماهية المراكز والمؤسسات التي تعنى بإصدار التقارير والمؤشرات.
- التعرف على أهم مراكز قواعد البيانات الدولية والمحلية والجهوية.

المطلب الأول: نماذج لتصنيف بعض المؤشرات

تصدر المؤشرات من المراكز والمؤسسات والأكاديميون، إما على أساس مؤشر واحد أو عدة مؤشرات أو مؤشرات ثانوية، ثم تستخدم درجات (scores) البلدان إما لترتيب (Ranking) البلدان أو لإظهار التقدم أو التخلف أو لمجرد عرض البيانات بدون ترتيب البلدان، وغالبا ما يتم ترتيب البلدان وتقييمها على أساس الطرق التالية:

- إعداد مؤشر مفصل، مؤلف من مؤشرات ثانوية.
 - تركيب مؤشر مركب على أساس فئة جزئية من المؤشرات (مثل مؤشر التنمية البشرية).
 - استخدام مؤشر واحد لترتيب البلدان (مثل مؤشر التعليم أو الصحة).
- غالبا ما تعرض تقييمات البلدان في شكل جدول يحتوي على درجات البلدان في ترتيب تنازلي (عادة من الأحسن إلى الأسوأ)، وقد يكون العرض في شكل تصنيفات فئوية على أساس فترات لقيم هذه المؤشرات (مثل تصنيف Freedom house لمستوى تحرر البلدان إلى "حر"، "حر جزئيا"، "غير حر"). وطريقة أخرى هي استخدام الأشكال البيانية الملونة كالأعمدة البيانية والأسهم لإظهار إحراز التقدم أو التقصير في تطبيق سياسات معينة (مثل تقييمات أهداف التنمية للألفية (MDG's assessments) (1)).

الفرع الأول: مؤشرات التنمية البشرية

نظرا لأهمية المعلوماتية وارتباطها الكبير بموضوع المؤشرات، فغالبا ما تصدر المؤشرات وفق مواعيد ثابتة وجدول زمني محدد لا يتغير مهما كانت الظروف، يتم تحديث بعض التقارير والمؤشرات بطريقة دورية (مثلا، كل أسبوع أو شهر أو فصل أو سنة أو كل سنتين منذ بداية ظهورها). فمثلا يتم تحديث مؤشر التنمية البشرية كل عام منذ إنشائه في عام 1990، والمؤشرات التي تصدر بطريقة دورية غالبا ما تخضع

(1) صالح المنصوري، مرجع سابق، ص 12-13.

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

منهجيتها لتعديلات دقيقة أو إضافة بلدان إلى قوائمها. تسعى مؤشرات التنمية البشرية في مجمل التقارير التي تصدرها إلى دراسة النماذج التنموية التي تمكن الأشخاص من توسيع نطاق قدراتهم البشرية واستغلالها أحسن استغلال، فالتنمية البشرية عموماً ترمي إلى تحسين ظروف حياة الأجيال الحاضرة وضمان التنمية المستدامة على أن يتحقق مفهوم الإنصاف داخل الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة، ويتم هذا من خلال تعميق الجوانب الديمقراطية على حد سواء، وبخاصة الأقليات العرقية والمهاجرين، عبر ضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتوفير التعليم والوظائف والعدالة وغيرها. ويشير الجدول التالي إلى معظم المؤشرات التي تنضوي تحت مفهوم التنمية البشرية، ولقد جمع الباحث تحت هذا العنوان ما يقارب 87 مؤشراً.

1 جدول يبين مؤشرات التنمية البشرية (1)			
الإصدار	جهة الإصدار	المؤشر بالإنجليزية	المؤشر بالعربية
سنوي 1990	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Human Development Index	مؤشر التنمية البشرية
سنوي 1997	مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Global Multidimensional Poverty Index	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد
سنوي 2006	المنتدى الاقتصادي العالمي WEF1	Global Gender The Gap	الفجوة بين الجنسين
سنوي 2018	البنك الدولي	Capital Human Indicator	مؤشر رأس المال البشري
سنوي 2012	وحدة ايكونوميست للمعلومات	Global Food Security Index	مؤشر الأمن الغذائي العالمي

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02،
<https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2013	شبكة تنمية الحلول المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة	Happiness World Index	مؤشر السعادة العالمي
سنوي 2011	مؤسسة دراسات وبحوث التنمية الدولية، جامعة أوفيرني	Assets Index Human	مؤشر الأصول البشرية HAI
سنوي	البنك الدولي WB	Poverty gap index at two dollars a day	مؤشر فجوة الفقر عند دولارين في اليوم
سنوي	البنك الدولي	The current poverty ratio index is at \$ 2 per day	نسبة عدد الفقراء الحاليين عند 2 دولار في اليوم
سنوي 2005	وحدة الاستخبارات الاقتصادية - المملكة المتحدة EIU	Quality of Life Index	مؤشر جودة الحياة
سنوي 1997	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - النمسا UNODC	GLOBAL STUDY ON HOMICID	دراسة علمية عن جرائم القتل
سنوي	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS	The Global Agine Preparedness Index	مؤشر الاستعداد العالمي للشيخوخة
سنوي 2003	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - مؤسسة الشباب الدولية CSIS	The Global Youth Wellbeing Index	مؤشر رفاه الشباب العالمي
سنوي 2013	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - مؤسسة الشباب الدولية CSIS	Social Progress Index	مؤشر التقدم الاجتماعي
سنوي 2013	WALK THE - أستراليا FOUNDATION FREE	Global Slavery Index	مؤشر العبودية العالمي
سنوي 1990	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Gender Inequality Index	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2006	المنتدى الاقتصادي العالمي، سويسرا، الصين، الو م أ NEF	Happy Planet Index	مؤشر الكوكب السعيد
سنوي	منظمة التعاون في التنمية OECD	Better life Index	مؤشر حياة أفضل
سنوي 1996	Global Footprint Network	Global Footprint Network	مؤشر البصمة البيئية GFN
سنوي 2003	مجموعة البنك الدولي	Ease of Doing Business Index	مؤشر سهولة ممارسة الأعمال
سنوي	UNDOC	The killing index	مؤشر القتل
نيويورك - لندن 1990	بلومبرغ	Global Age Watch Index	مؤشر معظم دول الشيخوخة السريعة
نيويورك - لندن 1990	بلومبرغ	Mercer Global Pension Index	أطول تصنيف للتقاعد في الدول
سنوي 2005	بنك التنمية الآسيوي	ADB Country Performance Assessmen	تقييم أداء البنك الأفريقي للتنمية
سنوي 2004	بنك التنمية الأفريقي	AfDB Country Policy and Institutional Assessment	سياسة البنك الأفريقي للتنمية والتقييم المؤسسي
2003	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية و Watson Wyatt Worldwide	Ageing Vulnerability Index	مؤشر ضعف الشيخوخة
2003	USAID، برنامج الأمم المتحدة المشترك، منظمة الصحة العالمية ومشروع سياسة	AIDS Program Effort Index	مؤشر جهود برنامج الإيدز
سنوي 2010	Publish What You Fund. انشر ما تموله.	Aid Transparency Index	مؤشر شفافية المعونة

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2013	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Better Lief Index	مؤشر الحياة الأفضل
2008	منظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة	Child Development Index	مؤشر تنمية الطفل
سنوي 2012	مركز شبكة معلومات علوم الأرض الدولية	Child Health Indicator	مؤشر صحة الطفل
سنوي 1981	David L. Cingranelli و David L. Richards & K. Chad Clay	CIRI Human Rights Dataset	مجموعة بيانات CIRI لحقوق الإنسان
غير منتظم 2000	سيفيكوس	CIVICUS Civil Society Index	مؤشر سيفيكوس للمجتمع المدني
سنوي 2016	مستثمرو أفيفا	Corporate Human Rights Benchmark	معيار حقوق الإنسان للشركات
سنوي 1997	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	CSO Sustainability Index	مؤشر الاستدامة لمنظمات المجتمع المدني
غير عادي 1999	المعهد الدولي للتنمية المستدامة	لوحة القيادة للاستدامة Dashboard of Sustainability	لوحة القيادة للاستدامة Dashboard of Sustainability
سنوي 2002	اليونسكو	Education for all Development Index	مؤشر التنمية للجميع
2006 فقط	مجلس لشبونة	European Human Capital Index	مؤشر رأس المال البشري الأوروبي
سنوي 1995	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Gender Development Index	مؤشر التنمية بين الجنسين
غير منتظم 2007	المرصد الاجتماعي	Gender Equity Index	مؤشر المساواة بين الجنسين

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

2010 فقط	CSIS	Global Aging Preparedness Index	مؤشر التأهب العالمي للشيخوخة
سنوي 2006	المنتدى الاقتصادي العالمي	مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين Global Gender Gap Index	مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين Global Gender Gap Index
سنوي 2017	مشروع المرأة في الخدمة العامة	Global Women's Leadership Initiative Index	مؤشر مبادرة القيادة النسائية العالمية
غير منتظم 2014	IYF و CSIS	Global Youth Wellbeing Index	مؤشر رفاهية الشباب العالمي
2004 فقط	روت فينهوفن	Happiness Index	مؤشر السعادة
200 فقط	منظمة الصحة العالمية	Health System Attainment and Performance Indices	مؤشرات التحصيل والأداء في النظام الصحي
2011 فقط	Sascha Werthes و Corinne Heaven و Sven Vollnhals	Human (In)Security Index	مؤشر الأمن البشري (In)
سنوي 2015	معهد كاتو	Human Freedom Index	مؤشر حرية الإنسان
1991 فقط	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Human Freedom Index	مؤشر حرية الإنسان
سنوي 2017	مبادرة قياس حقوق الإنسان	Human Rights Measurement Initiative	مبادرة قياس حقوق الإنسان
غير منتظم 2008	ديفيد أ. هاستينغز	Human Security Index	مؤشر الأمن البشري
سنوي 2007	دارا الدولية	Humanitarian Response Index	مؤشر الاستجابة الإنسانية

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2005	المؤسسة الدولية للتنمية	IDA Resource Allocation Index	فهرس تخصيص موارد المؤسسة الدولية للتنمية
سنوي 2011	المؤسسة الدولية للتنمية	IDA Special Allocation Index	مؤشر التخصيص الخاص للمؤسسة الدولية للتنمية
2008 فقط	معهد فريزر، معهد ليبراليس، معهد كاتو	Index of Freedom in the World	فهرس الحرية في العالم
2000 فقط	التغير البيئي العالمي والأمن البشري	Index of Human Insecurity	فهرس انعدام الأمن البشري
2001 فقط	معهد فريزر	Index of Human Progress	فهرس التقدم البشري
2004 فقط	التنمية والاقتصاد والبيئة والإنصاف - CLAES	Indicador de Riesgo País Alternativo (Alternative Country Risk Index)	Indicador de Riesgo País Alternativo (مؤشر مخاطر البلد البديل)
سنوي 2010	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Inequality-adjusted Human Development Index	مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب اللامساواة
غير منتظم 204	صندوق الكومنولث	Mirror, Mirror on the Wall - Health Rankings	مرآة، مرآة على الحائط - تصنيفات الصحة
2004 فقط	أنقذ الأطفال	Mothers' Index	مؤشر الأمهات
2001 سنوي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي	National Biodiversity Index	مؤشر التنوع البيولوجي الوطني
1999 فقط	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان	Observer Human Rights Index	مؤشر المراقب لحقوق الإنسان
2009 كل سنتين	أليانز	Pension Sustainability Index	مؤشر استدامة المعاشات

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2007	ميرسر	Quality of Living Rankings	تصنيفات جودة المعيشة
2010 كل سنتين	مركز التنمية العالمية	Quality of Official Development Assistance	جودة المساعدة الإنمائية الرسمية
غير منتظم 2010	منظمة العمل السكاني الدولية	مؤشر مخاطر الإنجاب Reproductive Risk Index	مؤشر مخاطر الإنجاب Reproductive Risk Index
سنوي 1999	المرصد الاجتماعي	Social Watch Scorecard	بطاقة نقاط المراقبة الاجتماعية
2006 كل سنتين	مؤسسة المجتمع المستدام	Sustainable Society Index	مؤشر المجتمع المستدام
سنوي 2001	الولايات المتحدة زارة الخارجية	Trafficking in Persons Report	تقرير الإتجار بالبشر
2002 فقط	بيتر لورنس وجيريمي ميغ وكارولين سوليفان	Water Poverty Index	مؤشر فقر المياه
نصف سنوي 1996	معهد المسائل المالية / صندوق الأفق العالمي	Wealth of Nations (Triangle) Index	مؤشر ثروة الأمم (مثلث)
2004 فقط	إحصائيات السويد	Welfare Index	مؤشر الرفاه
2001 فقط	روبرت بريسكوت ألين	Wellbeing Indices	مؤشرات الرفاهية
غير منتظم 1988	وحدة الخبراء الاقتصاديين	Where-to-be-born Index	فهرس مكان الولادة
2005	بيت الحرية	Women's Rights in the Middle East and North Africa	حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
2000 فقط	منظمة الصحة العالمية	World Health Report – Health System Rankings	تقرير الصحة العالمية – ترتيب النظام الصحي

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2012	SDSN	World Happiness Ranking	تصنيف السعادة العالمية
كل سنتين 2016	مؤسسة النهوض بالحرية	World Index of Moral Freedom	المؤشر العالمي للحرية المعنوية
سنوي 2011	ستيف ه. هانكي	World Misery Index	مؤشر البؤس العالمي
2008 فقط	البنك العالمي	Human Opportunity Index	مؤشر الفرص البشرية
كل سنتين 2003	برتلسمان ستيفتونج	Bertelsmann Transformation Index	مؤشر برتلسمان للتحويل
سنوي 2017	منظمة أوكسفام الدولية	Commitment to Reducing Inequality Index	الالتزام بخفض مؤشر عدم المساواة
غير منتظم 2010	معهد ليجاتوم	Legatum Prosperity Index	مؤشر الازدهار ليجاتوم
2005 فقط	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Pro-Poor Policy Index	مؤشر السياسات المؤيدة للفقراء

الفرع الثاني: مؤشرات بيئة الأعمال

تستهدف مؤشرات بيئة الأعمال التعرف على طبيعة البنية الإجرائية لممارسة أنشطة الأعمال فنقوم هذه المؤشرات بترتيب الدول وفقا لقدرتها على توفير بيئة أعمال، وأنظمة مناسبة لتشجيع تأسيس المشاريع، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، بغية تحسينها والارتقاء بها، وذلك عبر قياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية والجدول الآتي يحدد حوالي 30 مؤشرا من مؤشرات بيئة الأعمال.

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

2 جدول يبين مؤشرات بيئة الأعمال (1)			
الإصدار	جهة الإصدار	المؤشر بالإنجليزية	المؤشر بالعربية
سنوي	مجموعة البنك الدولي	Ease of Doing Business Index	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
سويسرا 1990	المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية	Entrepreneurship Global Index	مؤشر ريادة الأعمال العالمي
سنوي 1973	مؤسسة «هيريتج» فاونديش ن « THF / WSJ	Freedom Index Economic	مؤشر الحرية الاقتصادية
سنوي 2012	معهد بازل للحكم	Basel Anti-Money Laundering Index	مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال Basel Anti-M
كل 4 سنوات 1999	منظمة الشفافية الدولية	Bribe Payers Index	مؤشر دافعي الرشوة
سنوي 1988	معهد ميلكين	Capital Access Index	مؤشر الوصول إلى رأس المال
سنوي 2003	مؤسسة التمويل الدولية	Ease of Doing Business Ranking	سهولة ترتيب الأعمال
سنوي 1997	وحدة الخبراء الاقتصاديين	EIU Business Environment Rankings	تصنيفات بيئة الأعمال EIU
سنوي 2013	المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية	Female Entrepreneurship Index	مؤشر ريادة الأعمال النسائية
2014 فقط	وحدة الخبراء الاقتصاديين	G20 e-Trade Readiness Index	مؤشر الجاهزية للتجارة الإلكترونية G20

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02،
<https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2009	المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية	Global Entrepreneurship Index	مؤشر ريادة الأعمال العالمية
سنوي 2001	المستثمر المؤسسي	مسح الائتمان العالمي Global Credit Survey	مسح الائتمان العالمي Global Credit Survey
سنوي 1999	كلية بابسون وآخرون.	Global Entrepreneurship Monitor	مراقب العالمي لريادة الأعمال
كل سنتين 1999	JLL	Global Real Estate Transparency Index	مؤشر الشفافية العقارية العالمية
سنوي 2002	AT Kearney	Global Retail Development Index	مؤشر التنمية العالمية للبيع بالتجزئة
2008 فقط	البنك العالمي	Human Opportunity Index	مؤشر الفرص البشرية
سنوي 1995	مؤسسة التراث وول ستريت جورنال	Index of Economic Freedom	فهرس الحرية الاقتصادية
سنوي 1988	الأونكتاد	Inward FDI Performance and Potential Indices	أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والمؤشرات المحتملة
2013 فقط	المفوضية الأوروبية	Regional Entrepreneurship and Development Index	المؤشر الإقليمي لريادة الأعمال والتنمية
2013 فقط	سارة كيلر وديبورا شانز	Tax Attractiveness Index	مؤشر الجاذبية الضريبية
سنوي 2005	فوربس	Tax Misery & Reform Index	مؤشر البؤس الضريبي والإصلاح
سنوي 2012	الأونكتاد	UNCTAD FDI Contribution Index	مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر للأونكتاد

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

2019 فقط	البنك العالمي	Women, Business and the Law Index	المرأة والأعمال ومؤشر القانون
كل سنتين 2010	وحدة الخبراء الاقتصاديين	Women's Economic Opportunity Index	مؤشر الفرص الاقتصادية للمرأة
سنوي 2013	HelpAge International	Global AgeWatch Index	مؤشر AgeWatch العالمي
كل سنتين 2005	AT Kearney	Global Services Location Index	فهرس موقع الخدمات العالمية
سنوي 2016	بينكرتون	Pinkerton Risk Index	مؤشر بينكرتون للمخاطر
سنوي 2012	FM العالمية	Resilience Index	مؤشر المرونة
2015 فقط	مجلس لشبونة	Scope and Flexibility of Exceptions to Exclusive Rights Index	نطاق ومرونة الاستثناءات لمؤشر الحقوق الحصرية
2016 فقط	مجلس لشبونة	Startup Nation Scoreboard	لوحة نتائج Startup Nation

الفرع الثالث: مؤشرات التنافسية والعولمة

مؤشرات التنافسية العالمية تعتبر احدى المؤشرات التي تركز على تصنيف الدول حسب معيار التنافسية العالمي، حيث يقيس القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول، وإيجاد تصنيف لها حسب مستوى قدرتها التنافسية على المستوى الدولي والعوامل المحددة لها. إضافة إلى قدرتها على تقديم الازدهار لمواطنيها، وهذا بدوره يعتمد على قدرة الدولة في الاستعادة من مصادرها المتاحة، لقد تم تحديد حوالي 22 مؤشرا، لها علاقة بالموضوع وتصنف ضمن هذا المجال.

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

3 جدول يبين مؤشرات التنافسية والعولمة (1)

الإصدار	جهة الإصدار	المؤشر بالإنجليزية	المؤشر بالعربية
سنوي	المنتدى الاقتصادي العالمي WEF1	Global Index Competitiveness	مؤشر التنافسية العالمي
لوزان سويسرا 1990 سنوي	المعهد الدولي للتنمية الإدارية (Institute International for Management Development)	Index Competitiveness	مؤشر التنافسية
فيينا 1966 سنوي	منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة) اليونيدو	Industrial Competitive Performance Index	مؤشر التنافسية الصناعية
سويسرا 2001 سنوي	المعهد السويسري للاقتصاد	Index Globalization	مؤشر العولمة
سنوي	مجموعة البنك الدولي	Logistics Performance Index	مؤشر الأداء اللوجستي
نيويورك 1941 سنوي	ستاندرد وبورز موديز فيتش	rating agencies Credit	وكالات التصنيف الائتماني
سنوي 2004	المرصد الاجتماعي	Basic Capabilities Index	مؤشر القدرات الأساسية
سنوي 2006	فوربس	Best Countries for Business	أفضل البلدان للأعمال
سنوي 2016	أخبار الولايات المتحدة	Best Countries Index	أفضل مؤشر للدول
غير منظم 1963	ديفيد سينجر، مشروع Correlates of War	Composite Index of National Capability	مؤشر مركب للقدرة الوطنية

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02،
<https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2004	بيت الحرية	Countries at the Crossroads	الدول على مفترق الطرق
سنوي 1998	البنك العالمي	Country Policy and Institutional Assessment	سياسة الدولة والتقييم المؤسسي
سنوي 2009	إرنست ويونغ مع (EIU)	Ernst & Young Globalization Index	مؤشر إرنست ويونغ للعولمة
كل ثلاث سنوات 2010	ديلويت	Global Manufacturing Competitiveness Index	مؤشر التنافسية الصناعية العالمية
غير منتظم 2014	سيمون أنهولت وروبرت غوفرز	Good Country Index	مؤشر البلد الجيد
سنوي 2002	EHT زيورخ	KOF Index of Globalization	مؤشر KOF للعولمة
2003 فقط	المنتدى الاقتصادي العالمي	Responsible Competitiveness Index	مؤشر التنافسية المسؤولة
كل سنتين 2007	المنتدى الاقتصادي العالمي	Travel & Tourism Competitiveness Index	مؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة
سنوي 1989	مركز التنافسية الدولي IMD	World Democracy AudiWorld Competitiveness Scoreboard	لوحة نتائج التنافسية العالمية
سنوي 2014	المنتدى الاقتصادي العالمي	Global Competitiveness Index	مؤشر التنافسية العالمية
سنوي 2013	إنسياد، HCLI ، وأديكو	Global Talent Competitiveness Index	مؤشر التنافسية العالمية للمواهب

فهرس القوة الوطنية	Index of National Power	مشروع الطاقة الوطنية	2014 فقط
--------------------	-------------------------	----------------------	----------

الفرع الرابع: مؤشرات الحوكمة والشفافية

تشير مؤشرات الحوكمة والشفافية إلى تلك التقارير التي تهتم بممارسات الدول فيما يخص بناء مؤسسات تتمتع بالقدرة والكفاءة والانفتاح والشمول والمساءلة، من خلال ضمان الاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية الحكومة، ما يؤدي إلى النمو المستدام وتعزيز الرخاء بالاعتماد على خلق بيئة تسهل نمو القطاع الخاص وتحد من الفقر وتقدم خدمات قيمة، وهو ما يؤسس لعلاقة الثقة التي تتوفر متى كان المواطنون يستطيعون المشاركة في عمليات الحكومة لاتخاذ القرار ويعرفون أن أصواتهم تجد من يستمع لها، يحتوي الجدول التالي على ما يقرب من 36 مؤشر من مؤشرات الحوكمة والشفافية.

4 جدول يبين مؤشرات الحوكمة والشفافية (1)			
الإصدار	جهة الإصدار	المؤشر بالإنجليزية	المؤشر بالعربية
سنوي 2002	البنك الدولي	Worldwide Governance Indicators	مؤشر الحوكمة العالمي
ألمانيا 1993	منظمة الشفافية الدولية	Perception Corruption Index	مؤشر مدركات الفساد
نيويورك 2003	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة	E-government survey report	تقرير مسح الحكومة الإلكترونية
واشنطن 1997	شراكة الموازنة الدولية	Budget Index Open	مؤشر الموازنة المفتوحة

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02، <https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2013	مؤسسة النزاهة العالمية ومؤسسة محمد إبراهيم	Africa Integrity Indicators	مؤشرات النزاهة في أفريقيا
كل سنتين 2008	مبادرة الإصلاح العربي والمركز الفلسطيني لبحوث السياسات والمسح	Arab Democracy Index	مؤشر الديمقراطية العربية
سنوي 2010	جامعة كارلتون	CIFP Fragility Index	مؤشر هشاشة CIFP
2007 فقط	جامعة كارلتون	CIFP Governance Index	مؤشر CIFP للحكومة
2004 فقط	معهد البنك الدولي	Corporate Corruption/Ethics Indices	مؤشرات الفساد / الفساد المؤسسي
غير منتظم 2010	معهد QoG	European Quality of Government Index	مؤشر جودة الحكومة الأوروبية
سنوي 2005	صندوق السلام	Failed/Fragile States Index	فهرس الدول الفاشلة / الهشة
غير منتظم 2014	Lucas Vincent Holding Ltd	Financial Freedom Index	مؤشر الحرية المالية
سنوي 2006	ثقة عالم واحد	Global Accountability Scores	نتائج المساءلة العالمية
كل سنتين 2003	منظمة الشفافية الدولية	Global Corruption Barometer	بارومتر الفساد العالمي
2001 فقط	WMRC وجامعة براون	Global E-Government Survey	المسح العالمي للحكومة الإلكترونية
سنوي 2013	قواعد جديدة للتمويل العالمي	Global Financial Governance and Impact Scores	الحكومة المالية العالمية وننتائج الأثر

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

2018 فقط	لجنة حماية الصحفيين	Global Impunity Index	مؤشر الإفلات من العقاب العالمي
سنوي 2018	البنك العالمي	Global Indicators of Regulatory Governance	المؤشرات العالمية للحوكمة التنظيمية
سنوي 2014	النزاهة العالمية	Global Integrity Index	مؤشر النزاهة العالمية
2015 فقط	منظمة الشفافية الدولية بالمملكة المتحدة	Government Defence Anti-Corruption Index	مؤشر الدفاع الحكومي لمكافحة الفساد
2014 فقط	عالمنا في البيانات	Government Transparency Index	مؤشر الشفافية الحكومية
2007 فقط	ألفارو غونزاليس وآخرون.	Graft Index of Firm Transactions	مؤشر الكسب غير المشروع لمعاملات الشركات
سنوي 2000	مؤسسة محمد ابراهيم	Ibrahim Index of African Governance	مؤشر إبراهيم للحكم الأفريقي
كل 4 سنوات 2008	كارل لينابورج ومايكل مادويل	Linaburg-Maduell Transparency Index	مؤشر الشفافية-Linaburg-Maduell
سنوي 2001	مركز الإصلاح الأوروبي	Lisbon Scorecard	بطاقة سجل لشبونة
سنوي 1995	بيت الحرية	Nations in Transit	الدول في العبور
دوري 2015	أرتون كابيتال	Passport Index	مؤشر جواز السفر
2013 فقط	معهد حوكمة الموارد الطبيعية	Resource Governance Index	مؤشر حوكمة الموارد
كل سنتين 2009	برتلسمان ستيفتونج	Sustainable Governance Indicators	مؤشرات الحوكمة المستدامة

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

كل سنتين 2003	UNPACS	UN E-Government Development Index	مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية
سنوي 2006	هينلي وشركاؤه	Visa Restrictions Index	مؤشر قيود التأشيرة
سنوي 1997	التدقيق العالمي	World Democracy Audit	مراجعة الديمقراطية العالمية
2013 فقط	CGD	Index of Constructive External Engagement	فهرس المشاركة الخارجية البناءة
كل سنتين 2003	UNPACS	UN E-Participation Index	مؤشر المشاركة الإلكترونية للأمم المتحدة
سنوي 2014	سيمون أنهولت، روبرت غوفرز، فرنسا	good country index	مؤشر أحسن دولة
-2000 2007	معهد التنمية الخارجية	World Governance Assessment	تقييم الحوكمة العالمية

الفرع الخامس: مؤشرات المعرفة والابتكار

تُعني مؤشرات المعرفة والابتكار بقياس المعرفة كمفهوم وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة، وتكريس ذلك في سياق مقارنة مفاهيمية ومنهجية متناسقة. من خلال تقييم أداء الحوافز الاقتصادية للحاكمية الرشيدة، والتعليم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهي تعطي رؤية واسعة للابتكار بشتى مجالاته بما في ذلك البيئة السياسية والتعليمية والبنية التحتية وتطور الأعمال، باعتبار أن هناك علاقة تلازمية بين المعرفة والتنمية، ولقد جمع الباحث 19 مؤشرا لها علاقة بمؤشرات المعرفة والابتكار.

5 جدول يبين مؤشرات المعرفة والابتكار⁽¹⁾

المؤشر بالعربية	المؤشر بالإنجليزية	جهة الإصدار	الإصدار
مؤشر اقتصاد المعرفة	Knowledge Economy Index	معهد البنك الدولي	سنوي
مؤشر الابتكار العالمي	Innovation Index Global	جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)	سويسرا سنوي
مؤشر المعرفة العالمي	Knowledge Index Global	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة	نيويورك - دبي 2017
مؤشر الأمن السيبراني	Cybersecurity Global Index	الاتحاد الدولي للاتصالات	سويسرا 1865
مؤشر بلومبرج للابتكار	Bloomberg Innovation Index	بلومبرج	سنوي 2013
مؤشر EMC العالمي لحماية البيانات	EMC Global Data Protection Index	شركة إي إم سي	كل سنتين 2014
مؤشر الجاهزية للأعمال الإلكترونية الأوروبية	European e-Business Readiness Index	المفوضية الأوروبية	سنوي 2004
مؤشر الملكية الفكرية العالمي	Global Intellectual Property Index	مجموعة Taylor Wessing & Z / Yen	سنوي 2008
مؤشر البيانات المفتوحة العالمية	Global Open Data Index	افتح المعرفة	سنوي 2013

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02، <https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

كل سنتين 2013	معهد ميلكين	Global Opportunity Index	مؤشر الفرص العالمية
كل سنتين 2012	وحدة الخبراء الاقتصاديين	Index of Cognitive Skills and Educational Attainment	فهرس المهارات المعرفية والتحصيل العلمي
205 فقط	UNPAN	Index of Knowledge Societies	فهرس مجتمعات المعرفة
سنوي 2009	Augusto López-Claros & Yasmina N. Mata	Innovation Capacity Index	مؤشر القدرة على الابتكار
سنوي 2000	المفوضية الأوروبية	Innovation Union Scoreboard	لوحة نتائج اتحاد الابتكار
2017 - 2018	أكاديمية الحوكمة الإلكترونية	National Cyber Security Index	مؤشر الأمن السيبراني الوطني
2002 فقط	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Technology Achievement Index	مؤشر الإنجاز التكنولوجي
سنوي 2008	جامعة بنسلفانيا	Global Go To Think Tank Index	مؤشر Global Go To Think Tank
2012 فقط	التحالف العالمي لسياسة التجارة والابتكار	Global Innovation Policy Index	مؤشر سياسة الابتكار العالمية
-2009 2010	Augusto López-Claros & Yasmina N. Mata	Innovation Capacity Index	مؤشر القدرة على الابتكار

الفرع السادس: مؤشرات النمو الاقتصادي

مؤشرات النمو الاقتصادي هي تلك التقارير الإحصائية التي تهتم بتناول القضايا الاقتصادية، لتحديد مدى أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة، وهذا من أجل تقييم مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، من خلال النمو الاقتصادي الذي يشترط تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع. فالمؤشرات تساعد المستثمرين والمتداولين على تحليل وضع السوق الحالي، والتنبؤ للسوق في المستقبل، وللتعرف على هذه المؤشرات يحوي الجدول التالي 73 مؤشرا من مؤشرات النمو الاقتصادي.

6 جدول يبين مؤشرات النمو الاقتصادي (1)			
الإصدار	جهة الإصدار	المؤشر بالإنجليزية	المؤشر بالعربية
سنوي	البنك الدولي	GNI per capita, PPP	الدخل القومي الإجمالي - تعادل القوة الشرائية
سنوي 2002	اليونيدو	Competitive industrial performance index	مؤشر الأداء الصناعي التنافسي - اليونيدو
سنوي 1991	صندوق النقد الدولي - الأونكتاد - البنك الدولي	Foreign direct investment index	الاستثمار الخارجي المباشر
سنوي	صندوق النقد - البنك الدولي - مكاتب الإحصاء الوطنية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Central government management index	إدارة الحكومات المركزية
سنوي	البنك الدولي - الصندوق الدولي	Total reserves indicator	إجمالي الاحتياطات

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02،
<https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2000	صندوق النقد الدولي	Global Economic Outlook database	قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية
سنوي	صندوق النقد الدولي	Financial safety index	مؤشر السلامة المالية
سنوي 1994	المملكة المتحدة - قطر مجموعة Z /Yen	Global Financial Positions Index	مؤشر المراكز المالية العالمية
سنوي 2008	المنتدى الاقتصادي العالمي - سويسرا، الصين، الو م أ	Financial Development Index	مؤشر التنمية المالية
سنوي 2003	البنك الدولي	Ease of Doing Business Index	سهولة ممارسة الأعمال التجارية
سنوي 1995	مؤسسة التراث - وال ستريت جورنال - الو م أ	Index of economic freedom	مؤشر الحرية الاقتصادية
سنوي 1996	معهد كانو - الو م أ - معهد فريزر - كندا	World Economic Freedom Index	مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم
4 سنوات 1968	مركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد - الو م أ البحث الجنائي	Economic complexity index	مؤشر التعقيد الاقتصادي
سنوي	البنك الدولي	Gini index	مؤشر جيني
سنوي 2007	جامعة كونيل - الو م أ - إنسياد، فرنسا - الوييو	Global Innovation Index	مؤشر الابتكار العالمي
سنوي	تصنيف بلومبرغ	Index of the most innovative countries in the world	مؤشر الدول الأكثر ابتكاراً في العالم
سنوي 2007	المملكة المتحدة، معهد Legatum	Prosperity Index	مؤشر رخاء الازدهار
سنوي 2006	مركز التنمية العالمية، الو م أ	Development Commitment Index	مؤشر الالتزام بالتنمية
سنوي 2004	المعهد الاقتصادي السويسري	KOF Globalization Index	مؤشر العولمة KOF

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2010	ماستركارد	Global destination cities index	مؤشر مدن الوجهة العالمية: السفر عبر الحدود والنفقات
سنوي 1986	الايكونوميست - المملكة المتحدة	Big Mac Index	مؤشر بيج ماك
سنوي 2007	المنتدى الاقتصادي العالمي، سويسرا، الو م أ، الصين	Competitiveness index for travel and tourism	القدرة التنافسية للسفر والسياحة
سنوي 1975	منظمة الأمم المتحدة العالمية للسياحة UNWTO	Tourism Market Trends Index	اتجاهات سوق السياحة
سنوي	استشارات الأصول المبنية، EC Harris	International Wealth Index	مؤشر الثروة البيئية العالمية
سنوي	البنك الدولي	Shadow Economics Index of 162 countries	اقتصادات الظل لـ 162 دولة
سنوي	صندوق النقد الدولي	Foreign direct investment rating index	تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر
سنوي	صندوق النقد الدولي	Central government debt rating index	تصنيف ديون الحكومة المركزية
سنوي	صندوق النقد الدولي	Index of total reserves arrangement	ترتيب إجمالي الاحتياطات
سنوي	صندوق النقد الدولي	World Economic Outlook	توقعات الاقتصاد العالمي
سنوي	صندوق النقد الدولي	Financial safety index	مؤشرات السلامة المالية
سنوي 2000	الين z	Global Financial Positions Index	مؤشرات المراكز المالية العالمية
سنوي	WEF1	Financial Development Index	مؤشر التنمية المالية
سنوي 1989	IMD	Global Competitiveness Index	تصنيف التنافسية العالمية
سنوي	معهد Legatum	Legal Prosperity Index	مؤشر الازدهار القانوني

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2003	CGD	Development Indicator Commitment Index	الالتزام بمؤشر التنمية
سنوي 2002	ETH	GLABPILIZATION	مؤشر GLABPILIZATION
سنوي	MC	Global top destination sustainability – index	أعلى مدن المقصد العالمي
سنوي	عالم الاقتصاد	Kier index	مؤشر الكبير MAX
سنوي	WEF1	Competitiveness index for travel and tourism	مؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة
سنوي 1856	CEBR –ECH	Global Wealth Building Index	مؤشر بناء الثروة العالمية
سنوي 2009	مرصد التعقيد الاقتصادي	Economic Complexity Index	مؤشر التعقيد الاقتصادي
سنوي 1996	معهد كاتو ومعهد فريزر	Economic Freedom of the World	الحرية الاقتصادية في العالم
كل ثلاث سنوات 1975	UNCDP	Economic Vulnerability Index	مؤشر الضعف الاقتصادي
2015 فقط	مجلس لشبونة، Ecofys و Quintel Intelligence	Energy Productivity and Economic Prosperity Index	مؤشر إنتاجية الطاقة والرخاء الاقتصادي
سنوي 2011	مجلس الطاقة العالمي	Energy Trilemma Index	مؤشر الطاقة الثلاثية
سنوي 2003	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	FDI Regulatory Restrictiveness Index	مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر
كل سنتين 2009	شبكة العدالة الضريبية	Financial Secrecy Index	مؤشر السرية المالية

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 1998	AT Kearney	Foreign Direct Investment Confidence Index	مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر
2003 فقط	ألبرتو أليسينا وآخرون.	Fractionalization Index	مؤشر التجزؤ
سنوي 2009	وحدة الخبراء الاقتصاديين	Global Microscope	المجهر العالمي
سنوي 2007	البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)	Global Monitoring Report	تقرير الرصد العالمي
كل سنتين 2012	المجلس الأمريكي لاقتصاد موفر للطاقة	International Energy Efficiency Scorecard	بطاقة قياس كفاءة الطاقة الدولية
سنوي 2012	غرفة التجارة الأمريكية / معهد طاقة القرن الحادي والعشرين	International Energy Security Risk Index	مؤشر مخاطر أمن الطاقة الدولية
2003 فقط	معهد العلاقات العامة	International Index of Bribery for News Coverage	الفهرس الدولي للرشوة لتغطية الأخبار
غير منتظم 2001	وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة	مؤشر شفافية الموازنة في أمريكا اللاتينية Latin American Index of Budget Transparency	مؤشر شفافية الموازنة في أمريكا اللاتينية Latin American Index of Budget Transparency
كل سنتين 2007	البنك العالمي	Logistics Performance Index	مؤشر الأداء اللوجستي
سنوي 1996	جامعة ولاية ميشيغان IBC -	Market Potential Index	مؤشر إمكانات السوق

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2004	مركز عملائي	MCC Country Scorecards	بطاقات قياس الأداء في MCC
سنوي 2017	تمويل العلامة التجارية	Nation Brands Index	مؤشر الماركات الوطنية
سنوي 1999	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD Country Risk Classifications	تصنيفات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
سنوي 2005	منظمة الشفافية الدولية	OECD Progress Report	تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
كل سنتين 2006	شراكة الموازنة الدولية	Open Budget Index	افتح مؤشر الميزانية
نصف سنوي 1997	المفوضية الأوروبية	Single Market Scoreboard	لوحة نتائج السوق الواحدة
سنوي 2009	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Social Institutions and Gender Index	المؤسسات الاجتماعية ومؤشر النوع الاجتماعي
سنوي 2013	ضرورة التقدم الاجتماعي	Social Progress Index	مؤشر التقدم الاجتماعي
سنوي 1999	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Strictness of Employment Protection	تشديد حماية العمل
2007-2005 فقط	الأونكتاد	Trade and Development Index	مؤشر التجارة والتنمية
سنوي 1994	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	Transition Indicators	مؤشرات الانتقال
2005-2003 فقط	الأونكتاد	Transnationality Index of Host Economies	مؤشر عبر الوطنية للاقتصادات المضيفة

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سني 2013	غرفة التجارة الأمريكية	U.S. Chamber International IP Index	مؤشر IP للغرفة الأمريكية
سني 2011	معهد Elcano Royal للدراستات الاستراتيجية	Elcano Global Presence Index	مؤشر Elcano العالمي للوجود
شهريا 2004	لجنة الشحن المشتركة	Global Cargo Watch List	قائمة مراقبة البضائع العالمية
سني 2001	معهد ميلكين	Opacity Index	مؤشر التعقيم

الفرع السابع: مؤشرات التنمية السياسية، الحكم، حرية الصحافة

تشير مؤشرات التنمية السياسية إلى تلك التقارير التي تعني بنوعية الحكومة المفتوحة ومدركات الفساد، وتصنيف الديمقراطية وغيرها من المؤشرات التي تساعد على معرفة نوعية الحكم، ونسبة انفتاح الحكومات ودرجة تطبيق الديمقراطية في الدول. فتسمح للمواطنين المشاركة في صنع القرار، والمساءلة ومحاسبة الحكومة ما سيؤدي إلى تحقيق نتائج متقدمة في ممارسة العملية السياسية. وهو ما تقيسه مؤشرات التنمية السياسية، يضم الجدول التالي مجموع 38 مؤشر من مؤشرات التنمية السياسية والحكم.

7 جدول يبين مؤشرات التنمية السياسية، الحكم، حرية الصحافة (1)			
الإصدار	جهة الإصدار	المؤشر بالإنجليزية	المؤشر بالعربية
سني 2011	Wjip - منظمة مستقلة - برنامج إنصاف المرأة	Open Government Index	مؤشر الحكومة المفتوحة
سني 2010	مؤسسة المساعدات الخيرية، المملكة المتحدة CAF	World Giving Index	مؤشر العطاء العالمي

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02،
<https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 1995	منظمة الشفافية الدولية - ألمانيا TI	Corruption Perception Index	مؤشر مدركات الفساد
سنوي 2006	جمعية تصنيف الديمقراطية، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، النمسا، المملكة المتحدة	Democracy Index	التصنيف العالمي للديمقراطية
سنوي	Stiftung Bertelsmann ، ألمانيا	Shift indicator	مؤشر التحول
سنوي 1985	مراسلون بلا حدود، فرنسا	World Press Freedom Index	مؤشر حرية الصحافة العالمي
سنوي 1973	فريد هاوس، الو م / غير حكومية	World Freedom Index	الحرية في العالم
سنوي 1996	البنك الدولي	Global Governance Index	مؤشرات الحوكمة العالمية
سنوي 2007	مجموعة الاقتصاديين، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، المملكة المتحدة	Political instability index	مؤشر عدم الاستقرار السياسي
سنوي 2006	برنامج إنصاف المرأة	Rule of law index	مؤشر سيادة القانون
سنوي 2006	DRA	Democracy Order Index	ترتيب الديمقراطية
سنوي 2007	وحدة الخبراء الاقتصاديين	Democracy Index	مؤشر الديمقراطية
سنوي 2010	المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية	European Foreign Policy Scorecard	سجل نقاط السياسة الخارجية الأوروبية
سنوي 2002	بيت الحرية	Freedom of the Press	حرية الصحافة
سنوي 2011	بيت الحرية	Freedom on the Net	الحرية على الشبكة
-2008 2011	جمعية تصنيف الديمقراطية	Global Democracy Ranking	تصنيف الديمقراطية العالمية

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سني 2007	IEP	Global Peace Index	مؤشر السلام العالمي
شهر 2007	مجموعة أوراسيا	Global Political Risk Index	مؤشر المخاطر السياسية العالمية
سني 1995	فكرة	Global State of Democracy Indices	مؤشرات حالة الديمقراطية العالمية
2008 فقط	مؤسسة بروكنجز	Index of State Weakness in the Developing World	فهرس ضعف الدولة في العالم النامي
سني 2014	الاتحاد الدولي للنقابات	ITUC Global Rights Index	مؤشر ITUC للحقوق العالمية
سني 2013	مؤسسة KidsRights	KidsRights Index	مؤشر KidsRights
كل سنتين 2001	CIDCM	Peace and Conflict Instability Ledger	السلام وعدم الاستقرار دفتر الأستاذ
سني 2006	عون	Political Risk Map	خريطة المخاطر السياسية
سني 1980	ريد م. وود ومارك جيبني	Political Terror Scale	مقياس الإرهاب السياسي
سني 1970	مركز السلام الشامل	Polity IV	الحكم الرابع
سني 2011	مشروع العدالة العالمية	Rule of Law Index	مؤشر سيادة القانون
سني 2010	معهد الحكومة ومونوكلي	Soft Power Survey	مسح القوة الناعمة
دوري 1976	DBRS	Sovereign Ratings	التقييمات السيادية
دوري 1924	تقييمات وكالة فيتش	Sovereign Ratings	التقييمات السيادية

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

دوري 1909	خدمة المستثمرين في وكالة موديز	Sovereign Ratings	التقييمات السيادية
دوري 1916	ستاندرد آند بورز	Sovereign Ratings	التقييمات السيادية
غير منتظم 2007	مركز السلام الشامل	State Fragility Index	مؤشر هشاشة الدولة
سنوي 1995	جامعة نوتردام	University of Notre Dame Global Adaptation Index	مؤشر التكيف العالمي بجامعة نوتردام
سنوي 2010	مشروع العدالة العالمية	WJP Rule of Law Index	مؤشر WJP سيادة القانون
سنوي 2002	مراسلون بلا حدود	World Press Freedom Index	المؤشر العالمي لحرية الصحافة
سنوي 2013	باتريك روبرتسون / وورلدبر	WorldPR Global Leadership Ranking	تصنيف WorldPR للقيادة العالمية
سنوي 2002	أبواب مفتوحة	World Watch List	قائمة المراقبة العالمية

الفرع الثامن: مؤشرات الصراع، الحرب، الإرهاب

تشير إلى تلك المؤشرات والتقارير التي تهتم بالتوازن العسكري ومؤشرات السلام العالمي، وما يخص الإرهاب العالمي، من خلال فحص التوجهات حول مستقبل الإرهاب والسياسات المطلوبة تجاهه. حيث تهدف هذه التقارير إلى توفير قاعدة بيانات تساعد الدول والمنظمات الدولية على تقادي وتقليص الحروب والصراع في العالم، لقد تم إحصاء ما يقرب من 11 مؤشر في الجدول التالي لها علاقة مباشرة بموضوع الصراع والحرب والإرهاب.

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

8 جدول يبين مؤشرات الصراع، الحرب، الإرهاب (1)			
الإصدار	جهة الإصدار	المؤشر بالإنجليزية	المؤشر بالعربية
سنوي	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - معهد الدراسات الإسماعيلية، المملكة المتحدة	Military balance index	التوازن العسكري
سنوي 1990	مركز بون الدولي للتحويل، ألمانيا	Global Military Index	مؤشر العسكرية العالمية
سنوي	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، معهد الدراسات الإسماعيلية، المملكة المتحدة	International Disputes Database	قاعدة بيانات النزاعات الدولية
سنوي 2007	رؤية الإنسانية، معهد الاقتصاد والسلام، نيويورك، سيدني	World Peace Index	مؤشر السلام العالمي
سنوي 2000	رؤية الإنسانية، معهد الاقتصاد والسلام، نيويورك، سيدني	Global Terrorism Index	مؤشر الإرهاب العالمي
سنوي 2006	Globalfirepower.com	Global firepower rating index	تصنيف قوة النيران العالمية
غير منتظم 2006	قوة النيران العالمية	Global Firepower Military Ranks	الرتب العسكرية العالمية لقوة النيران
2014 فقط	مركز لاهاي للدراسات الاستراتيجية	LGBT Military Index	مؤشر LGBT العسكري
كل سنتين 2012	مبادرة التهديد النووي و EIU	NTI Nuclear Materials Security Index	مؤشر NTI لأمن المواد النووية
سنوي 2004	Risk advisory	Terrorism and Political Violence Map	خريطة الإرهاب والعنف السياسي
غير منتظم 1971	الولايات المتحدة وزارة الخارجية	World Military Expenditures and Arms Transfers Rankings	النفقات العسكرية العالمية وتصنيفات نقل الأسلحة

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02، <https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفرع التاسع: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والحاسوب ووسائل الإعلام

تعتبر مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والحاسوب ووسائل الإعلام، عبارة عن تقارير وأدوات تساعد على تقييم البيئة العامة التي تنمو فيها التكنولوجيا ووسائل الإعلام في مختلف الدول حول العالم، في إطار دعم التوجه نحو الموضوعية والتبادل الحر للأفكار والمعارف وحرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة، ويبين الجدول التالي المؤشرات التي تهتم بهذا المجال حيث يبلغ مجموعها 20.

9 جدول يبين مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والحاسوب ووسائل الإعلام ⁽¹⁾			
الإصدار	جهة الإصدار	المؤشر بالإنجليزية	المؤشر بالعربية
سنوي 2002	المنتدى الاقتصادي العالمي، سويسرا، الوم أ الصين	Network Readiness index	مؤشر الاستعداد الشبكي
سنوي 2004	الاتحاد الدولي للاتصالات	Information and Communication Technology Development Index	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
سنوي 2004	الاتحاد الدولي للاتصالات	Global Cybersecurity Index	مؤشر الأمن السيبراني العالمي
سنوي 2001	مجموعة التسويق Miniwatts، الوم أ	Global Internet Usage Index	الاستخدام العالمي للإنترنت
سنوي 2014	مؤسسة الشبكة العالمية	Web index	فهرس الويب
2004- 2009 فقط	الاتحاد الدولي للاتصالات	Digital Opportunity Index	مؤشر الفرص الرقمية
2000- 2009 فقط	وحدة الخبراء الاقتصاديين	e-Readiness Rankings	تصنيفات الجاهزية الإلكترونية

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02،
<https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

كل سنتين 2012	مجموعة Cleantech و WWF	Global Cleantech Innovation Index	مؤشر ابتكار التكنولوجيا النظيفة العالمية
سنوي 2014	تقنيات هواوي	Global Connectivity Index	مؤشر الاتصال العالمي
كل سنتين 1987	Alan L. Porter et al.	High Tech Indicators	مؤشرات عالية التقنية
سنوي 2007	وحدة الخبراء الاقتصاديين	IT Industry Competitiveness Index	مؤشر القدرة التنافسية لصناعة تكنولوجيا المعلومات
سنوي 2001	أيركس (مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)	Media Sustainability Index	مؤشر استدامة وسائل الإعلام
سنوي 2001	المنتدى الاقتصادي العالمي وإنسياد (جامعة كورنيل)	Networked Readiness Index	مؤشر جاهزية الشبكة
سنوي 2013	مؤسسة شبكة الويب العالمية	Open Data Barometer	افتح مقياس البيانات
2016 فقط	تليفونيكيا	Telefónica Index on Digital Life	فهرس تليفونيكيا عن الحياة الرقمية
سنوي 2007	مؤسسة شبكة الويب العالمية	Web Index	فهرس الويب
سنوي	المنتدى الاقتصادي العالمي، سويسرا، الوم أ، الصين	Global Energy Engineering Performance Index	مؤشر أداء هندسة الطاقة العالمية
سنوي 2011	الوصول إلى معلومات أوروبا و CLD	Global Right to Information Rating	تصنيف الحق العالمي في المعلومات
2003 فقط	الاتحاد الدولي للاتصالات	Digital Access Index	مؤشر الوصول الرقمي

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي	المعرفة المفتوحة، المملكة المتحدة	Global open data index	مؤشر البيانات العالمية المفتوحة
------	-----------------------------------	------------------------	---------------------------------

الفرع العاشر: مؤشرات الثقافة والدين والعرق

تعتبر مؤشرات الثقافة والدين والعرق إحدى المؤشرات التي تعني بإصدار تقارير تهتم بدراسة القيم العالمية وتغيراتها، وما مدى تأثيرها على الحياة الاجتماعية والسياسية، على مستوى الأديان والإلحاد، وعلى مستوى التنوعات اللغوية في العالم، وكذا قياس نسبة القبول العام للنمطية السلبية اليهودية المختلفة، يضم الجدول التالي ما مجموع 11 مؤشر لها علاقة مباشرة بالموضوع.

10 جدول يبين مؤشرات الثقافة والدين والعرق ⁽¹⁾			
سنوي 1981	جمعية مسح القيم العالمية	Global Values Survey Index	مسح القيم العالمية
سنوي 1970	الو م أ، Terralingua	Linguistic diversity index	مؤشر التنوع اللغوي
سنوي 2014	الو م أ، Pew Research	Global Religious Diversity Index	مؤشر التنوع الديني العالمي
سنوي 1977	WIN/Gallup International	Index of religions and atheism	مؤشر الأديان والإلحاد
سنوي 1913	رابطة مكافحة التشهير، الو م أ	Anti-semitism index	مؤشر معاداة السامية
2014 فقط	رابطة مكافحة التشهير، الو م أ	ADL Global 100 Anti-Semitism Index	مؤشر ADL Global 100 المعاداة السامية
سنوي 2011	التعليم أولا	EF English Proficiency Index	مؤشر إتقان اللغة الإنجليزية EF

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02، <https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

2003 فقط	جيمس فيرون	Ethnic Fractionalization and Cultural Diversity Scores	عشرات التقسيم العرقي والتنوع الثقافي
2001 فقط	أنتوني أنيت	Ethnolinguistic/Religious Fractionalization and Political Instability Indices	مؤشرات الانقسام اللغوي الإثني / الديني وعدم الاستقرار السياسي
2012 فقط	فوز / جالوب الدولية	Global Atheism and Religiosity Index	مؤشر الإلحاد والتدين العالمي
2006 فقط	جامعة كوينز	Multiculturalism Policy Index	مؤشر سياسة التعددية الثقافية

الفرع الحادي عشر: مؤشرات الغذاء والتغذية والزراعة

تهتم مؤشرات الغذاء والزراعة بكميات إنتاج المحاصيل الغذائية التي تعتبر صالحة للأكل، والتي تحتوي على مواد مغذية إضافة إلى مؤشرات إنتاج الثروة الحيوانية، كما تتناول المؤشرات بالقياس الطبيعة المتعددة لأبعاد الجوع، والهدف من وراء هذه المؤشرات هو معرفة العوامل الدافعة نحو الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة، لقد جمع الباحث حوالي 9 مؤشرات لقياس هذا المجال.

11 جدول يبين مؤشرات الغذاء والتغذية والزراعة (1)

الإصدار	جهة الإصدار	المؤشر بالإنجليزية	المؤشر بالعربية
سنوي	البنك الدولي	Food production index	مؤشر إنتاج الغذاء

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02، <https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2006	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، الو م أ Ifpri	Global Hunger Index GHI	مؤشر الجوع العالمي
سنوي 2012	مجموعة الايكونوميست، المملكة المتحدة برعاية دو بونت	Global Food Security Index	مؤشر الأمن الغذائي العالمي
سنوي 1997	منظمة الصحة العالمية، جنيف	Body mass index	قاعدة البيانات العالمية كتلة الجسم
سنوي 2015	البنك العالمي	Enabling the Business of Agriculture	تمكين الأعمال الزراعية
سنوي 2006	الصحة المستهلك الطاقة	Euro Health Consumer Index	مؤشر المستهلك الصحي الأوروبي
2014 فقط	أوكسفام	Global Food Index	مؤشر الغذاء العالمي
سنوي 2012	وحدة الخبراء الاقتصاديين	Global Food Security Index	مؤشر الأمن الغذائي العالمي
سنوي 2006	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية	Global Hunger Index	مؤشر الجوع العالمي

الفرع الثاني عشر: مؤشرات العلوم والتعليم والتدريب

ترتكز مؤشرات العلوم والعلم والتدريب، على قياس سمعة الخريجين من أفضل كليات إدارة الأعمال، وعلى أداء الجامعات العالمية من حيث التدريس والبحث ونقل المعرفة والتوقعات الدولية، ومن خلال البحث في هذا المجال تم إحصاء حوالي 18 مؤشرا لها علاقة بالموضوع.

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

12 جدول يبين مؤشرات العلوم والتعليم والتدريب (1)

الإصدار	جهة الإصدار	المؤشر بالإنجليزية	المؤشر بالعربية
سنوي	الوم أ Business Insider	Top 50 business schools	أفضل 50 كلية إدارة أعمال
سنوي 2003	مركز للجامعات العالمية بجامعة شنغهاي جياو تونغ	Academic ranking of world universities - مستقلة	التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية
سنوي 2010	لندن، المملكة المتحدة، تايمز للتعليم العالي، TSL	World Universities Ranking	تصنيف الجامعات العالمية
سنوي 1901	الموقع الرسمي لسعر نوبل	List of Nobel Prize winners by country of birth	قائمة الفائزين بجائزة نوبل حسب بلد الميلاد
سنوي 1996	ذي ايكونوميست، المملكة المتحدة	Worldwide index of cognitive skills and educational attainment	المؤشر العالمي للمهارات المعرفية والتحصيل العلمي
سنوي 2008	-FUTRON Avasecent – TSL – IONDONk UK	Space Competitiveness Index	مؤشر القدرة التنافسية للفضاء
2011 فقط	معهد مارتن الازدهار	Global Creativity Index	مؤشر الإبداع العالمي
سنوي 2012	جرائد ثورنتون و EIU	Global Dynamism Index	مؤشر الديناميكية العالمية
سنوي 2012	هايز Hays	Hays Global Skills Index	مؤشر هايز للمهارات العالمية

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02،
<https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2007	مؤسسة الأمريكيين للإصلاح الضريبي / تحالف حقوق الملكية	International Property Rights Index	فهرس حقوق الملكية الدولية
غير منتظم 2002	المفوضية الأوروبية	Investment and Performance in the Knowledge Based Economy	الاستثمار والأداء في الاقتصاد القائم على المعرفة
سنوي 2006	مركز شبكة معلومات علوم الأرض الدولية	Natural Resources Management Index	مؤشر إدارة الموارد الطبيعية
سنوي 2012	مركز شبكة معلومات علوم الأرض الدولية	Natural Resource Protection Indicator	مؤشر حماية الموارد الطبيعية
كل 3 سنوات 2000	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Programme for International Student Assessment	برنامج لتقييم الطلبة الدوليين
كل 5 سنوات 2001	وكالة الطاقة الدولية	Progress in International Reading Literacy Study	التقدم في دراسة القراءة والكتابة الدولية
سنوي 2001	المفوضية الأوروبية	Science and Technology Indicators	مؤشرات العلم والتكنولوجيا
سنوي 2008	فوترون	Space Competitiveness Index	مؤشر القدرة التنافسية للفضاء
كل 4 سنوات 1995	وكالة الطاقة الدولية	Trends in International Mathematics and Science Study	الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية

الفرع الثالث عشر: مؤشرات البيئة

مؤشرات البيئة تشير إلى تلك التقارير التي تهتم بجانب البيئة وتغير المناخ، ومدى جودة الدول في القضايا البيئية، حيث يصبح بإمكانها التكيف والحد من المخاطر، من خلال الإنذار المبكر والرعاية الصحية والتغطية الاجتماعية. والهدف من وراء هذه المؤشرات هو تعزيز الشفافية في سياسة المناخ والمخاطر الدولية. وتشجيع الدول والبلدان على اتخاذ إجراءات طموحة بشأن حماية المناخ، لقد جمع الباحث في هذا المجال حوالي 27 مؤشرا للقياس لها علاقة بالموضوع.

13 جدول يبين مؤشرات البيئة⁽¹⁾

الإصدار	جهة الإصدار	المؤشر بالإنجليزية	المؤشر بالعربية
سنوي 2005	Germanwatch	Climate change performance index	مؤشر أداء تغير المناخ
سنوي 2007	Germanwatch	Global Risk Climate index	مؤشر مخاطر المناخ
يومي 2007	اقيان، الصين، aqicn.org	Real-time air quality index	مؤشر جودة الهواء في الوقت الفعلي
سنوي 2002	جامعة يال - جامعة كولومبيا، الوم أ	Environmental performance index	مؤشر الأداء البيئي
سنوي 1988	الجامعة الكاثوليكية في لوفان، بلجيكا، CRED، مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث	The occurrence of disasters and their impact by country	وقوع الكوارث وتأثيرها حسب الدولة
روما 1945	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الفاو	Water related indicators	المؤشرات المتعلقة بالمياه
سنوي 2001	برنامج الأمم المتحدة للبيئة، SOPAC، لجنة علوم الأرض التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ	Environmental vulnerability index	مؤشر الضعف البيئي

(1) جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع التالي، تاريخ الاطلاع 2018/07/02،
<https://warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/benchmarking/database>

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

سنوي 2011	جامعة بون، ألمانيا UN-EHS، أعمال تطوير التحالفات	Global risk index	مؤشر المخاطر العالمية
سنوي 2012	مشروع الإفصاح عن أصحاب الأصول	AODP Global Climate 500 Index	مؤشر AODP Global Climate 500
سنوي 2017	مركز كامبريدج لدراسات المخاطر	Cambridge Global Risk Index	مؤشر كامبريدج للمخاطر العالمية
سنوي 2004	معهد الموارد العالمية	Climate Analysis Indicators Tool	أداة مؤشرات تحليل المناخ
2005	كوفاس	Country Risk Assessments	تقييمات المخاطر القطرية
2004- 2009 فقط	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Disaster Risk Index	مؤشر مخاطر الكوارث
سنوي 1990	Ducroire / Delcredere	Ducroire/Delcredere Country Risks	مخاطر البلد Ducroire / Delcredere
كل سنتين 2000	الصندوق العالمي للطبيعة	Ecological Footprint	آثار بيئية
2013 فقط	سيفيكوس	Enabling Environment Index	مؤشر البيئة التمكينية
2013 فقط	الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة	Environment and Gender Index	مؤشر البيئة والجنس
سنوي 2003	Raghbendra Jha & Bhanu Murthy	Environmental Degradation Index	مؤشر التدهور البيئي

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

كل سنتين 2014	مبادرة الوصول ومعهد الموارد العالمية	Environmental Democracy Index	مؤشر الديمقراطية البيئية
كل سنتين 2000	مركز CIESIN و Yale للقانون والسياسة البيئية	Environmental Performance Index	مؤشر الأداء البيئي
سنوي 2006	جيرمان ووتش	Global Climate Risk Index	مؤشر مخاطر المناخ العالمي
2004 فقط	CHRR والبنك الدولي	Global Natural Disasters Risk Hotspots	النقاط الساخنة العالمية لمخاطر الكوارث الطبيعية
2004 فقط	كاثرين فنسنت	Index of Social Vulnerability to Climate Change for Africa	مؤشر الضعف الاجتماعي لتغير المناخ في أفريقيا
كل سنتين 1998	الصندوق العالمي للطبيعة	Living Planet Index	مؤشر الكوكب الحي
2001 فقط	MC Lasso de la Vega & AM Urrutia	Pollution-Sensitive Human Development Index	مؤشر التنمية البشرية الحساسة للتلوث
سنوي 2007	aqicn.org	Real-time Air Quality Index	مؤشر جودة الهواء في الوقت الحقيقي
كل سنتين 2008	ناشيونال جيوغرافيك وجلوب سكان	Greendex	جريندكس

ملاحظات حول الجداول:

- حاول الباحث من خلال الاطلاع على مجموعة من المصادر تصنيف وترتيب المؤشرات التي لم تكن مدرجة في احدى المجالات، كما أن هناك مجالات قام الباحث بإدراجها في هذا التصنيف بنفسه.
- بلغت عدد المجالات التي تم إحصاؤها 13 مجالاً، تمت من خلالها تغطية أغلب جوانب حياة الانسان وعلاقته بالآخرين بالقياس والمتابعة الدقيقة، وهو ما يسهل من عمل الباحثين.
- بلغ عدد المؤشرات حوالي 706 مؤشر. كما يمكن أن تكون هناك مؤشرات لم يشملها البحث بالإحصاء نظراً للتطور الكبير والسرعة التي تظهر بها هذه المؤشرات.
- تتوزع المؤشرات في كفيات الإصدار بين (اليومي، الشهري، السنوي، كل سنتين، مرة واحدة، غير منتظم...).
- غالبية المؤشرات تصدر عن مراكز غربية تابعة للجانب الأوربي والجانب الأمريكي، أما المنطقة العربية وأفريقيا والجانب الآسيوي فهي قليلة الإنتاج والاهتمام بهذه المقاييس لا يزال في مستويات ضعيفة.

المطلب الثاني: أهم مراكز بناء وإصدار المؤشرات (دولية، وطنية)

يقوم بإنتاج ونشر المؤشرات المختلفة مؤسسات وهيئات عدة يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات

- 1- مؤسسات عامة: وهي منظمات حكومية كالمصرف المركزي أو الوزارات المتنوعة، وهيئات وبرامج عالمية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية.

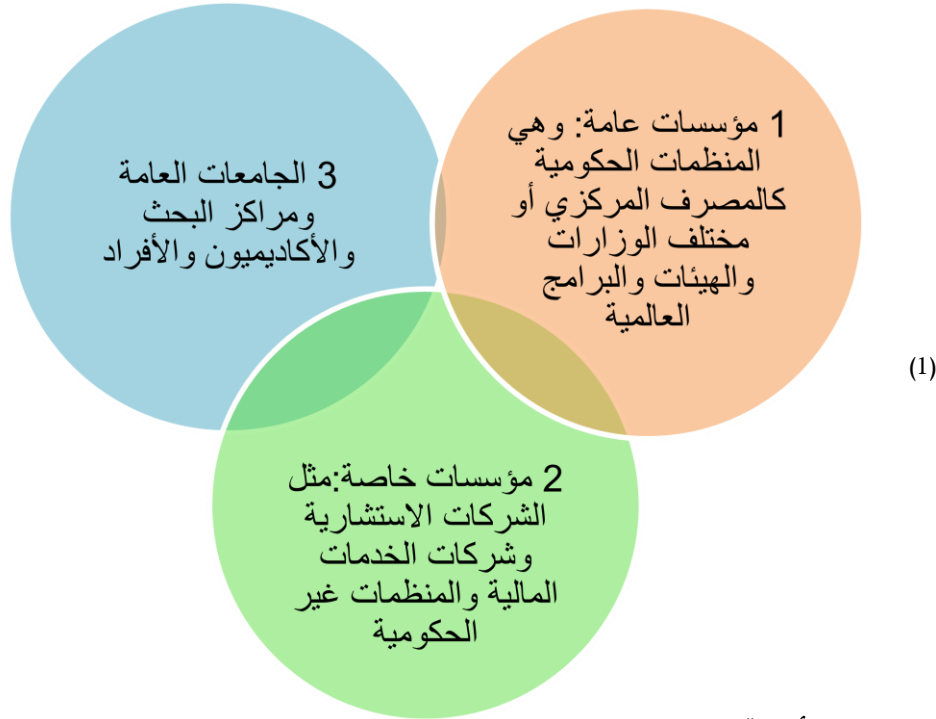
2- مؤسسات خاصة: الشركات الاستشارية وشركات الخدمات المالية والمنظمات غير الحكومية، فمثلا وكالات تقييم الائتمان (مثل موديز واستاندرز اند بورز) تصدر تقييمات مخاطر السيادة القطرية. ومن المنظمات غير الحكومية، مثل مؤسسة رعاية الأطفال save the children التي تصدر مؤشر الأم لتقييم أحسن أو أسوأ مكان للأمومة.

3- الجامعات العامة ومراكز البحث والأكاديميون والأفراد: هذه الجهات تقوم بإصدار تقاريرها ومؤشراتها الخاصة في شكل مقالات أو كتب فمثلا جامعتي بيل وكولومبيا تصدران مؤشر الأداء البيئي (EPI) ومؤشر الاستدامة البيئية (ESI).

والملاحظ أن أكثر من نصف تقارير ومؤشرات المجموعة الأولى (ذات الطابع الاقتصادي) تصدر عن مؤسسات خاصة تسعى للربح، بينما معظم التقارير والمؤشرات المتعلقة بقضايا التنمية والأمن عن مؤسسات خاصة لا تسعى إلى الربح، ولقد أعطت المؤسسات العامة اهتمام شبه متساويا لجميع أنواع القضايا الثلاثة⁽¹⁾. يرى الباحث أن تركيز البحث في موضوع المؤشرات انصب حول المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي، وهو ما يدل على أن البحث وجمع المعلومات وترتيبها وتصنيفها بدأ ولا يزال مهتما بالمواضيع ذات الصلة بالحياة الاقتصادية، والجوانب المتعلقة بها من تغذية وتنمية وصحة وتطور في مجال العلوم والتكنولوجيا، وهي التي تقوم بتوزيع وإعادة توزيع الأدوار بين مختلف المؤسسات والأنظمة والدول، وتحفيزها على تحسين جودة الأداء، ثم إن هذه الجوانب غالبا ما تدور في فلكها أموال كبيرة، تتنافس الدول ومختلف الهيئات على الاستحواذ على جزء كبير منها، وهذا الأمر يزيد من أهمية مؤشرات الجانب الاقتصادي.

(1) صالح المنصوري، مرجع سابق، ص10.

مخطط يوضح الأطراف التي تساهم في إصدار المؤشرات



الفرع الأول: المراكز الأمامية

تعتبر مراكز الأمم المتحدة والتي تعنى بإصدار المؤشرات مراكز ومؤسسات عامة، تسعى إلى البحث عن الحلول الناجمة لقضايا المجتمع الدولي من خلال إصدار هذه المؤشرات، كما تكتسب قوتها من عدد الدول التي تنتمي إليها، مما يتيح لها فرصة الحصول على عدد كبير من المعلومات والاحصائيات الدورية،

جدول يبين مراكز إصدار المؤشرات التابعة للأمم المتحدة (2)

اسم المركز وعنوانه	الهيئة	المنطقة- التصنيف القاري	بلد المقر وسنة الإصدار
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - نيويورك	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	نيويورك 1990

(1) مخطط من إنجاز الباحث

(2) جدول من إعداد الباحث باستعمال مصادر مختلفة

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

شبكة تنمية الحلول المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	نيويورك 2013
البنك الدولي	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	وم أ 2018
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - النمسا UNODC	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	فيينا 1997
صندوق النقد الدولي - الأونكتاد - البنك الدولي	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	نيويورك
صندوق النقد - البنك الدولي - مكاتب الإحصاء الوطنية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	نيويورك
منظمة الأمم المتحدة العالمية للسياحة UNWTO	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	إسبانيا 1975
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب UNAIDS	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	سويسرا 1995
قسم الإحصائيات في الأمم المتحدة UNSD	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	نيويورك
قسم السكان في الأمم المتحدة UNPOP	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	نيويورك 1964
منظمة الصحة العالمية WHO	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	سويسرا 1948
المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	سويسرا 1967

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	سويسرا 1950
منظمة الأغذية والزراعة FAO	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	روما 1945
منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	نيويورك 1946
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	باريس 1945
معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة UNICRI	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	نيويورك 1968
منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة) اليونيدو	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	فيينا 1966
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	نيويورك 1945
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة	هيئة الأمم المتحدة	عالمي	نيويورك - دبي 2017
برنامج الأمم المتحدة للبيئة، SOPAC، لجنة علوم الأرض التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ	برنامج الأمم المتحدة للبيئة و SOPAC	عالمي	فيجي 2001

الفرع الثاني: نماذج من المراكز الوطنية

من خلال البحث في مراكز اصدار المؤشرات حول العالم، وجد الباحث أن عددا مهما من المراكز تابعة لمنطقة أمريكا الشمالية وبالخصوص دولة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهو الامر الذي سيظهر جليا من خلال الجدول التالي الذي يحوي حوالي 24 مركزا لإصدار المؤشرات.

أولا: المراكز التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا

جدول يبين مراكز إصدار المؤشرات في أمريكا الشمالية (1)

اسم المركز وعنوانه	الهيئة	المنطقة- التصنيف القاري	تواجد المقر وسنة الإصدار
جامعة يال - جامعة كولومبيا، الو م أ	جامعة Columbia - جامعة Yale	عالمي	وم أ 2002
مؤسسة التراث- ول ستريت جورنال - وم أ	وال ستريت جورنال	عالمي	وم أ 1995
مركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد- وم أ البحث الجنائي	مركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد	عالمي	وم أ 2009
جامعة كونيل- وم أ- إنسياد، فرنسا - الويبو	NAM- MI- NAM-BCG	عالمي	وم أ 2007
مركز التنمية العالمية، وم أ	مركز التنمية العالمية	عالمي	وم أ 2006
ماستركارد	ماستركارد	عالمي	وم أ 2010
مجموعة التسويق Miniwatts، وم أ	Miniwatts	عالمي	وم أ 2001

(1) جدول من إعداد الباحث باستعمال مصادر مختلفة

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

مؤسسة الشبكة العالمية	WORLD WIDE WEB FOUNDATION	عالمي	وم أ 2014
مؤسسة «هيريتج فاوندیشن» / THF WSJ	الحزب الجمهوري وم أ	محلي - دولي	واشنطن 1973
بلومبرغ	Bloomberg	دولية	نيويورك - لندن 1990
المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية	The GEDI Institute	عالمي	واشنطن
شراكة الموازنة الدولية	budget International Partnership	عالمي	واشنطن 1997
ستاندرد وبورز موديز فيتش	Standard & Poor's مكغرو هيل	عالمي	نيويورك 1941
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS	جامعة جورج تاون	أمريكي وم أ	واشنطن دي سي 2003
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - مؤسسة الشباب الدولية CSIS	جامعة جورج تاون	أمريكي وم أ	واشنطن دي سي 1962
CGD	مركز التنمية العالمية	عالمي	واشنطن 2003
وم أ، Pew Research	Pew Research Center	عالمي	الوم أ 2012
فريدم هاوس، وم أ/ غير حكومية	Freedom House	عالمي	وم أ 1941

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

Avasecent – TSL – –FUTRON IONDONk UK	Futron Corporation	عالمي	وم أ 2008
Business Insider	Business Insider	عالمي	وم أ
مركز تحليل معلومات ثاني أوكسيد الكربون CDIAC	Government Laboratory	عالمي	وم أ 1998
Wjp – منظمة مستقلة – برنامج إنصاف المرأة	Wjp مستقلة	عالمي	واشنطن
رابطة مكافحة التشهير، وم أ	Anti-Defamation League	عالمي	نيويورك 1913
معهد كاتو- وم أ – معهد فريزر – كندا	CATO INSTITUTE	عالمي	كندا 1996

ثانيا: المراكز التابعة للمنطقة الأوروبية

من بين المناطق التي تشهد أيضا فورة كبيرة في اصدار المؤشرات وتنامي في عدد المراكز التي تهتم بهذا الجانب، المنطقة الأوروبية بما تحتوي عليه من مراكز ذات مؤشرات عالمية وقارية كما يبينه الجدول التالي الذي تصنف فيه 44 مركزا من مراكز اصدار المؤشرات.

جدول يبين مراكز إصدار المؤشرات في المنطقة الأوروبية (1)

اسم المركز وعنوانه	الهيئة	المنطقة- التصنيف القاري	تواجد المقر وسنة الإصدار
--------------------	--------	-------------------------------	-----------------------------

(1) جدول من إعداد الباحث باستعمال مصادر مختلفة

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

مؤسسة دراسات وبحوث التنمية الدولية، جامعة أوفيرني	FERDI مستقلة Foundation for Studies and Research on International Development	عالمي	فرنسا 2011
منظمة التعاون في التنمية OECD	OECD	دولية	فرنسا 1961
منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	عالمي	باريس 1961
مراسلون بلا حدود	غير حكومية Reporters sans frontiers	عالمي	فرنسا 1985
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF1	سويسرا فرع في الصين. وم أ	عالمية غير ربحية	سويسرا 2006
المعهد السويسري للاقتصاد	KOF	عالمي	سويسرا 1938
Global Footprint Network	Global Footprint Network	عالمي	سويسرا 1996
جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)	NAM -MI -NAM -BCG	عالمي	سويسرا
الاتحاد الدولي للاتصالات- وكالة أممية	ITU	عالمي	سويسرا 1865

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

IMD	المعهد الدولي للتنمية الإدارية	عالمي	سويسرا 1989
ETH	KOF	عالمي	سويسرا 2002
CEBR –ECH	Credit Suisse Global	عالمي	سويسرا 1856
المعهد الدولي للتنمية الإدارية Institute for International Management Development	IMD	عالمي	لوزان سويسرا 1990
منظمة الصحة العالمية، جنيف	منظمة الصحة العالمية (WHO)	عالمي	سويسرا 1997
الاتحاد البرلماني الدولي IPU	Inter-Parliamentary Union	عالمي	سويسرا 1889
منظمة العمل الدولية ILO	منظمة العمل الدولية International Labour Organization	عالمي	سويسرا 1919
WIN/Gallup International	WIN/Gallup International	عالمي	سويسرا 1977
الاتحاد الدولي للاتصالات	الاتحاد الدولي للاتصالات	عالمي	سويسرا 2004
World Economic Forum	World Economic Forum	عالمي	سويسرا 2011
المملكة المتحدة، معهد LEGATUM	Legatum	عالمي	لندن 2007

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

الايكونوميست - المملكة المتحدة	الايكونوميست	عالمي	لندن 1986
DRA	وحدة ايكونوميست	عالمي	لندن 2006
المملكة المتحدة - قطر - مجموعة Z / Yen	Z / Yen	دولي	لندن 1994
يجاتوم	Legatum Foundation	عالمي	لندن 2007
الين z	Z/Yen	عالمي	لندن 2000
مؤسسة المساعدات الخيرية، المملكة المتحدة CAF	Charities Aid Foundation	عالمي	لندن 2010
المعرفة المفتوحة، المملكة المتحدة	المعرفة المفتوحة Open Knowledge Foundation	عالمي	لندن
لندن، المملكة المتحدة، تايمز للتعليم العالي، TSL	Quacquarelli Symonds		لندن 2010
مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية	جامعة أكسفورد	عالمي	لندن 2007
وحدة الاستخبارات الاقتصادية - المملكة المتحدة EIU	وحدة ايكونوميست	عالمي	لندن 2005
وحدة ايكونوميست للمعلومات	وحدة ايكونوميست	عالمي	لندن 2012
جمعية تصنيف الديمقراطية، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، النمسا، المملكة المتحدة	Economist Intelligence Unit	عالمي	لندن 2006

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - معهد الدراسات الإسماعيلية، المملكة المتحدة	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية	عالمي	لندن - واشنطن سنغافورة البحرين
منظمة الشفافية الدولية- غير حكومية	Transparency International	عالمي	برلين ألمانيا 1993
منظمة الشفافية الدولية - ألمانيا TI	Transparency International	عالمي	برلين 1993
Stiftung Bertelsmann ، ألمانيا	Stiftung Bertelsmann	عالمي	برلين
مركز بون الدولي للتحويل، ألمانيا	Bonn International Center for Conversion	عالمي	ألمانيا 1990
المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ألمانيا Ifpri	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية Ifpri	عالمي	ألمانيا 2006
سيمون أنهولت، روبرت غوفرز، فرنسا	سيمون أنهولت	عالمي	2014 برلين
الجامعة الكاثوليكية في لوفان، بلجيكا، CRED, مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث	CRED	عالمي	بلجيكا 1988
MC- IMEX	MC- IMEX	عالمي	بروكسل بلجيكا 2015
استشارات الأصول المبنية، EC Harris	Arcadis	عالمي	هولندا
مشروع دراسة لوكسمبورغ للدخل LIS	Luxembourg Income Study	عالمي	لوكسمبورغ 1983

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI	Government of Sweden	عالمي	السويد 1966
---	----------------------	-------	-------------

ثالثا: المراكز التابعة لبقية العالم

يأتي في التصنيف الثالث المراكز التي لا تنتمي للمنطقتين الأمريكية والأوروبية، والتي تنتمي إلى بقية العالم حيث يلاحظ هنا قلة عددها بالنسبة للمتواجدة في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، وهو ما يعطي انطباعا أن المنطقتين الأولى والثانية هما أكثر المناطق اهتماما بمؤشرات القياس.

جدول يبين مراكز إصدار المؤشرات في بقية العالم (1)

اسم المركز وعنوانه	الهيئة	المنطقة- التصنيف القاري	تواجد المقر وسنة الإصدار
مركز للجامعات العالمية بجامعة شنغهاي جياو تونغ	جامعة شانغهاي جياو تونغ	عالمي	الصين 2003
بكين، الصين، aqicn.org	aqicn.org . waqi.info	عالمي	الصين 2007
رؤية الإنسانية، معهد الاقتصاد والسلام، نيويورك، سيدني	Institute for Economic and peace	عالمي	سيدني
أستراليا – WALK FREE THE FOUNDATION	مؤسسة Minderoo	محلي ودولي	أستراليا

(1) جدول من إعداد الباحث باستعمال مصادر مختلفة.

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

1970	عالمي	Terralingua	وم أ، Terralingua
كولومبيا البريطانية			
1901			الموقع الرسمي لسعر نوبل
2006	عالمي	Globalfirepower.com	Globalfirepower.com
2005	عالمي	Germanwatch	Germanwatch

رابعاً: مواقع مختصة بالأنظمة السياسية والمؤشرات الديمقراطية وحقوق الانسان

جدول يبين المواقع المختصة بالأنظمة السياسية وبعض المؤشرات (1)	
عنوان الموقع	مهمة الموقع
الأمانة العامة لمجلس التعاون GCC - https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx	موقع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون ويحوي العديد من المعلومات عن المجلس
GCC Legal http://gcc-legal.org/mojportalpublic/Home.aspx	أهم المعاهدات والوثائق الحكومية لدول مجلس التعاون
قسم الحكم الديمقراطي التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	الوكالة الرائدة في مجال الحكم الديمقراطي في منظومة الأمم المتحدة، موقع يختص بالقضايا الإنمائية والحقوقية

(1) جدول من إعداد الباحث باستعمال مصادر مختلفة.

	http://www.undp.org/content/undp/en/home/2030-agenda-for-sustainable-development/peace/governance.html
موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يختص في العديد من القضايا منها الحكم الديمقراطي، ومكافحة الفقر، ومنع الأزمات والإنعاش، والبيئة والطاقة، ويولي البرنامج اهتمامه بقضايا تنموية ذات أولوية تشمل الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية، متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.	برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/
معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية- ومنظور أوروبي عن الخليج والشرق الأوسط، وخارجها	European Union Institute for Security Studies https://www.iss.europa.eu/
تقدم هذه المؤسسة السويدية العديد من المشاريع البحثية والتقارير والإصدارات والبرامج التدريبية المتصلة بالكثير من الأمور ذات الصلة بالديمقراطية والانتخابات في كثير من دول العالم المعاصر	المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) http://www.idea.int/wana/
منظمة المجتمع العالمي المدنية الرائدة في مجال مكافحة الفساد، تقديم التقارير والإصدارات حول الفساد في دول العالم	منظمة الشفافية الدولية (International Transparency) https://www.transparency.org/
منظمة مختصة في حقوق الإنسان معترف بها دولياً تنشر تقارير مفصلة عن قضايا حقوق الإنسان	منظمة العفو الدولية https://www.amnesty.org/ar/who-we-are/
تقارير مستقلة بشأن القضايا الحاسمة في جميع أنحاء العالم والدبلوماسية العامة والإعلام	International Crisis Group http://www.icg.org/

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية لتبادل المعلومات والمخصصة حصراً لإدارة الحكم في الدول العربية	Programme on Governance in the Arab Region (POGAR) https://www.pogar.org/
موقع الأمانة العامة لمراكز الوثائق والدراسات بدول مجلس التعاون	Secretariat General for center Documents and studies https://www.sgcads.org.sa/Ar_GulDoc.aspx
مؤسسة أهلية مستقلة لا تسعى إلى الربح، تهدف إلى تعزيز الشفافية والحكم الصالح في العالم العربي، للمنظمة مجموعة من البرامج والمنشورات تستهدف مكافحة الفساد، ثقافة وممارسة، وتعميم الوعي بآثاره المدمرة على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	المنظمة العربية لمكافحة الفساد http://arabanticorruption.org/index.php?lang=ar
يحتص بحقوق الإنسان ويحتوي على تقارير وأرشيف	Human Rights Watch https://www.hrw.org/about/divisions/mideast.html
النصوص الكاملة لتقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان	UN High Commissioner for Human Rights https://www.auskunft.de/
محرك بحث عالمي لقضايا حقوق الإنسان والمؤسسات، جامعة مينيسوتا	Human Rights Library http://hrlibrary.umn.edu/lawform.html
التقرير السنوي عن الحرية الدينية الدولية: صدر عن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، وزارة الخارجية الأمريكية	US State Department: International Religious Freedom https://www.state.gov
مشروع بحث أسسه الأستاذ (Ted Robert Gurr) في جامعة ميرلاند لتقديم معلومات كمية عن الخصائص المختلفة للنظم الديمقراطية والنظم التسلطية في دول العالم المختلفة	Polity IV Project http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm

تصدر المنظمة تقارير سنوية تقيس فيها حالة "الحقوق السياسية" و"الحريات المدنية" في دول العالم المختلفة. كما تصدر المنظمة العديد من التقارير والإصدارات ذات الصلة بالديمقراطية والحريات.	منظمة بيت الحرية (Freedom House) https://freedomhouse.org/?page=1
موقع يقدم تقارير إخبارية وتفصيلية عن الانتخابات بشتى أنواعها في كل بلد	دليل الانتخابات (Elections Guide) http://www.democraticaudit.com/
قاعدة بيانات حول الانتخابات البرلمانية والأحزاب السياسية في أوروبا	الأحزاب والانتخابات في أوروبا منذ 1945 http://www.parties-and-elections.de/
قاعدة بيانات حول الانتخابات البرلمانية والأحزاب السياسية في إفريقيا	الانتخابات في إفريقيا http://africanelections.tripod.com/
موقع دراسة الإطار وأنماط من نتائج الانتخابات في مختلف الدول العالمية	موقع الجغرافية الانتخابية (Electoral Geography) https://www.electoralgeography.com/new/en/
مؤسسة رائدة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية وتعزيز الديمقراطية. وتقدم من خلال موقعها تقارير ودراسات وأبحاث تفصيلية على الانتخابات في مختلف بلدان العالم.	المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (International Foundation for Electoral Systems) https://www.ifes.org/
موقع يقدم أخبار وتقارير عن الانتخابات في كل بلد	دليل الانتخابات والأنظمة الانتخابية حول العالم (Electoral Systems Elections and) (around the World) http://www.politicsresources.net/election.htm
تعمل هذه اللجنة منذ أكثر من 30 عاما في مجال حرية الصحافة وتقدم الكثير من البرامج والإصدارات ذات الصلة	لجنة حرية الصحافة العالمية (World Press Freedom Committee) http://www.wpfc.org/
موقع مختص بمراقبة الانتخابات في دول مختلفة	برنامج مركز كارتر عن الديمقراطية (The Program Carter Center Democracy)

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

	https://www.cartercenter.org/peace/democracy/index.html
هذه البوابة تابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتختص بتقديم المعلومات والتقارير عن الحكم والديمقراطية والفساد والحكم المحلي	بوابة تقييم الحكم (The Governance Assessment Portal) http://www.gaportal.org/
موقع يركز على تحليل المخاطر السياسية، ويقدم نموذجين منهجية فريدة ومستقلة، خدمات المخاطر السياسية ودليل دولي للمخاطر القطرية ICRG الذي يضم 22 متغيراً لثلاثة أنواع من المخاطرة (السياسية، الاقتصادية، المالية) والعديد من المنتجات ذات الصلة والخدمات	مجموعة خدمات المخاطرة السياسة (The PRS Groups) http://www.prsgroup.com/
موقع من خلاله تقدم المجلة العالمية العديد من التقارير التفصيلية عن المخاطر في كل بلد	وحدة المخاطرة التابعة لمجلة (The Economist) http://viewswire.eiu.com/index.asp?layout=homePubTypeRK&rf=0
قاعدة بيانات تقدم العديد من المؤشرات عبر الرسوم البيانية للعديد من الدول حول العالم	قاعدة بيانات الحكم (Data Gob Governance Indicators Database) https://www.iadb.org/datagob/
تقارير مقدمة من موقع البنك الدولي حول نزاهة الحكم ومكافحة الفساد	القسم الخاص بالحكم الجيد ومكافحة الفساد في البنك الدولي (Governance and Anti-Corruption) http://gulfpolicies.com/
مشروع يجمع دساتير العالم للبحث والقراءة والمقارنة	مشروع يجمع دساتير العالم (Constitute) https://www.constituteproject.org/
مجلة تصدر عن أكثر من 200 دولة، ومنها تقارير عن مؤشر الديمقراطية	مؤشر مجلة (The Economist) عن الديمقراطية http://www.eiu.com/public/
منظمة بحثية مستقلة ومقرها في جامعة ليفربول، تقدم العديد من التقارير والأبحاث الخاصة بالديمقراطية	مؤشر مراجعة الديمقراطية (Democratic Audit) http://www.democraticaudit.com/

<p>يقدم هذا الموقع تقارير عن عدد من الدول التي تصنف في كثير من أدبيات السياسة المقارنة بالنظم التسلطية (Authoritarian Regimes)</p>	<p>مؤشر إضعاف الديمقراطية (Undermining Democracy) https://subjectoreview.com/</p>
<p>مؤشر يوفر تقييم المخاطر السياسية للمنظمات التي تعمل في البلدان ذات العديد من التحديات</p>	<p>مؤشر تحليل المخاطرة السياسية (Political Risk Analysis) http://www.politicalriskanalysis.com/home.html</p>

المطلب الثالث: نماذج لمراكز قواعد البيانات

إن عملية إصدار وبناء المؤشرات تُم جمعها وترتيبها إلى أن تصل في الأخير إلى الصيغة النهائية، وبهذا تصبح قابلة للاستعمال للقياس، وهي التي تحدد مكانة الدول أو المنظمات أو الهيئات في سلم الترتيب، تمر عبر مراحل عديدة منها مراكز قواعد البيانات، حيث تعتبر قواعد البيانات مجموعة من المعلومات والعناصر المنظمة المرتبطة مع بعضها البعض بعلاقة رياضية، حيث تتكون من جدول على الأقل، تخزن فيها المعلومات، فيما يسمى بالسلاسل الزمنية وفي موضوعات عدة منها (الصحة، الزراعة، التجارة، التعليم، الحوكمة...). تسمح مراكز قواعد البيانات للأشخاص والباحثين والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية بالوصول إلى هذه المعلومات بسهولة عن طريق الدخول إلى البوابة الرئيسية، ولكل مركز قواعد بياناته، من خلال كتابة اسم المؤشر في خانة البحث، فيتلقى جميع المعلومات المتواجدة في هذا المركز عن هذا المؤشر، وتُستعمل مراكز قواعد البيانات أنظمة تسمى بنظام إدارة قواعد البيانات، وهو البرنامج الذي يتم من خلاله استرجاع البيانات أو إضافة التعديل عليها أو حذفها وكذا إدارتها بسهولة، أما طريقة عمل هذا البرنامج فتتم عبر الربط بين المستخدم وبين محرك قاعدة البيانات، ولتوضيح بعض نماذج مراكز

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

قواعد البيانات نورد الجدول التالي والذي يحتوي على بعض من أهم قواعد البيانات التي تستقي منها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية بياناتها⁽¹⁾.

جدول يبين أهم قواعد البيانات والمراكز الصادرة عنها ⁽²⁾	
المركز الصادر عنه	اسم قاعدة البيانات (عربي - إنجليزي)
مجموعة البنك الدولي	مؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators
مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد)	قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD Statistics
مجموعة البنك الدولي	قاعدة بيانات مسح المشروعات Enterprise Survey
بوابة التنمية العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بوابة التنمية العربية Arab Development Portal
صندوق النقد الدولي	قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي IMF Data Base
منظمة التجارة الدولية	قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التجارة الدولية

(1) الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، برمجيات تصميم قواعد البيانات، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، (د س ن)، ص2.

(2) جدول من إعداد الباحث باستعمال مصادر مختلفة

	World Trade Organization Data base
منظمة العمل الدولية	قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية International Labor Organization Statistics
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Statistics Data Base
منظمة الأغذية العالمية	قاعدة بيانات إحصاءات منظمة الأغذية العالمية Food and Agricultural Organization (FAO) Database
منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	قاعدة بيانات منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SME Finance Forum Database
مجموعة البنك الدولي	قاعدة بيانات أطلس أهداف التنمية المستدامة The Atlas of Sustainable Development Goals
منتدى البحوث الاقتصادية	قاعدة البيانات الجزئية المفتوحة Open Access Micro Data Initiation (OAMDI)
الأمم المتحدة	قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الخارجية COMTRADE
جامعتي Harvard و MIT	قاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي

	The Atlas of Economic Complexity
منظمة التعاون الإسلامي	قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (أويستات) OIC Statistics Database

الفرع الأول: مفهوم قاعدة البيانات

تعرف قاعدة البيانات بأنها جمع لبيانات متعلقة ببعضها البعض، وقواعد البيانات (Database) من الناحية الفيزيائية هي مجموعة من عناصر البيانات المنطقية المرتبطة بعضها البعض بعلاقة رياضية حيث تتكون هذه القاعدة من جدول واحد أو جداول (Tables) يتألف كل جدول من أعمدة أو حقول (Columns or Fields) وسجلات وصفوف (Records) ويؤدي تقاطع العمود مع الصف إلى تكوين الخلية (Cell)، حيث يتم تخزين معلومة واحدة فقط في الخلية الواحدة⁽¹⁾.

أما تعريف قاعدة البيانات من الناحية المنطقية فهي مجموعة من المعلومات والبيانات المخزنة بطريقة نموذجية دون تكرار والمتصلة مع بعضها البعض ضمن علاقات متبادلة، فهي المستودع الذي يضم ويحوي جميع المعلومات عن منظمة أو شركة أو تنظيم ما... مهما كان حجم هذا التنظيم أو نوع المعلومات ومثال ذلك سجل الموظف الخاص به حيث يتكون من عدة حقول مثل اسم الموظف، تاريخ التعيين، رقم الموظف، درجة الموظف، الراتب، والقسم التابع له... تخزن المعلومات في جهاز الحاسوب على نحو منظم، حيث يقوم برنامج في الحاسوب يسمى محرك قاعدة البيانات (Database Engine) بتسهيل التعامل معها والبحث ضمن هذه البيانات، وتمكين المستخدم من الإضافة والتعديل عليها. يتم استرجاع البيانات باستخدام

(1) سمير أحمد موسى البلعوي، أثر توظيف الواجهات التعليمية على تنمية مهارات تصميم قواعد البيانات لطلبة كلية العلوم والتكنولوجيا- خانيونس، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص 40.

أوامر من لغة الاستعلام حيث تعتبر معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرار، ولقواعد البيانات نظام يتمثل فيما يلي:

يتم من خلاله استرجاع البيانات، أو الإضافة أو التعديل عليها، أو حذفها حيث يقوم البرنامج بالربط بين المستخدمين وبين محرك قاعدة البيانات لأداء تلك المهمة وفي حال وجود علاقة بين جداول قاعدة البيانات يسمى هذا نظام قواعد البيانات العلائقية (نظام إدارة قواعد البيانات العلائقية) (1).

الفرع الثاني: أهداف قواعد البيانات

يتمثل الهدف الرئيسي لمصمم قواعد البيانات في أن تكون خالية من التكرار ويمكن استرجاعها وتعديلها والإضافة عليها، دون أية مشاكل يمكن أن تحدث مع وجود التكرار فيها، إذ يتم التركيز على طريقة تنظيم البيانات وليس على التطبيقات الخاصة. وجعل تركيبة البيانات أقرب للطبيعة التصنيفية. وبهذا تتعدد وتختلف أنواعها منها:

- مراكز البيانات: وهو عبارة عن مباني ضخمة مجهزة بالإعدادات المطلوبة لقواعد البيانات، وتبرز تلك الضخامة من حيث المساحة التشغيلية والموارد البشرية ومتخصصي الصيانة والطقس الملائم من حيث نوع التكييف، كما أن لها عدة مولدات وقائية للطاقة.
- مستودع البيانات: وهو عبارة عن تجميع للبيانات التاريخية من قواعد البيانات التقليدية من عدة مصادر لاستخراج تقارير وتحليل تساعد في تنفيذ وأداء عمل المؤسسات (2).

(1) سمير أحمد موسى البلعاوي، نفس المرجع السابق، 2013، ص 40.
(2) الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، مرجع سابق، ص 8.

الفرع الثالث: أهمية وخصائص قواعد البيانات

لقواعد البيانات أهمية وفوائد عدة منها:

- السرعة - الدقة - التخلص من الورق والاختصار الشديد في المكان، إضافة إلى الاختزال والاكتناز
- الحداثة - توافر المعلومات عند الطلب - توحيد الملفات وبالتالي البيانات الموجودة في المكتبة
- كلها في موقع واحد ويمكن للجميع الاستفادة منها بدلا من بعثتها في أماكن ومواقع عدة.
- تمثل قاعدة البيانات بعض مظاهر العالم الحقيقي وفي بعض الأحيان يطلق عليه العالم المصغر

.Mini World

- هي ارتباط متماسك ومنطقي للبيانات وبالتالي فالتصنيف العشوائي للبيانات لا تشير بصحة إلى قاعدة البيانات.

- ممكن أن تكون قاعدة البيانات بأي حجم وبمستويات متعددة من التعقيد⁽¹⁾.

من المؤكد أن قواعد البيانات تتمتع بأهمية ليس لها مثل، وخاصة في عصر الثورة التكنولوجية التي نشهدها الآن، ومن أبرز نقاط أهميتها:

- ترتيب البيانات وتنظيمها والتركيز على ذلك.
- إمكانية تحديث المعلومات والبيانات بشكل مستمر.
- الأخذ بيد تركيبة البيانات لتكون أكثر قربا للطبيعة التصنيفية.
- الحرص على توفير قواعد بيانات خالية تماما من مشكلة التكرار.
- المساعدة في الوصول إلى البيانات والمعلومات المخزنة بكل سهولة ويُسر.
- تقديم تقارير دقيقة حول الوضع الراهن للإدارة العليا وتحفيزها على اتخاذ القرار الصائب.

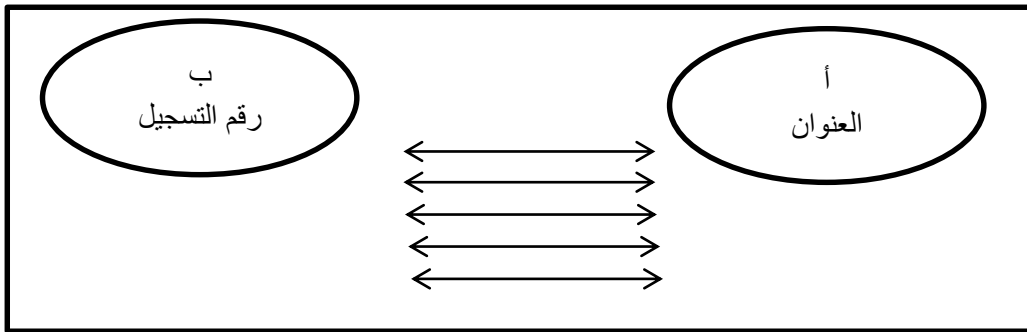
(1) سمير أحمد موسى البلعوي، مرجع سابق، ص 40.

- الوصول إلى أحدث وأدق البيانات في حال التأكد من صحة تصميم قاعدة البيانات.
- المساعدة في اتخاذ القرار من خلال الاعتماد على استرجاع البيانات.
- إمكانية استخدام أسلوب الاسترجاع المتعدد.
- التمتع بالبساطة في استرجاع البيانات.
- السرية والأمان للبيانات.
- توفير الوقت والجهد⁽¹⁾.

الفرع الرابع: علاقة البيانات ببعضها في قاعدة البيانات

أ- العلاقة بين عناصر البيانات:

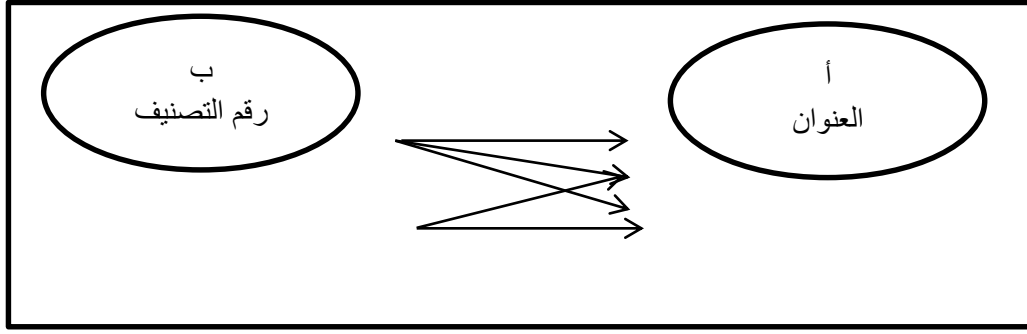
- 1- العلاقة البسيطة: (واحد إلى واحد) وتعني بأن كل قيمة لعنصر البيانات (أ) يقابلها قيمة واحدة فقط لعنصر البيانات (ب) مرتبطة بها وكذلك كل قيمة لعنصر البيانات (ب) يقابلها قيمة لعنصر البيانات (أ) مرتبطة بها⁽²⁾.



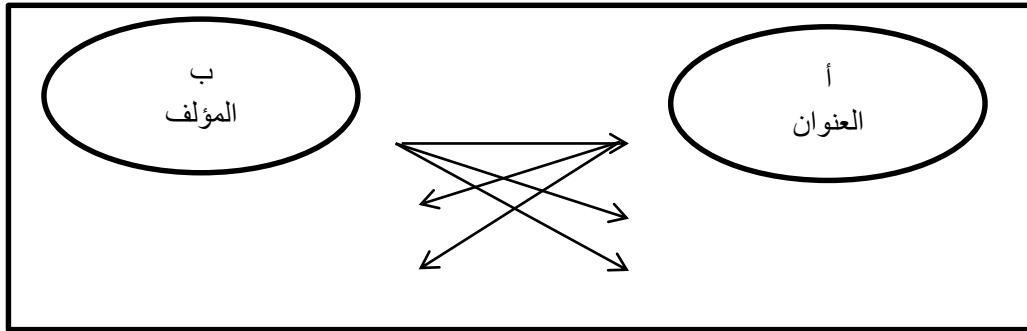
(1) سمير أحمد موسى البلعوي، مرجع سابق، ص 43.

(2) الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، مرجع سابق، ص 12.

2- العلاقة المعقدة: (الواحد إلى الكل) في هذا النوع من العلاقات نجد أن كل قيمة لعنصر البيانات (أ) يقابلها قيمة أو أكثر أو لا يقابلها قيمة لعنصر البيانات (ب) وكل قيمة لعنصر البيانات (ب) يقابلها قيمة واحدة لعنصر البيانات (أ)⁽¹⁾.



3- العلاقة المعقدة: تعني أن كل قيمة لعنصر البيانات (أ) يقابلها قيمة أو أكثر أو لا يقابلها قيمة لعنصر البيانات (ب) كما أن كل قيمة لعنصر البيانات (ب) يقابلها قيمة أو أكثر أو لا يقابلها قيمة لعنصر البيانات (أ)⁽²⁾.



ب- هناك تركيبات لقواعد البيانات حسب نوع العلاقة الرياضية بين البيانات ومنها:

(1) الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، مرجع سابق، ص12.

(2) نفس المرجع السابق، ص13.

- التركيب العلائقي (Relational Database): وهو اعتماد علاقة محددة بين عناصر البيانات، مثل أن تكون قيمة عنصر معتمدة على حاصل عنصرين، وهذا التركيب هو أنجح التراكيب المطبقة في عالم قواعد البيانات المعلوماتية، وذلك بسبب إعطائه تنوع في نوع العلاقة بين البيانات، لأن احتمالية تنفيذ العلاقة فيه أكبر من أي تركيب آخر.
- التركيب الهيكلي - الشبكي (Network Database): وهو اعتماد علاقة الهيكل التنظيمي بين عناصر البيانات، مثل أن يكون عنصرين مصنفيين تحت عنصر واحد أو تابعين له.
- التركيب الهرمي (Hierarchy Database): وهو اعتماد علاقة الهرم بين عناصر البيانات، مثل أن يكون كل عنصر مسؤول عن عنصر واحد فقط وليس أكثر⁽¹⁾.

المبحث الثاني: نماذج تحليلية عن بعض مراكز اصدار المؤشرات

تعتبر مراكز المعلومات الوحدة التي تتم من خلالها كل الإجراءات الفنية والمتخصصة، التي تسهل عملية توفير وتنظيم واستخدام المعلومات بأوعيتها وأشكالها المختلفة، كالبحث عن المعلومة من مصادرها المتعددة واختبار المناسب منها وفهرستها وتصنيفها وتحليلها واستخلاصها وتكثيفها، وفق الأسس والنظم العلمية والفنية، كما تقوم مراكز المعلومات بتحليل كافة أنواع المعلومات وتلخيصها واختصارها في نقاط واضحة ودقيقة، وتسهل وتسرع العودة إليها والاستفادة منها. فأياً مثال يمكن أن يرشح بأن يكون النموذج الموضح لهذه المراكز؟ وهل هذه المراكز تعتبر مراكز مستقلة بذاتها؟ أم لديها توجهات معينة؟ وإن كان كذلك، فكيف تؤثر بياناتها والمؤشرات الصادرة عنها، على دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة؟ وما هو مدى تأثيرها؟ أما من حيث المؤشرات، ماهي المؤشرات التي يمكن أن تكون العينة الموضحة لباقي

(1) الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، مرجع سابق، ص 13.

المؤشرات؟ وما مدى تأثير هذه المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة؟ وعلى الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية؟

المطلب الأول: مركز معهد الاقتصاد والسلام

الفرع الأول: التعريف بالمركز

معهد الاقتصاد والسلام (Institute Economics and Peace) هو مؤسسة فكرية مستقلة وغير حزبية ولا ربحية، مكرّسة لتعزيز فهم أفضل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تطور مجتمعًا أكثر سلامًا. يقوم المعهد بالأبحاث في العالم، هدفها تطوير أطر مفاهيمية جديدة لتحديد السلام، ومقاييس لتحليله وتحديد قيمته الاقتصادية، وكشف العلاقة بين السلام والأعمال والازدهار. ويتم ذلك عن طريق تطوير مؤشرات عالمية ووطنية، وحساب التكلفة الاقتصادية للعنف، وتحليل المخاطر على مستوى الدول وفهم السلام الإيجابي. كما يساهم في البحث والتفكير في مسائل الأمن والدفاع والإرهاب والتنمية. حيث يتضمن البحث في (IEP) مؤشر السلام العالمي (GPI)، ومؤشر الإرهاب العالمي (GTI)، وسلسلة من مؤشرات السلام الخاصة بكل دولة، بما في ذلك مؤشر السلام في المكسيك (MPI)، ومؤشر السلام الأمريكي (USPI)، ومؤشر السلام في المملكة المتحدة (UKPI). وذلك من خلال المكاتب المتواجدة في سيدني ونيويورك ومكسيكو سيتي وبروكسل. وهي تعمل مع مجموعة واسعة من الشركاء الدوليين وتتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية في قياس القيمة الاقتصادية للسلام وإبلاغها. تأسس معهد الاقتصاد والسلام عام 2007، من طرف رجل الأعمال ستيف كيليليا، المتخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات، يعتبر

معهد (IEP) مؤسسة خيرية أسترالية مسجلة غير ربحية، فهي منظمة معفاة من الضرائب بموجب قانون [501 C (3)]، أما فيما يخص التمويل الأولي فقد تسلمته من مؤسسها الأول ستيف كيليليا⁽¹⁾.

نقد: وبما أن هذه المؤسسة خيرية ومعفاة من الضرائب، فيرى الباحث مبدئياً أن المؤسسات الخيرية المعفاة من الضرائب من المفروض أن تكون مؤسسات مستقلة بذاتها، وبعيدة عن أي تأثير بالأنظمة السياسية والحكومات، لكن الأمر أحياناً هو غير ذلك، فغالبا ما يكون للمراكز والمؤسسات ما يسمى بالخط التأسيسي أو الخطوط العامة، يقوم على رسمها وتحديدها أصحاب النفوذ وتلك الشخصيات والجهات التي تمون هذه المؤسسات الخيرية. وبذلك أليا نجد أنها تتدخل في بعض قراراتها.

الفرع الثاني: أهداف المعهد

السلام هو محور أبحاث معهد الاقتصاد والسلام، لأنه شرط أساسي لتعزيز المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تمكن الانسان من الازدهار، بدون سلام لا يمكننا أن نحقق بشكل جماعي مستويات التعاون والشمولية والعدالة الاجتماعية اللازمة لحل تحديات الاستدامة العالمية الرئيسية التي تواجه البشرية.

إن أهداف وطموح معهد الاقتصاد والسلام تتمثل فيما يلي:

- يهدف المعهد إلى إظهار أن السلام هو مقياس إيجابي وملمووس وقابل للتحقيق. باستخدامه الأبحاث القائمة على البيانات.

- تجاوز المقاييس التقليدية للحرب واستكشاف محركات جديدة، ومحددات وملمس للسلام بشكل منهجي.

(1) الموقع الرسمي لمعهد الاقتصاد والسلام، تاريخ الاطلاع 2018/07/12، <http://economicsandpeace.org>

- يرمي المعهد إلى الوصول لحقيقة أن السلام سوف يحقق الرفاهية والتنمية للإنسان.
- تسهيل البحث المستقبلي من أجل فهم أفضل للآليات التي ترعى السلام وتدعمه.
- إنشاء أطر مفاهيمية جديدة لقياس السلام وتحديد كميته.
- إحداث نقلة نوعية في طريقة تفكير العالم نحو السلام⁽¹⁾.

الفرع الثالث: تواصل المعهد مع الجمهور

يصل الجمهور الواسع الانتشار إلى المعهد عبر بوابة تفاعلية (www.visionofhumanity.org)

تتيح لهم المشاركة في فهم السلام، والتعرّف على الأحداث والمؤتمرات، وكذلك من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والوحدات التعليمية، وكل ذلك يدفع نحو التغيير الإيجابي في عالم متغير باستمرار.

ويوفر معهد الاقتصاد والسلام مجموعة من الخدمات الاستشارية مع التركيز على توليد البيانات وتحليلها من أجل فهم أفضل للعناصر المختلفة للسلام. كما يقوم بإنتاج منهجيات مبتكرة لتحديد عناصر التنمية البشرية والتقدم، يستخدم المعهد الخبرة الداخلية لإنتاج أبحاث مخصصة لعدد من العملاء المختلفين. وتشمل مجالات خبراته الرئيسية البحث الكمي، وتوليد البيانات، وتطوير الفهرس، والتحليل الإحصائي وتوصيل البحوث المدفوعة بالبيانات في مجال السلام والصراع والتنمية.

ويتم الرجوع إلى أبحاث المعهد بانتظام في وسائل الإعلام العالمية كما تستخدمها المؤسسات الدولية الكبرى للمساعدة في تشكيل سياساتها. ويتم الرجوع إلى تقارير المعهد أيضا في صياغة الكتب والمنشورات⁽²⁾.

(1) الموقع الرسمي لمعهد الاقتصاد والسلام، نفس المرجع السابق.

(2) جدول من إنجاز الباحث باستعمال مصادر مختلفة

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

جدول يبين عناوين المراكز التابعة لمعهد الاقتصاد والسلام ⁽¹⁾	
العنوان	البلد
طريق المحيط الهادئ السريع، سانت ليوناردز، 205، أستراليا NSW 2056 info@economicsandpeace.org +61 2 9901 8500	سيدني - أستراليا المكتب الرئيسي
3 E 54th St NY 10022 الولايات المتحدة الأمريكية	نيويورك - و م أ
Cours Saint Michel 30b , 1200 -خلية 5	بروكسل - بلجيكا
Fluwelen Burgwal 58, 2511 سي جي، لاهاي، هولندا	لاهاي - هولندا
Piso 13, Reforma 195, CP 06500 ,Cuauhtemoc Mexico, CDMX	المكسيك
5 Lomagundi Rd, Mount Pleasant	هراري - زيمبابوي

جدول يبين عناوين مواقع معهد الاقتصاد والسلام على شبكة النت ⁽²⁾	
العنوان	الموقع
https://www.facebook.com/GlobalPeaceIndex	الفايسبوك
https://twitter.com/GlobPeaceIndex	التويتر
http://economicsandpeace.org/contact-us/	الموقع الإلكتروني
https://www.linkedin.com	موقع لينكدين

(1) جدول من إنجاز الباحث باستعمال مصادر مختلفة

(2) جدول من إنجاز الباحث باستعمال مصادر مختلفة

الفرع الرابع: أهم المراكز التي يتعامل معها المعهد

يتعامل المعهد مع العديد من المنظمات الدولية الرائدة في المشاريع البحثية والمنشورات والفعاليات، ومن

بين أهم هؤلاء الشركاء:

جدول يمثل المراكز التي يتعامل المعهد معها (1)		
	(Organisation for Economic Co-operation and Development)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD
	Centre For Strategic and International Studies)	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
	Oxford Poverty and Development Initiative)	مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية OPHI
	(Stockholm International peace Research Institute)	معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام
	(World Leadership Alliance – Club de Madrid)	تحالف القيادة العالمية – نادي مدريد
	United Nation Development Programme)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	(The Economist Intelligence unit)	الرائد العالمي في ذكاء الأعمال

(1) جدول من إنجاز الباحث باستعمال مصادر مختلفة

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

	(The World We Want)	مركز الدراسات الأمنية زيوريخ GSCP
	Centre For Humanitarian) (Dialogue	مركز الحوار الإنساني
	(Peace One Day)	منظمة "سيأتي السلام يوماً"
	(The World We Want)	العالم الذي نريده
	(United Nations)	هيئة الأمم المتحدة
	(The Commonwealth)	الكومنولث
	(The World Bank)	البنك الدولي

الفرع الخامس: أهم المراكز التي تتشارك معها في قياس الاتجاهات

تُستخدم أبحاث المركز من قبل الحكومات والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية الدولية مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأمانة الكومنولث، والبنك الدولي والأمم المتحدة. كما تعمل مع العديد من المنظمات وتشكل انتماءات وتحالفات، إضافة إلى مجموعة من الخبراء والشبكات التعاونية في جميع أنحاء العالم وهذا من أجل قياس وتوصيل الاتجاهات في السلام





مثل:

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

جدول يمثل المراكز التي تتشارك معها في قياس الاتجاهات (1)		
رمز المركز	المركز بالإنجليزية	اسم المركز
	(Global Partnership For The Prevention Of Armed Conflict)	الشراكة العالمية لمنع النزاعات المسلحة
	(International Dialogue On Peacebuilding and Statebuilding)	الحوار العالمي حول بناء السلام ومؤسسات السلام
	United Nation Association of) Australia)	رابطة الأمم المتحدة الأسترالية UNAA
	(European Foundation Centre)	مركز المؤسسة الأوروبية
	(Economists For Peace and Security)	اقتصاديون من أجل السلام والأمن
	Peace Security Funders) - Group)	مجموعة ممولي الأمن والسلام PSFG
	(Network European Peace Scientists)	شبكة علماء السلام الأوروبيين
	(United Nation Global Compact)	الميثاق العالمي للأمم المتحدة
	(Alliance for Peacebuilding)	التحالف من أجل بناء السلام

(1) جدول من إنجاز الباحث باستعمال مصادر مختلفة

الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة

	(Institute Economics and Peace)	معهد الاقتصاد والسلام
	(Religions For peace)	رابطة الأديان من أجل السلام
	(SYNERGOS)	دائرة المحسنين العالمية
	(Rotary)	روتاري

الفرع السادس: تأثير المركز

يظهر تأثير المركز في الساحة العلمية من خلال، استخدامه واعتماده في البحث على البيانات لتغيير الطريقة التي يفكر بها العالم في مسألة السلام. من خلال التحليل الكمي والنوعي الدقيق والتقارير المتعمقة وعقد خبراء عالميين لإجراء مناقشات مبتكرة، حيث يؤثر معهد الاقتصاد والسلام على التفكير التقليدي في مسائل الأمن والدفاع والتنمية.

تتم الإشارة إلى أبحاث المعهد بانتظام في وسائل الإعلام العالمية ويتم استخدامها من قبل المؤسسات الدولية الكبرى للمساعدة في تشكيل السياسة. كما يتم تضمين عمله في الدورات التعليمية الثانوية وما بعد الثانوي في جميع أنحاء العالم والمشار إليها في الآلاف من الكتب والمنشورات

يصل إلى المعهد جماهير جديدة وواسعة الانتشار من خلال بوابة تفاعلية تسمح بمشاركتهم في فهم السلام، www.visionofhumanity.org، والأحداث والمؤتمرات، وشبكات التواصل الاجتماعي ووحدات التعليم، والتي تؤدي جميعها إلى تغيير إيجابي في عالم دائم التغير⁽¹⁾.

الفرع السابع: المجالات الرئيسية التي يبحث فيها المعهد

أولاً: قياس السلام

يتيح قياس السلام على الصعيدين العالمي والوطني تقييم العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تخلق السلام. ففي كل عام يُنتج معهد الاقتصاد والسلام مقياس السلام العالمي، كما يُعتبر هذا المقياس من بين المقاييس الرائدة في العالم في قياس الهدوء الوطني، حيث يقيس مستويات السلام في 163 دولة، كما طور المعهد سلسلة من مؤشرات السلام الوطنية لاستكشاف نسيج السلام على المستوى دون الوطني⁽²⁾.

ثانياً: سلام إيجابي

يعتبر السلام أكثر بكثير من غياب العنف. حيث يصف السلام الإيجابي المواقف والهياكل والمؤسسات التي تدعم وتقف إلى جانب المجتمعات المسالمة. وفي هذا المجال قام المعهد بتطوير إطار عمل مفاهيمي، يُعرف باسم "أركان السلام"، يحدد نظاماً من ثمانية عوامل تعمل معاً لبناء سلام إيجابي. وللمساهمة في قياس مستويات السلام الإيجابي توفر "أعمدة السلام" المستمدة من تحليل إحصائي لأكثر من 5000 مجموعة بيانات، خريطة طريق للتغلب على الشدائد والصراع، وبناء سلام دائم⁽³⁾.

(1) موقع: www.visionofhumanity.org، تاريخ الاطلاع 2018/07/15.

(2) موقع: <http://economicsandpeace.org/research/#measuring-peace>، تاريخ الاطلاع 2018/07/16.

(3) موقع: <http://economicsandpeace.org/research/#measuring-peace>، نفس المرجع السابق.

ثالثا: اقتصاديات السلام

لقد طور المعهد منهجية مبتكرة لحساب الأثر الاقتصادي للعنف على الاقتصاد. وهي تقوم بذلك عن طريق حساب 13 نوعا مختلفا من الإنفاق المرتبط بالعنف على المستوى الوطني، وتطبيق تأثير مضاعف لمراعاة التأثير المستمر للعنف والخوف، هناك أمثلة فورية وواضحة على تأثير العنف على الاقتصاد، مثل رسوم المستشفى، أو تكاليف الأمن، وهناك أيضا تأثيرات أكثر دقة على المدى الطويل، مثل التحول إلى المزيد من الإنفاق الدفاعي من قبل الأفراد والشركات والحكومات (1).

رابعا: فهم المخاطر

باستخدام البيانات التي تم جمعها منذ عام 1996، طور المعهد منهجية جديدة لتحديد البلدان المعرضة لخطر الوقوع في عدم الاستقرار والعنف. حيث يسمح نموذج المخاطر بفهم عميق لمرونة الدول تجاه الصدمات الداخلية والخارجية، ويمكن استخدامه للتنبؤ بالمخاطر القادمة (2).

المطلب الثاني: مؤسسة فريدوم هاوس

الفرع الأول: التعريف بمؤسسة فريدم هاوس

بيت الحرية أو "فريدوم هاوس" Freedom House منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، تأسست في أكتوبر 1941، تدعم وتجري البحوث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الانسان، وأصبحت بذلك أول منظمة أمريكية تدافع عن النهوض بالحرية على مستوى العالم، من خلال العمل كمنظمة رقابة مستقلة مكرسة لتوسيع الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم، كان مؤسسو فريدوم هاوس قادة بارزين ومؤثرين من مجالات الأعمال والعمل والصحافة والأوساط الأكاديمية والحكومة، تقلد أول

(1) موقع: <http://economicsandpeace.org/research/#measuring-peace> ، مرجع سابق.

(2) موقع: <http://economicsandpeace.org/research/#measuring-peace> ، مرجع سابق.

منصب للرئاسة الفخرية فيها المرشح الجمهوري "ويندل ويلكي" والسيدة الأولى "إليانور روزفلت". تصف المنظمة نفسها بأنها "صوت خالص للديمقراطية والحرية في جميع أنحاء العالم"، تعتبر المؤسسة منظمة غير حزبية وغير ربحية، فهي منظمة معفاة من الضرائب إلى الحد الذي يسمح به القانون بموجب قانون 501 C (3)⁽¹⁾.

الفرع الثاني: اتجاهات وقناعات مؤسسة فريدم هاوس

تأسست منظمة فريدم هاوس على قناعة أساسية بأن الحرية تزدهر في الدول الديمقراطية حيث تكون الحكومات مسؤولة أمام شعبها، وتسود بها سيادة القانون، مع ضمان حريات التعبير وتكوين الجمعيات والمعتقدات، وكذا ضمان احترام حقوق النساء والأقليات والفئات المهمشة تاريخياً. تتحدث مؤسسة فريدم هاوس عن تلك التهديدات الرئيسية للديمقراطية، وتمنع المواطنين من ممارسة حقوقهم الأساسية، من خلال مزيج فريد من التحليل والدعوة المباشرة للمدافعين عن الحرية في الخطوط الأمامية، وخاصة أولئك الذين يعملون في مجتمعات استبدادية مغلقة⁽²⁾.

وتدعو المنظمة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون مع الحكومات ذات التفكير المماثل لمعارضة الدكتاتوريين من استعمال القمع والقوة، بغية تعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، والوقوف إلى جانب أولئك الذين يناضلون من أجل الحرية في المجتمعات القمعية والجهود المضادة للسلطوية، وكذلك مساعدتها في إنشاء المؤسسات التي تدعو لتعزيز السلام، وحقوق الإنسان والتعاون بين الدول، فدعمت خطة مارشال، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتحالف الأطلسي⁽³⁾.

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us> ، تاريخ الاطلاع 2018/07/22.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) نفس المرجع السابق.

الفرع الثالث: أهداف مؤسسة فريدم هاوس

- الدفاع عن الحرية على المستوى العالمي.
- ضمان سيادة القانون أمام الجميع.
- تعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، ومحاربة الأنظمة الدكتاتورية.
- المساهمة في وضع معايير للحقوق السياسية العالمية والحرية المدنية⁽¹⁾.

الفرع الرابع: تأثير

مؤسسة فريدم هاوس على الجمهور

يستشهد العديد من علماء السياسة والصحفيين وصناع السياسات كثيرا بتقارير الحرية في العالم السنوي الذي تصدره المنظمة، والذي يقيم درجة الحرية السياسية والحرية المدنية في كل بلد من بلدان العالم. كما تعتبر تقارير حرية الصحافة والحرية على الانترنت من ضمن التقارير الأخرى المميزة للمنظمة، والتي ترصد الرقابة على الصحفيين وحالات التهريب والعنف ضدهم، وإمكانية حصول الجمهور على المعلومات. وتعتبر بيت الحرية على نطاق واسع مصدرا موثوقا به⁽²⁾.

الفرع الخامس: تمويل مؤسسة فريدم هاوس

تحصل منظمة بيت الحرية على التمويل من خلال الأفراد وأيضا من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فاعتبارا من عام 2010، شكلت المنح المقدمة من حكومة الولايات المتحدة معظم الاعتمادات المالية التي تحصلت عليها المنظمة، لم تخصص تلك المنح لأسباب بعينها من قبل الحكومة الأمريكية ولكن تم تخصيصها من خلال عملية تنافسية.

(1) استخلصه الباحث من بعض الفقرات، <https://freedomhouse.org/about-us> ، تاريخ الاطلاع 2018/07/22.

(2) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org>، مرجع سابق.

نقد التمويل: بالرغم من أن بيت الحرية تعتبر مصدرًا موثوقًا به إلا أنه اتهم بعض النقاد بتقارير بيت الحرية بالتحيز أو تعزيز مصالح الحكومة الأمريكية في الخارج.

في عام 2001، وصل دخل فريدم هاوس إلى حوالي 11 مليون دولار، وزاد إلى ما يقارب 26 مليون دولار في عام 2006، تلك الزيادة معظمها كان جراء زيادة التمويل الفدرالي من 12 إلى 20 مليون دولار، ووصل التمويل الفدرالي في 2007 إلى 10 مليون دولار، لكنه لا يزال يمثل حوالي 80% من ميزانية المؤسسة، وتحظى المؤسسة بتمويل من المؤسسات والأفراد ومن بين المساهمين: مؤسسة برادلي ومؤسسة باين، ومؤسسة كارثيج ومؤسسة سكايف ومؤسسة غرايس ومؤسسة فورد (1).

ويحظى تقرير الحرية في العالم بدعم سخي من مؤسسة سميث ريتشاردسون ومؤسسة ليلي إندومينت. يقر بيت الحرية أيضًا بامتنان لمساهمات مؤسسة ريد، ومؤسسة أكليس وبودمان، وديفيد ل. فوجل، ومساهمين إضافيين آخرين يرغبون في عدم الكشف عن هويتهم. الحرية في العالم لا تتلقى أي تمويل حكومي (2).

الفرع السادس: برامج فريدم هاوس

تدعم بيت الحرية عدة برامج هدفها في الأخير تحقيق الحرية وهذا من خلال:

دعم البرامج التي تسعى لتعزيز الحكومة المفتوحة والدفاع عن حقوق الانسان.

البرامج التي تسعى إلى تقوية المجتمع المدني.

البرامج التي تساهم في تسهيل التدفق الحر للمعلومات والأفكار.

المساهمة في تقديم المنح والدعم في حالات الطوارئ.

(1) المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية. <https://www.iicss.iq/?id=412> ، تاريخ الاطلاع 2018/07/25.

(2) الموقع الرسمي لمنظمة بيت الحرية، <https://freedomhouse.org/report/freedom-world> ، مرجع سابق.

برامج تساهم في بناء القدرات، والتبادل الدولي وأنشطة التواصل.

الوقوف إلى جانب المظاهرات في الداخل، وتلك التي في الخارج تضامنا مع نظيراتها في الداخل (1).

الفرع السابع: أبحاث فريدم هاوس

- تنتج منظمة فريدم هاوس أبحاثا وتقارير حول عدد من القضايا والمواضيع الأساسية المتعلقة بالديمقراطية والحقوق والسياسات والحريات المدنية.

- نقاشات حول السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، حول تقدم الحرية وتراجعها.

- تقييم ومقارنة أوضاع ومعايير الحقوق السياسية العالمية والحريات المدنية.

- الحرية على الشبكة (Freedom on the Net). والذي يصل إلى الجماهير الناقدة في عالم التكنولوجيا وفي دوائر السياسة.

- الأمم في العبور (Nations in Transit). حيث يهتم بالإصلاحات السياسية لما بعد الشيوعية

- الحرية والإعلام (Freedom and the Media). وهو تقييم سنوي لحرية وسائل الإعلام.

- نشرة وسائل الإعلام الصينية (China Media Bulletin) (2).

- كما يصدر محلي فريدم هاوس بانتظام تقييمات تفسيرية حول التقنيات القمعية التي تستخدمها الأنظمة الاستبدادية الرائدة، بما في ذلك الصين وتركيا وروسيا.

في عام 1973 أطلق فريدم هاوس مبادرة جديدة تماما، وهو تقرير استخدم أساليب تحليل العلوم الاجتماعية

لتقييم مستوى الحرية في كل بلد في العالم، مع درجة رقمية وترتيبها على أنها حرة أو حرة جزئيا أو غير

حرة، يعرف التقرير باسم الحرية في العالم. على مر السنين اكتسبت الحرية في العالم الاهتمام والتأثير في

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us> ، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

وسائل الإعلام وعالم السياسة وبين الحكومات الأجنبية وبين العلماء، أطلق على الحرية في العالم "دليل ميشلان لتنمية الديمقراطية" و"القراءة الأساسية لواضعي السياسات والقادة السياسيين"⁽¹⁾.

الفرع الثامن: النطاق الجغرافي لعمل فريدم هاوس

إضافة إلى اهتمام مؤسسة فريدم هاوس بالبحث في بلد المنشأ الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الكبرى في قارة أوروبا وكذا روسيا وسعت المؤسسة مشاركتها في دعم الديمقراطية في كثير من مناطق العالم، بما في ذلك أمريكا اللاتينية وأوراسيا وشرق آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، كما اكتسبت فريدم هاوس سمعة طيبة في التعامل مع قضايا الحرية في بعض البيئات الأكثر صعوبة، مثل فنزويلا وكوبا وزيمبابوي وإثيوبيا ومصر وروسيا وبيلاروسيا وأكرانيا وكازاخستان. بالإضافة إلى ذلك تقدم المؤسسة مساعدة للمدافعين عن حقوق الانسان المحاصرين، بما في ذلك العديد ممن يواجهون الاعتقال والضرب والتهديد بالقتل بسبب عملهم⁽²⁾.

الفرع التاسع: فروع مؤسسة فريدم هاوس

بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان، أنشأ فريدم هاوس مركز معلومات أفغانستان، وهو مركز لتبادل المعلومات حول الصراع. لدى المؤسسة أيضا مكاتب ميدانية في عشرات البلدان منها أوكرانيا وهنغاريا وصربيا والأردن والمكسيك وبلدان في آسيا الوسطى.

المطلب الثالث: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الفرع الأول: التعريف ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هو برنامج تابع للأمم المتحدة يعمل على تنسيق الجهود الدولية في مجال التنمية ومساعدة البلدان على القضاء على الفقر والتهميش والحد من الفوارق الاجتماعية، كما يقوم بمساعدتهم في تطوير حلولهم لمواجهة

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us> ، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

تحديات التنمية المحلية والعالمية، من خلال دعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل. كما يساهم في تطوير القدرات المحلية التي تعتمد على موظفي البرنامج وشريحة واسعة من الشركاء، وترجمة البرنامج بالإنجليزية (United Nations Development Programme)، وتختصر في UNDP، تم إنشاؤه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1965م عبر دمج هيئتين أمميتين سابقتين هما: البرنامج الموسع للمساعدة التقنية للأمم المتحدة الذي أنشأ عام 1949م، والصندوق الخاص للأمم المتحدة الذي أسس سنة 1958م، يقع مقر البرنامج في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية (1).

ماذا يقصد بالتنمية البشرية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟

تتعلق التنمية البشرية- أو نهج التنمية البشرية- بتوسيع ثراء الحياة البشرية، بدلا من مجرد ثراء الاقتصاد الذي يعيش فيه البشر، حيث يركز هذا النهج على الناس وفرصهم وخياراتهم.

وفي نظر التنمية البشرية يجب أن تركز على:

- الناس: تحسين حياة الناس التي يعيشونها بدلا من افتراض أن النمو الاقتصادي سيؤدي تلقائيا إلى رفاهية أكبر للجميع، في الوقت الذي ينظر فيه إلى نمو الداخل أنه وسيلة للتنمية وليس غاية في حد ذاته.

- الفرص: أما من حيث الفرص فتتعلق التنمية البشرية بإعطاء الناس المزيد من الحرية في الحياة التي يقدرونها، وهذا يعني في الواقع تنمية قدرات الأشخاص ومنحهم فرصة لاستخدامها، فعلى

(1) مكتب تقرير التنمية البشرية (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home، تاريخ الاطلاع 2018/07/29.

سبيل المثال فإن تعليم الفتاة سيبني مهاراتها، ولكن لن يكون مفيداً إلا إذا حرمت من الوظائف، أو لم يكن لديها مهارات مناسبة لسوق العمل المحلية.

- الاختيار: إن التنمية البشرية في الأساس تتعلق بمزيد من الخيارات، من خلال توفير الفرص للناس، وليس الإصرار على الاستقادة منها، لا أحد يستطيع أن يضمن السعادة البشرية، والخيارات التي يتخذها الناس في اهتماماتهم الخاصة. يجب على عملية التنمية -التنمية البشرية- على الأقل أن تخلق بيئة للناس، فردياً وجماعياً، للتطور إلى أقصى إمكاناتهم والحصول على فرصة معقولة لقيادة حياة منتجة ومبدعة يقدرونها (1).

الفرع الثاني: اتجاهات وقناعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يرتكز نهج التنمية البشرية، الذي طوره الاقتصادي محبوب الحق، في عمل أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل في القدرات البشرية، والذي يتم تأطيره غالباً من حيث ما إذا كان الناس قادرين على "أن يكونوا" و "يفعلون" الأشياء المرغوبة في الحياة. الأمثلة تشمل:

الكائنات: تغذية جيدة، محمية، صحية.

الأعمال: العمل والتعليم والتصويت والمشاركة في الحياة المجتمعية.

تعد حرية الاختيار أمراً أساسياً في النهج: فالشخص الذي يختار أن يكون جائعاً (أثناء الصوم الديني) يختلف تماماً عن الشخص الجائع لأنه لا يستطيع شراء الطعام.

(1) الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <https://www.undp.org/content/undp/en/home/> تاريخ الاطلاع 2018/08/06.

كان للأفكار حول الروابط بين النمو الاقتصادي والتنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تأثير تكويني أيضاً. برز الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي كمؤشر رئيسي للتقدم الوطني في العديد من البلدان، ولكن لم يكن يُقصد أبداً استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاهية، بما في ذلك التركيز بشكل أكبر على التوظيف، يليه إعادة التوزيع مع النمو، ثم ما إذا كان الناس قد تم تلبية احتياجاتهم الأساسية. ساعدت هذه الأفكار على تمهيد الطريق أمام التنمية البشرية (المقاربة وقياسها) (1).

الفرع الثالث: أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مساعدة الدول النامية في الحصول على المساعدات واستخدامها بفعالية كما يشجع على حماية حقوق الإنسان وتطوير المرأة. كما يسعى أيضاً إلى خفض الفقر والوقوف إلى جانب البلدان بمساعدتها على بناء وتبادل الحلول لهذه التحديات: الحكم الديمقراطي، الحد من الفقر، الحد من الأزمات والتعامل معها، البيئة والطاقة، الإيدز.

يرتكز تقرير التنمية البشرية السنوي بتفويض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على قضايا التنمية العالمية وتوفير أدوات قياس وتحليل مبتكرة اقتراح سياسات عامة تكون في كثير من الأحيان مثيرة للجدل. كما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع تقارير التنمية البشرية الاقليمية والوطنية وحتى المحلية المبنية على إطار تحليلي (2).

الفرع الرابع: تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يتلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعانات مالية سنوية مباشرة من الدول وتعتبر النرويج والملكة المتحدة بالإضافة إلى كل من السويد واليابان أكثر الدول المانحة سخاء (3).

(1) الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <https://www.undp.org/content/undp/en/home/>، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) موقع الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/>، تاريخ الاطلاع 2018/08/08.

وتقدر ميزانية البرنامج لسنتي 2010-2011 مثلا بقيمة صافية 828.3 مليون دولار، أنفق 88% منها على أنشطة التنمية و7.5% على أنشطة الإدارة و2.6% على أنشطة الأمم المتحدة لتنسيق التنمية، و1.9% في المائة على أنشطة ذات أغراض خاصة (1).

الفرع الخامس: برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الحد من مخاطر النزاعات المسلحة أو الكوارث، وتعزيز التعافي المبكر بعد وقوع الأزمة، كما يعمل البرنامج على دعم الحكومات المحلية في تقييم الاحتياجات، وتنمية القدرات، والتخطيط المنسق، ووضع السياسات والمعايير.

ومن الأمثلة على برامج الحد من المخاطر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجهود المبذولة للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة، واستراتيجيات الحد من الكوارث الطبيعية، وبرامج لتشغيل استخدام الدبلوماسية ومنع العنف، تشمل برامج التعافي نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وجهود إزالة الألغام وبرامج إعادة إدماج المشردين، واستعادة الخدمات الأساسية، ونظم الانتقالية للبلدان التي تتعافى من الحرب. كما يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان على وضع استراتيجيات لمكافحة الفقر من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الفرص والموارد الاقتصادية، وربط برامج الفقر بالأهداف والسياسات الأكبر للدول، وضمان صوت أكبر للفقراء، كما يعمل أيضا على المستوى الكلي لإصلاح التجارة، وتشجيع وتخفيف عبء الديون، والاستثمار الأجنبي، وضمان استفادة الفقراء من العولمة. ويرعى البرنامج أيضا على أرض الواقع المشاريع التجريبية التنموية، ويعزز دور المرأة في التنمية، وينسق الجهود بين الحكومات والمنظمات غير

(1) <https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/brnmj-lmm-lmthd-lnmyyw/> تاريخ الاطلاع 2018/08/09.

الحكومية والمانحين الخارجيين، وبهذه الطريقة فهو يعمل مع القادة والحكومات المحلية لتوفير الفرص للفئات الفقيرة لإنشاء الأعمال التجارية وتحسين أوضاعهم الاقتصادية⁽¹⁾.

ومثالا على ذلك يعمل المركز الدولي للسياسات من أجل النمو الشامل لتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (آي بي سي آي جي) في برازيليا في البرازيل، على توسيع قدرات البلدان النامية على تصميم مشاريع التنمية الشاملة اجتماعيا وتنفيذها وتقييمها. فالمركز الدولي للسياسات من أجل النمو الشامل هو منتدى عالمي للحوار والتعلم حول السياسات فيما بين بلدان الجنوب، إذ عمل مع أكثر من 7000 مسؤول من أكثر من 50 دولة.

ويشير تقييم عام 2013 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالجهود المبذولة في الحد من الفقر إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد دعم بفعالية الجهود الوطنية للحد من الفقر، من خلال مساعدة الحكومات على إجراء تغييرات في السياسات لصالح الفقراء، كما يشير إلى وجود حاجة ماسة إلى قياس ورصد أفضل لآثار عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽²⁾.

الفرع السادس: مجال وأبحاث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمله في أربعة مجالات أساسية، وهي:

الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق دعم المشاريع والبرامج التنموية المحلية، ومساعدة الحكومات على وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تستهدف تعزيز استراتيجيات التنمية البشرية المراعية لمصالح الفقراء.

(1) الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <https://www.undp.org/content/undp/en/home/>، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

تعزيز الحكامة الديمقراطية عبر دعم الحكومات من أجل تطوير مؤسسات سياسية وأمنية وقضائية نزيهة ومستقلة، وتقديم المساعدة لمنظمات المجتمع المدني وتمويل مشاريعها الرامية إلى مكافحة الفساد وحماية حقوق المرأة والأقليات.

منع وقوع الأزمات من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراءها، والحد من المخاطر الطبيعية والكوارث ومساعدة البلدان المنكوبة على استعادة عافيتها.

حماية البيئة ودعم مشاريع التنمية المستدامة التي تهدف إلى محاربة التصحر وإلى الحفاظ على الغابات والمياه والتنوع الحيوي بالإضافة إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتكيف مع التغيرات المناخية.

كما يعني البرنامج بقضايا أخرى تنصب ضمن اهتماماته مثل حقوق النسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفئات الهشة في المجتمع، بالإضافة إلى محاربة داء فقدان المناعة المكتسب.

وتحدد السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ويسهر مجلس الإدارة على مراقبة أنشطته، في حين يتكلف المدير بتدبير الأنشطة اليومية للبرنامج ورفع التقارير الدورية إلى مجلس الغدارة الذي يضم ممثلين عن 36 دولة يتغيرون بصفة منتظم وعلى أساس تناوبي⁽¹⁾.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يلتزم بالمبدأ القائل بأن التنمية لا تنفصل عن السعي لتحقيق السلم والأمن الإنساني وإن الأمم المتحدة يجب أن تكون قوة للتنمية وتحقيق السلم، أما الهدف الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيكمن في مساعدة الدول على تطوير القدرة لتحقيق التنمية "التنمية الإنسانية المستدامة"

(1) موقع الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/>، مرجع سابق.

وبناء "الإدارة الجيدة" لاستئصال الفقر. وينسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأجهزة والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ويعمل مندوبوه الدائمون كمنسقين دائمين للنشاطات التشغيلية لجهاز الأمم المتحدة، ويعملون على تنسيق التنمية والمساعدات الإنسانية (1).

وهو يسعى أيضا ليكون شريكا تنمويا فعالا لوكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، وهو يعمل أيضا على مساعدة البلدان للاستعداد وتقادي وإدارة الحالات الطارئة والكوارث المعقدة، وبهذا الخصوص فهو يعتبر أحد أجهزة الرائدة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة التي تهدف إلى ضمان تنسيق الحالات الطارئة الانسانية (2).

والإضافة إلى برامجها العادية، يدير البرنامج صناديق معينة لأغراض خاصة، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب مكافحة التصحر والجفاف، ومتطوعو الأمم المتحدة ويشارك في تمويل صندوق البيئة العالمية بالإضافة إلى البرنامج العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (3).

الفرع السابع: النطاق الجغرافي لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يقع مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك وتوجد مكاتب تمثيلية له على الميدان في 132 دولة، وينفذ برامجها في أكثر من 170 دولة يسهر موظفوها على إنجاز مشاريع بها وعلى توفير المشورة والمساعدة التقنية للحكومات. وتقوم خمسة مكاتب إقليمية بمهمة التنسيق بين المكاتب القطرية هي: مكتب إفريقيا، مكتب الدول العربية، مكتب آسيا والمحيط الهادي، مكتب أوروبا ومجموعة الدول المستقلة، مكتب أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (4).

(1) الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <https://www.undp.org/content/undp/en/home/>، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) <https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/brnmj-lmm-lmthd-lnmyyw/>، مرجع سابق.

(4) موقع الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/>، مرجع سابق.

الفرع الثامن: بنية وفروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يشرف على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجلس تنفيذي مكون من 36 دولة عضوا، يتم اختيارها لفترات مدة كل منها 4 سنوات قابلة للتجديد. ويتم اختيار مدير البرنامج من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بموافقة الجمعية العامة، ويقوم خمسة وثمانون بالمئة 85% من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بممارسة أعمال ميدانية⁽¹⁾.

الفرع التاسع: وسائل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تتركز برامجه في كافة أنحاء العالم على مواضيع متعددة مثل استئصال الفقر، والحفظ والبيئة، وتوفير الوظائف وتقدم المرأة. وفي إدارته لبرامجه يستفيد من خبرات المنظمات غير الحكومية والأفراد بالإضافة إلى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

وفي سنة 1997، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية، الذي يقدم طريقة جديدة متعددة الأبعاد لقياس الفقر. ويقترح التقرير إجراءات تنمية تدور حول ستة محاور رئيسية، "تحسين الوضع الاقتصادي للفقراء"، و"تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة"، و"التنمية الاقتصادية للفقراء"، و"إدارة العولمة مع الاهتمام بالمساواة بدرجة أكبر على المستوى العالمي"، و"الإدارة الرشيدة"، و"الإجراءات الخاصة للأوضاع الخاصة"، ويقترح المحور الأخير وضع إجراءات خاصة للدعم العالمي للدول التي تعاني من الفقر المدقع لأسباب عديدة، مثل تدهور الأوضاع الاجتماعية أو النزاعات.

فيما يتعلق بحالات الطوارئ، يمكن للمندوبين الدائمين تنظيم جهود الإغاثة بالتعاون المباشر مع منسق الحالات الطارئة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ويحاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا دمج مشاريع إعادة التأهيل مع عمليات الإغاثة للتخفيف من حدة الفقر التي غالبا ما تغذي التوتر.

⁽¹⁾ <https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/brnmj-lmm-lmthd-lnmyyw/>، مرجع سابق.

وأخيرا يتولى هذا البرنامج إدارة برنامج التدريب على إدارة الكوارث بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية⁽¹⁾.

المطلب الرابع: مؤسسة الشفافية الدولية

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

هي منظمة غير حكومية دولية معنية بالفساد، (منظمة مجتمع مدني) بالإنجليزية Transparency International، يرمز لها اختصارا (TI)، تأسست عام 1993، من قبل المدير السابق للبنك الدولي المحامي الألماني بيتر إيغن (Beter Eigen)، يقع مقر أمانتها العامة في برلين بألمانيا، كما تضم فروعاً في حوالي 100 دولة، فمذ العام 1995 وهي تقوم بإصدار مؤشر فساد سنوي Corruption Perceptions Index CPI، بالإضافة إلى نشر تقرير فساد عالمي، وهذا من خلال جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالفساد، حيث تعرف المنظمة الفساد بأنه " سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة " ومن هذا المنطلق فالشفافية الدولية منظمة تقود الحرب ضد الفساد، وإنهاء كافة الآثار المترتبة عنه والمدمرة للرجال والنساء والأطفال حول العالم، من خلال خلق تغيير نحو عالم دون فساد⁽²⁾. خصصت المنظمة مجلس إدارة هو بمثابة الهيكل المركزي الذي تقوم عليه، ويكون التمثيل في هذا المجلس بانتخاب سنوي عام حيث يضم 12 عضواً من دول ومناطق مختلفة، بالإضافة إلى مجلس استشاري أفراده باحثين بارزين على المستوى العالمي يقدمون النصح للمؤسسة ويساهمون في تنمية البرامج. كما تتكفل السكرتاريا العامة بدعم فروع المنظمة وتنسيق العمل فيما بينها، وتعتبر المفصل الحيوي في المنظمة تضم مجموعة من الأكاديميين والممارسين في المجال⁽³⁾.

(1) <https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/brnmj-lmm-lmthd-lnmyyw/>، مرجع سابق.

(2) منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد موقع المنظمة <https://www.transparency.org/en/>، مرجع سابق.

(3) غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية – مع الإشارة إلى حالة العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العراق، العدد 9، 2016، ص 171.

الفرع الثاني: أهداف منظمة الشفافية الدولية

- إيقاف الفساد وتعزيز الشفافية.
- المساءلة والنزاهة على جميع المستويات عبر جميع قطاعات المجتمع.
- هدف المنظمة هو الحد من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين وتقوية نظم النزاهة المحلية والعالمية.
- خلق تغيير نحو عالم من دون فساد.
- تلتزم بكشف الفساد حول العالم.
- ومن بين أهدافها أن تكون محايدة وتقوم بعمل ائتلاف لمحاربة الفساد.
- المساعدة في تقديم رؤى قيمة ومناهج جديدة لمعالجة الفساد⁽¹⁾.

الفرع الثالث: مهام ورؤية منظمة الشفافية الدولية

تكمن مهمة المنظمة في إيقاف الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة على جميع المستويات وعبر جميع قطاعات المجتمع. من خلال إعداد أبحاث عن درجات النزاهة لدى الحكومات ومؤشرات الفساد الإداري والمالي، ومتابعة ردود الحكومات وتصرفاتها تجاه مشروعات القوانين التي تقدمها المنظمة لمواجهة الفساد في تلك الدول⁽²⁾.

أما رؤية المنظمة فتتمثل في عالم تكون فيه الحكومة السياسية والأعمال والمجتمع المدني والحياة اليومية للناس خالية من الفساد، فالمنظمة تعتبر مؤسسة مستقلة وغير حكومية وغير هادفة للربح، وتعمل مع شركاء متشابهين التفكير في جميع أنحاء العالم لإنهاء الظلم والفساد. ومن أجل الوصول إلى هناك تكمن مهمتنا في وقف الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة على جميع المستويات وعبر جميع قطاعات المجتمع،

(1) منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد موقع المنظمة/ <https://www.transparency.org/en>، مرجع سابق.

(2) غزوان رفيفي عويد، مرجع سابق، ص 171.

وهذا من خلال الفروع الوطنية في أكثر من 100 دولة وأمانة دولية في برلين، أما القيم التي بنيت عليه المنظمة فهي: الشفافية - المسؤولية - النزاهة - التضامن - الشجاعة - العدالة - الديمقراطية⁽¹⁾.

الفرع الرابع: مبادئ منظمة الشفافية الدولية

1- تعمل المنظمة بشكل تعاوني مع جميع الأفراد والجماعات، ومع الشركات والمنظمات التي لا تستهدف الربح، ومع الحكومات والهيئات الدولية الملتزمة بمكافحة الفساد، مع مراعاة سياسات الأولويات المحددة من قبل مجالس إدارة المنظمة.

2- تتعهد المنظمة أن تكون منفتحة وصادقة وتخضع للمساءلة في علاقاتها مع كل من تتعامل معهم

3- ستكون المنظمة ديمقراطية وغير حزبية سياسياً، وغير طائفية في عملها.

4- ستدين المنظمة بشدة الرشوة والفساد أينما تم تحديدها بشكل موثوق.

5- المواقف التي تتخذها المنظمة ستعتمد على التحليل السليم والموضوعي والمهني ومعايير البحث العالية.

6- تقبل المنظمة فقط التمويل الذي لا يضر بقدراتها على معالجة القضايا بحرية وموضوعية شاملة.

7- تتعهد المنظمة بتقديم تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب عن أنشطتها لأصحاب المصلحة.

8- ستحترم المنظمة وتشجع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

9- تلتزم المنظمة أن يكون التمثيل في مجالس إدارتها متوازن ومتنوع.

10- كحركة عالمية واحدة، تقف المنظمة متضامنة مع بعضها البعض ولن تتصرف بطرق قد

تؤثر سلباً على الفروع الأخرى أو حركة منظمة الشفافية الدولية ككل⁽²⁾.

(1) منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد موقع المنظمة <https://www.transparency.org/en/>، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

الفرع الخامس: تمويل منظمة الشفافية الدولية

يمكن التمويل الآمن والمتنوع منظمة الشفافية الدولية من القيام بعملها الحيوي، والحفاظ على استقلاليتها وسمعتها، والعمل بفعالية. أما عن كفاءات تمويل المنظمة، فهي تتلقى تمويلاً من الجهات المانحة، بما في ذلك الوكالات الحكومية والمؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات والقطاع الخاص والأفراد، قد يكون التمويل غير مقيد أو مرتبط بمشروعات وبرامج محددة. حيث تعتمد المنظمة على قبول التمويل -سواء كان نقدياً أو عينياً- من أي جهة مانحة شريطة ألا يؤثر القبول على استقلاليتها في متابعة المنظمة لمهمتها أو تعريض سلامتها للخطر، أما عن دخل الأمانة فهو في الغالب من طرف الجهات الحكومية ومتعددة الأطراف⁽¹⁾.

من بين الوكالات الحكومية التي تقدم منح للمنظمة، نجد الدول الأوروبية التي تساهم بـ 74%، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادة مساهمة المملكة المتحدة، إضافة إلى تمويل من بعض الدول في الأمريكيتين بـ 19%، أما حكومات آسيا والمحيط الهادي فهي تساهم بـ 7%، والباقي هم المانحون الأفراد وشركاء التحالف بنسب صغيرة نسبياً. وهذه هي القائمة بالتفصيل⁽²⁾.

أولاً: وكالات حكومية

- 1- وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (DFID)
- 2- وزارة الشؤون الخارجية والتجارة أستراليا (DFAT)
- 3- وزارة الخارجية الفدرالية (AA)، ألمانيا
- 4- الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، ألمانيا

(1) منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد موقع المنظمة <https://www.transparency.org/en/>، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

- 5- الوزارة الاتحادية للبيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية (BMU)، ألمانيا
- 6- الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية والتعاون الإنمائي، بلجيكا
- 7- الوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ)
- 8- الشؤون العالمية كندا
- 9- المعونة الأيرلندية
- 10- وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، فرنسا
- 11- وزارة خارجية الدنمارك (Danida)
- 12- وزارة خارجية إستونيا
- 13- حكومة جمهورية كوريا
- 14- وزارة الخارجية هولندا
- 15- وزارة الشؤون الخارجية والتجارة، نيوزيلندا
- 16- الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، سيدا
- 17- الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)
- 18- وزارة الخارجية الأمريكية⁽¹⁾.

ثانيا: مؤسسات متعددة الأطراف

- 1- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)
- 2- المفوضية الأوروبية (EC)
- 3- مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

(1) منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد موقع المنظمة <https://www.transparency.org/en/>، مرجع سابق.

4- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

5- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNODC)

ثالثا: المؤسسات والصناديق الإستثمارية

1- مؤسسة Adesium

2- Sigrid Rausing Trust (SRT)

3- مؤسسة BHP

4- مؤسسة تطوير OSI

5- مؤسسات المجتمع المفتوح (OSF)

6- مؤسسة وليام وفلور أهيلوليت

7- مؤسسة جون د، وكاثرين ت، ماك آرثر

8- مؤسسة الديمقراطية والإعلام

9- مؤسسة الملك بودوان⁽¹⁾.

رابعا: الأعمال

1- Equinor ASA

2- أرنست وينغ للمحاماة

3- نورسك هيدرو ASA

4- Sanlam Life Insurance Limited

5- Snam SpA

(1) منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد موقع المنظمة <https://www.transparency.org/en/>، مرجع سابق.

Stora Enso OYJ –6

خامسا: المنظمات والمؤسسات الأخرى وشركاء التحالف

1- معهد كريستيان ميكلسن (CMI)

2- أصدقاء منظمة الشفافية الدولية (FOTI)

3- الرابطة الدولية للقضاة (IAWJ)

4- شبكة تطوير الصحافة (JDN)

5- Consejo Nacional Para La Etica Publica- Proetica

6- Rencontre Pour La Paix et les droits de l’homme (RPDH)

7- فرقة العمل للنزاهة المالية

8- منظمة الشفافية الدولية - فرنسا

9- منظمة الشفافية الدولية- بالمملكة المتحدة

سادسا: الأفراد

1- Mellennesse Blackbird

2- راسل ك . بروسيسوس جونيور

3- رولف هيلينبراند

4- سورين فابيان هيبل

5- يوهان بيتر جيسن

6- باتريك كينش

7- جيوفانا لونغو

8- نيكولاس نيمري

9- لورينز ريشل

10- جريجوري توماس

11- يوهانس ويرى

12- هيلديجارد ويمر

13- Joachim tershlusen⁽¹⁾.

تأكيد المنظمة على تحريها الاستقلالية في المنح:

في إطار السعي للحصول على تمويل للمنظمة من مجموعة واسعة من المصادر، وهذا من أجل تمكين هيئاتها من القيام بعملها، تحرص المنظمة على توخي الحذر لضمان ألا يؤدي التمويل المرتبط بالمشروع إلى تأثير لا مبرر له على عمل برنامج منظمة الشفافية الدولية، مع مراعاة استقلاليتها وسمعتها. ويظهر تحري المؤسسة في استقلاليتها من حيث فرض أن يكون المتبرع لمنظمة الشفافية الدولية قادرا على مواجهة التدقيق العام، كما تتطلب استقلالية منظمة الشفافية الدولية أن يخضع المانح لنفس الانتقاد من قبل المنظمة مثل أي منظمة أو فرد آخر في وضع مماثل، حيث لا يمكن لمانح متهم بالتورط في الفساد أن يتوقع حماية من منظمة الشفافية الدولية.

يمكن أن تتلقى منظمة الشفافية الدولية التمويل من الشركات والمانحين من القطاع الخاص، هذا لا يعني أي مصادقة على سياسات أو سجل الشركة المانحة، من المستحسن أن الشركة المانحة قد التزمت علنا

(1) منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد موقع المنظمة <https://www.transparency.org/en/> . مرجع سابق.

بالمعايير الأخلاقية (مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادئ الأعمال...) وقد تطلب هيئات منظمة الشفافية الدولية من الجهات المانحة قبل قبول تبرعاتها، التوقيع على الالتزام بالنزاهة⁽¹⁾.

تؤكد المنظمة أنه يجب أن لا تقبل أي هيئة من مؤسسات الشفافية الدولية تبرعا من إحدى الشركات التي ثبت تورطها في الفساد ما لم تتمكن الشركة من إثبات أن ذلك كان انتهاكا لسياسات الشركة، أو أنه يتم معالجة خرق هذه السياسات بطريقة مناسبة، أو أن سياساتها تم تعديلها لحظر انتهاك مماثل في المستقبل، حيث تعمل منظمة الشفافية الدولية مع الشركات على أساس أنها تعمل من أجل بيئة عمل لا يتم قبول الرشوة فيها.

فيقع على عاتق الموظفين ومجالس إدارة هيئات المنظمة مسؤولية ضمان عدم تعريض استقلالية وسمعة منظمة الشفافية الدولية للخطر، إذا كان أيا من الموظفين أو أعضاء مجلس إدارة هيئة منظمة الشفافية الدولية قلقا من وجود خطر على استقلالية منظمة الشفافية الدولية أو سمعتها من التبرعات التي تم تلقيها بالفعل، أو على وشك القبول، فيجب على الشخص (الأشخاص) لفت انتباه مدير أو رئيس مجلس تلك الهيئة المعنية⁽²⁾.

الفرع السادس: أهم المراكز التي تتعامل معها منظمة الشفافية الدولية

تشارك منظمة الشفافية الدولية في نهجها الخاص ببناء التحالف مع العديد من أصحاب المصلحة حول العالم، ومن بين هذه المؤسسة الرسمية ما يلي:

أولا: المنظمات الحكومية الدولية التالية

- مجلس أوروبا - الوضع التشاركي

(1) منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد موقع المنظمة <https://www.transparency.org/en>، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

- صناديق الاستثمار في المناخ، برنامج تعزيز الطاقة المتجددة (UNFCCC) ثم انتخابه كممثل للمجتمع المدني في الدول المتقدمة مع وضع مراقب.
- المفوضية الأوروبية - عضو ضغط مسجل كمنظمة غير حكومية.
- البرلمان الأوروبي - منظمة غير حكومية معتمدة.
- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ - (IPCC) مراقب معتمد.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - (OECD) صفة مراقب رسمي.
- إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة - اعتماد المنظمات غير الحكومية (إدارة شؤون الإعلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي).
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) مراقب معتمد.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (UN ECOSOC) منح المركز الاستشاري الخاص للاعتماد (1).

ثانياً: منظمة الشفافية الدولية عضو في المنظمات التالية

- عضو في مجموعة تنسيق المساعدة الأفضل.
- عضو في Bundesverband dt. Pressesprecher.
- عضو في التحالف العالمي لمشاركة المواطنين CIVICUS.
- عضو في لجنة المنظمات الدولية غير الحكومية.
- عضو في مركز المؤسسة الأوروبية.
- عضو في مركز السياسة الأوروبية (EPC).

(1) منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد موقع المنظمة <https://www.transparency.org/en/>، مرجع سابق.

- عضو في دعاة حرية المعلومات.
- عضو في أصدقاء أوروبا (FoE).
- عضو في مجموعة العمل العالمية - G8 / G20
- عضو في شبكة المنظمات غير الحكومية في مرفق البيئة العالمية.
- عضو مشارك في شراكة المساءلة الانسانية.
- عضو في المجموعة الدولية لتنسيق مكافحة الفساد IGAC.
- عضو في Industrie- Pension-Verein Ev.
- عضو اللجنة التوجيهية مبادرة شفافية المساعدات الدولية.
- عضو في مركز التجمع المدني الدولي.
- عضو في LINGOS (1).

ثالثا: التمثيل الرسمي

منظمة الشفافية الدولية ممثلة رسميا في إدارة الهيئات التالية:

- بنك التنمية الآسيوي (ADB) مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الفساد لآسيا والمحيط الهادي - ممثل المجموعة التوجيهية للمبادرة.
- مؤسسة وكلاء التاج - عضو دائم منتخب.
- المرصد المالي - (FW) ممثل في المجلس.
- مبادرة شفافية المساعدات الدولية - ممثلة في اللجنة التوجيهية.

(1) منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد موقع المنظمة <https://www.transparency.org/en/>، مرجع سابق.

- الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد- نائب مجلس الإدارة.
- رئيس المجلس مركز المجتمع المدني الدولي.
- المجموعة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية للمنتدى الاقتصادي العالمي - (WEF).
- المنتدى الاقتصادي العالمي - (WEF) مبادرة الشراكة ضد الفساد (PACI).
- رئيس مشارك في مجلس جدول الأعمال العالمي (GAC) بشأن الفساد (1).

رابعاً: أدوارها

قامت أمانة الشفافية الدولية بدور حاسم في إنشاء وتعزيز مبادرات عالمية لمكافحة الفساد، مثل الاتفاقية التي أمضتها مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة (2).

خلاصة واستنتاجات

وفي نهاية هذا الفصل يخلص الباحث إلى اثبات فرضية أن مؤشرات التنمية والحوكمة والشفافية والإرهاب تعتبر أهم المؤشرات في الساحة الدولية، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

أن بناء مؤسسات تتمتع بالقدرة والكفاءة والانفتاح والشمول والمساءلة، من خلال ضمان الاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية الحكومة، هي مسائل ذات أهمية كبيرة في الساحة الدولية، تقوم بمعالجتها والبحث فيها مؤشرات الحوكمة والشفافية. أما المواضيع المتعلقة بنوعية الحكومة المفتوحة ومدركات الفساد، وتصنيف الديمقراطية والتي تساعد على معرفة نوعية الحكم، ونسبة انفتاح الحكومات ودرجة تطبيق الديمقراطية في الدول، فتنطوي مؤشرات التنمية السياسية بدراساتها، وتظهر الأهمية كذلك على الساحة الدولية في فحص

(1) منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد موقع المنظمة <https://www.transparency.org/en/>، مرجع سابق.

(2) منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة / مدركات الفساد موقع المنظمة <https://www.transparency.org/en/>، مرجع سابق.

التوجهات حول مستقبل الإرهاب والسياسات المطلوبة تجاهه، وهي المواضيع التي تقوم بمعالجتها مؤشرات الصراع والحرب على التوازن العسكري ومؤشرات السلام العالمي، وما يخص الإرهاب العالمي.

ومما سبق البحث فيه في الفصل الثالث يستنتج الباحث أن:

- غالبا ما تصدر المؤشرات وفق مواعيد ثابتة وجدول زمني محدد لا يتغير مهما كانت الظروف، يتم تحديث بعض التقارير والمؤشرات بطريقة دورية (مثلا، كل أسبوع أو شهر أو فصل أو سنة أو كل سنتين منذ بداية ظهورها).
- تسعى مؤشرات التنمية البشرية في مجمل التقارير التي تصدرها إلى دراسة النماذج التنموية التي تمكن الأشخاص من توسيع نطاق قدراتهم البشرية واستغلالها أحسن استغلال.
- تسعى مؤشرات التنمية البشرية إلى تعميق الجوانب الديمقراطية على حد سواء، وبخاصة الأقليات العرقية والمهاجرين، عبر ضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتوفير التعليم والوظائف والعدالة وغيرها.
- تستهدف مؤشرات بيئة الأعمال التعرف على طبيعة البنية الإجرائية لممارسة أنشطة الأعمال، وفقا لقدرات الدول على توفير بيئة أعمال، وأنظمة مناسبة لتشجيع تأسيس المشاريع، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.
- مؤشرات التنافسية العالمية تقوم على قياس القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول، وإيجاد تصنيف لها حسب مستوى قدرتها التنافسية على المستوى الدولي والعوامل المحددة لها.
- تُعني مؤشرات المعرفة والابتكار بقياس المعرفة كمفهوم وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة، من خلال تقييم أداء الحوافز الاقتصادية للحاكمة الرشيدة، والتعليم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تهتم مؤشرات النمو الاقتصادي بتناول القضايا الاقتصادية، لتحديد مدى أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة، من أجل تقييم مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه.
- مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والحاسوب ووسائل الإعلام، تساعد على تقييم البيئة العامة التي تنمو فيها التكنولوجيا ووسائل الإعلام في مختلف الدول حول العالم.
- تعني مؤشرات الثقافة والدين والعرق بإصدار تقارير تهتم بدراسة القيم العالمية وتغييراتها، وما مدى تأثيرها على الحياة الاجتماعية والسياسية، على مستوى الأديان والإلحاد، وعلى مستوى التنوعات اللغوية في العالم.
- تهدف مؤشرات الغذاء والزراعة إلى معرفة العوامل الدافعة نحو الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة.
- تركز مؤشرات العلوم والعلم والتدريب، على قياس سمعة الخريجين من أفضل كليات إدارة الأعمال، وعلى أداء الجامعات العالمية من حيث التدريس والبحث ونقل المعرفة.
- إن الهدف من وراء مؤشرات البيئة هو تعزيز الشفافية في سياسة المناخ والمخاطر الدولية. وتشجيع الدول والبلدان على اتخاذ إجراءات طموحة بشأن حماية المناخ.
- يقوم بإنتاج ونشر المؤشرات المختلفة مؤسسات وهيئات عدة يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات مؤسسات عامة: وهي منظمات حكومية كالمصرف المركزي أو الوزارات المتنوعة، وهيئات وبرامج عالمية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية.
- مؤسسات خاصة: الشركات الاستشارية وشركات الخدمات المالية والمنظمات غير الحكومية، فمثلا وكالات تقييم الائتمان (مثل موديز واستاندرز اند بورز)، ومن المنظمات غير الحكومية، مثل مؤسسة رعاية الأطفال .save the children

الجامعات العامة ومراكز البحث والأكاديميون والأفراد: هذه الجهات تقوم بإصدار تقاريرها ومؤشراتها الخاصة في شكل مقالات أو كتب فمثلا جامعتي بيل وكولومبيا تصدران مؤشر الأداء البيئي (EPI) ومؤشر الاستدامة البيئية (ESI).

- قواعد البيانات مجموعة من المعلومات والعناصر المنظمة المرتبطة مع بعضها البعض بعلاقة رياضية، تتكون من جدول على الأقل، تخزن فيها المعلومات، فيما يسمى بالسلاسل الزمنية وفي موضوعات عدة منها (الصحة، الزراعة، التجارة، التعليم، الحوكمة...).
- تستعمل مراكز قواعد البيانات أنظمة تسمى بنظام إدارة قواعد البيانات، وهو البرنامج الذي يتم من خلاله استرجاع البيانات أو إضافة التعديل عليها أو حذفها وكذا إدارتها بسهولة.
- يتمكن الأشخاص والباحثين والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية من الوصول إلى مراكز قواعد البيانات وتناول المعلومات بسهولة، عن طريق الدخول إلى البوابة الرئيسية.
- معهد الاقتصاد والسلام (Institute Economics and Peace) هو مؤسسة فكرية مستقلة وغير حزبية ولا ربحية، مكرسة لتعزيز فهم أفضل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تطور مجتمعاً أكثر سلاماً. يقوم المعهد بالأبحاث في العالم، هدفها تطوير أطر مفاهيمية جديدة لتحديد السلام، ومقاييس لتحليله وتحديد قيمته الاقتصادية، وكشف العلاقة بين السلام والأعمال والازدهار.
- بيت الحرية أو "فريدم هاوس" Freedom House منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، تأسست في أكتوبر 1941، تدعم وتجري البحوث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الانسان، وأصبحت بذلك أول منظمة أمريكية تدافع عن النهوض بالحرية على مستوى العالم، من خلال العمل كمنظمة رقابة مستقلة مكرسة لتوسيع الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو برنامج تابع للأمم المتحدة يعمل على تنسيق الجهود الدولية في مجال التنمية ومساعدة البلدان على القضاء على الفقر والتهميش والحد من الفوارق الاجتماعية، كما يقوم بمساعدتهم في تطوير حلولهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية، من خلال دعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل.
- الشفافية الدولية منظمة غير حكومية دولية معنية بالفساد، (منظمة مجتمع مدني) بالإنجليزية Transparency International، يرمز لها اختصاراً (TI)، تأسست عام 1993، من قبل المدير السابق للبنك الدولي المحامي الألماني بيتر إيغن (Beter Eigen)، يقع مقر أمانتها العامة في برلين بألمانيا، كما تضم فروعاً في حوالي 100 دولة، تقود الحرب ضد الفساد، وإنهاء كافة الآثار المترتبة عنه والمدمرة للرجال والنساء والأطفال حول العالم، من خلال خلق تغيير نحو عالم دون فساد.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

- المبحث الأول: نماذج تحليلية عن بعض

المؤشرات واستخداماتها

- المبحث الثاني: الجوانب الإيجابية والسلبية في

استخدام المؤشرات

- خلاصة الفصل

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

لمعالجة هذا الفصل لابد من الرجوع إلى السؤال الرئيسي للفصل والذي يحدد إطاره العام، ويبرز فيما يلي: كيف يتم استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة؟ وهل يرجع ذلك إلى تصورات صانعي المؤشرات وخلفياتهم؟ أم يستند إلى خطة ومنهج علمي معرفي متفق عليه بين الباحثين والعلماء؟ وللإجابة على هذا السؤال قدم الباحث الفرضية التالية: يرى الباحث أن الخلفيات الأيديولوجية والمصالح السياسية لجهات التمويل والدعم تؤثر في استخدام مؤشرات ترتيب وتصنيف الدول، كما أنها تؤثر على دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة سلباً وإيجاباً. صحة هذه الفرضية من عدمها تقتضي بحثاً سيتناوله الفصل بالتدقيق متتبعا خطوات منهج تحليل المضمون.

مؤشر الإرهاب العالمي، مؤشر الحرية في العالم، مؤشر مدركات الفساد، هي مؤشرات قياس لأداء وترتيب الفاعلين كما تعد إحدى الركائز التي تعتمد عليها مراكز البحث في تصنيف وترتيب الدول والمؤسسات الدولية سواء على المستوى القاري أو العالمي أو ما دونهما، حيث تتميز التقارير الصادرة عن المراكز العالمية بشأن هذه المؤشرات بإيجابيات وسلبيات، تمكّن من مقارنة الدول ببعضها البعض، وبالتالي إمكانية استفادة الدول من بعضها، خاصة النامية (المبحث الأول)

تساعد المؤشرات على تتبع التحليلات الأساسية للظواهر من خلال المعلومات الفورية، كما تتيح للدارسين والمتابعين قدراً كبيراً من التحليلات والأدوات والطرائق، فضلاً عن إمكانية ضبطها وتخصيصها والجمع بينها في استراتيجيات تلبي احتياجات الباحثين، فتتعدد مؤشرات يسمح بقدر كبير من الحرية في اختيار المؤشرات الأنسب. في الوقت الذي ترتفع فيه قيمة استعمال المؤشرات وتستفيد منها الكثير من الدول

والمنظمات والهيئات، تتعرض من جانب آخر إلى انتقادات ومعارضة شديدة من قبل العديد من الدول، وتخص هذه الانتقادات المنهجية والمعطيات المستعملة وكذلك تصنيف الاقتصادات حسب هذه التقارير (المبحث الثاني)

المبحث الأول: نماذج تحليلية عن بعض المؤشرات واستخداماتها

تعتبر مؤشرات القياس والأداء وترتيب الفاعلين إحدى الركائز التي تعتمد عليها مراكز البحث في تصنيف وترتيب الدول والمؤسسات الدولية سواء على المستوى القاري أو العالمي أو ما دونهما، حيث تتميز التقارير الصادرة عن مراكز اصدار المؤشرات بإيجابيات وسلبيات، يكمن الجزء الإيجابي منها في إنشاء لغة مشتركة تقارن بين التنافسية، وبين أنظمة أنشطة الأعمال، وكذا بين التنمية البشرية حول العالم، كما تمكن من مقارنة الدول ببعضها البعض، وتسلط الضوء على نقاط القوة ونقاط الضعف في اقتصادياتها، وبالتالي إمكانية استعادة الدول من بعضها، خاصة النامية، في المقابل تتعرض هذه التقارير إلى انتقادات ومعارضة شديدة من قبل العديد من الدول بما فيها المتقدمة، وتخص هذه الانتقادات المنهجية والمعطيات المستعملة وكذلك تصنيف الاقتصادات حسب هذه التقارير⁽¹⁾. إن تنامي هذه المؤشرات مؤخرا طرح الكثير من الأسئلة التي من مضمونها، كيف يتم استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة؟ وهل يرجع ذلك إلى تصورات صانعي المؤشرات وخلفياتهم؟ أم يستند إلى خطة ومنهج علمي معرفي متفق عليه بين الباحثين والعلماء؟ وعليه ستستعرض المطالب التالية بعض المؤشرات التي اختارها الباحث كمثال على ذلك، مثل مؤشر الإرهاب العالمي في المطلب الأول، وسيتناول المطلب الثاني مؤشر الحرية في العالم، والمطلب الثالث مدركات الفساد، والمطلب الرابع مؤشر التنمية البشرية، أما المطلب الخامس فسيتناول

(1) محمد أمين لزعر، منهجية تقرير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 116، مارس 2014، ص 2.

المؤشر العربي. فهل يعتبر الإرهاب ظاهرة سياسية دولية معاصرة؟ إذا كان الجواب نعم، كيف تساهم المؤشرات في دراسته (1)؟

المطلب الأول: مؤشر الإرهاب العالمي (معهد الاقتصاد والسلام)

الفرع الأول: التعريف بالمؤشر

لقد شهدت المؤشرات التي تهدف إلى قياس العمليات الإرهابية أهمية متصاعدة، نظرا لارتباطها وتداخلها مع باقي الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، حيث تبرز أهدافها في الوقوف على الظاهرة نفسها ازديادا وانحسارا أو قياس مدى فاعلية السياسات التي يتم تبنيها من قبل الحكومات المختلفة لمواجهة الإرهاب وتقييمها، أو أن ذلك يمكن أن يكون محددًا يتم على أساسه اتخاذ القرارات الاستثمارية. من هذا المنطلق فإن مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) هو دراسة شاملة تحلل تأثير الإرهاب في 163 دولة وتغطي 99.7% من سكان العالم. يصدر مؤشر "الإرهاب العالمي" عن معهد الاقتصاد والسلام (الأسترالي)، ويقدم هذا المؤشر قياسا شاملا للتأثير المباشر للإرهاب على المستوى العالمي، وذلك من حيث عدد القتلى والجرحى، فضلا عن الدمار الذي لحق بالمتلكات، وأخيرا عدد الحوادث الإرهابية. وهذا يرجع بالأساس إلى الموارد الهامة التي خصصتها الحكومات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الإرهاب، فمن المهم تحليل وتجميع البيانات المتاحة لفهم خصائص ظاهرة الإرهاب المختلفة بشكل أفضل.

تستفيد الدول من التقارير الصادرة عن هذا المؤشر من خلال عدد كبير من المعلومات يتمثل بعضها فيما يلي:

- اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في ظلها.

(1) شادي عبد الوهاب، مؤشر الإرهاب العالمي.. اختزال تفسيري وربط تعسفي، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، أبريل 2016، المجلد 51، ص 13.

- الاتجاهات طويلة المدى وكيف يتغير الإرهاب بمرور الوقت.
 - العوامل الجيوسياسية المرتبطة بالإرهاب والأهداف الإيديولوجية للجماعات الإرهابية.
 - أنواع الاستراتيجيات التي ينشرها الإرهابيون وأهدافهم التكتيكية وكيف تطورت مع مرور الوقت.
- في هذا السياق، فإن أحد الأهداف الرئيسية للمبادرة التي قام بها مؤشر الإرهاب العالمي، هو فحص هذه الاتجاهات وكذا المساعدة في إثراء النقاش الإيجابي والعملية حول مستقبل الإرهاب والاستجابات السياسية المطلوبة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: معلومات عن المؤشر

يعتمد مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) التي تصدر عن مركز الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب وسبل مواجهته، كوليغ بجامعة ماريلاند بارك بالولايات المتحدة الأمريكية (National Consortium For the study of Terrorisme and Responses to Terrorisme)، وتعد هذه القاعدة من كبرى قواعد البيانات التي تهتم بالإرهاب العالمي، حيث تسمح بزيادة فهم العنف الإرهابي، كما تعمل على دراسته وكيفية هزيمته بسهولة، وهي قاعدة مفتوحة المصدر تتضمن معلومات عن الهجمات الإرهابية المحلية والدولية في جميع أنحاء العالم منذ عام 1970، حيث قامت بتسجيل نحو 140 ألف عملية إرهابية حتى عام 2014⁽²⁾. وأكثر من 190 ألف حالة حتى عام 2018، تتوفر في قاعدة البيانات معلومات عن كل حدث: تاريخه ومكانه، الأسلحة المستخدمة فيه وطبيعته والهدف منه وعدد الضحايا، إضافة إلى تحديد المجموعة أو الفرد المسؤول عنه. في بداية

(1) موقع: <https://www.economicsandpeace.org/>، GLOBAL TERRORISM INDEX 2019، P.06، تاريخ الاطلاع 2018/08/25

(2) شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 13-14.

الأمر كانت قاعدة بيانات الإرهاب العالمي تستمد معلوماتها من بينكرتون (Pinkerton) العالمية للاستخبارات (PGIS) التي تبرعت بأرشيف من السجلات بخط يد الباحثين في جامعة ميريلاند من عام 1970 إلى 1997، لكن وانطلاقاً من الهجمات التي وقعت في نوفمبر 2011، فإن جهود جمع البيانات في (GTD) تحولت إلى مركز (START) في جامعة ماريلاند.

أما عن خصائص قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) فتتمثل فيما يلي:

- تحتوي على معلومات حول أكثر من 190 ألف هجمة إرهابية.
- تعتبر قاعدة بياناتها الأكثر شمولاً حول الهجمات الإرهابية في العالم.
- تتضمن معلومات عن أكثر من 91 ألف تفجير، و20 ألف اغتيال، و13 ألف عملية اختطاف وأحداث ورهائن منذ عام 1970.
- تتضمن معلومات عن 45 متغيراً على الأقل لكل حالة، مع أحدث الحوادث بما في ذلك معلومات عن أكثر من 120 متغير.
- تمت مراجعة أكثر من أربع ملايين مقال إخباري و25 ألف مصدر إخباري لجمع البيانات من 1998 إلى 2018 فقط⁽¹⁾.

الفرع الثالث: عمل المؤشر

يقوم مؤشر الإرهاب العالمي بترتيب نحو 163 دولة، على المستوى العالمي، بالاستناد إلى أربعة معايير، هي عدد الحوادث الإرهابية في كل عام، وعدد القتلى جراء العمليات الإرهابية، وعدد الجرحى الذين سقطوا جراء هذه العمليات، وأخيراً قياس إجمالي الخسائر في الممتلكات، نتيجة حدث إرهابي في

(1) موقع قاعدة بيانات الإرهاب العالمي، <https://www.start.umd.edu/gtd/> ، تاريخ الاطلاع 2018/08/26.

سنة من السنوات، ويظهر المؤشر ضمن تقرير سنوي منذ عام 2000، كما يتضمن أيضا تحليلات مفصلة حول التحولات التي تطرأ على اتجاهات الإرهاب وذلك بالنظر إلى العوامل الآتية: الأنشطة الجغرافية، وأسلوب الهجمات، والمنظمات المنخرطة في تنفيذ العمليات الإرهابية، وأخيرا السياق الاقتصادي والسياسي.

تم تطوير المبادرة العالمية للتصنيف بالتشاور مع فريق خبراء مؤشر السلام العالمي⁽¹⁾. حيث يسجل مؤشر GTI كل بلد على مقياس من (0 إلى 10)؛ حيث يمثل 0 عدم وجود أي تأثير للإرهاب وبالتالي فالدولة لا تعاني أي عمليات إرهابية على الإطلاق، و تمثل 10 أعلى تأثير يمكن قياسه للإرهاب. ويتم ترتيب البلدان تنازليا مع إدراج أسوأ النتائج أولاً في المؤشر⁽²⁾.

الفرع الرابع: تعريف الإرهاب

إن تعريف الإرهاب ليس مسألة مباشرة، ولا يوجد تعريف واحد مقبول دوليًا لما يسمى بالإرهاب، لأن أدبيات التعريف بالإرهاب وأنماطه في هذا المجال كثيرة، ولقد اعتمد الفقهاء في تعريفاتهم على إحدى الاتجاهات التالية والتي تنقسم بدورها إلى ثلاثة؛ الاتجاه الأول: يقرر أنصاره أن ما يميز العمل الإرهابي هو طابعه الإيديولوجي ويكون له طبيعة سياسية، بينما الاتجاه الثاني: يرى أن ما يميز العمل الإرهابي هي صفته العشوائية من أجل هدف منشود، ويرى الاتجاه الثالث: أن أهم ما يميز العمل الإرهابي كونه محدثا للربح⁽³⁾. ومن جهة أخرى يقبل برنامج التعليم الفردي (IEP) المصطلحات والتعاريف التي اتفقت عليها (GTD) والاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب ومكافحته (START) التعريف التالي: "الإرهاب

(1) موقع: <https://www://economicsandpeace.org/>، GLOBAL TERRORISM INDEX 2019، P 06، مرجع سابق.

(2) شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص14.

(3) لونيبي علي، "آلية مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية"، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص 18.

هو الاستخدام المهدد أو الفعلي للقوة والعنف غير القانونيين من قبل فاعل من غير الدول، لتحقيق هدف سياسي أو اقتصادي أو ديني أو اجتماعي من خلال الخوف أو الإكراه أو التخويف⁽¹⁾.

أما مركز شرفات فيعرف الإرهاب كما يلي: (عنف سياسي متعمّد، أو التهديد به، بهدف زرع وبث حالة من الخوف والرعب والارتياح المستمر، ويستهدف الأهداف المدنية والعسكرية والأمنية، وتخطط له وتنفذه "أطراف فاعلة دون الدولة").⁽²⁾

أما الفقيه "سوتيل، Sottill" فيعرف الإرهاب: أنه "عمل إجرامي مصحوب بالرعب أو العنف بقصد تحقيق هدف معين"⁽³⁾.

أما "ليمن" فيرى أن الإرهاب يقع بمجرد إخافة العامة بواسطة أعمال العنف دون النظر إلى الغرض أو الهدف من ذلك سواء أتحقق أم لم يتحقق، وعليه فإن الفعل الإرهابي قد وقع بشكل تام وهو إرهاب العامة وإخافتهم كرد فعل لأفعال العنف والتدمير التي يرتكبها الإرهابيون⁽⁴⁾.

وفق التعريف الذي اعتمده (GTD) فإنه ولكي يتم إدراج الأعمال كأحداث إرهابية ضمن قاعدة بيانات الإرهاب العالمي، فإنه يحتاج إلى توصيف من خلاله يتم ضبط وتدقيق مواصفات العمل الإرهابي، وهذا يعني أن الحادث يجب أن يستوفي ثلاثة معايير تتمثل فيما يلي:

1- إن الحدث الإرهابي يجب أن يكون متعمّداً، أي أنه نتاج حسابات واعية من قبل القائم بالعمل الإرهابي.

(1) موقع: <https://www://economicsandpeace.org/>، GLOBAL TERRORISM INDEX 2019، P.06. مرجع سابق.
(2) موقع مركز شرفات للدراسات، التقرير الثاني عن مؤشر الإرهاب في الأردن، <https://www.hafryat.com/ar/blog>، مرجع سابق.
(3) لونيبي علي، مرجع سابق، ص 19.
(4) نفس المرجع السابق، ص 19.

2- إن الحدث الإرهابي يجب أن ينطوي على درجة من درجات العنف، أو على الأقل التهديد به، ويجب أن يطول العنف الممتلكات أو الأشخاص.

3- إن القائمين بالعمليات الإرهابية هم من الفاعلين من دون الدول، بالتالي لا تتضمن تلك الإحصائيات، العمليات التي تقوم بها الدول.

هناك ثلاث معايير أضافها الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب ومكافحته (START). في عام 1997 تتمثل فيما يلي

- إن الهدف من العنف هو تحقيق أهداف سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو دينية.
- إن العمل العنيف يجب أن يهدف إلى ترويج أو نقل رسالة إلى الجمهور العام، وليس فقط الفئة المستهدفة من العمل الإرهابي.

- إن الفعل العنيف يجب أن يخرج عن *الأفعال المجرمة في القانون الدولي الإنساني⁽¹⁾

في الحالات التي تكون فيها المعلومات غير كافية لإحداث تمييز نهائي حول ما إذا كانت حادثة إرهابية ضمن حدود التعريف، فإن قاعدة البيانات ترمز إلى هذه الحوادث على أنها "شك في الإرهاب الصحيح". ومن أجل احتساب الحوادث الإرهابية التي لا لبس فيها فإن الدراسة لا تتضمن تلك الحوادث المشكوك فيها⁽²⁾.

(1) شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص14.

• إن الأفعال التي تدخل ضمن الأفعال المجرمة في القانون الدولي الإنساني، ووفق هذا التصنيف لا تدخل ضمن الأعمال الإرهابية.
(2) موقع: <https://www://economicsandpeace.org/>، GLOBAL TERRORISM INDEX 2019، P 06. مرجع سابق.

من المهم أن يفهم كيف يتم حساب الحوادث وفقاً للتصنيف الذي جاء في (GTD)، فالأحداث التي تحدث في نفس النقطة الجغرافية والزمنية، سيتم اعتبارها حدثاً واحداً، لكن إذا كان وقت وقوع الحوادث أو مواقعها منقطعاً، فسيتم اعتبار الأحداث على أنها حوادث منفصلة. مثال ذلك

• انفجرت أربع شاحنات مفخخة في وقت واحد تقريباً في أجزاء مختلفة من مدينة كبرى. هذا يمثل أربعة حوادث.

• انفجرت قنبلة، وبينما كانت الشرطة تعمل في الموقع في اليوم التالي، هاجمها إرهابيون بأسلحة آلية. هذان حدثان منفصلان لأنهما لم يكونا مستمرين بالنظر إلى الفاصل الزمني بين الحدثين⁽¹⁾.

قامت مجموعة من المسلحين بإطلاق النار على خمسة حراس وقتلهم عند نقطة تفتيش محيط مصفاة نפט، ثم شرعوا في وضع المتفجرات وتدمير المصفاة. تعتبر هذه حادثة واحدة، حيث وقعت في مكان واحد (مصفاة البترول) وكانت حدثاً متواصلاً.

• قامت مجموعة من الخاطفين بتحويل طائرة إلى السنغال، وأثناء إطلاق النار في المطار، أطلقت النار على شرطيين سنغاليين. هذه حادثة واحدة لأن عملية الخطف كانت لا تزال جارية وقت إطلاق النار، ومن ثم وقع الحدثان في نفس الوقت وفي نفس المكان⁽²⁾.

نقد التعريف:

إن التعريف الذي يعتمده مؤشر الإرهاب العالمي (GTI)، يحمل نوعاً من أنواع التحيز، خاصة عندما يتم التغاضي عن تلك العمليات الإرهابية التي تقوم بها الدول بصورة مباشرة، أو ترعاها بصورة غير

(1) موقع: <https://www://economicsandpeace.org/>، GLOBAL TERRORISM INDEX 2019، P.06. مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق، P.07.

مباشرة من خلال دعمها لبعض الجماعات الإرهابية، مثل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه عمليات انتقامية ضد المدنيين في العراق، أو في استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين المدنيين (1).

إن عدم وجود قرار واضح من منظمة الأمم المتحدة، أو معاهدة دولية تعطي تعريفا دقيقا لمصطلح الإرهاب الدولي، هو الذي أدى إلى الخلط بينه وبين صور أخرى قد تتشابه معه أو تختلف عنه، ومثال ذلك فتحت هجمات 11-09-2001 ضد الولايات المتحدة الأمريكية، المجال واسعا لتوظيف هذا المصطلح في غير محله. فأنزلت الولايات المتحدة الأمريكية ضربات موجهة ضد أشخاص ومنظمات اعتبرتها إرهابية، سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أو داخل دول أخرى (2).

لقد جاء في كتاب طريق الدموع رؤية نقدية لواقع الإرهاب العالمي ومسبباته تعريفا آخر للإرهاب وهو: "استخدام الأدوات والأساليب والمواقف غير الانسانية في تجريد الانسان من حقوقه التي وهبها الله له".

إن اختلاف الثقافات والسياسات وتعدد المصالح وتضاربها يخلق بلا شك نوعا بل وضروبا كثيرة من الاختلاف والتناقض والتضاد في الاجتماع على تعريف محدد ومجرد للإرهاب، فكل جهة تبحث عن ذلك الفهم الذي يتوافق مع وجهة نظرها وثقافتها ومصالحها، وعن ذلك التعريف الذي يجلب المنفعة المادية والسياسية والدينية لها، أو يدحض الضرر ويصرفه عنها (3).

(1) شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 14.

(2) لونيبي علي، مرجع سابق، ص 530.

(3) أحمد رياض سكر، طريق الدموع رؤية نقدية لواقع الإرهاب العالمي ومسبباته، دار النشر الإلكتروني، غزة، فلسطين، ص 15.

إن الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين استغل تعاطف الكثير من الدول الكبرى، كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا، واعتراف هذه الدول بالكيان الإسرائيلي كدولة قائمة على الأراضي الفلسطينية، يمهّد الطريق أمام إسرائيل لارتكاب مجازر في حق المدنيين الفلسطينيين، وتشويه صورتهم أمام الرأي العام العالمي، بما يملكونه من ترسانة إعلامية قوية إضافة إلى ضعف الجانب الفلسطيني وافتقاره لحجم التعاطف الدولي الذي تحظى به دولة الكيان الإسرائيلي، ثم إن عمليات التصدي والدفاع عن النفس من جانب الفلسطينيين تُوعز في الغالب إلى الجماعات والمنظمات المنقسمة في الداخل الفلسطيني، وهو ما يجعلها مستهدفة من طرف مؤشر الإرهاب العالمي. وما يؤكد هذا هو إدراج حركة حماس ومختلف الأعضاء المنظوين تحتها ضمن الجماعات الإرهابية، أي أنه كلما قامت الفصائل الفلسطينية بالدفاع عن نفسها ضد الإسرائيليين، أدرجت تلك العمليات في خانة العمليات الإرهابية وتعرضت للملاحقة والمطاردة والحصار كما هو الحال في قطاع غزة.

غير أن العقل السليم والفكر الموضوعي يوجهنا إلى القول بأن الاحتلال هو سبب العنف وليس نتيجة له، والعمل الذي تُبديه وتقوم به الجماعات والمنظمات المقاومة في البلاد المغتصبة أراضيها على غرار فلسطين، لا يعتبر إرهاباً ولا يحتاج ذلك إلى براهين وأدلة تثبته، ذلك أن لوم أي إنسان على دفاعه عن أرضه هو أمر غير منطقي، فإذا ما تُرك وشأنه وتخلّى ذلك المستعمر عن أرضه فسوف يزول ما كان يسمى إرهاباً (1).

(1) أحمد رياض سكر، نفس المرجع السابق، ص 15.

*1 بوكو حرام: جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد قامت بتغيير اسمها إلى بوكو حرام ومعناه بالهوساوية "التعاليم الغريبة حرام"، وهي جماعة إسلامية نيجيرية سلفية مسلحة تتبنى العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا.

*2 داعش: هي اختصار لـ (الدولة الإسلامية في الشام والعراق) وهو تنظيم مسلح صنف من بين التنظيمات الإرهابية، يتبع فكر الجماعات السلفية الجهادية، ويهدف إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، ويتواجد أفراده في العراق وسوريا حيث ينتشر نفوذهم بشكل رئيسي.

ومن غير المفهوم أن يتم استبعاد الأعمال العنيفة وبعض العمليات والأفعال المجرمة في القانون الدولي الإنساني عن تعريف الإرهاب الذي تعتمد عليه قاعدة بيانات الإرهاب العالمي، خاصة أن هناك العديد من المنظمات الإرهابية ارتكبت أعمالاً تدخل ضمن الأفعال المجرمة في القانون الدولي الإنساني، تحمل انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، لكن لم يتم إدراجها ضمن العمليات الإرهابية، على غرار ما قامت به "بوكو حرام"¹ في نيجيريا، و"داعش"² في كل من العراق وسوريا (كالهجمات المباشرة ضد المدنيين، والعقاب الجماعي، وأعمال الإرهاب والإكراه الجماعي على البغاء والعبودية والسلب). ومن بين الانتقادات الموجهة لهذا التعريف أيضاً أنه ينبع من مدى كفاية وصدقية وجودة التعريف الإجرائي للإرهاب (فقد اكتفى بالفاعلين من غير الدول، واستثنى مختلف أعمال العنف التي قد تقوم بها الدول ضد مواطنيها، أو مواطني دولة أخرى...)، وهل شمل هذا التعريف على إحاطة كاملة بالعوامل المختلفة المتسببة فيه أم لا. هذا ما لا يدع مجالاً للشك في أن أغلب التعاريف باتت تخضع للتوظيف السياسي، وتعكس خلل موازين القوى والضعف في التفاعلات الدولية، حيث تستخدمها بعض القوى الكبرى، والمؤسسات العالمية لتبرير سياسات معينة، أو الضغط على الدول لتعديل سياساتها تجاه قضايا عالمية مثل التنمية والفساد والديمقراطية⁽¹⁾.

وهذا من شأنه أن يفتح المجال أمام هذه الجماعات الإرهابية لتواصل القيام بعمليات مشابهة مستغلة الفراغ القانوني الذي يكتنف هذا التعريف، والتصنيف العالمي الذي يستثنى ولا يشير لها في مثل هذه العمليات، ومن ثم سيدخل الشك في مدى صحة هذا المؤشر وفي إصداراته وما يمكن أن يصل إليه من نتائج تكون لها تأثيرات على عديد القضايا المتداخلة والمرتبطة بمكافحة الإرهاب والتصدي له.

(1) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص3.

الفرع الخامس: استخدامات مؤشر الإرهاب العالمي

أولاً: منهجية مؤشر الإرهاب العالمي GTI

صنّفت GTI الـ 163 دولة على أساس أربعة مؤشرات مرجّحة على مدى خمس سنوات، حيث تعتمد نتيجة GTI السنوية للبلد على نظام تسجيل فريد لحساب التأثير النسبي للحوادث في السنة. أما العوامل الأربعة المحسوبة في النتيجة السنوية لكل بلد هي:

(أ) العدد الإجمالي للحوادث الإرهابية في سنة معينة.

(ب) العدد الإجمالي للوفيات التي يسببها الإرهابيون في سنة معينة.

(ت) العدد الإجمالي للإصابات التي يسببها الإرهابيون في سنة معينة.

(ث) قياس إجمالي أضرار الممتلكات للحوادث الإرهابية في سنة معينة.

يتم ترجيح كل عامل بين صفر وثلاثة، ويتم تطبيق متوسطٍ مرجح لمدة خمس سنوات، في محاولة لدراسة انعكاس التأثير النفسي الكامن للأعمال الإرهابية بمرور الوقت. تم تحديد الترجيحات الموضحة في الجدول التالي بالتشاور مع فريق خبراء GPI⁽¹⁾.

في مؤشر الإرهاب العالمي يمنح الوزن الأكبر لعدد الوفيات. حيث يتم تقسيم مقياس أضرار الممتلكات إلى أربعة نطاقات اعتمادًا على النطاق المقاس لأضرار الممتلكات التي تسببت في حادثة واحدة. ومثال ذلك في نطاقات الجدول التالي: يتم منح الوزن "1" للحوادث التي تتسبب في أقل من 1 مليون دولار أمريكي، والوزن "2" للحوادث الواقعة بين مليون دولار أمريكي ومليار دولار أمريكي، والوزن "3" للحوادث التي تتسبب في أكثر من 1 مليار دولار أمريكي. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الحوادث

(1) <https://www.economicsandpeace.org/>، GLOBAL TERRORISM INDEX 2019، P 90. تاريخ الاطلاع 2018/09/05.

يتم ترميزها في GTI على أنها "غير معروفة"، وبالتالي فإن تسجيل نقاط الصفر مع الأحداث "الكارثية" أمر نادر للغاية (1).

جدول يوضح أوزان المؤشر المستخدمة في مؤشر الإرهاب العالمي (2)	
الأوزان	البعد
1	إجمالي عدد الحوادث
3	إجمالي عدد الوفيات
0.5	إجمالي عدد الإصابات
بين 0 و 3 حسب الشدة	قياس مجموع أضرار الممتلكات

جدول يوضح مستويات تلف الممتلكات كما هو محدد في GTD والأوزان المستخدمة في مؤشر الإرهاب العالمي (3).	
الرمز - الوزن	مستوى الضرر
0	غير معلوم
1	ثانوي غير خطير (على الأرجح أقل من مليون دولار)

(1) <https://www://economicsandpeace.org/> ، GLOBAL TERRORISM INDEX 2019 ، P.90 . نفس المرجع السابق.

(2) نفس المرجع السابق .

(3) نفس المرجع السابق .

كبير ورئيسي (على الأرجح بين مليون دولار ومليار دولار)	2
كارثي (على الأرجح أكثر من مليار دولار)	3

نقد حول منح الأوزان: يعتبر منح الأوزان في قياس مؤشر الإرهاب العالمي ذو أهمية بالغة في تصنيف وترتيب الدول، فصحيح أن أكبر وزن يقدم لعدد الوفيات في العمليات الإرهابية، ذلك أن استهداف الإرهابيين للأشخاص من خلال قتلهم، يعطي صورة بالغة ويوصل الفكرة في أقصى وقت ممكن للأطراف المعنية، سواء كانت الدولة أو ما فوقها وما دونها، وهو ما يعطي صورة إيجابية عن تقسيم الأوزان في المؤشر، غير أن هذا لا يمكن احتسابه إلا في حالة قيام الفعل من طرف جماعات من غير الدول، أو كانت الدول ضالعة في تلك الأعمال لكن بصورة غير مباشرة، وهو ما تم انتقاده في تعريف مفهوم الإرهاب، والسؤال المطروح، أين تصنف الأعداد الكبيرة لأولئك الضحايا الذين تمت تصفيتهم ولم يتم احتسابهم ضمن العمليات الإرهابية؟ ذلك أن تلك العمليات تم تصنيفها ضمن الأفعال المجرمة في القانون الدولي الإنساني. وبالرغم من أن عدد الحوادث الإرهابية في السنة أعطي له وزن (1)، إلا أن هنالك أحداث نادرة ما تقع لكن عند وقوعها تخلف آثارا عديدة وكبيرة، مثلما وقع في أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي يمكن أن تحمل فيه السنة عددا كبيرا من الحوادث الإرهابية، لكن يبقى قياس وحساب ذلك يحمل نفس الوزن (1). بمعنى أن درجة (1) ليس لها من التأثير في المؤشر بالقدر الذي تحمله درجتا (2) و(3).

لتعيين درجة بلد ما يتم تصنيف كل حادثة وفقاً للمقاييس الأربعة. ثم يتم ضرب القياسات في عامل الترجيح وتجميعها. يتم ذلك لجميع الحوادث، وبعد ذلك يتم تجميع جميع الحوادث لكل دولة لإعطاء النتيجة للبلد. للتوضيح يبين الجدول أدناه سجل دولة افتراضي لسنة معينة.

جدول يوضح سجل دولة افتراضي لحساب مؤشر الإرهاب ⁽¹⁾ .			
النتيجة الأولية	عدد الحوادث في السنة	الوزن	البعد
21	21	1	العدد الإجمالي للحوادث الإرهابية في سنة معينة
108	36	3	العدد الإجمالي للوفيات التي يسببها الإرهابيون في سنة معينة
26.5	53	0.5	العدد الإجمالي للإصابات التي يسببها الإرهابيون في سنة معينة
40	20	2	قياس إجمالي أضرار الممتلكات الحوادث الإرهابية في سنة معينة
195.5	الناتج الصافي		

بالنظر إلى قيم المؤشر، سيتم تقييم هذا البلد الافتراضي في تلك السنة على أنه له تأثير إرهاب

$$.195.5 = (20 \times 2) + (53 \times 0.5) + (36 \times 3) + (21 \times 1)$$

متوسط الوزن للخمس سنوات

التعريف الذي اعتمده (GTI) يعترف بأن الإرهاب ليس فقط الفعل الجسدي للهجوم، ولكن أيضًا التأثيرات النفسية اللاحقة للصدمات التي تسببها الهجمات الإرهابية للمجتمع لسنوات عديدة بعد ذلك. لذلك تأخذ GTI في الاعتبار أحداث السنوات السابقة باعتبار أن لها تأثيراً على النتيجة الحالية للبلد، وبالنسبة لـ (GTI) فيحسب ذلك على مدى السنوات الخمس السابقة. وعلى سبيل المثال، سوف يستمر حجم الهجمات الإرهابية عام 2011 في النرويج في التأثير النفسي على السكان لسنوات عديدة قادمة.

(1) P. 91 GLOBAL TERRORISM INDEX 2019 ، <https://www://economicsandpeace.org/> مرجع سابق.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

ولمراعاة الآثار الطويلة للإرهاب، يتم تضمين السنوات الأربع السابقة أيضًا وزنا في التسجيل ينخفض درجة كل عام، وسيوضح الجدول الآتي الأوزان المستخدمة في ذلك.

جدول يوضح ترجيح الوقت للعشرات التاريخية ⁽¹⁾ .		
النقطة بالـ %	الوزن	السنة
52	16	السنة الحالية
26	8	السنة الماضية
13	4	منذ عامين
6	2	منذ ثلاثة سنوات
3	1	منذ أربعة سنوات

(¹) <https://www://economicsandpeace.org/> ، P 91·GLOBAL TERRORISM INDEX 2019 . مرجع سابق.

1 تعريف المؤشر

مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) هو دراسة شاملة تحلل تأثير الإرهاب في 163 دولة وتغطي 99.7% من سكان العالم.

3 معايير ترتيب الدول

عدد الحوادث الإرهابية في العام

عدد القتلى جراء العمليات الإرهابية

عدد الجرحى جراء هذه العمليات

قياس إجمالي الخسائر في الممتلكات

المجموعة أو الفرد المسؤول عنه

طبيعته، الهدف منه

عدد الضحايا

تاريخه ومكانه، الأسلحة المستخدمة

2 مصادر البيانات

يعتمد مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) بها معلومات عن كل حدث:

4 تعريف الإرهاب

(عنف سياسي متعمد، أو التهديد به، بهدف زرع وبث حالة من الخوف والرعب والارتياح المستمر، ويستهدف الأهداف المدنية والعسكرية والأمنية، وتخطط له وتنفذه "أطراف فاعلة دون الدولة").

7 تستفيد الدول من خلال التعرف على

اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في ظلها.

الاتجاهات طويلة المدى وكيف يتغير الإرهاب بمرور الوقت.

العوامل الجيوسياسية المرتبطة بالإرهاب والأهداف الأيديولوجية للجماعات الإرهابية.

أنواع الاستراتيجيات التي ينشرها الإرهابيون وأهدافهم التكتيكية وكيف تطورت مع مرور الوقت.

5 معايير العمل الإرهابي

إن الحدث الإرهابي يجب أن يكون متعمداً، أي أنه نتاج حسابات واعية من قبل القائم بالعمل الإرهابي.

إن الحدث الإرهابي يجب أن ينطوي على درجة من درجات العنف، أو على الأقل التهديد به، ويجب أن يطول العنف الممتلكات أو الأشخاص.

إن القائمين بالعمليات الإرهابية هم من الفاعلين من دون الدول، بالتالي لا تتضمن تلك الإحصائيات، العمليات التي تقوم بها الدول.

6 أوزان مؤشر الإرهاب العالمي

الوزن 3 للحوادث التي تتسبب في أكثر من 1 مليار دولار أمريكي.

الوزن 2 للحوادث الواقعة بين مليون دولار أمريكي ومليار دولار

الوزن 1 للحوادث التي تتسبب في أقل من 1 مليون دولار أمريكي.

مخطط توضيحي لمؤشر الإرهاب العالمي

ثانياً: مثال لدولة أفغانستان في تقارير مؤشر الإرهاب العالمي سنة 2019

في عام 2018، سجلت أفغانستان أكبر عدد من الوفيات والحوادث ذات الصلة بالإرهاب للسنة الثانية على التوالي. وسجلت أيضاً تسع من أعنف عشر هجمات إرهابية في عام 2018. شهدت أفغانستان 7379 حالة وفاة و1443 حادثاً إرهابياً في عام 2018، حيث شكلت طالبان 83% من هذه الوفيات. شهدت أفغانستان تصعيداً كبيراً في أعمال العنف بسبب تمرد حركة طالبان، وزيادة وجود فرع خراسان من الدولة الإسلامية واستمرار عدم الاستقرار السياسي. ارتفع كل من الإرهاب والوفيات المرتبطة بالمعارك بشكل حاد في عام 2017، ووصل إلى أعلى مستوياته في عام 2018.

تم تسجيل أكبر عدد من الوفيات بسبب الإرهاب في مقاطعة غزني، لتحل محل كابول، التي شهدت أكبر عدد من الوفيات منذ عام 2016. وفي عام 2018، كان هناك 1055 حالة وفاة في مقاطعة غزني، بزيادة 225% عن العام السابق. ثم تلتها مقاطعات فرح وكابول وقندهار، فكانت الأكثر فتكاً، حيث سجلت 1039 و693 و570 حالة وفاة على التوالي. وقد حدثت 45% من جميع الوفيات المرتبطة بالإرهاب في أفغانستان في هذه المقاطعات الأربع.

شهدت الوفيات المرتبطة بالإرهاب المنسوبة إلى طالبان زيادة حادة منذ عام 2015، بعد فترة من الانخفاض المطرد. وكانت طالبان مسؤولة عن الهجوم الإرهابي الأكثر دموية لعام 2018 عندما استولى المهاجمون على مدينة غزني في أغسطس 2018، مما تسبب في 466 حالة وفاة⁽¹⁾.

(1) P. 19 GLOBAL TERRORISM INDEX 2019 ، <https://www://economicsandpeace.org/> مرجع سابق.

مع تحول الاهتمام الدولي نحو تسوية سياسية محتملة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، عززت طالبان من موقفها إقليمياً. وفي عام 2018 استعادت المجموعة الأراضي المفقودة وشنت العديد من الهجمات البارزة ضد المدنيين وجهاز الأمن الأفغاني. وحسب التقديرات فإن المجموعة تسيطر الآن على حوالي 17% من المناطق الأفغانية (*).

كان فرع خراسان من تنظيم الدولة الإسلامية، التابع لتنظيم داعش النشط في أفغانستان وباكستان، مسؤولاً عن 11% من الوفيات المرتبطة بالإرهاب في أفغانستان عام 2018، بانخفاض نسبته 3% عن العام السابق. حوّل فرع خراسان تركيزه إلى استهداف الشرطة وقوات الأمن، حيث كان عام 2018 أكثر الأعوام دموية على الإطلاق. غالبية الوفيات كانت في مقاطعة كابول، حيث بلغت 420 حالة وفاة.

لطالما استهدفت طالبان أفراد الشرطة والعسكريين، مع زيادة طفيفة في الهجمات ضد المدنيين والممتلكات. إن ما يزيد قليلاً عن 60% من جميع الوفيات الناجمة عن الإرهاب المنسوبة إلى طالبان في عام 2018 حدثت أثناء الهجمات على الشرطة والجيش. أدت الهجمات على المدنيين إلى 18% من إجمالي الوفيات المنسوبة إلى المجموعة. يتألف جزء من تكتيكات طالبان المتغيرة في هجماتها على مدن استراتيجية مثل غزني وفرح.

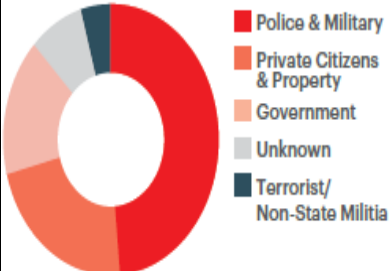
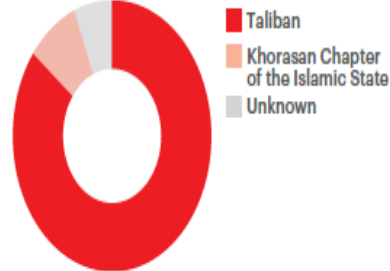
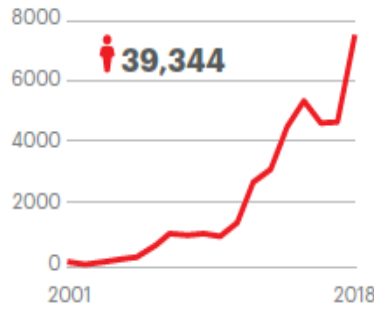
في حين أن تهديد طالبان يقتصر على أفغانستان وباكستان المجاورة، فإن فرع خراسان له نطاق دولي، ويستخدم أفغانستان كمحور لشن هجمات محلية ودولية. في عام 2018 كانت طالبان مسؤولة عن الهجمات الإرهابية عبر 34 مقاطعة، في حين أن فرع خراسان نشط في سبع محافظات.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

إن وجود فرع خراسان قد طعن في نفوذ طالبان عبر أفغانستان. وشاركت كلتا المجموعتين في اشتباكات بينهما في 14 من 34 مقاطعة في أفغانستان. وكان فرع خراسان مسؤولاً عن حالات وفاة في مقاطعات كابول وكونار وننكرهار أكثر من طالبان (1).

جدول يمثل إحصائيات مؤشر الإرهاب العالمي حول أفغانستان سنة 2018 (2).

الوفيات	مؤشر الإرهاب العالمي	الرتبة	أفغانستان
7379	9.603	1 عالميا	Afghanistan
الجرحي 6514			
الأحداث 1443			

Attacks by target	Deaths by group	Total deaths since 2001
		

ثالثاً: أمثلة عن تقارير ونتائج مؤشر الإرهاب العالمي سنة 2019

في مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2019، انخفضت الوفيات بسبب الإرهاب للسنة الرابعة على التوالي، بعد أن بلغت ذروتها في عام 2014. وانخفض عدد الوفيات سنة 2019 بنسبة 52% منذ عام 2014،

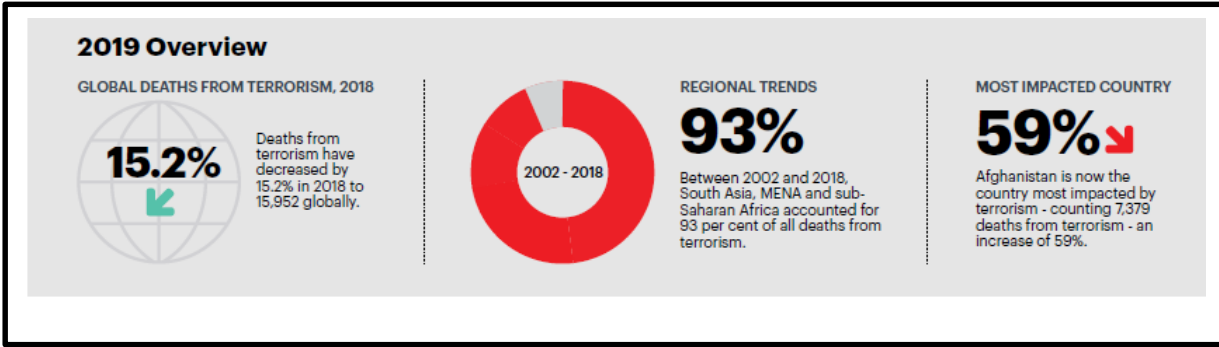
(*) في أوت من سنة 2021 انسحبت قوات الو م أ من أفغانستان، وأصبح المجال فارغاً لطالبان فسيطر على كامل الدولة.
 (1) <https://www.economicsandpeace.org/> ، GLOBAL TERRORISM INDEX 2019 ، P.19 . مرجع سابق.
 (2) نفس المرجع السابق .

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

حيث انخفض من 33555 إلى 15952. وانعكس هذا الانخفاض في عدد الوفيات مع تحسن 98 دولة وتدهور 40 دولة. وهذا هو أكبر عدد من البلدان يسجل تحسناً على أساس سنوي منذ عام 2004.

النتائج الرئيسية لعام 2019

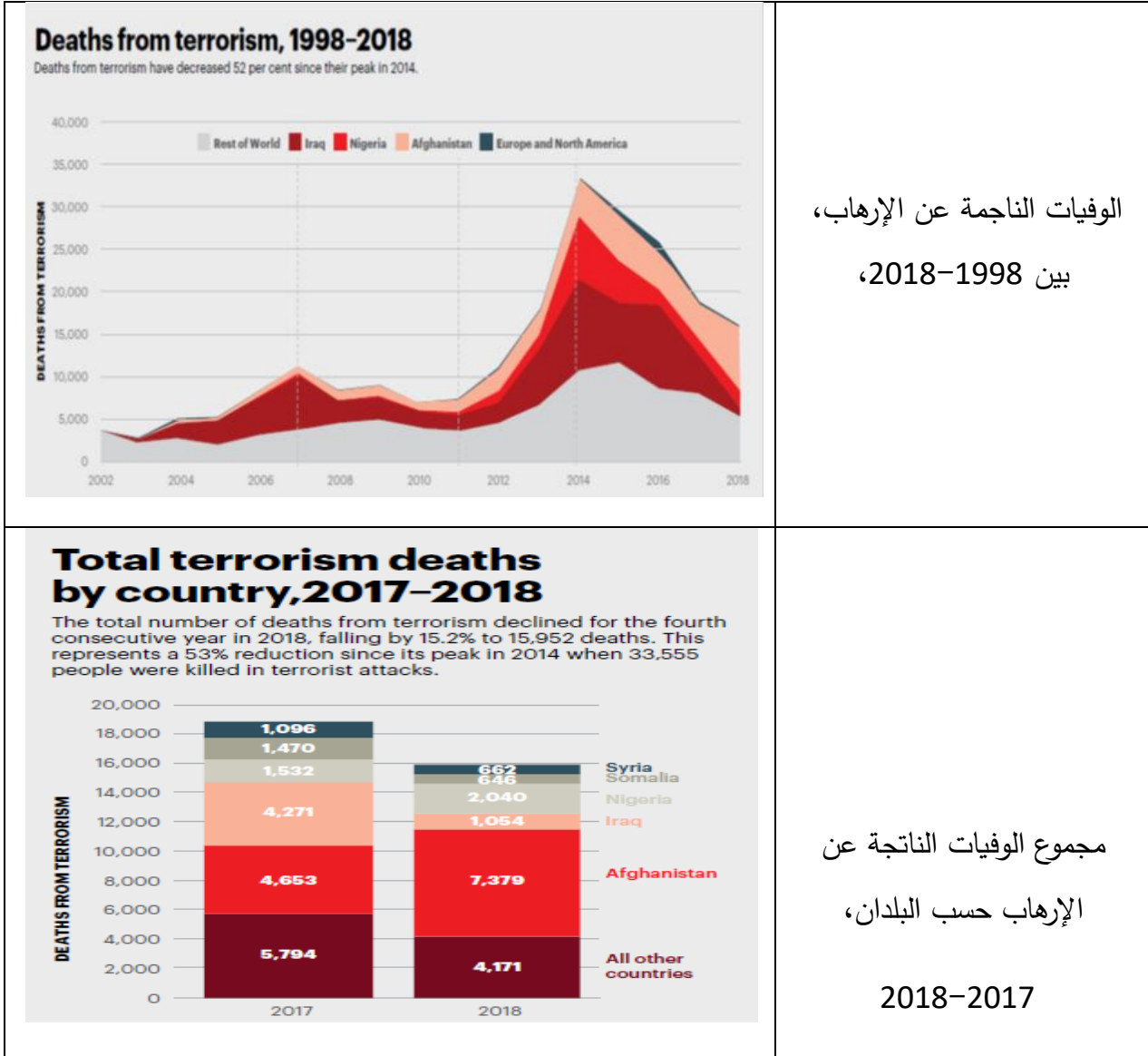
- انخفض العدد الإجمالي للوفيات بسبب الإرهاب للعام الرابع على التوالي، ففي عام 2018 أشارت الإحصائيات إلى 15952 حالة وفاة، ما نسبته 15.2% .
- يمثل عدد ضحايا طالبان 38% من مجموع ضحايا العالم بالهجمات الإرهابية، وبهذا تصنف من بين الجماعات الإرهابية الأكثر فتكا، وتمثل هذه النسبة زيادة تقدر بـ 71%.
- لا يزال الإرهاب يشكل تهديداً للأمن العالمي، حيث سجلت 71 دولة أكثر من حالة وفاة - وهو يمثل ثاني أكبر عدد من الدول منذ عام 2002.



- انخفضت الوفيات في أوروبا بنسبة 70%. وسجلت أوروبا الغربية أدنى عدد من الحوادث منذ عام 2012.

- شهد اليمين المتطرف في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا زيادة في العمليات الإرهابية للسنة الثالثة على التوالي.

- بلغ الأثر الاقتصادي العالمي للإرهاب 33 مليار دولار أمريكي في 2018، بانخفاض كبير عن العام الماضي وبنسبة 38 %⁽¹⁾.



GLOBAL TERRORISM INDEX 2019 BRIEFING. MEASURING THE ، <https://www://economicsandpeace.org/> ⁽¹⁾
P. 2، IMPACT OF TERRORISM. مرجع سابق.

Five most & least peaceful countries

In the 2019 Global Terrorism Index, the impact of terrorism improved for 98 countries compared to 40 that deteriorated over the last year. However, the overall impact of terrorism was still higher in 80 countries when compared to five years ago.

MOST IMPACTED		SCORE	CHANGE
1	Afghanistan	9.603	↑ 1
2	Iraq	9.241	↓ 1
3	Nigeria	8.597	→
4	Syria	8.006	→
5	Pakistan	7.889	→
LEAST IMPACTED		SCORE	CHANGE
138	Belarus	0	→
138	Guinea-Bissau	0	→
138	Oman	0	→
138	The Gambia,	0	→
138	North Korea	0	→

الخمس دول الأولى الأكثر سلماً
والخمس دول الأخيرة الأقل سلماً

رابعاً: نقد منهجية وتقارير مؤشر الإرهاب العالمي

1- اختزالية التفسير:

إن التفسيرات التي يقدمها تقرير مؤشر الإرهاب العالمي يظهر فيها اختزالية في التفسير، ويظهر هذا جلياً عندما يربط بين الإرهاب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي نفاه العديد من الباحثين حيث يرون أنه ليس هناك علاقة بين الفقر والإرهاب، ومن خلال تحليل الأنشطة الإرهابية يتبين أن الأفراد الذين يقومون بدعم وتنفيذ العمليات الإرهابية كانوا ممن يتلقون تعليماً جيداً، ولديهم دخل مرتفع وبالتالي لم يكونوا يعانون البطالة أو أوضاعاً اقتصادية أو اجتماعية غير مواتية، ولذا فإن الفقر أو نقص التعليم أو البطالة لا يمكن أن يكون عاملاً مفسراً في حد ذاته لتحوّل الأفراد. في الوقت الذي يمكن فيه أن تساعد هذه العوامل الإرهابيين على استغلالها لتبرير لجوئهم للعنف، فضلاً عن كونها نقاط ضعف في النسيج المجتمعي يستغلها الإرهابيون لكي تساعدهم على تجنيد مزيد من الأفراد.

وهذا ما أكدته كتاب "الجهاد الأوربي: أنماط التطرف والإرهاب الإسلامي في أوروبا" لكل من أنجيل راباسا وشيريل بينارد، أنه من خلال هوية القائمين على العمليات الإرهابية من المسلمين وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، تبين أن أغلبهم لم يكونوا ينتمون إلى الطبقة الفقيرة أو يعانون البطالة، بل كانوا ينتمون إلى الطبقة المتوسطة. كما لا يمكن القيام بتعميمات تنطبق على كل المتطرفين من المسلمين، وبالتالي فإن محاولة إطلاق مؤشر الإرهاب العالمي وتعميمه على كل القائمين بالعمليات الإرهابية في أوروبا أمر غير دقيق، ويتناقض مع معطيات الواقع⁽¹⁾.

ليس هناك ارتباط كبير بين المنضمين إلى التنظيمات الإرهابية والبطالة لفترة طويلة كما أراد أن يوضحه التقرير. حيث أن أغلب المنضمين كانت أوضاعهم الاقتصادية جيدة تماما. وأن الدراسة تركزت بالخصوص على الدول النامية وليس المتقدمة.

وفيما يخص الدول النامية فالتقرير يربط بين الإرهاب ووجود قمع داخلي أو صراع مسلح، أو صراع داخلي والفساد وضعف بيئة الأعمال، ويشير إلى أن 92% من الهجمات الإرهابية بين 1989 و2014 وقعت في الدول التي تمارس فيها الحكومات عنفا سياسيا. وأن 88% من الهجمات الإرهابية في نفس الفترة كانت في دول شهدت صراعات عنيفة.

ما يلاحظ أن الفساد وضعف بيئة الأعمال هي عوامل اجتماعية واقتصادية تتشابه مع العوامل المتعلقة بالبطالة وبالتالي تفقد بدرجة كبيرة إلى دقتها. وأن وجود صراع داخلي في دولة ما لا يعد في حد ذاته سببا في تحول الأفراد إلى إرهابيين، لكنه يخلق بيئة مواتية لنمو الجماعات الإرهابية خاصة إذا ما تورطت بعض الدول أطراف الصراع في دعم بعضها لتنفيذ الأجناس الخاصة بها⁽²⁾.

(1) شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 14-15.

(2) نفس المرجع السابق، ص 15.

2- الربط التعسفي:

إن الربط بين الإرهاب من جانب واللاجئين وكذا النازحين من جانب آخر، هو ربط تعسفي بين متغيرات قد لا توجد بينها صلة، ولو وجد ارتباط إحصائي بشكل إيجابي بينهما فهو ربط غير المفهوم، لأن أزمة اللاجئين توجد أينما وجدت الصراعات، وبذلك لا تعتبر أزمة اللاجئين بالضرورة عاملا مباشرا مساعدا على نشوء ظاهرة الإرهاب.

مثال: الولايات المتحدة الأمريكية استقبلت 750 ألف لاجئ منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، لم تتم إدانة سوى اثنين منهم بتهم تتعلق بالإرهاب، ولم يكن من الواضح أنهم كانوا متطرفين قبل وصولهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أو أنهم تطرفوا أثناء فترة وجودهم في المخيم، ولم تشهد ألمانيا التي تعتبر ثاني أكبر مستقبل للاجئين أي عمليات إرهابية منذ عام 2007، وهو ما يكشف عن عدم وجود علاقة قوية بين اللاجئين والإرهاب⁽¹⁾.

ثم إن مصطلح الرابطة كثيرا ما يستعمل في الخطابات للإلحاح على تحقيق مزوجة مثمرة بين مجالين سياسيي متباينين، وقد قدم الباحث "كرغ داميان سميث" أربع نتائج حول هذا:

أولها: أن الحالات كانت منوطة بمزاج الشخص وطباعه، وليس فيها دليل على الرابطة.

ثانيها: أن ضعف المعطيات في الإتجار وتمويل الإرهاب عموما، يحول دون تقدير نسبة الأموال التي تجنيها الجماعات الإرهابية من الإتجار، ومع ذلك فيحتمل أمر النسبة أن تكون جد قليلة بالقياس إلى سبل التمويل الأخرى.

(1) شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 16.

ثالثها: أن الجماعات الإرهابية تستغل طرق الهجرة غير النظامية ما يقطع الأراضي التي تسيطر عليها، وينذر أن تعنى بتنظيم الاتجار الدولي.

رابعها: أن معالجة الإتجار واللجوء بنفس الوسائل التي تستعمل في مكافحة الإرهاب، يتحمل أن يؤدي ذلك إلى اشتداد التشرب بالروح العسكرية في جداول أعمال السياسات، وإلى إهمال سنن العمل الحسنة المتعلقة بالمقاربات التي محورها الضحايا، وإلى الاستخفاف بالأسباب الأصلية، وإلى فتح قنوات للهجرة الآمنة والقانونية، فالأسباب والأدلة السابقة التي قدمت من طرف مؤشر الإرهاب العالمي لا تدعم صحة المزاعم أن بين الإتجار وتمويل الإرهاب رابطة واضحة⁽¹⁾.

3- انحياز سافر:

وفقا للملحق (C)، والمتعلق بمنهجية مؤشر الإرهاب العالمي، فقد نص صراحة على أن الأراضي الفلسطينية المحتلة هي المنطقة الوحيدة التي لا يتضمنها المؤشر، وهو الأمر المستغرب. فبالنظر إلى قاعدة بيانات الإرهاب العالمي، التي يعتمد عليها مؤشر الإرهاب العالمي، نجد أنها لا تقوم باحتساب العمليات التي تحدث على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولعل التفسير المنطقي الوحيد لذلك، هو تعمد التقرير إغفال الإرهاب الذي يقوم به المستوطنون الإسرائيليون.

ويلاحظ أن عمليات العنف التي قام بها المستوطنون في الفترة ما بين 2006 و 2013 قد بلغت نحو 1750 عملية إرهابية، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد العمليات الإرهابية التي نفذتها حركة طالبان في أفغانستان، والتي سجلت نحو 2757 عملا إرهابيا في الفترة الممتدة بين 2002 و2013، دون احتساب الاعتداءات التي يتعرض لها العرب داخل إسرائيل، وبالرغم من ذلك فإن

(1) كرخ داميان سميث، "اعتراض على ما يُدعى الرابطة بين الإتجار بالبشر وتمويل الإرهاب"، نشرة الهجرة القسرية 64، جوان 2020، ص48. موقع <https://www.fmreview.org/ar/issue64/smith>. تاريخ الاطلاع 2020/09/02.

إسرائيل لا تظهر ضمن أسوأ عشرين دولة فيما يتعلق بعمليات الإرهاب. هنا تجدر الإشارة إلى أن إرهاب المستوطنين لا يعد إرهاباً فردياً عنيفاً، بل ترعاه عدد من المنظمات الدينية اليمينية المتطرفة، كما تتغاضى عنه الدولة الإسرائيلية. وبرغم كل ذلك أيضاً، فقد أغفل مؤشر الإرهاب العالمي عن عمد إدراج إرهاب المستوطنين الإسرائيليين⁽¹⁾.

نقد: بالرغم من أن مؤشر الإرهاب العالمي أفرد جزءاً مهماً لمحاولة الوقوف على أسباب الإرهاب والتي تمكن من تبني إجراءات ووسائل مناسبة لمكافحته، إلا أنه لم يفرد جزءاً خاصاً بكيفية مواجهته والتصدي له، ذلك أن الهدف الرئيسي الذي من المفترض أن تقف عليه مثل هذه التصنيفات هو إيقاف وتصدي ومواجهة كل أشكال التطرف، التي في الغالب تؤدي خطورتها إلى كوارث إنسانية من حيث عدد القتلى والجرحى والخسائر في الممتلكات⁽²⁾.

4- تضارب في التصنيفات: هناك مشكلة تطرح في مجال تصنيف الإرهاب والدول، وهي الاختلاف الواسع في تحديد الجماعات الإرهابية، فلقد حدد الاتحاد الأوروبي قائمة تضم 21 كياناً تقول بأنهم منظمات إرهابية، أما وزارة الخارجية الأمريكية فلقد حددت 68 منظمة إرهابية، وبدورها حددت الأمم المتحدة 82 كياناً، إضافة إلى تصنيفات أخرى، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف أوسع في معايير التعيين والجماعات التي لها مصلحة بهذا التصنيف⁽³⁾.

خاتمة: إن القراءة النقدية لمؤشر الإرهاب العالمي تشير إلى بعض التناقضات، وعدم الموضوعية، إذ يطرح تعميمات غير سليمة، وربطاً تعسفياً بين متغيرات لا صلة بينها فيما يخص الظاهرة الإرهابية،

(1) شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 16.

(2) نفس المرجع السابق، ص 16.

(3) كرع داميان سميث، "اعتراض على ما يُدعى الرابطة بين الإتجار بالبشر وتمويل الإرهاب"، مرجع سابق، ص 51.

سواء من حيث مسبباتها، أو من حيث كيفية التعامل معها، وهو ما يطرح شكوكا حول مدى كفاءة هذا المؤشر بالأساس، في قياس ظاهرة معقدة ومتداخلة مثل الإرهاب⁽¹⁾.

إن المنهجية المتبعة في مؤشر الإرهاب العالمي وحسب ما جاء في التقرير، تستند إلى خطة عمل ومنهج متفق عليه بين الباحثين، وذلك من أجل مراعاة توازن الإحصائيات التي يجمعها قاعدة بيانات الإرهاب العالمي وما هو موجود في الواقع.

إن استبعاد تغطية الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الدول، وكذا استبعاد الأفعال المجرمة في القانون الدولي الإنساني، والتعاضي عن تلك الأعمال التي يقوم بها الكيان الصهيوني لدليل صارخ وقرائن دالة، على أن هناك تحايل في طريقة احتساب مؤشر الإرهاب العالمي والتعامل مع المعطيات الواردة عنه، ثم إن ذلك لربما يرجع إلى مصادر التمويل التي يتلقاها المركز، ذلك أن قاعدة بيانات الإرهاب العالمي استمدت معلوماتها في بداية الأمر من بينكرتون (Pinkerton) العالمية للاستخبارات (PGIS) التي تبرعت بأرشيف من السجلات بخط يد الباحثين في جامعة ميريلاند من عام 1970 إلى 1997، وقامت أيضا بتدريب الباحثين الذين كان معظمهم من أفراد القوات الجوية الأمريكية المتقاعدين، لتحديد وتسجيل المعلومات حول الهجمات الإرهابية من الخدمات السلوكية، والتقارير الحكومية والصحف الدولية الرئيسية من أجل تقييم خطر الإرهاب لعمالها. بالإضافة إلى النسق الدولي الذي يعمل المركز ضمنه، حيث لا يمكن أن تصنف دول كبرى تساهم بأموال ومبالغ كبيرة في المؤشر، في أعلى الدول المتأثرة بالإرهاب.

(1) شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 16.

المطلب الثاني: مؤشر الحرية في العالم (مؤسسة فريدوم هاوس)

الفرع الأول: التعريف بالمؤشر

"الحرية في العالم" عبارة عن تقرير عالمي ومسح سنوي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1972، يصدر من قبل منظمة غير حكومية وهي منظمة "بيت الحرية"، يقيس درجة الحريات المدنية والحقوق السياسية، ويتألف من التصنيفات العددية والنصوص الوصفية لكل بلد ومجموعة مختارة من الأقاليم، حيث يغطي مثلاً إصدار 2020 التطورات في 195 دولة و15 منطقة، من 1 يناير 2019 حتى 31 ديسمبر 2019. وتحلل الحرية في العالم العملية الانتخابية لكل دولة وإقليم، والتعددية السياسية والمشاركة، وعمل الحكومة، وحرية التعبير والمعتقد، والحقوق النقابية والتنظيمية، وسيادة القانون، والاستقلالية الشخصية والحقوق الفردية⁽¹⁾.

تُستخدم تلك التقارير من قبل علماء السياسة عند إجراء الأبحاث. حيث يشارك في عملية التصنيف حوالي 20 محللاً وأكثر من 10 مستشارين أكاديميين. كما يستخدم المحللون مجموعة واسعة من المصادر من أجل استقاء المعلومات من بينها: الأخبار الخارجية والمحلية والتقارير والتحليلات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث والزيارات إلى المناطق.

تسمح التقارير السنوية للحرية في العالم Freedom House بتتبع الاتجاهات العالمية في الحرية على مدى أكثر من 40 عامًا، فلقد أصبح تقريرها حول "الحرية في العالم" الأكثر قراءةً واستشهاداً من نوعه، والذي يستخدم بشكل منتظم من قبل صناعات السياسات والصحفيين والأكاديميين والناشطين وغيرهم⁽²⁾.

(1) الموقع الرسمي لفريدوم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

(2) الموقع الرسمي لفريدوم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

الفرع الثاني: معلومات عن مؤشر الحرية في العالم

بدأت مراجعات فريدوم هاوس الأولى للحرية في نهاية خمسينات القرن العشرين باسم الميزانية العمومية للحرية. قدم هذا التقرير المتواضع تقييمات للاتجاهات السياسية وانعكاساتها على الحرية الفردية. في عام 1972، أطلق فريدوم هاوس دراسة سنوية جديدة أكثر شمولاً تسمى الدراسة المقارنة للحرية، طور "ريمون جاستيل" المتخصص في الدراسات الإقليمية في جامعة هارفارد من جامعة واشنطن في سياتل، المنهجية التي حددت تصنيفات الحقوق السياسية والحريات المدنية إلى 151 دولة و45 منطقة، وصنفتها إلى (حرّة أو حرّة جزئياً أو غير حرّة). وبدأت تظهر نتائجها كل عام في مجلة Freedom House ، تصدر كل شهرين (Freedom at Issue) ثم لاحقاً بعنوان (Freedom Review).

ظهرت الحرية في العالم لأول مرة على شكل كتاب عام 1978، تضمن تقارير قصيرة لكل دولة ومنطقة مصنفة في الدراسة، بالإضافة إلى سلسلة من المقالات التي كتبها كبار العلماء حول القضايا ذات الصلة. استمر إنتاج جاستيل للحرية في العالم حتى عام 1989، وعندما تم إنشاء فريق أكبر من المحللين الداخليين في منتصف التسعينيات، استلزم التوسع في تقارير الدول والأقاليم توظيف محللين خارجيين - مجموعة من الخبراء الإقليميين من الأوساط الأكاديمية والإعلامية ومجتمعات حقوق الإنسان - واستمر المشروع في النمو من حيث الحجم والنطاق. تم إجراء عدد من التحديثات المتواضعة للمنهجية بمرور الوقت للتكيف مع الأفكار المتطورة حول الحقوق السياسية والحريات المدنية. يتم إدخال هذه التغييرات بشكل متزايد من أجل ضمان قابلية المقارنة بين التصنيفات من سنة إلى أخرى ومن حين لآخر⁽¹⁾.

كان للتغيير الهيكلي في Freedom in the World، ابتداء من إصدار 2018 أثر على عدد صغير من البلدان، وهو القضاء على الحقوق السياسية التقديرية الإضافية، حيث منح هذا المؤشر نقاطاً مهمة للملكيات

(1) الموقع الرسمي لفريدوم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

التقليدية (الأنظمة الملكية) التي ليس لديها أحزاب سياسية أو عمليات انتخابية، لكنه قدم لشكل من أشكال التشاور مع الجمهور⁽¹⁾.

الفرع الثالث: منهجية عمل مؤشر الحرية في العالم

الحرية في العالم بدأت عام 1973 من قبل ريمون جاستيل. حيث تصدر نتائج سنوية تمثل مستويات الحقوق السياسية والحريات المدنية في كل دولة، يشمل المسح كلا من التقارير التحليلية والتصنيفات الرقمية لـ 195 دولة و15 منطقة مختارة⁽²⁾. يتضمن تقرير كل دولة ومنطقة قسمًا عامًا يقدم خلفية تاريخية ووصفًا موجزًا للتطورات الرئيسية في العام، بالإضافة إلى قسم يلخص الوضع الحالي للحقوق السياسية والحريات المدنية⁽³⁾. وبدءًا من إصدار 2018 يتطلب على البلدان تحقيق درجة إجمالية للحريات المدنية تبلغ (30 أو أفضل) بالإضافة إلى درجة (7 أو أفضل) في الفئة الفرعية "أ" وهي (العملية الانتخابية)، ودرجة إجمالية للحقوق السياسية تبلغ (20 أو أفضل) وبذلك تعتبر ديمقراطية انتخابية. كما يستخدم المحللون الذين يُعدون مسودة التقارير والنتائج، مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك المقالات الإخبارية والتحليلات الأكاديمية والتقارير من المنظمات غير الحكومية والاتصالات المهنية الفردية والأبحاث على أرض الواقع. يسجل المحللون الدول والأقاليم بناءً على الظروف والأحداث داخل حدودهم خلال فترة التغطية. تتم مناقشة النتائج المقترحة للمحللين والدفاع عنها في سلسلة من اجتماعات المراجعة التي تنظمها المنطقة ويحضرها موظفو بيت الحرية ومجموعة من المستشارين الخبراء، يمثل المنتج النهائي إجماع المحللين والمستشارين الخارجيين

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

(2) يتم اختيار هذه المناطق بناءً على أهميتها وحجمها السياسي، يقسم بيت الحرية هذه المناطق إلى فئتين: المناطق ذات الصلة والأراضي المتنازع عليها. تتكون الأقاليم ذات الصلة في الغالب من المستعمرات والمحميات والجزر التابعة للدول ذات السيادة، بشرط أن تكون العلاقات مع تلك الدولة سلمية - لا تكون علاقتهما في نزاع قانوني أو سياسي خطير - الأراضي المتنازع عليها هي مناطق داخل دول ذات سيادة معترف بها دوليًا، لكنها تشهد نزاعًا سياسيًا أو وضعًا عنيقًا وخطيرًا، وتختلف ظروفه بشكل كبير عن ظروف الدول ذات السيادة والصلة بها. وغالبًا ما تكون خارج سيطرة الحكومة المركزية وتتميز بحركات تمرد أو استقلال شديدة وطويلة الأمد واسعة النطاق، كما تتمتع بدعم شعبي.

(3) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

وموظفي بيت الحرية، المسؤولين عن أي قرارات نهائية. على الرغم من أن عنصر الذاتية أمر لا مفر منه في مثل هذه المؤسسة، إلا أن عملية التصنيف تؤكد الاتساق المنهجي والصرامة الفكرية والأحكام المتوازنة وغير المتحيزة. تتم مقارنة التصنيفات بنتائج العام السابق، وتعرض أي تحولات عديدة رئيسية أو تغييرات في الفئات إلى تدقيق أكثر كثافة، وتتعقب هذه المراجعات تقييمات أقاليمية تبذل فيها جهود لضمان قابلية المقارنة والاتساق في النتائج، كما يستعرض المستشارون الأكاديميون العديد من التقارير القطرية الرئيسية⁽¹⁾.

يعتمد مؤشر الحرية في العالم على منهجية تستند إلى حد كبير على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948، يتم معاينة الواقع في كل دولة، وتُعطى بعد المراجعة والتقييم علامات من 100 نقطة بالعودة إلى أسئلة مرجعية لكل محور، مثل الحقوق السياسية والحريات المدنية، وحُكم القانون، واستقلال القضاء، والإعلام، وقوة مؤسسات المجتمع المدني، وحرية المعتقد، والحق في تكوين الجمعيات، وواقع حرية التعبير والضمانات المتوفرة لها، وحرية النقد وقوانين التشهير، ونزاهة الانتخابات وآليات مراقبتها، واستقلال البرلمان، وطريقة اختيار رئيس الحكومة، ووجود أحزاب فاعلة، ومراجعة شاملة وتقييم لمدى نجاعة التشريعات والقوانين، وإلى أي مدى تصون الحريات العامة...⁽²⁾.

وتستند الحرية في العالم على فرضية أن هذه المعايير تنطبق على جميع البلدان والأقاليم، بغض النظر عن الموقع الجغرافي والعنقي أو التكوين الديني، أو مستوى التنمية الاقتصادية. تنطلق الحرية في العالم من الافتراض القائل بأن الحرية لجميع الناس يمكن تحقيقها بشكل أفضل في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية.

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق .

جدول يمثل الحقوق السياسية (1).		
الحقوق السياسية (Political Rights) 10 أسئلة		
عمل الحكومة 4 أسئلة	التعددية السياسية والمشاركة 4 أسئلة	العملية الانتخابية 3 أسئلة
التقييم: من 0 إلى 4	التقييم: من 0 إلى 4	التقييم: من 0 إلى 4
إجمالي الدرجات		تقييم الحقوق السياسية
40 - 36		1
35 - 30		2
29 - 24		3
23 - 18		4
17 - 12		5
11 - 6		6
5 - *0		7

يتم اختيار الأقاليم للتقييم في الحرية في العالم استنادًا إلى المعايير التالية: ما إذا كانت المنطقة محكومة بشكل منفصل عن بقية البلد أو البلدان ذات الصلة، سواء بحكم القانون أو بحكم الواقع؛ ما إذا كانت الظروف على أرض الواقع للحقوق السياسية والحريات المدنية تختلف اختلافًا كبيرًا عن تلك الموجودة في بقية البلد أو البلدان ذات الصلة، مما يعني أن التقييم المنفصل من المرجح أن يؤدي إلى تقييمات مختلفة؛ ما

(1) من إعداد الباحث، بالاستعانة بالموقع الرسمي لمنظمة بيت الحرية، <https://freedomhouse.org/report/freedom-world>. مرجع سابق.

*من الممكن أن تكون درجة الحقوق السياسية الإجمالية لبلد ما أقل من الصفر (بين -1 و-4) إذا تلقت - في الغالب - صفر لكل سؤال من أسئلة الحقوق السياسية العشرة، وحصلت على درجة سلبية بما فيه الكفاية لتقدير الحقوق السياسية السؤال ب. في مثل هذه الحالة، ستظل الدولة تحصل على تصنيف نهائي للحقوق السياسية يبلغ 7.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

إذا كانت المنطقة تخضع لضغوط شعبية أو دبلوماسية دائمة من أجل الحكم الذاتي أو الاستقلال أو الاندماج في بلد آخر؛ ما إذا كانت حدود الإقليم مستقرة بما فيه الكفاية للسماح بتقييم الظروف للسنة قيد الاستعراض، وما إذا كان من المتوقع أن تظل مستقرة في السنوات المقبلة بحيث تكون المقارنات على أساس سنوي ممكنة؛ وما إذا كانت الأراضي كبيرة وذات أهمية سياسية⁽¹⁾.

جدول يمثل الحريات المدنية ⁽²⁾ .			
الحريات المدنية (Civil Liberties) 15 سؤالاً			
الاستقلالية الشخصية والحقوق الفردية 4 أسئلة	سيادة القانون 4 أسئلة	الحقوق النقابية والتنظيمية 3 أسئلة	حرية التعبير والمعتقد 4 أسئلة
إجمالي الدرجات		تقييم الحقوق المدنية	
60 - 53		1	
52 - 44		2	
43 - 35		3	
34 - 26		4	
25 - 17		5	
16 - 8		6	
7 - 0		7	

يتم تعيين تصنيف رقمي لكل بلد وإقليم على مقياس من 1 (أعلى درجة من الحرية) إلى 7 (أدنى مستوى من الحرية) بالنسبة للحقوق السياسية وتصنيف مشابه للحريات المدنية. اعتماداً على هذا التقييم، فإن الدول

(1) الموقع الرسمي لفريدوم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

(2) من إعداد الباحث، بالاستعانة بالموقع الرسمي لمنظمة بيت الحرية، <https://freedomhouse.org/report/freedom-world>، مرجع سابق.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

تصنف إلى "حرة"، و "حرة جزئياً"، و "غير حرة". وبالرغم من تواجد بعض البلدان في نطاق وتصنيف واحد، إلا أنه يمكن أن يكون لها حالات مختلفة تماماً لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، أولئك الذين هم في أدنى فئة من الفئات الحرة (مع درجات أقل في الحقوق السياسية أو الحريات المدنية) يختلفون عن أولئك في الطرف الأعلى من المجموعة الحرة (مع درجات أعلى من الحقوق السياسية أو الحريات المدنية) أيضاً، لا يعني تعيين (حرة) أن بلداً أو إقليمياً ما يتمتع بحرية كاملة أو يفنقر إلى مشاكل خطيرة، ولكنه فقط يتمتع بحرية أكبر نسبياً من تلك المصنفة حرة جزئياً أو غير حرة (وبعض الدول الأخرى مصنفة حرة) (1).

جدول يمثل حالة البلد في مؤشر الحرية في العالم (2).	
حالة البلد	متوسط مجموع الحقوق السياسية والحريات المدنية
حرة - Free	1.0 إلى 2.5
حرة جزئياً - Partly Free	3.0 إلى 5.0
غير حرة - Not Free	5.5 إلى 7.0

يعتمد وضع الدولة أو الإقليم للحرية في العالم على مجموع درجات الحقوق السياسية، على مقياس من (0 إلى 40)، ودرجة مجموع الحريات المدنية، على مقياس من (0 إلى 60)، كما يتم حساب إجمالي درجات الحقوق السياسية والحريات المدنية على قدم المساواة في هذا الحساب، مما يؤدي إلى النطاقات المحتملة التالية.

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.
(2) من إعداد الباحث، بالاستعانة بالموقع الرسمي لمنظمة بيت الحرية، <https://freedomhouse.org/report/freedom-world>، مرجع سابق.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

مخطط يوضح النطاقات المحتملة في مؤشر الحرية في العالم (1).

Status	Political Rights score						
	0-5*	6-11	12-17	18-23	24-29	30-35	36-40
Civil Liberties score	53-60	PF	PF	PF	F	F	F
	44-52	PF	PF	PF	PF	F	F
	35-43	PF	PF	PF	PF	PF	F
	26-34	NF	PF	PF	PF	PF	F
	17-25	NF	NF	PF	PF	PF	PF
	8-16	NF	NF	NF	PF	PF	PF
	0-7	NF	NF	NF	NF	PF	PF

مفتاح: F = حرية (Free) - PF = حرية جزئياً (Partly Free) - NF = غير حرية (Not Free)

جدول يمثل دول ومناطق العالم في مؤشر الحرية في العالم سنة 2018 (2)

الغابون	نيكارغوا	المكسيك	رومانيا	سلوفينيا	حرّة
إيران	باكستان	مولدوفا	ساموا	إسبانيا	1.0
كازاخستان	غامبيا	الجبل الأسود	ساوتومي وبرنسيب	سانت كريس ونيفيس	أندورا
روندا	5.0	بابو غينيا الجديدة	السنغال	سانت لوسيا	أستراليا
فيتنام	غينيا	باراغواي	جنوب إفريقيا	سانت فنسنت	التمسا
6.5	غينيا بيساو	الفلبين	كوريا الجنوبية	غرينادين	جزر الباهاما
أذربيجان	هايتي	السيشل	سورينام	السويد	بربادوس
البحرين	الأردن	سيراليون	تونغا	سويسرا	بلجيكا

(1) من إعداد الباحث، بالاستعانة بالموقع الرسمي لمنظمة بيت الحرية، <https://freedomhouse.org/report/freedom-world>، مرجع سابق.

(2) Arch Puddington، 'Freedom in the World 2018 The Annual Survey of Political Rights & Civil Liberties'، Freedom House • New York, NY, and Washington, DC، p1226، 2018.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

بورندي	الكويت	أكرانيا	ترينداد وتوباغو	تايوان	كندا
تشاد	قيرغيزستان	3.5	فانواتو	توفالو	الرأس الأخضر
الصين	جزر المالديف	بوتان	2.5	المملكة المتحدة	تشيلي
كونغو كينشاسا	المغرب	بوركينافاسو	بوتسوانا	أوروغواي	كوستاريكا
كوبا	ميانمار	جزر القمر	السلفادور	1.5	قبرص
أثيوبيا	أوغندا	كوسوفو	غيانا	بليز	جمهورية التشيك
لاوس	غير حرة	مقدونيا	المجر	كرواتيا	الدنمارك
ليبيا	5.5	مدغشقر	الهند	فرنسا	دومينيكا
روسيا	أفغانستان	نيبال	جاميكا	غانا	إستونيا
طاجكستان	الجزائر	سيرلانكا	البيرو	غرينادا	فلندا
إمارات ع م	بروناي	4.0	صربيا	ليختشتاين	ألمانيا
اليمن	كمبوديا	بنغلاديش	جزر سليمان	موريشيوس	أيسلندا
7.0	جيبوتي	البوسنة والهرسك	تيمور ليشتي	بولندا	إيرلندا
إفريقيا الوسطى	العراق	ساحل العاج	تونس	الو م أ	إيطاليا
غينيا الاستوائية	موريتانيا	غواتيمالا	حرة جزئيا	2.0	اليابان
إريتريا	سلطنة عمان	هندوراس	3.0	أنتيغوا وبربودا	كيريباتي
كوريا الشمالية	قطر	كينيا	ألبانيا	الأرجنتين	لوكسمبورج
المملكة ع س	تايلاند	ماليزيا	بوليفيا	بنين	مالطا
الصومال	تركيا	موزمبيق	كولومبيا	البرازيل	جزر مارشال
جنوب السودان	فنزويلا	النيجر	جمهورية الدومينيكان	بلغاريا	ميكرونيزيا
السودان	زيمبابوي	سنغافورة	إكوادور	اليونان	هولندا
سوريا	6.0	تنزانيا	فيجي	إسرائيل	نيوزيلندا

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

تركمنستان	أنغولا	توغو	جورجيا	لاتفيا	النرويج
أوزباكستان	روسيا البيضاء	زامبيا	إندونيسيا	موناكو	بالاو
	الكاميرون	4.5	ليسوتو	ناميبيا	البرتغال
	كونغو برازافيل	أرمينيا	ليبيريا	ناورو	سان ريمو
	مصر	مالي	ملاوي	بنما	سلوفاكيا

جدول يمثل مؤشر الحرية لبعض الدول سنة 2018 (1)

الاتجاه	حالة الحرية	الحرية المدنية	الحقوق السياسية	البلد
	غير حرة	5	6	الجزائر
	حرة	2	2	الأرجنتين
	حرة جزئياً	5	4	أبخازيا
	غير حرة	5	6	بروناي
	حرة جزئياً	3	4	بوركينافاسو
	غير حرة	6	7	الصين
	حرة جزئياً	4	4	ساحل العاج
	غير حرة	6	7	شبه جزيرة القرم
	غير حرة	6	7	قطاع غزة
↓	حرة جزئياً	2	5	هونغ كونغ
	حرة جزئياً	4	4	كشمير الهندية

(1) 'Freedom in the World 2018 The Annual Survey of Political Rights & Civil Liberties' Arch Puddington
 . p1219- 1225 '2018، Freedom House • New York, NY, and Washington, DC

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

	غير حرة	6	6	مصر
	حرة	2	1	فرنسا
	حرة	2	2	قبرص الشمالية
	حرة جزئياً	4	2	أندونيسيا
	حرة جزئياً	3	3	باراغواي
	حرة جزئياً	3	3	جورجيا
	غير حرة	6	7	روسيا
	حرة جزئياً	5	5	الأردن
	غير حرة	7	7	التبت
	غير حرة	6	6	ترانسنيستريا
	غير حرة	5	6	عمان
	غير حرة	5	7	الضفة الغربية
	غير حرة	7	7	السودان

مثلت سنة 2018 السنة الـ 13 على التوالي التي يعاني فيها العالم من انخفاض ملحوظ على مستوى الحريات والديمقراطية، بعد صعود قوى سياسية شعبية في العديد من الدول، والتي ترفض المبادئ الأساسية لفصل بين السلطات وتستهدف الأقليات بسياسات تمييزية. كما وضع التقرير قائمة باسم "أسوأ الأسوأ" للدول التي حققت أقل نقاط فيما يخص الحقوق السياسية والحريات المدنية، وهذه الدول هي: (جمهورية

إفريقيا الوسطى، وطاجكستان وليبيا وأزباكستان والصومال والسودان وغينيا الاستوائية وكوريا الشمالية وجنوب السودان وإرتيريا وتركمنستان ثم سوريا التي تذيلت القائمة). لكن التقرير لفت إلى تطور إيجابي في بعض الدول، مثل ماليزيا وإثيوبيا وأنغولا والإكوادور وأرمينيا، حيث أسفرت الديمقراطية هناك ضغطا كبيرا على القيادات أدى إلى مستوى حياة أفضل (1).

الفرع الرابع: نماذج لمنهجية أسئلة مؤشر الحرية في العالم

تهدف الأسئلة الفرعية ذات التعداد النقطي إلى توجيه المحللين فيما يتعلق بالمسائل التي يجب النظر فيها عند تسجيل كل سؤال في قائمة المراجعة. لا يحتاج المحللون إلى النظر في كل سؤال فرعي أثناء عملية تسجيل النقاط، حيث تختلف صلة كل منهما من مكان إلى آخر، ونظرا لكم الهائل من الأسئلة المتواجدة في كل مؤشر فقد قرر الباحث استعراض ثلاثة أسئلة لكل سؤال رئيسي.

1 - الحقوق السياسية (0-40 نقطة)

أ. العملية الانتخابية

(أ- 1) هل تم انتخاب الرئيس الحالي للحكومة أو السلطة الوطنية الأخرى من خلال انتخابات حرة ونزيهة؟ ملاحظة: (يشمل هذا السؤال رؤساء الحكومات الذين يتم اختيارهم من خلال الأطر الانتخابية المختلفة، بما في ذلك الانتخابات المباشرة للرئاسة، والانتخابات غير المباشرة لرئيس الوزراء من قبل البرلمان، ونظام الكلية الانتخابية لانتخاب الرؤساء. وفي حالات الانتخابات غير المباشرة لرئيس الحكومة، انتخابات الهيئة التشريعية أو أي هيئة أخرى تختار رئيس الحكومة، وكذلك عملية اختيار رئيس الحكومة

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

نفسها يجب أن تؤخذ في الاعتبار. في الأنظمة التي يتم فيها تقسيم السلطة التنفيذية رسمياً بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، يجب إعطاء وزن أكبر لانتخابات المسؤول ذي السلطة التنفيذية الأكبر).

- هل حكمت منظمات مراقبة الانتخابات الوطنية و- أو المستقلة، وذات السمعة الحسنة على الانتخابات الأخيرة لرئيس الحكومة بأنها استوفت المعايير الديمقراطية؟
- هل تم إجراء الانتخابات الأخيرة لرئيس الحكومة في الوقت المناسب، دون تأخير ذو دوافع سياسية أو جدول زمني معجل، يحدُ بشكل غير عادل من فرص الحملة الانتخابية لبعض المرشحين؟
- هل تم تسجيل الناخبين والمرشحين بطريقة دقيقة وشفافة وغير تمييزية؟
- هل سُمح للنساء بالتسجيل والترشح؟⁽¹⁾

(أ- 2). هل تم انتخاب الممثلين التشريعيين الوطنيين الحاليين من خلال انتخابات حرة ونزيهة؟

- هل حكمت منظمات مراقبة الانتخابات المحلية و- أو المستقلة على الانتخابات التشريعية الوطنية الأخيرة، بأنها استوفت المعايير الديمقراطية؟
- هل جرت الدعوة إلى الانتخابات التشريعية الأخيرة في الوقت المناسب، دون تأخير ذو دوافع سياسية أو جدول زمني معجل، يحد بشكل غير عادل من فرص الحملات الانتخابية لبعض الأحزاب أو المرشحين؟

(أ- 3). هل هناك إطار تشريعي واضح ومفصل وعادل لإجراء الانتخابات؟ وهل يتم تنفيذها بشكل محايد من قبل هيئات إدارة الانتخابات ذات الصلة؟ (ملاحظة: لا ينبغي إجراء تغييرات على القوانين الانتخابية قبل الانتخابات مباشرة إذا كانت هذه التغييرات تنتهك قدرة الناخبين أو المرشحين أو الأحزاب على أداء أدوارهم في الانتخابات).

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

- هل يضمن تكوين اللجان الانتخابية استقلالها؟
- هل اللجان الانتخابية أو غيرها من السلطات الانتخابية، مستقلة وخالية من الضغوط الحكومية أو غيرها من الضغوط والتدخل؟⁽¹⁾

ب- التعددية السياسية والمشاركة

(ب- 1). هل للناس الحق في التنظيم في أحزاب سياسية مختلفة أو تجمعات سياسية تنافسية أخرى من اختيارهم، وهل النظام مفتوح أمام صعود ونزول هذه الأحزاب أو التجمعات المتنافسة؟

- هل تواجه الأحزاب السياسية عقبات قانونية أو عملية لا مبرر لها في جهودها للتكوين والعمل، بما في ذلك متطلبات التسجيل المرهقة، ومتطلبات العضوية الكبيرة بشكل مفرط، وما إلى ذلك؟
- هل تواجه الأطراف قيودًا تمييزية أو مرهقة في عقد الاجتماعات أو التجمعات أو الوصول إلى وسائل الإعلام أو الانخراط في أنشطة سلمية أخرى؟
- هل القوانين واللوائح التي تحكم تمويل الأحزاب عادلة ويتم تطبيقها بشكل منصف؟ هل تفرض عقبات مفرطة على النشاط السياسي، أو يمنحون مزايا فعالة لأطراف معينة؟⁽²⁾

(ب- 2). هل هناك فرصة للمعارضة لزيادة دعمها، أو اكتساب السلطة من خلال الانتخابات؟

- هل تُطبق قيود قانونية إدارية مختلفة على أحزاب المعارضة، لمنعها من زيادة قاعدة دعمها أو التنافس بنجاح في الانتخابات؟
- هل توجد قوى معارضة حقيقية في مواقع السلطة، مثل الهيئة التشريعية الوطنية أو في الحكومات المحلية؟

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

- هل يؤثر التهريب أو المضايقة أو الاعتقال أو السجن أو الهجوم العنيف نتيجة الأنشطة السياسية السلمية، على قدرة أعضاء المعارضة أو قاداتهم على زيادة دعمهم أو اكتساب السلطة من خلال الانتخابات؟

(ب- 3) هل الخيارات السياسية للشعب خالية من سيطرة القوى الخارجة عن المجال السياسي، أو القوى السياسية التي تستخدم وسائل خارجة عن السياسة؟

- هل الكيانات الخارجة عن النظام السياسي (الجيش أو القوى الأجنبية أو الأوليغارشية الاقتصادية أو المنظمات الإجرامية أو المسلحين أو أي مجموعة قوية أخرى) تخيف الناخبين أو الشخصيات السياسية أو تضايقهم أو تهاجمهم من أجل التأثير على خياراتهم السياسية؟

- هل تقدم هذه الجماعات رشاي أو حوافز أخرى للناخبين أو الشخصيات السياسية من أجل التأثير على خياراتهم السياسية؟

- هل تستخدم الكيانات داخل النظام السياسي، مثل الأحزاب الرئيسية والقادة الحاليين، وسائل خارج السياسة (شبكات المحسوبية الفاسدة، والسيطرة على الأرض أو التوظيف، والسيطرة على قوات الأمن، والسيطرة على ميليشيات الحزب، والتلاعب بمؤسسات الدولة أو الموارد) لممارسة تأثير غير لائق على الخيارات السياسية للناخبين أو الشخصيات السياسية؟⁽¹⁾

(ب- 4) هل تتمتع قطاعات مختلفة من السكان (بما في ذلك المجموعات العرقية والدينية والجنسانية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمجموعات الأخرى ذات الصلة) بحقوق سياسية كاملة وفرص انتخابية؟

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

- هل تتعامل الأحزاب السياسية الوطنية من مختلف المذاهب الإيديولوجية مع قضايا ذات أهمية خاصة للأقليات أو الجماعات الأخرى ذات الصلة؟
- هل الأحزاب السياسية القائمة على العرق أو الثقافة أو الدين والتي تتبنى قيمًا سلمية وديمقراطية مسموح بها قانونًا، ويسمح لها بالحكم والعمل؟

ج وظائف الحكومة

- (ج- 1). هل يحدد رئيس الحكومة المنتخب والممثلون التشريعيون الوطنيون بحرية سياسات الحكومة؟ (ملاحظة: نظرًا لأن درجة السؤال ج1 تعتمد جزئيًا على وجود رئيس منتخب بحرية للحكومة والممثلين التشريعيين الوطنيين، فإنها لن تتجاوز في معظم الحالات متوسط درجات السؤالين 1أ و 2أ.)

- هل تم تنصيب المرشحين الذين تم انتخابهم بحرية وعدالة، على النحو الواجب في المنصب، وهل تمكنوا من تشكيل حكومة فاعلة خلال فترة زمنية معقولة؟
- هل تتدخل الجهات الحكومية الأخرى المعينة أو غير المنتخبة بحرية أو تمنع الممثلين المنتخبين بحرية من اعتماد وتنفيذ التشريعات واتخاذ قرارات سياسية ذات مغزى؟
- هل تتدخل الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك العصابات الإجرامية والجماعات المتمردة، في عمل الممثلين المنتخبين أو تمنعهم من اعتماد وتنفيذ التشريعات واتخاذ قرارات سياسية؟⁽¹⁾

(ج- 2). هل الضمانات ضد الفساد الرسمي قوية وفعالة؟

- هل نفذت الحكومة قوانين أو برامج فعالة لمكافحة الفساد ومنعه والكشف عنه والمعاقبة عليه بين الموظفين العموميين، بما في ذلك تضارب المصالح؟
- هل الحكومة خالية من اللوائح البيروقراطية المفرطة، أو متطلبات التسجيل، أو غيرها من الضوابط التي تزيد من فرص الفساد؟

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

- هل هناك هيئات مستقلة وفعالة لمراجعة الحسابات والتحقيق، تعمل دون عائق أو ضغط أو تأثير سياسي؟

(ج- 3). هل تعمل الحكومة بانفتاح وشفافية؟

- هل للمواطنين الحق القانوني والقدرة العملية للحصول على معلومات حول عمليات الدولة؟
- هل تنشر الحكومة المعلومات عبر الإنترنت، بتسيقات قابلة للقراءة آلياً، وهل يمكن الوصول إلى هذه المعلومات افتراضياً؟
- هل تُمنح مجموعات المجتمع المدني ومجموعات المصالح والصحفيون والمواطنون الآخرون، فرصة عادلة وهادفة للتعليق على السياسات أو التشريعات والتأثير عليها؟⁽¹⁾

2 الحريات المدنية (0-60 نقطة)

د- حرية التعبير والمعتقد

- (د- 1). هل هناك إعلام حر ومستقل؟ ملاحظة: (يشير مصطلح "وسائل الإعلام" إلى جميع مصادر الأخبار والتعليقات ذات الصلة - بما في ذلك وسائل الإعلام الرسمية المطبوعة والبث والإخبارية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الاتصال عند استخدامها لجمع أو نشر الأخبار والتعليقات لعامة الجمهور ينطبق السؤال أيضاً على الأعمال الفنية في أي وسيط).

- هل تخضع وسائل الإعلام للرقابة بشكل مباشر أو غير مباشر؟
- هل الرقابة الذاتية شائعة بين الصحفيين (يشمل المصطلح الصحفيين المحترفين والمدونين والمواطنين الصحفيين)، خاصة عند تغطية قضايا حساسة، بما في ذلك السياسة أو الخلافات الاجتماعية أو الفساد أو أنشطة الأفراد الأقوياء؟

(1) الموقع الرسمي لفريدوم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

• هل يتعرض الصحفيون للضغط أو المراقبة بهدف تحديد مصادرهم؟

(د- 2). هل للمؤسسات والمجتمعات الدينية، الحرية في ممارسة دينها والتعبير عن نفسها في الأماكن

العامة والخاصة؟

• هل تُستخدم متطلبات التسجيل لإعاقة العمل الحر للمؤسسات الدينية؟

• هل يتعرض أفراد الجماعات الدينية، بما في ذلك ديانات وحركات الأقلية، للمضايقة والغرامة

والاعتقال والضرب من قبل السلطات بسبب مشاركتهم في ممارساتهم الدينية؟

• هل مراقبة الدولة للنشاط الديني السلمي عشوائية للغاية أو متغلغلة أو تطفلية تصل إلى حد التحرش

أو التهيب؟

(د- 3). هل هناك حرية أكاديمية، وهل النظام التعليمي خالٍ من التلقين السياسي الواسع؟

• هل المعلمون والأساتذة في المؤسسات العامة والخاصة، أحرار في متابعة الأنشطة الأكاديمية ذات

الطبيعة السياسية وشبه السياسية، دون خوف من العنف الجسدي أو التخويف من قبل الدولة أو

الجهات الفاعلة غير الحكومية؟

• هل تضغط الحكومة، أو تؤثر بقوة، أو تتحكم في محتوى المناهج الدراسية لأغراض سياسية؟

• هل تخصيص التمويل للمؤسسات التعليمية العامة خالٍ من التلاعب السياسي؟⁽¹⁾

(د- 4). هل الأفراد أحرار في التعبير عن آرائهم الشخصية حول مواضيع سياسية أو موضوعات حساسة

أخرى دون خوف من المراقبة أو الانتقام؟

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

- هل يستطيع الأشخاص المشاركة في نقاشات خاصة ذات طبيعة سياسية، في الأماكن العامة أو شبه العامة أو الخاصة - بما في ذلك المطاعم ووسائل النقل العام ومنازلهم، مباشرة أو عبر الهاتف - دون خوف من المضايقة أو الاحتجاز من قبل السلطات أو جهات فاعلة من غير الدول؟
- هل يواجه مستخدمي الاتصالات الشخصية عبر الإنترنت - بما في ذلك الرسائل المباشرة أو تطبيقات الصوت أو الفيديو أو حسابات ووسائل التواصل الاجتماعي ذات الجمهور المحدود - عقوبات قانونية أو مضايقة أو عنف من الحكومة أو جهات فاعلة قوية من غير الدول رداً على ملاحظات انتقادية؟

- هل تستخدم الحكومة أشخاصاً أو مجموعات، للمشاركة في المراقبة العامة والإبلاغ عن المحادثات المزعومة المناهضة للحكومة إلى السلطات؟

هـ- الحقوق الاجتماعية والتنظيمية

(هـ- 1). هل هناك حرية التجمع؟

- هل الاحتجاجات السلمية، وبخاصة ذات الطبيعة السياسية، محظورة أو مقيدة بشدة؟
 - هل المتطلبات القانونية للحصول على إذن لتنظيم مظاهرات سلمية مرهقة أو مستهلكة للوقت؟
 - هل المشاركون في المظاهرات السلمية تعرضوا للترهيب أو الاعتقال أو التخويف؟⁽¹⁾
- (هـ- 2). هل هناك حرية للمنظمات غير الحكومية، ولا سيما تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والأعمال المتعلقة بالحكم؟ ملاحظة: (يشمل ذلك المنظمات المدنية، ومجموعات المصالح، والمؤسسات، ومراكز الفكر، ومجموعات حقوق المرأة... إلخ).

(1) الموقع الرسمي لفريدوم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

• هل التسجيل والمتطلبات القانونية الأخرى للمنظمات غير الحكومية مرهقة بشكل خاص أو تهدف إلى منعها من العمل بحرية؟

• هل القوانين المتعلقة بتمويل المنظمات غير الحكومية معقدة وبشكل مفرط، أم أن هناك عقبات تحول دون قيام المواطنين بجمع الأموال للأعمال الخيرية أو النشاط المدني؟

• هل المانحون والممولون للمنظمات غير الحكومية متحررين من ضغوط الحكومة؟⁽¹⁾

(هـ- 3). هل هناك حرية للنقابات والمنظمات المهنية أو العمالية؟

• هل يُسمح بإنشاء النقابات والعمل دون تدخل من الحكومة؟

• هل يتعرض العمال لضغوط من قبل الحكومة أو أصحاب العمل للانضمام أو عدم الانضمام إلى

نقابات معينة، وهل يواجهون المضايقة أو العنف أو الفصل من وظائفهم إذا فشلوا في الامتثال؟

• هل يجوز للعمال المشاركة في الإضرابات وهل يواجه المشاركون في الإضرابات السلمية أعمالاً

انتقامية؟ ملاحظة: (قد لا ينطبق هذا السؤال على العاملين في الخدمات الحكومية الأساسية المحددة

بدقة أو وظائف السلامة العامة).

و. سيادة القانون

(و- 1) هل يوجد قضاء مستقل؟

• هل يخضع القضاء لتدخل من السلطة التنفيذية للحكومة، أو من التأثيرات السياسية أو الاقتصادية

أو الدينية الأخرى؟

• هل يتم تعيين القضاة وعزلهم بطريقة عادلة وغير متحيزة؟

(1) الموقع الرسمي لفريدوم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

- هل يحكم القضاة بنزاهة وحيادية، أم أنهم يُصدرون عادة أحكامًا لصالح الحكومة أو أطراف أخرى، سواء مقابل رشاي أو لأسباب أخرى؟⁽¹⁾

(و- 2). هل تسود الإجراءات القانونية الواجبة في الأمور المدنية والجنائية؟

- هل حقوق المدعى عليهم، بما في ذلك افتراض البراءة حتى تثبت إدانتهم، محمية؟
- هل يمكن للمحتجزين الوصول إلى مستشار قانوني مستقل وكفء، بغض النظر عن مواردهم المالية؟
- هل يتم منح المتهمين جلسة استماع عادلة وعلنية وفي الوقت المناسب، من قبل محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة؟⁽²⁾

(و- 3). هل هناك حماية من الاستخدام غير المشروع للقوة البدنية والتحرر من الحرب والتمرد؟

- هل يقوم المسؤولون عن تطبيق القانون بضرب المعتقلين أثناء الاعتقال، أو استخدام القوة المفرطة أو التعذيب لانتزاع الاعترافات؟
- هل الظروف في مرافق الاحتجاز السابق للمحاكمة والسجون، إنسانية وتحترم الكرامة الإنسانية للسجناء؟
- هل يمتلك المواطنون وسائل الالتماس والتعويض الفعال، عندما يعانون من الإساءة الجسدية من قبل سلطات الدولة؟

(و- 4). هل تضمن القوانين والسياسات والممارسات معاملة متساوية لشرائح مختلفة من السكان؟

- هل أعضاء مختلف المجموعات المتميزة - بما في ذلك الجماعات العرقية والدينية والجنسية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وغيرهم من المجموعات ذات

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

الصلة - قادرون على ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم بشكل فعال مع المساواة الكاملة أمام القانون؟

- هل يعتبر العنف ضد هذه الجماعات جريمة، وهل هو منتشر، وهل يُقدم الجناة إلى العدالة؟
- هل يواجه أعضاء هذه الجماعات تمييزًا قانونيًا و - أو فعليًا في مجالات تشمل التوظيف والتعليم والإسكان بسبب انتمائهم إلى مجموعة معينة؟⁽¹⁾

ز. الاستقلال الذاتي الشخصي والحقوق الفردية

(ز - 1). هل يتمتع الأفراد بحرية الحركة، بما في ذلك القدرة على تغيير مكان إقامتهم أو العمل أو التعليم؟

- هل هناك قيود على السفر إلى الخارج، بما في ذلك نظام تأشيرة الخروج، التي يمكن فرضها بشكل انتقائي؟

- هل الإذن مطلوب من السلطات أو الجهات الفاعلة من غير الدول للتنقل داخل الدولة؟
- هل تسيطر الجهات الحكومية أو غير الحكومية أو تحد من قدرة الشخص على تغيير نوعه ومكان عمله؟

(ز - 2). هل الأفراد قادرون على ممارسة الحق في التملك وإنشاء الشركات الخاصة دون تدخل لا مبرر له من الجهات الحكومية أو غير الحكومية؟

- هل يُسمح للأشخاص قانونًا بشراء وبيع الأراضي والممتلكات الأخرى، وهل يمكنهم فعل ذلك عمليًا دون تدخل لا مبرر له من الحكومة أو الجهات الفاعلة غير الحكومية؟
- هل تواجه المرأة التمييز في حقوق الملكية والميراث؟

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

- هل الأفراد محميون من المصادرة التعسفية، وهل يحصلون على تعويض مناسب وفي الوقت المناسب عند الاستيلاء على الممتلكات؟⁽¹⁾

(ز - 3) هل يتمتع الأفراد بالحريات الاجتماعية الشخصية، بما في ذلك اختيار شريك الزواج وحجم الأسرة، والحماية من العنف المنزلي، والسيطرة على المظهر؟

- هل تنتشر أشكال العنف الشخصية - بما في ذلك العنف المنزلي وتشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث والاعتداء الجنسي والاعتصاب - وهل يتم تقديم الجناة إلى العدالة؟
- هل تسيطر الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر على اختيار شريك الزواج أو العلاقات الشخصية الأخرى من خلال وسائل مثل حظر الزواج بين الأديان، أو الفشل في إنفاذ القوانين ضد زواج الأطفال أو مدفوعات المهر، أو القيود المفروضة على العلاقات من نفس الجنس، أو تجريم الجنس خارج الزواج؟

- هل يتمتع الأفراد بحقوق متساوية في إجراءات الطلاق ومسائل حضانة الأطفال؟⁽²⁾

(ز - 4) هل يتمتع الأفراد بتكافؤ الفرص والتحرر من الاستغلال الاقتصادي؟

- هل يستغل أرباب العمل في الدولة أو القطاع الخاص عمالهم من خلال ممارسات تشمل حجب الأجور بشكل غير عادل، أو السماح للموظفين أو إجبارهم على العمل في ظل ظروف خطيرة بشكل غير مقبول، أو العمل بالسخرة البالغين وعماله الأطفال؟
- هل سيطرة الحكومة المشددة على الاقتصاد، بما في ذلك - ملكية الدولة أو تحديد الأسعار وحصص الإنتاج -، تمنع الفرص الاقتصادية للأفراد؟

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

- هل تعود عائدات الصناعات الحكومية الكبيرة، - بما في ذلك قطاع الطاقة -، على عموم السكان أم على عدد قليل من أصحاب الامتيازات؟⁽¹⁾

الفرع الخامس: نقد مؤشر الحرية في العالم

أولاً: نقد المؤشر

يبدو مؤشر الحرية العالمي معقداً وقابلاً للطعن والنقد، وهذا ما يحدث في العادة للتقييم الذي يخضع للاجتهادات والقياس، حيث يظل نسبياً. والأسئلة المرجعية "حجر الزاوية" للمقيمين والخبراء قد يُنظر لها بأنها غير حيادية، ولكن وبكل الأحوال يبقى هذا المؤشر الأهم والأكثر استدامة منذ عقود.

من الطبيعي عقب صدور مؤشر الحريات العالمي الذي تُطلقه "فريدم هاوس" كل عام أن يتعرض لانتقادات شديدة وتكذيب، وتسعى كثير من الحكومات خاصة في العالم العربي إلى التشكيك بصدقيته، وتذهب إلى تنفيذ منهجيته والتعرض لحياديته؛ ورغم هذا الهجوم الصارخ ظل هذا المؤشر مقلداً لأكثر الدول استبداداً، تترقبه بحذر، وتتمنى أن تكون الانتقادات الموجهة لها أقل حدة.

ثانياً: نقد التمويل

تقول المنظمة إنها تحصل على تمويلها من الحكومة الأمريكية كما تحصل على تبرعات شخصية من أفراد دون أن تُفصح عن هويتهم، وتشارك مع "العفو الدولية" و"هيومان رايتس ووتش" في نقطة انعدام الشفافية في الإعلان عن لائحة ممولياها من الأفراد، كما لا تخضع أنشطة فروعها إلى رقابة الدول التي تعمل بها.

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

ثالثاً: نقد منظمة فريدم هاوس

لقد كان لمنظمة فريدم هاوس دور رائد في تطوير مبادرات جديدة لمواجهة الاتحاد العالمي المتزايد نحو الاستبداد. ولعبت أيضاً دوراً محورياً في اعتماد قانون سيرجي ماجنيتسكي لسيادة القانون، الذي دعا إلى فرض عقوبات على الأفراد الروس المسؤولين المتورطين في وفاة محامي مكافحة الفساد والقانون اللاحق الأوسع وهو قانون Magnitsky العالمي، الذي اتخذ مبادئ القانون الأصلي وأعطاه امتداداً عالمياً. (1) لكن ومن جهة أخرى دعمت مشروع مارشال الأوروبي الهادف إلى تقوية اقتصاديات أوروبا الغربية على دول أوروبا الشرقية لكي تقف سداً في وجه الشيوعية. وفي بولندا لعبت فريدم هاوس نفس الدور الذي لعبه اللوبي اليهودي في دعم النقابات وفي إسقاط النظام الشيوعي، لا حباً في الشعب البولندي بل كراهية للاتحاد السوفياتي. وكشفت وثائق "ويكيليكس" ضلوعها في عمليات تغيير الأنظمة في أوروبا الشرقية، والشرق الأوسط وبتمويل وتوجيه مباشر من الكونغرس والخارجية الأمريكية.

اشتهرت المنظمة بضلوعها في ثورات أوروبا الشرقية، وظهر ذلك في اتصالاتها الوثيقة بتحركات المخابرات الأمريكية وكان رئيس المنظمة آنذاك، اليهودي بيتر آكرمان يشرف بنفسه على التخطيط والتدبير لما يسمى بـ"الثورة البرتغالية" في أوكرانيا و"الوردية" في جورجيا، ويرتبط "آكرمان" بعلاقة وطيدة برجل الأعمال المثير للجدل جورج سورس، صاحب منظمة المجتمع المفتوح والمتبرع الأكبر لـ "فريدم هاوس" و"هيومن رايتس ووتش".

(1) الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، مرجع سابق.

المطلب الثالث: مؤشر مدركات الفساد (الشفافية الدولية)
الفرع الأول: التعريف بالمؤشر

مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception index) هو مؤشر سنوي يصدر من طرف منظمة الشفافية الدولية، منذ عام 1995، ويصنف المؤشر الدول حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي، حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. كما يشير إلى تلك التصورات التي تتعلق بمدى انتشار الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر، والذي ينطوي تحديداً على فساد المسؤولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين، وهو بمنزلة تحذير من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة، وهي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم. (1)

يتمشى مؤشر "مدركات الفساد" مع النظرة الليبرالية الكلاسيكية الداعية إلى تقليص دور الدولة في الأسواق، نتيجة عدم كفاءة ممثلي الحكومة في تلبية احتياجات السوق. والسبب حسب "جوزيف ناي" هو عدم كفاءة الدولة في إيجاد حلول للعراقيل والمشاكل وعديد من الأسباب الهيكلية المتعلقة ببيروقراطية الجهاز الحكومي، وأحد أخطر عيوب البيروقراطية هو الفساد. (2) حيث يفضل "ناي" طرق البحث الامبريقية والرقمية التي من شأنها كشف الآثار السلبية للفساد على التقدم الاقتصادي والسياسي. ويعد "صمويل هنتجتون" من مؤيدي اتجاه تجريم ممارسات الفساد، والذي كان أمراً مسكوتاً عنه ويحمل موافقة علنية. (3)

(1) الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org/en>. مرجع سابق.
(2) يوسف صابر حنا، لماذا يزداد الفاسدون؟ قراءة في مؤشر "الشفافية الدولية"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 204، أبريل 2016، ص 28.
(3) نفس المرجع السابق، ص 28.

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بما يلي: "إساءة استخدام السلطة المنوطة لتحقيق منافع خاصة". وينقسم الفساد إلى مستويات منها: المستوى الأول والذي يتعلق بالفساد الرسمي الكبير، يمارسه الموظفون في المستويات العليا في جهاز الدولة أو في السلطة المركزية، مما يتيح للقادة تحقيق مصالح شخصية على حساب المنفعة العامة. ثم المستوى الثاني: وهو الفساد الصغير ذلك الذي يمارسه موظفو الدولة في المستويات الوسطى والدنيا من الوظيفة العامة، بالاحتكاك اليومي مع المواطنين والذين يرغبون بدورهم في الحصول على حقوق غير عادلة في الصحة أو التعليم أو أي قطاع من قطاعات الدولة. كما أن هناك مستوى ثالث: وهو الفساد السياسي، والذي يقوم بتضليل السياسات والمؤسسات من قبل القادة المستفيدين من ممارسات الفساد.⁽¹⁾

ومن خلال هذا التعريف للفساد تسعى المنظمة إلى: تسليط الضوء على الإجراءات والقواعد والخطط التي تحد من ظواهر دفع الرشوة وغيرها، حيث تتمثل الرؤية العامة للمنظمة في عالم خال من الفساد. وترمي أهدافها إلى تصنيف الدول من الأكثر إلى الأقل فساداً، حيث سيمثل المؤشر إما جرس إنذار، أو علامة استحسان حسب موقف كل دولة.⁽²⁾

الفرع الثاني: معلومات عن المؤشر

يقيس المؤشر: إدراك الخبراء للفساد الإداري والسياسي في عدد كبير من الدول يتراوح بين 183 دولة في 2011، و170 دولة في 2014، و180 دولة في 2017. 179 دولة في 2019. حيث يعتمد المؤشر على المدركات، أي وعي الفاعلين محل الدراسة بوجود تلك الظاهرة، وليس فقط على العدد الفعلي لقضايا الفساد في المحاكم.⁽³⁾ تعد مؤسسة البنك الدولي الحكومية التابعة للأمم المتحدة، من أبرز مصادر تمويل

(1) يوسف صابر حنا، مرجع سابق، ص 26.

(2) نفس المرجع السابق، ص 26.

(3) الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org/en>. مرجع سابق،

الشفافية الدولية غير الحكومية، وبعد أن تعرض المؤشر لانتقادات عديدة - تمثلت في عدم تغطيته لفساد الشركات الخاصة والقطاع الخاص - طورت منظمة الشفافية الدولية مؤشرا مكملا لمؤشر مدركات الفساد، وهو مؤشر دافعي الرشوة (Bribe Payers Index BPI)، يهتم بالرشاوي التي تقدم في القطاع الخاص، وكذا الرشاوي التي تعطى للموظفين الذين يعملون بالشركات الحكومية في البلاد الأجنبية.⁽¹⁾

يخدم مؤشر مدركات الفساد من جهة دعاء محاربة الفساد، بتبسيط هذه الظاهرة المعقدة وتتميطها في صورة رقمية يسهل بها مقارنة الدول ببعضها، ومن جهة أخرى يروج للمؤشر كعلامة تجارية لمنظمة الشفافية. تثبت بها ريادتها في هذا المجال على المستوى الدولي.⁽²⁾

يعتمد مؤشر مدركات الفساد في جمع الإحصاءات واستخدامها كمصادر بيانات للمؤشر، على تلك التي يتم الحصول عليها من قبل مؤسسات مستقلة متخصصة تعمل على مستوى عالمي في تحليل مناخ الحوكمة والأعمال، حيث يحسب مجمل ادراك حجم الفساد من خلال مدة التكرار، أو حجم الرشاوي في القطاعين العام والخاص بحيث لا تميز بين الفساد السياسي والإداري، وتشمل هذه المصادر أحدث الاستطلاعات التي يتم إجراؤها على الفئات التالية (الخبراء من الداخل والخارج، مديري الإدارة العليا والمتوسطة، الشركات المحلية والعالمية، رجال الأعمال المغتربين، شبكة المرسلين، تقييم الموظفين...).⁽³⁾ ولكي يتم إدراج الدولة في المؤشر يجب أن تتوفر على الأقل على ثلاثة مصادر موثقة بمعلومات عن حجم الفساد في الدولة. ويتمثل عمل منظمة الشفافية الدولية في مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات بالتفصيل لضمان استيفائها لمعايير الجودة الخاصة بالشفافية الدولية. ومن بين مصادر جمع البيانات والإحصاءات المؤسسات التالية:

(1) يوسف صابر حنا، مرجع سابق، ص 27.

(2) نفس المرجع السابق، ص 28.

(3) غزوان رفيفي عويد، مرجع سابق، ص 174.

- جامعة كولومبيا
- وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجموعة الايكونوميست
- بيت الحرية
- المعلومات الدولية
- المعهد الدولي للتنمية الإدارية
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الإفريقية
- المنتدى الاقتصادي العالمي
- مجموعة مرشانت الدولية
- استشارية المخاطر السياسية والاقتصادية
- البنك الآسيوي للتطوير
- البنك الإفريقي للتطوير
- مركز بحوث السوق الدولية. (1)

على الرغم من وجود مصادر أخرى عديدة لقياس انتشار الفساد في القطاع العام، فإن مؤشر مدركات الفساد الذي تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصداره تجتمع فيه أربع خصائص، تجعل منه مؤشرا قيما للحوكمة وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- يشمل مؤشر مدركات الفساد على أكبر عدد من الدول مقارنة بكل المصادر الأخرى.

(1) الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org/en>. مرجع سابق،

- تتوفر في مؤشر مدركات الفساد مصداقية أكبر من المصادر الأخرى، لأنه يستدرك الأخطاء المحتملة في المصادر الأخرى، من خلال احتساب معدل نتائج ثلاثة مصادر مختلفة على الأقل وثلاثة عشر مصدرا على الأكثر.
- يميز مؤشر مدركات الفساد القائم على مقياس بين 0 و100 درجة، بين مدركات مستوى الفساد بشكل أكثر تفصيلا مقارنة بالمصادر التي تقوم على مقياس بين 1 و7 درجات مثلا أو بين 1 و10 درجات، حيث يسند لكل بلد عدد كامل.
- وبما أن مصادر المؤشر تقيم مختلف جوانب الفساد ومظاهره في القطاع العام، فإن المؤشر يجمع بذلك بين كل هذه الجوانب في مؤشر واحد. (1)

الفرع الثالث: عمل ومنهجية المؤشر

عمل المؤشر ومنهجيته: يعطي المؤشر كل دولة درجة من الصفر إلى 100 (الدرجة صفر تشير الى أسوأ معدلات الفساد في الجهاز الحكومي، أما درجة 100، فهي تشير لنزاهة موظفي القطاع العام وخلوه تماما من الفساد)، كما يمنح في الوقت نفسه الدولة تصنيفا مقارنة بالدول الأخرى محل الدراسة. (2) وتمثل درجة الدولة مؤشرا مهما يدل على مستوى الفساد المدرك فيها، أما ترتيب الدولة فقد يتغير لمجرد دخول دول جديدة أو خروج دول أخرى من التصنيف، كما قد تشترك بعض الدول بالمرتبة نفسها وهذا يعود إلى تساوي الدول في الدرجة (3).

(1) مداحي عثمان، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، أوت 2019، ص 713.

(2) الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org/en>، مرجع سابق.

(3) غزوان رفيق عويد، مرجع سابق، ص 174.

يكون عمل المؤشر: من خلال استطلاعات الرأي التي تستهدف أصحاب الأعمال على المستوى الدولي، والمؤسسات المالية، وشركات حساب المخاطر السياسية، وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية. حيث يجمع المؤشر بين التقييم والترتيب، فهو يتضمن ميزة معرفة الدولة بأدائها، مقارنة بالدول الأخرى، وإمكانية قياس التقدم والتأخر في آليات مكافحة الفساد، في حال تقدم الترتيب أو تأخره أو حتى ثباته، وهو ما يدل على فائدة التقييم بأرقام للتغلب على التضليل الذي قد ينتج عن الاكتفاء بالتصنيف فقط، ووفقا لجدول التصنيفات فإن مؤشر مدركات الفساد يتبع المؤشرات العابرة للقوميات من حيث مجال المقارنة، ويختص بمنظمات المجتمع المدني، وجماعات الضغط والإعلام. (1)

تغطي بيانات مصادر مؤشر مدركات الفساد النواحي التالية من الفساد:

- الرشوة
- اختلاس المال العام
- انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المكاتب العامة لتحقيق مكاسب شخصية في ظل الإفلات من العقاب.
- قدرة الحكومات على احتواء الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
- عبء الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها، الذي من شأنه أن يزيد من فرص ظهور الفساد.
- المفارقة بين التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية.
- الملاحظات القضائية الجنائية الحقيقية للمسؤولين الفاسدين.

(1) يوسف صابر حنا، مرجع سابق، ص 28.

- كفاية القوانين بتصريح الممتلكات والذمة والمالية ومنع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين.

- توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.

- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.

- قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومات فيما يتعلق بالشؤون العامة. (1)

ولابد لأي مصدر بيانات يُستخدم في بناء مؤشر مدركات الفساد أن يستوفي المعايير الآتية:

1- يقيس مدركات الفساد في القطاع العام.

2- يقوم على منهجية موثوقة وسليمة يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والمراتب التي تحرزها البلدان على نفس المقياس.

3- ينفذ من قبل مؤسسة دولية ذات مصداقية، ويكون من المتوقع تكرار ذلك على نحو منتظم.

4- يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم احرازها بما يتيح عملية التميز بين البلدان.

ولكي يتم إدراج بلد ما على مؤشر مدركات الفساد، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر كحد أدنى لتقييم

ذلك البلد من مصادر جمع ومسح البيانات المشار إليه سابقاً. (2)

تتمثل الأسئلة التي توجهها منظمة الشفافية الدولية فيما يلي: (3)

(1) ثروة شعلان، متغيرات المالية العامة والمتغيرات الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 7، رقم 3، 2019، ص326.

(2) يوسف صابر حنا، مرجع سابق، ص 28.

(3) الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org/en>. مرجع سابق.

- 1- إلى أي مدى تتم مساءلة ومحاسبة أصحاب المناصب العامة حين استغلال سلطتهم لتحقيق مصالح أو منافع خاصة؟
- 2- إلى أي مدى تسيطر الحكومة على الفساد؟
- 3- هل هناك إجراءات وآليات واضحة للمساءلة تحكم عملية تخصيص أو استخدام الأموال العامة؟ وما هي الآليات والوسائل التي تستخدمها الدولة لمنع الموظفين الحكوميين والسياسيين من قبول الرشاوى، وذلك لضمان نزاهة العمل من سوء استغلال المنصب العام؟
- 4- هل هناك أموال عامة مختلصة من قبل الوزراء أو الموظفين العموميين لأغراض سياسية أو لأغراض خاصة؟
- 5- هل هناك انتهاكات للأموال والموارد العامة؟
- 6- هل توجد مراقبة ومساءلة على الصناديق؟
- 7- هل يتم تعيين الموظفين والمسؤولين بمهنية من قبل أنظمة الخدمة المدنية أم أن الموظفين يتم تعيينهم مباشرة من قبل الحكومة؟
- 8- هل هناك جهاز مستقل معني بالتدقيق على المالية العامة؟
- 9- هل هناك سلطة قضائية مستقلة قادرة على محاكمة الوزراء أو الموظفين العموميين المتجاوزين ممن انتهكوا الأموال العامة؟
- 10- هل أصبح دفع الرشاوى عادة منتشرة لتأمين إرساء العقود أو لتحقيق منافع خاصة؟
- 11- إلى أي مدى تواجه الشركات والأفراد مخاطر الرشوة والممارسات الفاسدة عند مزاوله الأعمال؟ أو لضمان الحصول على تراخيص الاستيراد أو التصدير مما يهدد قدرة الشركات على العمل في بلد ما، أو يفتح المجال لعقوبات قانونية قد يضر بسمعتها.

12- كيف يتم تقييم الفساد داخل النظام السياسي للدولة؟

13- ما مدى انتشار الفساد السياسي في كل المستويات بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وما مدى

انتشاره في القطاع العام؟

14- أكثر صور الفساد التي تواجهها الشركات هو الفساد المالي وذلك على شكل مطالبات بدفع رشاوي

ذات علاقة بتراخيص الاستيراد والتصدير أو ضبط الصرف، أو تقدير الضرائب، أو حماية الشرطة، أو

تسهيلات القروض أو على شكل رعاية مفرطة، أو المحسوبية، أو تبادل المصالح، أو التمويل السري للأفراد

والأحزاب السياسية أو وجود علاقات وثيقة بشكل مثير للريبة بين السياسة والأعمال. فكيف يتم ذلك؟

15- ما مدى شيوع تفشي الرشوة أو الحصول على مبالغ غير موثقة مُستندًا وذلك في المجالات التالية:

الواردات والصادرات، المرافق العامة، المدفوعات الضريبية السنوية، الحصول على العقود العامة

والتراخيص، الحصول على قرارات قضائية مواتية؟

16- إلى أي مدى تحترم الحكومة حرية الصحافة والإعلام، وحرية عامة الناس في مناقشة المسائل السياسية

الداخلية، وهل وسائل الإعلام غير منحازة في تغطيتها للمعارضة؟ وهل تسمح بتمثيل مختلف وجهات

النظر؟ وهل تسمح بنقد الحكومة؟ وما مدى احترام الحرية المدنية والحريات الخاصة والسياسية؟ وما مدى

السماح للأحزاب كافة بالمشاركة في الانتخابات بحرية ونزاهة؟ وما مدى السماح للمجتمع المدني بالعمل

بحرية؟⁽¹⁾

الفرع الرابع: مثال المؤشر

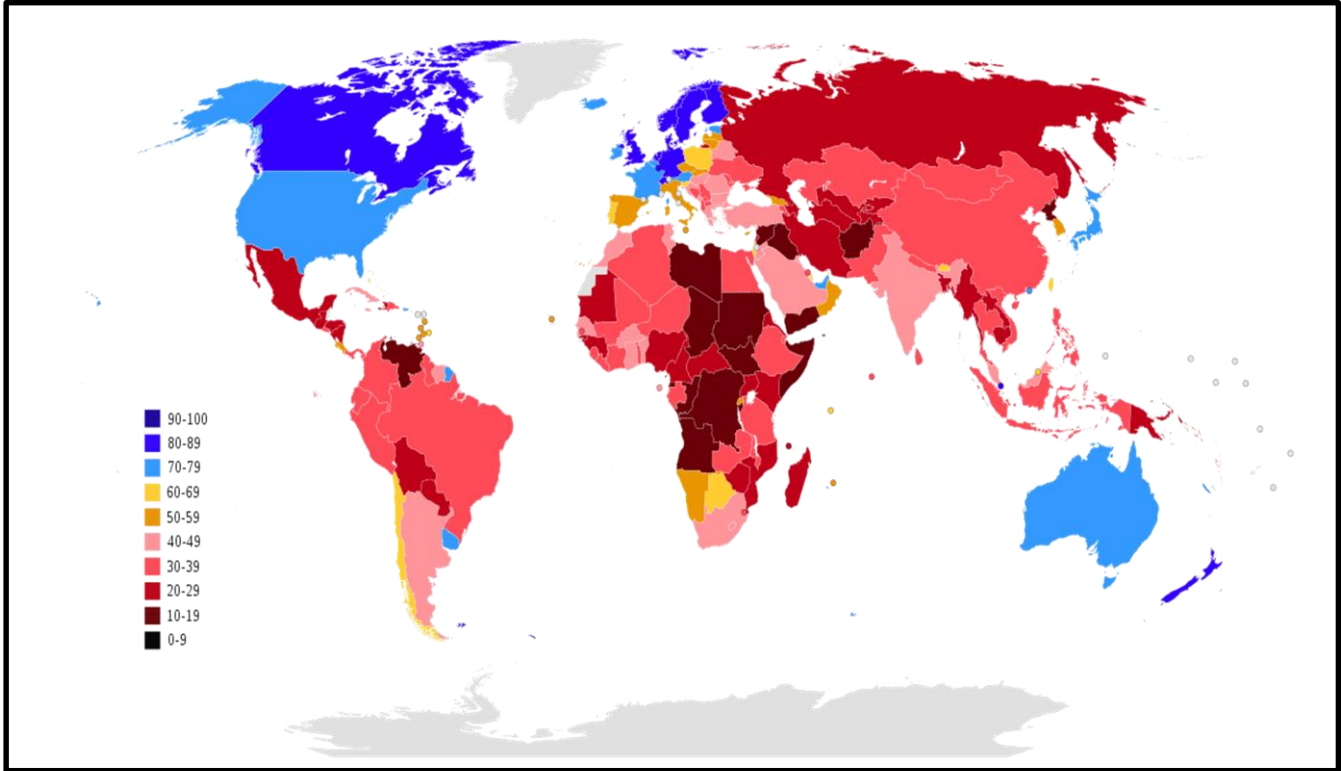
يعد الفساد ظاهرة واسعة الانتشار وعملا مخالفا لجميع الأنظمة والقوانين في جميع الدول، ويمثل صورة من

صور انهيار الدول والتعدي على حقوق الأجيال، وأحد أهم عوائق التنمية البشرية. وانعدام الثقة في النظام

(1) الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org/en>. مرجع سابق.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

السياسي والاقتصادي للبلد، هذا ما جعل المجتمع الدولي يولي اهتماما بالغا لمكافحة هذه الظاهرة، سواء على المستوى الرسمي من خلال الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، أو من خلال المنظمات غير الحكومية التي تهتم بمكافحة الفساد، وعلى رأسها منظمة الشفافية الدولية. خريطة توضح نسب الفساد في العالم سنة 2019 (1).



يبين الجدول الآتي ترتيب عشر دول الأولى في تصنيف مؤشر الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد، حيث يتضح جليا اعتلاء الدول الأوربية وخاصة الإسكندنافية لسلم الترتيب في معظم التصنيفات الدولية (فلندا 86 والنرويج 84)، وتحصلها على درجات عالية ما يدل على أن درجة الفساد فيها منخفضة، وهو الأمر نفسه في بقية البلدان الأخرى مثل نيوزيلندا (87) وسويسرا (85) وهولندا (82) وألمانيا (80)، وتدخل الترتيب مع العشر الأوائل أيضا سنغافورة (85) البلد الآسيوي الوحيد في هذه المجموعة.

(1) الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org/en>. مرجع سابق.

جدول يمثل أعلى 10 دول صنفت بأن لديها أدنى مستويات متصورة من الفساد سنة 2019⁽¹⁾

الرتبة	درجة المؤشر 100-0	البلد	الرتبة	درجة المؤشر 100-0	البلد
4	85	سنغافورة	1	87	الدنمارك
7	84	النرويج	1	87	نيوزيلندا
8	82	هولندا	3	86	فنلندا
9	80	لوكسمبورغ	4	85	السويد
9	80	ألمانيا	4	85	سويسرا

يبين الجدول الآتي ترتيب عشر دول الأخيرة في تصنيف مؤشر الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد، حيث تتدلى التصنيف بدرجات متدنية دول أغلبها من إفريقيا مثل ليبيا و غينيا بيساو (18)، السودان (16) جنوب السودان (12) والصومال (09) وآسيا الغربية مثل أفغانستان (16) اليمن (15) وسوريا (13)، إضافة إلى كوريا الشمالية (17) وفنزويلا (16) وأهم ما يمكن ملاحظته من نتائج للفساد تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، وإحجام رؤوس الأموال الخارجية عن الاستثمار في الداخل مما ينتج عنه أزمات اقتصادية داخلية من بطالة وتضخم وانخفاض القدرة الشرائية، وهذا ما يستدعي مكافحة هذه الظاهرة على

(1) من إعداد الباحث، ومعطيات من الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org/en>. مرجع سابق.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

المستوى الوطني والدولي. لكن ما يلاحظ من خلال نتائج المؤشر، أنه ليس هناك علاقة عكسية حتمية سببية، بين التقدم الاقتصادي ومعدلات الفساد، فمثلا الصين والهند تحتلان مراتب متأخرة نسبيا في درجة شفافية الجهاز الحكومي، في حين أنهما تحققان معدلات نمو اقتصادي كبيرة تفوق الدنمارك ونيوزيلاندا اللتين تحتلان قمة المؤشر. وبالرغم من أن دول البريكس (البرازيل، الهند، روسيا، الصين، جنوب إفريقيا) تتمتع بمعدلات كبيرة في النمو الاقتصادي، إلا أن حكوماتها ترفض التحلي بالشفافية المطلوبة، بما ينمي ثقافة الإفلات من العقاب، وتأثر المواطنين الأكثر فقرا. (1)

جدول يمثل أسفل 10 دول صنفت بأن لديها أعلى مستويات متصورة من الفساد سنة 2019 (2)

الرتبة	درجة المؤشر 100-0	البلد	الرتبة	درجة المؤشر 100-0	البلد
173	16	السودان	168	18	غينيا بيساو
176	15	اليمن	168	18	ليبيا
177	13	سوريا	172	17	كوريا الشمالية
178	12	جنوب السودان	173	16	فنزويلا
179	09	الصومال	173	16	أفغانستان

(1) يوسف صابر حنا، مرجع سابق، ص 27.

(2) من إعداد الباحث، ومعطيات من الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org/en>. مرجع سابق.

الفرع الخامس: نقد المؤشر

- المنهجية التي يستخدمها المؤشر قد تكون صحيحة بنسبة عالية، لكن الحقيقة أن مصادر تغذية المؤشر بالبيانات خاصة عن بعض الدول يشوبها كثير من الضعف والتحيز. أهم مدخل لقياس هذا المؤشر يجب أن يكون مدى توافر البيانات والمعلومات التي تمكن الباحثين من تقييمها وفقاً لمفردات المؤشر نفسه. ومن الواضح أن المؤشر ما زال يعاني من وفرة وصحة وتطابق البيانات والمعلومات عن واقع الدول، كما أن المؤشر له دور كبير في ظهور العديد من المؤشرات.
 - الانتقاد الموجه لمؤشر مدركات الفساد هو أن الملاحظة التي يقوم بها تكون على مجموعة صغيرة، وقيمة البحث وضمان جودته تقتضي الملاحظة على نسبة أوسع من السكان. كما يرى بعض الباحثين أن المؤشر يأخذ ملاحظات مجردة، وأن الأساليب المستخدمة في إعداد المؤشر لا يمكنها قياس الفساد المؤسسي، حيث ينصح العلماء بعوامل أخرى مؤثرة في الفساد مثل العوامل السوسولوجية والنفسية حيث يحتل الجانب المعنوي أهمية كبيرة في فهم نشوء الفساد، وهو يتعلق بالقيم والمبادئ التي يتربى عليها القادة. (1)
 - انتقاد آخر قائم بسبب استخدام معلومات من مسوحات الجيل الثالث، التي يمكن أن تكون متغيرة كثيراً بتغيير الأسلوب وكونه مكتمل من بلد لآخر. إضافة إلى أن الأساليب تتغير من سنة لأخرى في المؤشر نفسه، ولهذا قد تكون المقارنة أفضل أو أسوأ.
- على الرغم من اهتمام مؤشر مدركات الفساد بكثير من الجوانب فإنه لا يعكس الصورة الكاملة للفساد في البلدان التي قام بتقييمها، وذلك أنه يعكس مدركات انتشار الفساد في القطاع العام من منظور المشتغلين فيه، والخبراء في شؤون البلدان المعنية، وهو لا يقوم بتغطية جوانب الفساد التالية:

(1) يوسف صابر حنا، مرجع سابق، ص 28.

- مدركات المواطن أو حالات الفساد التي تعرض لها.
 - الاحتيال الضريبي.
 - التدفقات المالية غير المشروعة.
 - مسهلو الفساد (المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون، وغيرهم)
 - تبييض الأموال.
 - فساد القطاع الخاص.
 - الاقتصاديات والأسواق غير المنظمة. (1)
- لا نجد بيانا تفصيليا عن الحكومات الأكثر إسهاما في تمويل منظمة الشفافية الدولية، وقد يفتح ذلك مجالا للمشككين لافتراض رغبة الدول الأكثر تمويلا، ومن ثم الأكثر تأثيرا، في إخفاء هويتها، حتى لا يتم الطعن في مصداقية المنظمة. (2)
- قد يُنتقد التصنيف والمؤشر من طرف بعض الدول التي يختلف تطبيق مفهوم معين فيها كالفساد، عن بعض الدول الأخرى، فما يعد فسادا في دولة قد لا يعد كذلك في دولة أخرى، فوضوح المفهوم يعد شرطا أساسيا لدقة حسابات المؤشرات.

المطلب الرابع: مؤشر التنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

الفرع الأول: التعريف بالمؤشر

مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index , HDI) هو مؤشر مركب ابتكرته هيئة الأمم المتحدة (NU) لرصد التقدم المحرز في تنمية البلدان وتقديم معلومات مفيدة لصانعي القرار، يشير

(1) مداحي عثمان، مرجع سابق، ص 713.

(2) يوسف صابر حنا، مرجع سابق، ص 28.

إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم، وخصصت الهيئة لهذا المؤشر برنامجا خاصا به، وهو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، الذي تكفل بإصدار المؤشر بشكل سنوي منذ عام 1990، يقيس مستوى التنمية البشرية في الدولة في ثلاث معايير أولا: الدخل (المستوى المعيشي) ثانيا: الصحة (متوسط العمر المتوقع للمواطن) وثالثا: التعليم والأمية. ابتكر هذا المؤشر عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق، وساعده في ذلك عالم الاقتصاد الهندي أمارتياسن والعالم البريطاني ماغاند ديساي.⁽¹⁾

تعريف البرنامج للتنمية: ويعرف البرنامج التنمية بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي. وهو مأخوذ من المفهوم الذي قدمه أمارتياسن حيث يرى أن حق البشر الجوهرية في هذه الخيارات⁽²⁾. وجاء في تقرير التنمية البشرية سنة 2002 أن هذه الخيارات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية كما قد يكون بعضها الآخر ثقافي، حيث الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان.⁽³⁾ ويعرف أيضا بأنه توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، فيعيشون حياة مديدة ملؤها الصحة، ويكتسبون المعرفة، ويتمتعون بمعيشة كريمة، إضافة إلى ممارسة الحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان، واحترام الذات.⁽⁴⁾

من خلال تعاريف التنمية البشرية يلاحظ أن الهدف الأساسي للتنمية هو تحسين وتطوير رفاهية الإنسان، وفتح مجالات أوسع وخيارات أكثر لحياة مطمئنة وسعيدة، إذ أن الإنسان هو الهدف والجوهر، لذلك وجب العمل على بناء إنسان لديه القدرة على مواجهة الحياة والتغيرات التي تجري حوله بشكل

(1) الموقع الرسمي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home، مرجع سابق.

(2) عساف وآخرين، قضايا عربية معاصرة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 2001، ص 102.

(3) تقرير التنمية البشرية 2002، <https://www.undp.org/content/undp/en/home/>، مرجع سابق.

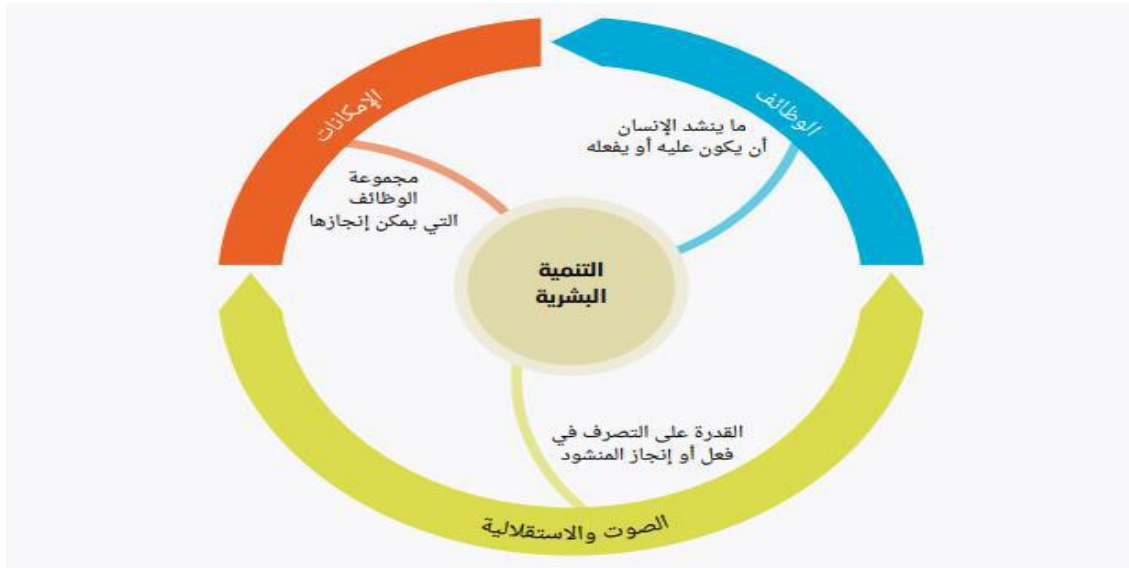
(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010: عدد خاص في الذكرى العشرين، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص 19.

إيجابي، كما تساعده في التفكير بشكل إيجابي وخلق، وتطوير أداءه وقدراته وذلك من أجل إيجاد الوظيفة المناسبة له، بالإضافة إلى ذلك، تقوم التنمية بتعليم الانسان قيمة وأهمية الوقت، وتدريبه على مهارات وفنون إدارته، وتعليمه كيفية استغلال طاقاته ومواهبه ووضع أهداف لحياته، وتعليمه كيفية التعامل مع المشكلات التي تواجهه بشكل إيجابي وفعال.⁽¹⁾

من هنا نستنتج أن مفهوم التنمية البشرية كما وضعه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عبارة عن تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر وأنه عملية تنمية وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الانسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها.

ترتكز التنمية بالمفهوم الحديث على تنمية الموارد البشرية للرجال والنساء، وعلى البعد التشاركي للتنمية، وعلى ضرورة الخروج بتوصيات عملية لتحسين مسيرة التنمية عملاً بمبدأ التنمية من أجل البشر.⁽²⁾

شكل يوضح منهج التحليل لمفهوم التنمية البشرية⁽³⁾



(1) شذى موسى الروابدة، مؤشرات التنمية البشرية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 5، رقم 2، 2018، ص128.

(2) شذى موسى الروابدة، مرجع سابق، ص 134.

(3) مكتب تقرير التنمية البشرية (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home، مرجع سابق.

للتنمية البشرية جانبان، الأول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ، أو في تحقيق الأغراض الإنتاجية، أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية... فالجانب الأول هو أن "الإنسان صانع التنمية" وهو ما تعكسه أساساً مسألة تشكيل القدرات الاستثمار في البشر، والجانب الثاني هو أن "الإنسان هدف التنمية" وهذا ما تعكسه أساساً مسألة انتفاع البشر بقدراتهم المكتسبة (1).

ولتحقيق هذه الثنائية فإن منهجية مؤشر التنمية البشرية تقيس التنمية البشرية وفق ما يلي: متوسط هندسي لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية والمتمثلة في مستوى الصحة والتعليم والمعيشة. ويتم قياس الصحة حسب العمر المتوقع عند الولادة، ويتم قياس التعليم من خلال عدد سنوات الدراسة للبالغين وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة، ويقاس مستوى المعيشة بإجمالي الدخل القومي للفرد. واستناداً إلى هذا المؤشر يتم تصنيف الدول إلى أربعة مجموعات على النحو التالي:

دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً عندما تكون قيمة المؤشر بين (0.8) و (1)

دول ذات تنمية بشرية مرتفعة عندما تكون قيمة المؤشر بين (0.7) و (0.79)

دول ذات تنمية بشرية متوسطة عندما تكون قيمة المؤشر بين (0.55) و (0.69)

دول ذات تنمية بشرية ضعيفة عندما تكون قيمة المؤشر بين (0) و (0.54) (2).

دليل التنمية البشرية:

(1) علي جرادى، فريد طهراوى، نحو قياس أفضل للتنمية البشرية- مؤشر التنمية البشرية المقترح، "مجلة إضافات اقتصادية" جامعة غرداية، الجزائر، العدد2، سبتمبر 2017، ص164.

(2) الموقع الرسمي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home، مرجع سابق.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

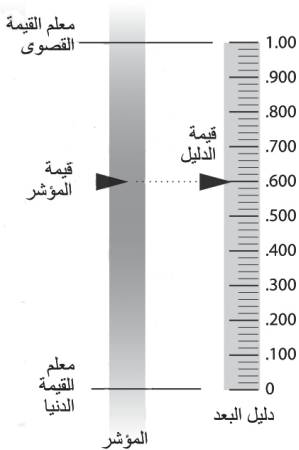
يعد دليل التنمية البشرية بمثابة قياس مختصر للتنمية البشرية إذ يقيس متوسط الإنجازات المحققة في بلد ما لثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي:

- 1- حياة مديدة وصحية ويتم قياسها وفقا لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- 2- اكتساب المعرفة ويتم قياسها وفقا لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (ثلاثا الأهمية) ومجموع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية العليا (ثلاثا الأهمية).
- 3- مستوى معيشة لائق ويتم قياسه وفقا للنتائج المحلي الإجمالي للأفراد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي⁽¹⁾.

- قبل حساب دليل التنمية البشرية نفسه يتطلب الأمر إعداد دليل لكل من هذه الأبعاد. ولحساب هذه الدلائل -متوسط العمر المتوقع، والتعليم، والنتائج المحلي الإجمالي- تم اختيار قيم دنيا وقصى (معلومات أهداف) لكل مؤشر أساسي.

يتم التعبير عن الأداء في كل بعد بقيمة تراوح بين (0) و (1) من خلال تطبيق شكل يوضح دليل البعد⁽²⁾

المعادلة التالية:



$$\frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}} = \text{دليل البعد}$$

ويتم عندئذ حساب دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة البعد.

(1) تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص 344. (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home، تاريخ الاطلاع 2020/09/12.

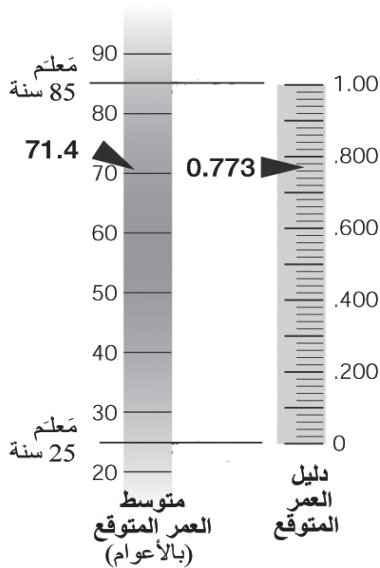
(2) نفس المرجع السابق.

جدول يمثل معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية (1)		
القيمة الدنيا	القيمة القصوى	المؤشر
25	85	العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)
0	100	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%)*
0	100	نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس (%)
100	40.000	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)

*يتم حساب معالم أهداف محو الأمية لدى البالغين بافتراض معدل إلمام بالقراءة والكتابة يبلغ 100%، لكن في الواقع يتم تحديد الحد الأقصى لمعدلات محو الأمية والتي تزيد عن 99%، على أنها 99% عند حساب دليل التنمية البشرية (2).

الفرع الثالث: مثال عن المؤشر (خرائط جداول...)

شكل يوضح حساب دليل العمر المتوقع



حساب دليل التنمية البشرية (3)

يستخدم هذا الدليل التوضيحي لحساب دليل التنمية

البشرية بيانات خاصة بدولة تركيا

(1) تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص 344. (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

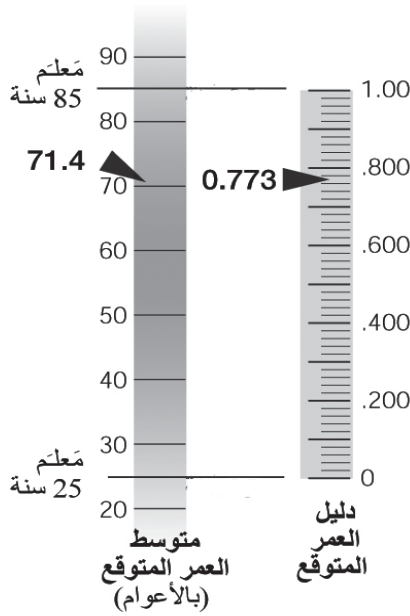
(3) تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص 344. (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home، مرجع سابق.

1- حساب دليل العمر المتوقع ⁽¹⁾

يقوم دليل العمر المتوقع بقياس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة ما، في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ففي تركيا مثلا والتي بلغ متوسط العمر المتوقع 71.4 عاما سنة 2005 فإن دليل العمر المتوقع هو 0.773.

$$0.773 = \frac{25 - 71.4}{25 - 85} = \text{دليل العمر المتوقع}$$

شكل يوضح حساب دليل التعليم



يقوم دليل التعلم بقياس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة في كل من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ونسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا.

ويتم في بادئ الأمر حساب دليل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ودليل نسب الالتحاق الإجمالية، يتم بعدها جمع قيمتي هذين الدليلين بغرض إعداد دليل التعلم مع إعطاء ثلثي الأهمية للإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (محو الأمية) والثلث المتبقي لنسب الالتحاق الإجمالية، وفي مثال تركيا والتي بلغت معدلات محو الأمية للبالغين فيها

68.7% سنة 005

$$0.874 = \frac{0 - 87.4}{0 - 100} = \text{دليل محو الأمية للبالغين}$$

(1) نفس المرجع السابق.

(2) تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص 344. (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home، مرجع سابق.

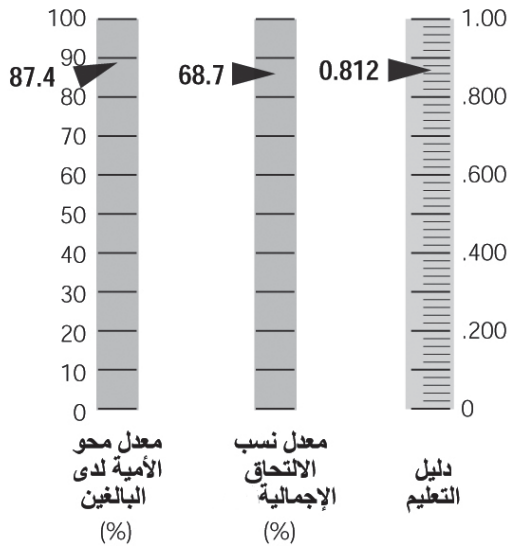
$$0.687 = \frac{0 - 68.7}{0 - 100} = \text{دليل نسب الالتحاق الإجمالية}$$

دليل التعليم = $1/3$ (دليل نسب الالتحاق الإجمالية) + $2/3$ (دليل محو الأمية لدى البالغين)

$$0.812 = 1/3 (0.687) + 2/3 (0.874) =$$

شكل يوضح حساب دليل الناتج المحلي

الإجمالي



3- حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾

يتم حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الناتج

المحلي الإجمالي للفرد (بتعادل القوة الشرائية للدولار

الأمريكي). ويمثل الدخل في دليل التنمية البشرية بديلا

عن كل أبعاد التنمية البشرية غير المتضمنة في إطار

التمتع بحياة مديدة وصحية وإطار اكتساب المعرفة. ويتم

تعديل الدخل نظرا لأن تحقيق مستوى لائق من التنمية

البشرية لا يتطلب توفر دخل غير محدود وبناء على ذلك

يتم استخدام لوغاريتم الدخل. وفي تركيا التي بلغ فيها

(1) تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص 344. (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home، مرجع سابق.

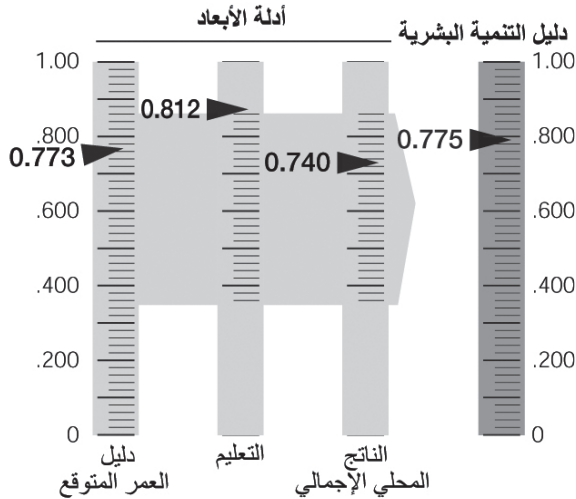
الناتج المحلي الإجمالي للفرد 8207 دولار أمريكي (بتبادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) عام 2005

فإن دليل الناتج المحلي يساوي 0.740

$$0.740 = \frac{\text{لوغاريتم (8.407) - لوغاريتم (100)}}{\text{لوغاريتم (40.000) - لوغاريتم (100)}} = \text{دليل الناتج المحلي الإجمالي}$$

شكل يوضح حساب دليل التنمية البشرية

4- حساب دليل التنمية البشرية (1)



بمجرد الانتهاء من حساب أدلة الأبعاد يتم تحديد

دليل التنمية البشرية على نحو مباشر. ويتمثل هذا

الدليل في متوسط بسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة.

دليل التنمية البشرية = $1/3$ (دليل العمر المتوقع) + $1/3$ (دليل التعليم) + $1/3$ (دليل الناتج المحلي

$$0.775 = 1/3 (0.740) + 1/3 (0.812) + 1/3 (0.773) = (\text{الإجمالي})$$

الفرع الرابع: نقد المؤشر

رغم الاهتمام الواسع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنمية البشرية، وإصداره لتقارير سنوية دولية وقطرية

إلا أنه لم يسلم من الانتقادات، ومن بين هذه الانتقادات:

(1) تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص 344. (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home، مرجع سابق.

- هيمنة الأجندات السياسية على المؤشرات العالمية، وذلك أن أحد تقارير التنمية الانسانية العربية تعرض لضغوط من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لأنه تضمن انتقادات للغزو الأمريكي للعراق، والانتهاكات الإسرائيلية.
- يسمح مؤشر التنمية البشرية بتقييم جزء من متطلبات التنمية البشرية الواسعة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يعكس عدم المساواة في الدخل والفقر والقدرة على النفاذ إلى التعليم والصحة والتفاوت بين الجنسين، وهذا ما دفع معدّي تقرير التنمية البشرية في عام 2010، يعملون على مراجعة المؤشر واقتراح مؤشر التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة (Inequality-adjusted Human Development Index).
- يرى البعض أن مؤشر التنمية البشرية هو صورة مشوهة للعالم، فيما يرى البعض أن مؤشر التنمية البشرية يبالغ في التبسيط عند قياسه التنمية البشرية بالاعتماد على مؤشرات قليلة مستقاة من بيانات، في كثير من الأحيان منخفضة الجودة⁽¹⁾.
- أنه لا يمكن اعتباره مقياساً نهائياً للتنمية، فهناك جوانب أخرى للتنمية البشرية (بخلاف الصحة، التعليم، والدخل) يعلق الناس عليها أهمية كبيرة مثل الحرية، التوظيف والتي لا تقل أهمية في قياس التقدم فيها.
- كما أن هناك انتقاد حول مدى الدقة في بيانات الأعضاء التي اعتمد عليها، ومنها خلط مدخلات ومخرجات، كما هو الحال في مؤشر التعليم والدخل مقارنة بالعمر، فالكم في التعليم وسنواته لا يدل بالضرورة على نوعية التعليم وأثره العيني في اكتساب المعرفة وتنمية القدرات والمهارات.
- هناك انتقادات حول جودة الإحصائيات وسلامة المنهجية في حساب مؤشر التنمية البشرية منها أخطاء القياس والتحيزات المتصلة بالبيانات العالمية.

(1) تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص 344. (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home، مرجع سابق.

• وبشكل عام فإن الانتقادات تركزت حول كيفية تحديد مفهوم التنمية البشرية وكيفية قياس مكوناته ومحدداته، وإلى كيفية تجميع المؤشرات المختلفة للحصول على رقم قياسي موحد مقبول لدى الجميع.

ورداً على هذه الانتقادات فإن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أضاف عدة مؤشرات تكميلية على غرار: مؤشر الحرية البشرية (HFI)، مؤشر الحرية السياسية (PFI)، مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI)، مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس (GEI)، لكن رغم ذلك فإن هذه المؤشرات التكميلية لم تستخدم على نطاق واسع. ورغم الجهود المبذولة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحسين قياس التنمية البشرية إلا أن التقارير لا تزال تطالعا كل عام بإضافات وتوسعات جديدة لمؤشرات تكميلية للتنمية البشرية⁽¹⁾.

المطلب الخامس: المؤشر العربي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)

الفرع الأول: التعريف بالمؤشر

المؤشر العربي هو استطلاعٌ سنويٌّ ينفذه المركز العربي في البلدان العربية التي يُتاح فيها تنفيذ الاستطلاع، وتتوافر فيها الأطر الإحصائية العامة لسحب العينات الممثلة لمجتمعاتها؛ بهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعةٍ من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ بما في ذلك اتجاهات الرأي العام نحو قضايا الديمقراطية، وقيم المواطنة والمساواة، والمشاركة المدنية والسياسية. كما يتضمن تقييم المواطنين لأوضاعهم العامة، والأوضاع العامة لبلدانهم، وكذلك تقييمهم المؤسسات الرئيسية الرسمية، والوقوف على مدى الثقة بهذه المؤسسات، وكذا نحو المحيط العربي، والصراع العربي - الإسرائيلي⁽²⁾.

(1) علي جوادي، فريد طهراوي، مرجع سابق، ص 163.

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> تاريخ الاطلاع 2020/09/15.

وقد نُفذ الاستطلاع الأول من المؤشر العربي خلال عام 2011 على عيّنةٍ عددها 16192 مستجيبًا في 12 بلدًا عربيًا. ونُشرت نتائج استطلاع الرأي في مارس 2012. أمّا استطلاع المؤشر العربي 2012-2013، فقد جرى تنفيذه على عيّنةٍ عددها 20372 مستجيبًا في 14 بلدًا عربيًا. ونُفذ استطلاع المؤشر العربي للمرة الثالثة خلال الفترة الممتدة بين جانفي 2014 - جوان 2014 في 14 بلدًا عربيًا، على عيّنةٍ بلغ عددها الكلي 26618 مستجيبًا، ونُفذ استطلاع المؤشر العربي مرّةً رابعةً خلال الفترة الممتدة بين ماي 2015 - سبتمبر 2015 في 12 بلدًا عربيًا، على عيّنةٍ بلغ عددها الكلي 18310 مستجيبًا، ونُفذ استطلاع المؤشر العربي مرّةً خامسةً خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 2016 - ديسمبر 2016 في 12 بلدًا عربيًا، على عيّنةٍ بلغ عددها الكلي 18310 مستجيبًا. ونُفذ استطلاع المؤشر العربي مرّةً سادسةً خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 2017 أبريل 2018 في 11 بلدًا عربيًا، على عيّنةٍ بلغ عددها الكلي 18830 مستجيبًا ومستجيبة (1).

الفرع الثاني: عمل ومنهجية المؤشر

يُنَفَّذ هذا الاستطلاع ميدانيًا من خلال إجراء مقابلات وجاهية مع المستجيبين، من ضمن عيّنات ممثّلة لمجتمعات البلدان التي شملها الاستطلاع، إضافة إلى أن الاستطلاع يتم إجراؤه عبر الهاتف مع عدد من المستجيبين مثل السعودية. أما مرحلة التنفيذ الميداني فتتفدها فرقٌ بحثية مؤهّلة ومدربّة تابعة لمراكز ومؤسسات بحثية في البلدان المذكورة، تحت الإشراف الميداني لفريق المؤشر العربي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ففي الأردن قام بتنفيذ الاستطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية، وقامت "مؤسسة (121) للدراسات والاستطلاعات" بتنفيذه في كل من تونس، والجزائر، والسودان، ومصر، والمغرب،

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx>? نفس المرجع السابق.

وموريتانيا. ونفذت مؤسسات "قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية" الاستطلاع في فلسطين، و"المستقلة للبحوث" في العراق، و"ستاتستكس لیبانون" في لبنان. ونفذه في الكويت مركز "قياس للاستشارات والدراسات السياسية".

اعتُمدت العينة العنقودية الطبقية^(*) (في المستويات) المتعددة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتياً والمتلائمة مع الحجم، في جميع الاستطلاعات التي نُفذت في البلدان المشمولة بالاستطلاع. وجرى الأخذ في الحسبان بكلّ المستويات التالية: الحضر والريف، والتقسيمات الإدارية الرئيسية في كلّ بلدٍ مستطلعة آراء مواطنيه، بحسب الوزن النسبي الخاص بكلّ مستوى من مستويات جميع سكان البلد؛ فيكون لكلّ فرد في كلّ بلدٍ مستطلعة آراء مواطنيه، احتمالية متساوية في أن يكون واحداً من أفراد العينة، بهامش خطأ يراوح بين ± 2 و 3% في جميع البلدان المنفذ فيها الاستطلاع. وقد صُممت العينة، بطريقة يمكن من خلالها تحليل النتائج على أساس الأقاليم والمحافظات والتقسيمات الإدارية الرئيسية في كلّ مجتمع من المجتمعات التي شملها الاستطلاع. وجرى احتساب نتائج اتجاهات الرأي العامّ لمجموع المنطقة العربية، كمعدّل من نتائج البلدان الاثنتي عشرة المشمولة بالاستطلاع؛ ومن ثمّ يُؤخذ في الحسبان في احتساب المعدّل، الرأي العامّ في كلّ دولة بالوزن نفسه، من دون تمييز بين دولة وأخرى (أي إنّهُ لم يُؤخذ بالوزن النسبي لكلّ دولة بحسب عدد سكانها، وإنّما جرى التعامل مع كلّ الدول على أنّها وحدات متشابهة في عدد السكان نفسه). وقد أتبع هذا الأسلوب لتقادي طغيان آراء مواطني البلدان الأكثر سكاناً على غيرها في تحديد الرأي العامّ الشامل⁽¹⁾.

ينقسم هذا التقرير إلى سبعة أقسام هي:

(*) العينة العنقودية هو أسلوب لأخذ العينات يتم فيه تقسيم السكان الرئيسيين إلى قطاعات مختلفة (عناقيد). وفي هذا الأسلوب، يتم إجراء التحليل على عينة تتألف من عدة عوامل مثل التركيبة السكانية، العادات، الخلفية، أو أي سمات أخرى قد تكون هي الموضوع الذي يركز عليه البحث. وتستخدم عادة عندما تتشكل مجموعة متشابهة تعداد سكاني إحصائي، لكنها متنوعة داخليا.
(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> نفس المرجع السابق.

أولاً: تقييم الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية

ثانياً: الثقة بالمؤسسات الرئيسية في البلدان العربية

ثالثاً: الرأي العام العربي والديمقراطية

رابعاً: المشاركة السياسية والمدنية

خامساً: دور الدين في الحياة العامة والحياة السياسية

سادساً: اتجاهات الرأي العام العربي نحو محيطه

سابعاً: اتجاهات الرأي العام نحو تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" (1).

الفرع الثالث: مثال للمؤشر

سيتناول المثال استطلاع المؤشر العربي الخاص بسنة 2017-2018

أولاً: تقييم الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية

يرصد هذا القسم تقييم المواطنين العرب للقضايا الأساسية في حياتهم وفي مجتمعاتهم؛ بالنسبة لأوضاعهم الاقتصادية ومستوى الأمان في مناطق سكنهم، إضافةً إلى تقييمهم الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي لبلدانهم، وأهم المشكلات التي تواجه بلدانهم، ومدى رغبتهم في الهجرة ومصادر التهديد لأمن بلادهم.

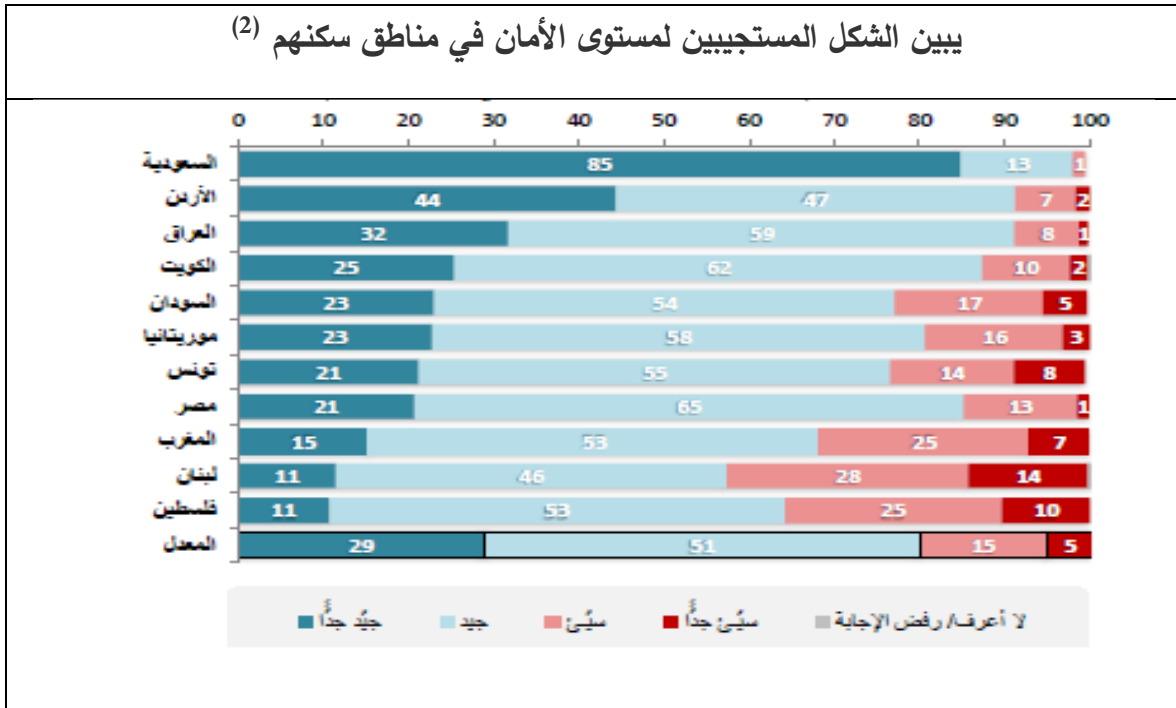
يشير تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين قيموا مستوى الأمان في مناطق سكنهم بأنه إيجابي (29% جيد جداً، و51% جيد) مقابل 20% قيموه سلباً (15% سيئ، و5% سيئ جداً). وكما هو متوقع، يتباين مستوى الأمان في مناطق سكن المستجيبين من بلد إلى آخر. نلاحظ وجود شبه إجماع بين مستجيب الكويت والسعودية والأردن، والعراق، (بنسب تراوحت بين 80% و99%) على التقييم الإيجابي لمستوى الأمان في مناطق سكنهم. ونجد أيضاً أن نسبة الذين

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> نفس المرجع السابق.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

أفادوا أن مستوى الأمان جيّد، وجيّد جدا في السودان، وتونس بلغت 77% و76% على التوالي، وراوحت نسبة الذين قيموا مستوى الأمان في مناطقهم بـ جيّد وجيّد جدا بين 59% و68% في كل من لبنان والمغرب وفلسطين. ومن المهم الإشارة إلى أن ربع المستجيبين أو أقل في كل من الكويت ولبنان والمغرب والسودان وموريتانيا وفلسطين وتونس، قالوا إن مستوى الأمان في بلدانهم جيّد جدا، ووصلت هذه النسبة إلى 11% في كل من فلسطين ولبنان، في حين كانت النسبة نحو نصف المستجيبين في الأردن⁽¹⁾.

يبين الشكل المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم⁽²⁾



ثانياً: الثقة بالمؤسسات الرئيسية في البلدان العربية

يرصد القسم الثاني مدى ثقة المواطنين بحكومات دولهم ومجالس نوابها، إضافة إلى ثقتهم بالجهاز القضائي والجيش والأمن العام، كما يتضمن مؤشرات لتقييم أداء الحكومات والمجالس النيابية. ومن الأمثلة التي يمكن طرحها في هذا المجال الثقة بالجهاز القضائي حيث عبر 68% من الرأي العام في المنطقة العربية عن ثقتهم بجهاز القضاء، مقابل 29% أفادوا أنهم لا يتقنون به، أي أن مستوى الثقة

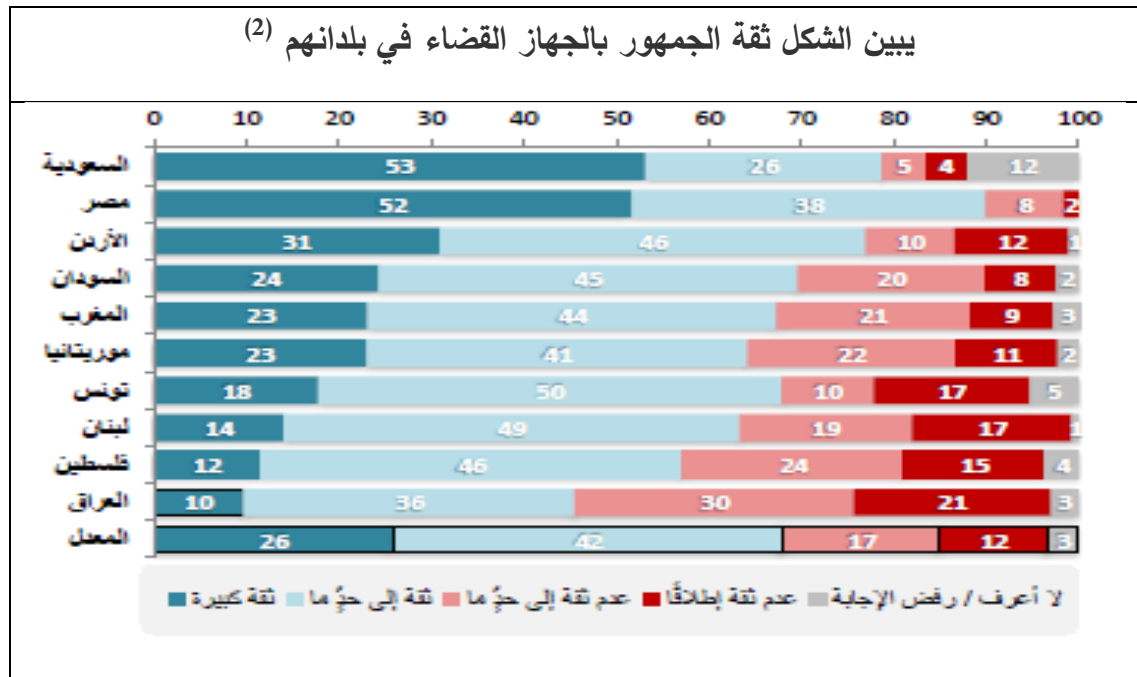
(1) المؤشر العربي 2018/2017، ص 11، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> تاريخ الاطلاع 2020/09/20.

(2) المؤشر العربي 2018/2017، ص 12، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> نفس المرجع السابق.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

بالقضاء كان أقل جوهرياً، مقارنة بالجيش والحكومات، وعلى نحو طفيف مقارنة بالأمن العام والشرطة وأجهزة المخابرات. إلا أن جهاز القضاء حاز نسبة ثقة عالية بين المستجيبين مقارنة بالثقة التي أحرزتها السلطة التشريعية والحكومة.

إن الرأي العام في مصر والسعودية والأردن والسودان، يكاد يكون متوافقاً وعلى ثقة بجهاز القضاء، إذ أن أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين في هذه البلدان عبرت عن "ثقة كبيرة" أو "ثقة إلى حد ما" بجهاز القضاء. وتخفض نسبة الثقة بالقضاء في البلدان الأخرى مثل: تونس والمغرب وموريتانيا ولبنان إلى نحو ثلثي المستجيبين، ووصلت نسبة الثقة في فلسطين إلى 57%، وفي العراق إلى 46%، وقد سجلت انخفاضاً عن عام 2016 عندما بلغت 59% و36% على التوالي⁽¹⁾.



ثالثاً: الرأي العام العربي والديمقراطية

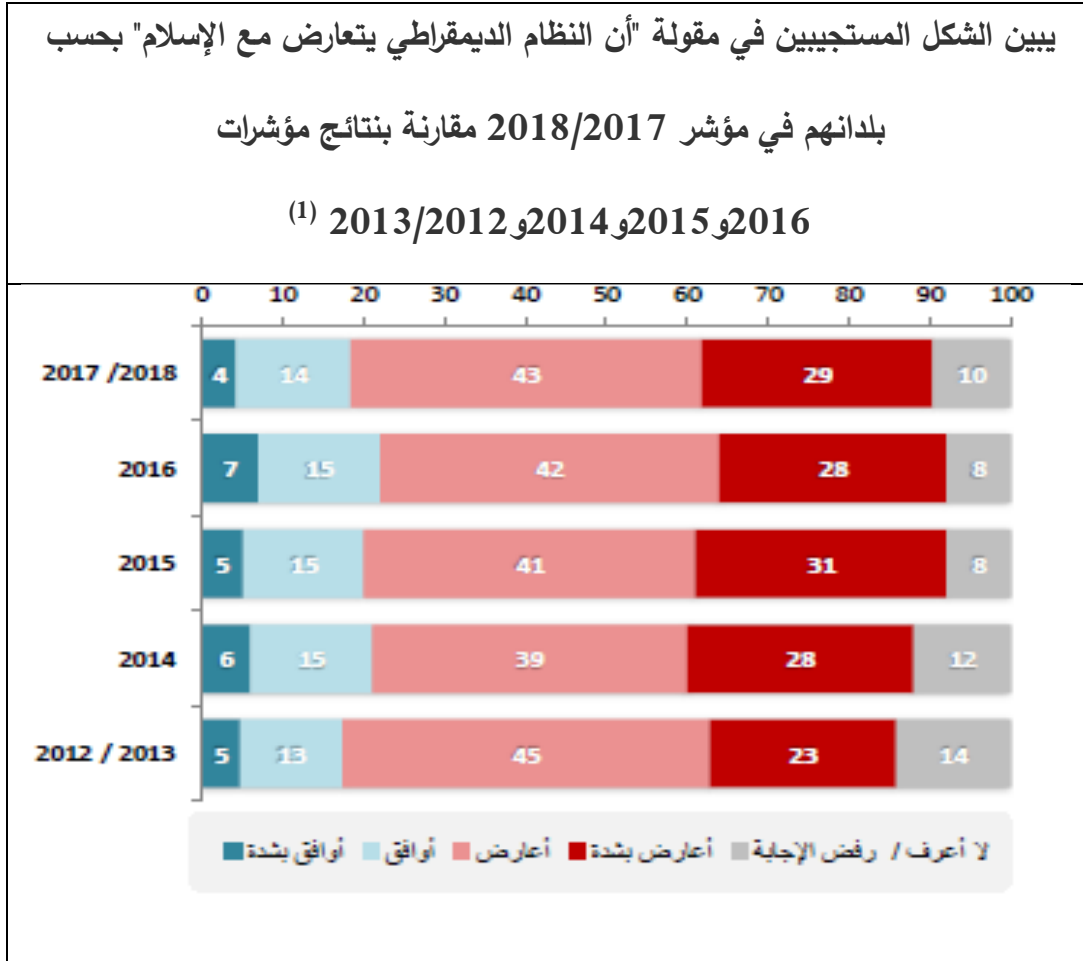
(1) المؤشر العربي 2018/2017، ص 63، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.

(2) المؤشر العربي 2018/2017، ص 64، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.

يتضمن القسم الثالث تعريف المواطنين للديمقراطية، ومواقفهم تجاه النظام الديمقراطي ومجموعة من القيم الديمقراطية، إضافةً إلى تقييمهم مستوى الديمقراطية في بلدانهم، ويقف على اتجاهات المواطنين نحو ثورات ما اصطلح عليه في بعض الأدبيات بالربيع العربي، إضافةً إلى مواقف الرأي العام من مآلاتها.

حيث عبر 72% من الرأي العام في المنطقة العربية في استطلاع مؤشر 2017-2018 عن معارضة مقولة "إن النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام"، وهي أكثر بفارق طفيف من النسبة التي سجلت في استطلاع 2016، مقابل تأييد 18% من الرأي العام هذه المقولة، في حين كانت نسبة التأييد 22% في استطلاع 2016، و20% في استطلاع 2015، و21% في استطلاع 2014، وبذلك فإن الرأي العام ومنذ عام 2012-2013. وينسب متقاربة محافظ على رفضه مقولة تعارض الإسلام مع الديمقراطية. فعند تحليل اتجاهات الرأي العام في كل مجتمع من المجتمعات المستطلعة، تُظهر النتائج ارتفاع نسبة الذين أفادوا معارضتهم مقولة "إن النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام" في استطلاع 2017-2018، مقارنة بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012 و2013. في كل من الأردن والسودان ولبنان ومصر، في المقابل انخفضت هذه النسبة انخفاضاً طفيفاً في كل من العراق والكويت والمغرب فلسطين وبقية ثابتة في باقي البلدان (1).

(1) المؤشر العربي 2018/2017، ص 131، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.



رابعاً: المشاركة السياسية والمدنية

يتضمن هذا القسم مدى انخراط المواطنين في المنطقة العربية في النشاطات ذات المحتوى السياسي والمدني، إضافة إلى مدى انتسابهم إلى منظمات مدنية وطوعية، كما يتضمن المصادر الإعلامية الأكثر متابعة في الحصول على الأخبار السياسية.

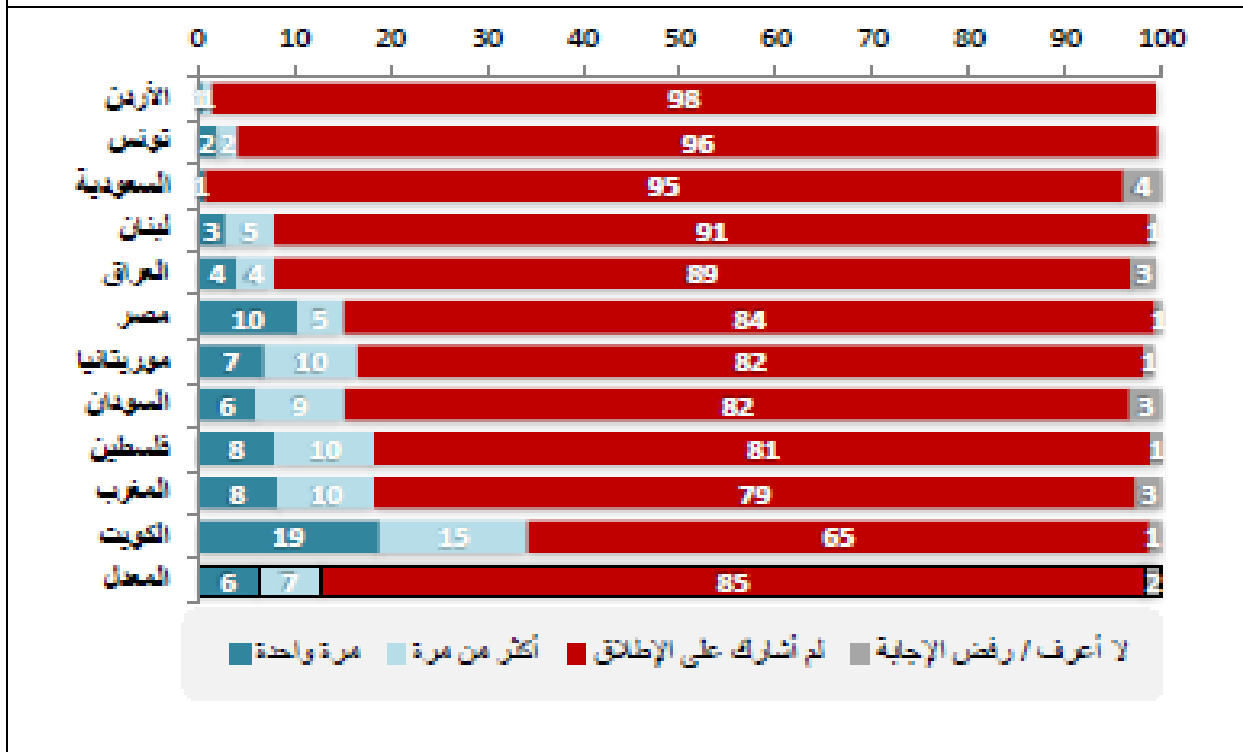
وعلى صعيد المشاركة في توقيع عريضة أو رسالة، أو وثيقة احتجاج خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتنفيذ الاستطلاع، تظهر النتائج أن نسبة 84% من الرأي العام في المنطقة العربية لم تشارك في مثل هذه النشاطات، في المقابل فإن 7% من المستجيبين قالوا إنهم شاركوا في مثل هذه النشاطات أكثر من مرة، وأفاد 6% أنهم شاركوا في توقيع عريضة احتجاج لمرة واحدة خلال الإثني عشر شهرا الماضية.

(1) المؤشر العربي 2018/2017، ص 132، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

يظهر تحليل البيانات بحسب بلدان المستجيبين تباينات تعبر عن مدى انخراط مواطني كل بلد في المشاركة في توقيع عريضة أو رسالة، أو وثيقة خلال الفترة المرصودة، حيث سُجّلت أعلى نسبة في الكويت حين أفاد 34% من المستجيبين أنهم شاركوا مرة واحدة أو أكثر في مثل هذه النشاطات، يليها فلسطين والمغرب بنسبة 18%، و17% في موريتانيا، و15% في كل من السودان ومصر، و8% في العراق ولبنان، و4% في تونس، وتذيلت السعودية والأردن قائمة البلدان بـ 1% و2% على التوالي (1).

يبين الشكل المستجيبين الذين أفادوا أنهم قاموا بالمشاركة في توقيع عريضة، أو رسالة، أو وثيقة احتجاج خلال الاثني عشر شهرا الماضية (2)



(1) المؤشر العربي 2017/2018، ص 205، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.
(2) المؤشر العربي 2017/2018، ص 206، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.

خامسًا: دور الدين في الحياة العامة والحياة السياسية

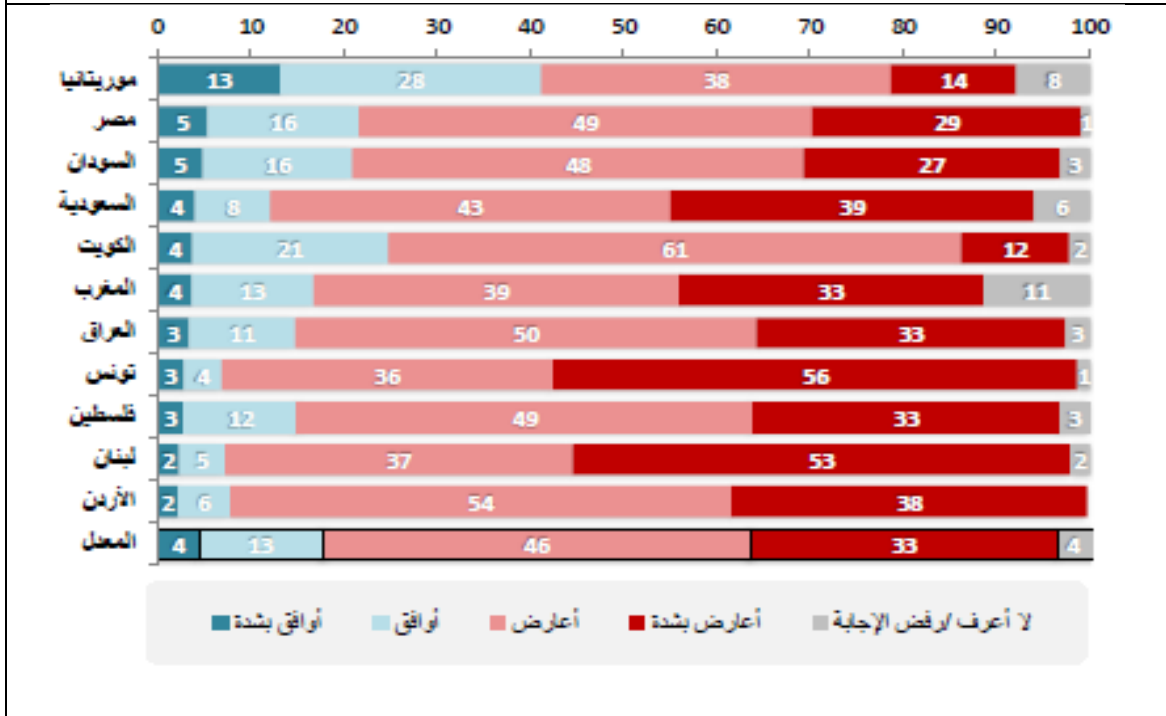
يتضمن هذا القسم اتجاهات الرأي العامّ نحو دور الدين في مجموعة من القضايا العامة والسياسية؛ مثل مدى قبول المواطنين تدخّل رجال الدين في القرارات الحكومية، أو في كيفية تصويت الناخبين، إضافةً إلى الوقوف على تعريف المستجيبين الذاتي لمدى تدينهم.

بصرف النظر عن وصفهم الذاتي لمستوى تدينهم، سُئل المستجيبون عن تأييدهم مقولة "إن كل شخص غير متدين هو بالتأكيد شخص سيئ"، أو معارضتهم لها، وتشير النتائج إلى أن أكثرية مواطني المنطقة العربية، وبنسبة 79%، ترفض مقولة "إن كل شخص غير متدين هو بالتأكيد شخص سيئ"، مقابل موافقة 17% من المستجيبين عليها، وجدير بالذكر أن الذين وافقوا بشدة على هذه المقولة كانت نسبتهم 4% مقابل 33% عارضوها بشدة. أي أن الذين عارضوا المقولة بشدة، لديهم موقف واضح وجازم في هذا الموضوع، مثلوا أكثر من ثمانية أضعاف الذين وافقوا عليها بشدة.

وعلى الرغم من أن أكثرية المستجيبين في كل بلد من البلدان المستطلعة تعارض مقولة "إن غير المتدين هو بالتأكيد شخص سيئ" فإن اتجاهات الرأي العام تتباين من بلد إلى آخر، إذ أن أعلى النسب التي وافقت على هذه المقولة كانت في موريتانيا 41%، والكويت 25%، ومصر والسودان بنسبة 21% لكل منهما. أما أقل النسب موافقة لهذه المقولة، فكانت عند مستجيبى تونس ولبنان بـ 7% لكل منهما، والأردن 8%، والسعودية 12%، والعراق 14%، وفلسطين 15%، والجدير بالذكر أن أغلبية المستجيبين في لبنان وتونس عارضت هذه المقولة بشدة بنسبة 53% و 46% على التوالي⁽¹⁾.

(1) المؤشر العربي 2017/2018، ص 254، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.

يبين الشكل مؤيدي مقولة "إن كل شخص غير متدين هو بالتأكيد شخص سيئ ومعارضوها"⁽¹⁾



سادسًا: اتجاهات الرأي العام العربي نحو محيطه

يتضمن القسم السادس اتجاهات الرأي العام نحو الروابط بين سكان العالم العربي، والدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي، إضافةً إلى تقييم الرأي العام العربي للسياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى والدول الإقليمية الفاعلة تجاه المنطقة العربية، وتقييم العلاقات السياسية الرسمية بين حكومات بلدانهم وبين هذه الدول. كما يتضمن اتجاهات الرأي العام نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.

وكمثال على تقييم اتجاهات الرأي العام، نجد أن الرأي العام العربي حول سياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية كان سلبياً بتوافق 80% من المستجيبين، مقابل 11% قيموا سياساتها بأنها "إيجابية" أو

(1) المؤشر العربي 2018/2017، ص 255، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.

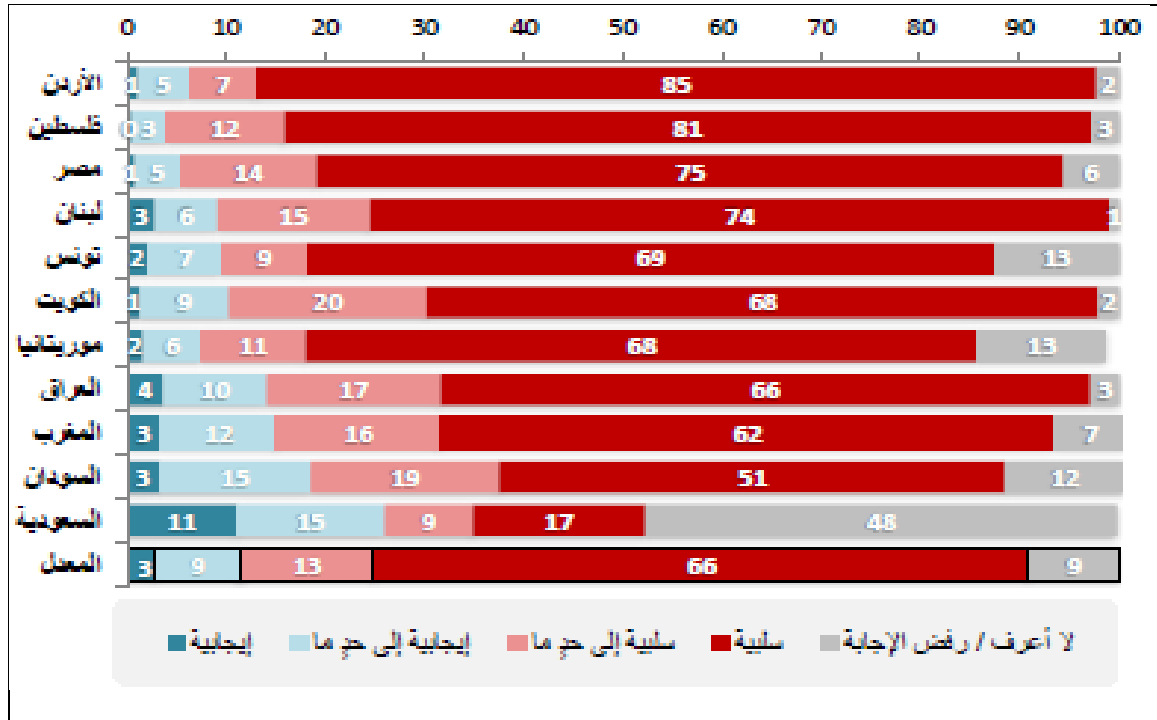
"إيجابية إلى حد ما". ويمكن ملاحظة مدى هذا التقييم السلبي في أن 3% فقط كانوا جازمين وأفادوا أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية إيجابية، مقابل أكثر من 66% كانوا جازمين بأن هذه السياسات سلبية. وعند تحليل النتائج بحسب بلدان المستجيبين، فإن التقييم يتباين من بلد إلى آخر، فقد قيمت أغلبية المستجيبين السياسة الخارجية الأمريكية بالسلبية على النحو التالي: الفلسطينيون بـ 93% والأردنيون 92%، وليهما المصريون واللبنانيون 89% والكويتيين 88% والعراقيون 83%، ثم الموريتانيون 79% والتونسيون والمغاربة 78%. وجاء تقييم السودانيون 51%. أما الرأي العام السعودي فإن 48% من المستجيبين رفضوا أو قالوا إنهم لا يعرفون، في حين قيم 26% منهم السياسات الأمريكية بالإيجابية، مقابل 24% قالوا إنها سلبية (1).

يبين الشكل تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية (2)

(1) المؤشر العربي 2017/2018، ص 302، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.

(2) المؤشر العربي 2017/2018، ص 303، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة



سابعًا: اتجاهات الرأي العام نحو تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"

يتضمن هذا القسم الوقوف على وجهات نظر المواطنين حول الأسباب والعوامل التي أدت إلى نشوء ظاهرة مثل تنظيم الدولة "داعش" وآرائهم في هذا التنظيم وسبل الحد من هذه الظاهرة⁽¹⁾.

وكمثال على هذا نطرح اتجاهات الرأي العام نحو أسباب نشوء داعش، فالرأي العام نحو تنظيم داعش ظهر من خلال الإجابة على عبارتان طرحت على المستجيبين ليختاروا الأقرب منهما إلى وجهة نظرهم: الأولى هي: "إن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها"، والثانية هي: "عن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو صناعة خارجية". وقد أفاد ما نسبته 29% من الرأي العام في المنطقة

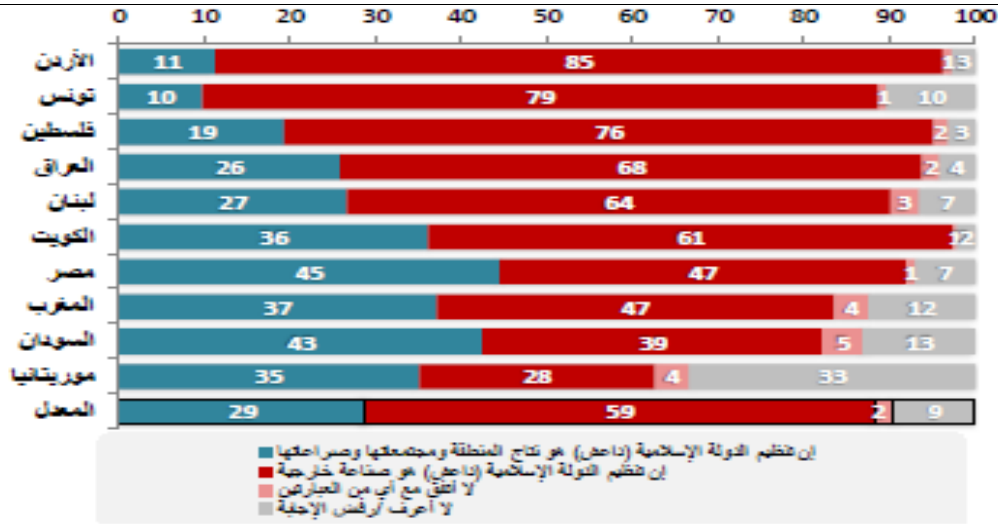
(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.

الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة

العربية أن هذا التنظيم هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها، في حين أفاد 59% أنه صناعة خارجية وقال 2% من المستجيبين إنهم لا يتفقون مع كلتا العبارتين.

أما على صعيد تحليل النتائج في كل بلد من البلدان المستطلعة، فإن أكثرية المستجيبين عبروا على أنه صناعة خارجية، فكانت النتيجة في الأردن 85%، وتونس 79%، وفلسطين 76%، والعراق 68%، ولبنان 64%، والكويت 61%. في حين انقسم الرأي العام في مصر حول تلك العبارات، إذ أفاد 45% أن تنظيم داعش هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها مقابل 47% قالوا إنه صناعة خارجية. وكانت نسبة السودانيون الذين أفادوا أن التنظيم هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها 43%، مقابل 39% قالوا إنه صناعة خارجية. وعبر أكثر من ثلث الكويتيين والموريتانيين والمغربيين عن أن داعش هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها (1).

يبين الشكل أي العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) صناعة خارجية أو إنه نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها (2)



(1) المؤشر العربي 2017/2018، ص 357، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.
 (2) المؤشر العربي 2017/2018، ص 358، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.

الفرع الرابع: نقد المؤشر

- بالرغم من أهمية التقرير والهدف منه، إلا أنه تلقى بعض السلبيات من حيث النتائج والمنهجية المتبعة:
- أن العينة لا تمثل المجتمع الذي تمت دراسته، فهي من ناحية لم تشمل إلا 12 دولة من أصل 23 دولة أي أنها تمثل فقط 52 % من عدد الدول، وهذا لا يجيز تعميم النتائج نظرا للتباين الكبير في طبيعة المجتمع (نسبة الأمية، معدلات الدخل، الحياة السياسية في المجتمع وغيرها...) وكذلك فإن نسبة العينة لا تمثل إلا 8 لكل عشرة آلاف وهذه نسبة بالضرورة لا تعبر عن مجتمع الدراسة.
 - لم يذكر التقرير الأسباب التي أدت لاستثناء دول مهمة مثل سوريا وليبيا. وإن كان الطرف السياسي في غاية التعقيد للخروج بنتائج مطمئنة.
 - أيضا لم يشمل المؤشر الدول الخليجية كلها وهذا بالتأكيد أثر على النتائج خصوصا أن البحث كان سيكشف كثيرا من الجوانب السلبية في الدول المستثناة⁽¹⁾.

(1)المؤشر العربي 2017/2018، ص 357، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?> مرجع سابق.

المبحث الثاني: الجوانب الإيجابية والسلبية في استخدام المؤشرات

سيتطرق المبحث الثاني إلى أهمية وحدود المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة. حيث سيتناول المطلب الأول التداعيات الإيجابية لاستعمال المؤشرات - المزايا أما المطلب الثاني فسيظهر الإشكاليات البحثية والتأثيرات السياسية - الحدود.

ومن بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا المبحث:

- تطبيق دراسة تحليلية لبعض نماذج المؤشرات وكيفية استخدامه.
- الكشف عن أهمية وحدود المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة.
- اقتراح تصور وتوصيات عملية حول بناء المؤشرات ونتاجها.

المطلب الأول: التداعيات الإيجابية لاستعمال المؤشرات - المزايا

الفرع الأول: مزايا المؤشرات والقياس

أولاً: الدقة الرياضية

تعتبر المؤشرات والمقاييس عمليات ناتجة عن تطوير نماذج رياضية مختلفة وخوارزميات تعمل على دراسة مختلف القضايا وقياسها، حيث تسمح هذه العمليات على توقع مسار الظواهر وتحديد مستوياتها وكافة الإجراءات المتعلقة بها، وعادة ما تكون النتائج الصادرة عن النماذج الرياضية الإحصائية دقيقة بما فيه الكفاية لاعتمادها في البحث العلمي، وفي تعميم النتائج وإصدار الأحكام النهائية.

ثانياً: قدر كبير من الخيارات

تساعد المؤشرات والمقاييس على تتبع التحليلات الأساسية للظواهر من خلال المعلومات الفورية، في نفس الوقت تتيح للدارسين والمنتبعين قدراً كبيراً من التحليلات والأدوات والطرائق التي يمكن الاختيار بينها،

فضلا عن إمكانية ضبطها وتخصيصها والجمع بينها في استراتيجيات تلبية احتياجات الباحثين. فالتنوع يعني حرية اختيار المؤشرات⁽¹⁾.

ثالثا: تحييد الانفعالات والمشاعر

يعمل في إنتاج المقاييس والمؤشرات واستعمالها أشخاص، والأشخاص عادة ما تقودهم مجموعة عوامل كالمشاعر والانفعالات والرغبات والآمال وغيرها، يحدث كثيرا أن تتعرض إحدى المؤشرات والمقاييس لخطأ أو خروج عن الغايات والمقاصد أو تصرف خاطئ لسبب غير متوقع، فالأرقام لا تملك شعورا ولا ذاتية وبالتالي ليست عرضة للأمل أو الخيبة، فالمؤشرات والمقاييس الفنية تساعد على فترة المشاعر والانفعالات وتحييتها عند اتخاذ القرارات، وهذا يعني أنها تُعصي تماما العامل النفسي لدى الباحثين ومستعملي المؤشرات.

- تساعد المؤشرات فرق التخطيط الاستراتيجي وهيئاته في عملية تحويل الخطط الاستراتيجية القائمة أصلا وتدقيقها.
- تمكن المؤشرات الهيئات الخاصة والعامة من تعقب مختلف التطورات والتغيرات ورصدها، عبر إتاحة معطيات احصائية يومية، أسبوعية شهرية ثلاثية سنوية.
- تؤدي المؤشرات والقياس إلى الموضوعية، أي أنه يسمح للباحث بتقييم البيانات كما يمكن التأكد منها إذا كرر ذلك أو قام زملاؤه بذلك.
- المؤشرات والقياس الكمي يسمح بتحديد نتائج القياس للقدرات والصفات التي يمتلكها الأفراد بدقة، من خلال الأرقام التي نحصل عليها من جراء القياس.
- استعمال القياس والمؤشرات يعتبر أكثر اقتصادا للوقت والمال والجهد.

(1) قاسم حجاج، مرجع سابق، ص50.

- تعدد المؤشرات وأدوات القياس بوسائلها المتعددة وإجراءاتها المقننة تقويها علميا عاما وموضوعيا⁽¹⁾.
- تطرح المؤشرات قضايا معقدة أو متعددة الأبعاد في قيمة إجمالية واحدة، يمكن استخدامها لدعم اتخاذ القرارات في القضايا السياسية والاقتصادية المعقدة.
- يمكن استخدام المؤشرات لترتيب البلدان في القضايا المعقدة. من خلال توفير معلومات مجمعة عن أداء الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية...،
- إن المعلومات التي توفرها المؤشرات غالبا ما تكون مهمة في جذب اهتمام الجمهور وأصحاب المصلحة بالقضايا التي يتم قياسها.
- توفر المؤشرات مقاييس لتقييم أداء بلد ما بمرور الوقت.
- تضع المؤشرات القضايا ذات الأولوية الخاصة بأداء الدولة والتقدم المحرز في صدارة القضايا الوطنية، خاصة المجال السياسي والاقتصادي وكذا الاجتماعي.
- تسهل المؤشرات التعامل مع الجمهور وتعزز المساءلة.
- توفر المؤشرات معلومات سهلة لعامة الناس مقارنة بتحديد الاتجاهات المشتركة لأداء الدول عبر مؤشرات مختلفة، فهي تسمح بمقارنة الأبعاد المعقدة من قبل المستخدمين.
- يعتقد أنصار المؤشرات أنها توفر معلومات ذات مغزى في مؤشر إجمالي، يمكن استخدامه للدعوة للاهتمام أكثر ببعض القضايا الكبيرة⁽²⁾.

لقد أدرك الاقتصاديون والسياسيون والبنك الدولي والأمم المتحدة إضافة إلى مراكز البحث وإصدار المؤشرات، ومقاييس ترتيب وأداء الدول، على حد سواء أن: تنمية حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية

(1) قاسم حجاج، مرجع سابق، ص50.

(2) نفس المرجع السابق، ص50.

والاجتماعية والبيئية لا تتجزأ، من ثمة لا بد وأن تعالج مجتمعة. هذا الاعتراف بوحدة أوجه حياة المجتمع أصبح يعرف بمفهوم التنمية المستدامة "sustainable development"، وظهرت على أكتاف الدعوة إلى الإصلاح السياسي، وأصبح نظم الحكم Governance ومدى مشاركة المواطنين فيه (أو المخاطر السياسية) من بين المتغيرات أو العوامل الرئيسية التي تؤخذ في الحسبان، عند التعامل مع البلدان أو بين البلدان والشركات الأجنبية المستثمرة. لا شك أن قرارات المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بمواقع استثماراتهم تتأثر بمدركاتهم وتصوراتهم لمخاطر الأوضاع السياسية في تلك المواقع. وهذه المدركات أصبحت تتأثر جدا بما يُنشر من معلومات في مؤشرات وتقارير تقيس نظم الحكم والجدارة الائتمانية. ولا شك أن سيطرة سياسة العولمة والاندماج بين البلدان زاد من اهتمام الشركات الأجنبية بمتابعة هذه التقارير والمؤشرات وقياس المخاطر السياسية ذات العلاقة بأعمالها (1).

إن أهمية استعمال المؤشرات والمقاييس في الظواهر السياسية الدولية المعاصرة تبرز في أنها تمكّن من الوصول إلى سياسات ناجحة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يساعد على إجراء وإعداد استراتيجية قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد، ثم وضعها حيز التنفيذ مما يمكّن التعاون داخل الوزارات مثلا أو الدول أو الحكومات أو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وفيما بينها، وخلق المساحة الضرورية للتجريب، وتسهيل الاتساق فيما بين الخيارات، وضمان الاستمرارية والتعلم من التجارب السابقة. قد يشكل توفير كافة هذه المؤشرات والبيانات والتحليلات الكافية في مختلف القضايا المعالجة، تحديا طموحا على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الحكومي الكلي أو على صعيد الوزارات على حد سواء، وفي الوقت نفسه، فإن المؤشرات ومقاييس الترتيب ضمن المؤسسات البحثية ومراكز إصدارها تعتبر مداخل

(1) صالح المنصوري، مرجع سابق، ص5.

متوافرة لتحقيق النتائج بالنسبة للدول التي تولي اهتماما واعتبارا بالغا لها، كما أنه من شأن النجاح على هذا النطاق أن يلهم المزيد من التقدم على مستوى الدول والحكومات ككل⁽¹⁾.

إن عملية خلق مساحات التصميم التجريبي لسياسات السعادة وتنفيذها، تتم بشكل أكثر سهولة في الشراكات من أجل السعادة Partnerships for Happiness التي توفر أوجه التعاون بين القطاعات المنعزلة على نطاق صغير بما يكفي لجعل قبول المخاطر المصاحبة مسألة أسهل بالنسبة لجميع الشركاء، كما أن هناك مجالاً واسعاً وإمكانية لتصميم وتقديم وتقييم سياسات متوافقة مع الاحتياجات المحلية والتنظيمية. وبالإضافة إلى منافعها المباشرة على الدول، فإن هذه المؤشرات تساعد على زيادة قاعدة الأدلة وتعزيز دعم المواطنين لتبني سياسات واستراتيجيات للتغيير والتطوير على نطاق أوسع⁽²⁾.

مثال: إن الهدف الأساسي من إنشاء مقياس الدولة الفاشلة والذي تحول إلى مقياس الدولة الهشة (Index of Fragile States)، والذي يصدر سنوياً منذ عام 2005 عن مركز "صندوق السلام" في الولايات المتحدة، هو الاهتمام بتوسيع النقاشات حول سبل مواجهة رفع معدلات الأمن الإنساني، وتحسين مستوى المعيشة، حيث شكلت المخابرات الأمريكية CIA بالتعاون مع خبراء الجامعات الأمريكية المختلفة فريق عمل للبحث في سبل مواجهة الدول الفاشلة، وأنتجت ورقة عمل في عام 1995 تساعد على رسم خريطة لمناخ عدم الاستقرار في العالم. وارتكزت الجهود على مداخل الإخفاق والفشل سواء الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فمن الجانب الطبيعي والتكيفي للمؤشر عملت بعض الدول على تحسين ترتيبها على مقياس الدول الفاشلة كجزء من إصلاح علاقاتها مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، مثل حالة كوبا التي شهدت تحسناً كبيراً في مقياس 2015، لتنظم بذلك إلى كل من البرتغال وجورجيا بحسبانها من البلدان

(1) التقرير العالمي لسياسات السعادة وجودة الحياة 2019، ص 13. https://s3.amazonaws.com/ghwbpr-2020/09/28/UAE/GHWPR_2019_Ar_web.

(2) التقرير العالمي لسياسات السعادة وجودة الحياة 2019، ص 13. https://s3.amazonaws.com/ghwbpr-2020/09/28/UAE/GHWPR_2019_Ar_web.

الأكثر تحسنا في نفس السنة، وبالتالي فإن المقياس قد تم استغلاله كألية إنذار مبكر للصراعات، ولمناطق التوتر على مستوى العالم، وكأداة توجيهية للمساعدات الدولية التنموية، وتوجيهها إلى المجالات الأكثر إلحاحا⁽¹⁾.

مثال: فيما يخص مؤشر مدركات الفساد فإنه يسعى إلى الإلمام بمثل هذه الإشكاليات (فساد الذمم، الفساد المالي...) على المستوى النظري من قبل صناع المؤشر والقادة على حد سواء. إن جهود مكافحة الفساد - قد تلقى نجاحا ملحوظا، بافتراض استحالة القضاء على ظاهرة الفساد نهائيا، وضرورة بذل جهود حقيقية وفعالة لتحسين مستوى المؤشرات - لا تتبع فقط من الرغبة في تجويده كمقياس كمي، وإنما لما له من تطبيقات مهمة على المستوى الدولي؛ فعلى سبيل المثال فإن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يعترف بمؤشر مدركات الفساد، برغم إنكاره للعديد من مؤشرات التقييم، وأعلن عن إجراءات سياسية داخلية للحد من تلك الظاهرة، أيضا فإن ارتباط سياسة المساعدات الاقتصادية التي تطرحها الوكالة الأمريكية للتنمية USAID، بمؤشر مدركات الفساد يجعل متطلبات تجويده أكثر إلحاحا، لما له من أثر جوهري على اقتصادات بعض الدول.

أما فيما يخص المجال العلمي، فإن هناك ارتباطا كبيرا بين المؤشرات ببعضها البعض، ومن ثم فإن دقة مؤشر مدركات الفساد تسهم في دقة المؤشرات الأخرى بفعل نظرية الدومينو، وهو ما يساعد على التغلب على مشكلات مؤشر مدركات الفساد، ومحاولة مطابقته مع الواقع، كما أن ذلك الارتباط بين المؤشرات يساهم في الاستفادة من المؤشرات المتشابهة، والتي قد تقدم إسهامات مهمة لتغيير الواقع الإقليمي⁽²⁾.

الفرع الثاني: أهمية وفوائد المؤشرات

(1) رنا أبو عمرة، مأزق الخصوصية وعوامل الإنهيار في مؤشر "الدول الفاشلة"، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، مصر، 2016، ص 20-23.

(2) يوسف صابر حنا، مرجع سابق، ص 29.

أولاً: أهمية المؤشرات

تستقي المؤشرات أهميتها من خلال استخداماتها، وتعتبر كذلك وسائل معلوماتية إحصائية رقمية أو نوعية للقياس والتقييم والمتابعة والمقارنة والتوقعات والتخطيط ورسم السياسات والمنافسة، فهي شكل من أشكال الإدراك الكيفي، ووسيلة لتحديد الأهداف وتصميم البرامج والسياسات، وقياس التغيرات عبر الزمان أو المكان، وكذلك تقييم الواقع والمسارات المستقبلية، وتظهر أهميتها كذلك فيما يلي:

- تمثل المؤشرات إحدى أدوات الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها، التي يعتمد عليها رسم الاستراتيجيات المستقبلية وتصميم الخطط والبرامج والسياسات.
- تعتبر استجابة لطبيعة عصر المعلومات ومنهجية العلمية في اتخاذ القرارات.
- تمثل استجابة لمطالب المؤسسات الدولية بتوسيع القدرات الاحصائية للبلدان والمؤسسات.
- تساعد على تشخيص وفهم حجم وطبيعة المشكلة المدروسة، والوسائل المطلوبة لمواجهتها.
- تساعد على قياس التطور الزمني والمكاني خلال فترات زمنية أو أماكن محددة.
- تساهم في تقييم مدى تقدم ونجاح البلد في تحقيق الأهداف المحلية والعالمية.
- توفر معلومات لصناع السياسات في البلد عن الاتجاهات المتاحة واحتمالات الخلل.
- تمثل موردا اقتصاديا هاما لمن يملكها، على مستوى الموارد التقليدية العمل ورأس المال.
- تمكّن من تبسيط أو تلخيص قضايا متعددة وإيضاح التغيرات في تصنيفات البلد عبر الزمن ومقارنتها⁽¹⁾.

- تعتبر من وسائل اتخاذ القرار لصناع السياسات في الشركات والمؤسسات الوطنية والعالمية.

(1) صالح المنصوري، مرجع سابق، ص 5-6.

- تعتبر احدى أوجه الشفافية، وتمثل وسائل إعلام لمستخدمي هذه المعلومات كالمستثمرين الأجانب ومتخذي القرارات في الدولة، ومؤسسات الائتمان، وهيئات الإغاثة الوطنية والدولية، والصحفيين والأكاديميين. فالمستثمرون الأجانب مثلاً، يطلبون هذه المؤشرات والتقارير لتقييم وتوسيع استثماراتهم في العديد من الدول، كذلك يحتاج هؤلاء المستثمرون إلى مؤيد لمؤشراتهم التقليدية لمخاطر البلد المبنية على مؤشرات اقتصادية كلية، والتي أثبتت فشلها في التنبؤ بأزمات مالية باهضة التكاليف.
- تمثل وسائل بحثية للأكاديميين والباحثين.
- تمثل وسائل تنبؤية مستقبلية (مثل تقييمات مخاطر السيادة الوطنية).
- تقدم المؤشرات من المعلومات ما يكفي لاتخاذ القرار السليم.
- تمثل وسيلة فعالة في أيدي الشعوب ومنظمات المجتمع المدني لمساءلة حكوماتها.
- تمثل نقاط مرجعية (Bench marks) رئيسية لمن يريد أن يعرف أين يقف البلد الآن، وإلى أين يتجه فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية. باختصار هذه المؤشرات تحاول أن تقيس مدى تقدم أو تخلف المجتمعات في هذه الاتجاهات التنموية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية⁽¹⁾.
- تمثل حقاً للمواطنين في الحصول على المعلومات التي تساعد على تحسين أوضاعهم. ليس فقط من حقهم أن يكونوا على علم بما يمر حياتهم حاضراً أو مستقبلاً ولكن بأحدث المعلومات.
- يصف المعهد العالمي للتنمية المستدامة أهمية استخدام معلومات المؤشرات بأن "المجتمعات تقيس الأشياء التي تهتمها، فعملية القياس توفر أساساً علمياً ورقمياً لتقييم الأداء وتقدير آثار أعمالنا على المجتمع وربط أعمال الماضي بالحاضر من أجل تحقيق أهداف المستقبل."

(1) صالح المنصوري، مرجع سابق، ص5-6.

- المؤشرات الاقتصادية بتفاصيلها ودقتها تشبه لحد كبير ما يجري في قياس الأحوال الجوية يوميا، حيث تنتشر ترمومترات الحرارة وقياس الضغط الجوي ونسب الرطوبة وكميات الأمطار وسرعة الرياح وطول البلاد وعرضها لجمع البيانات على مدار الساعة، وتصب كلها في النهاية عند مركز التحليل الرئيسي لتشكل نشرة الأحوال الجوية المفصلة، وكذلك فإن مؤشرات الاقتصاد تقدم من داخل مفاصل الاقتصاد ومواقع التغيرات فيه ما يشبه التقرير الأسبوعي والشهري والربع سنوي والسنوي عن الحالة العامة للاقتصاد الوطني، وهي تخدم الباحثين ورجال الأعمال في بناء دراساتهم للمشاريع القائمة، كما تخدم هذه التقارير بشكل مباشر المستثمرين في أسواق المال والأسهم ومحيطها، فتعطي الانطباع الصحيح عن ما يدور خارج الأسواق.

- إن المعلومات التي تقدمها المؤشرات تلعب دورا رئيسيا في تشكيل توقعات وتصرفات المسؤولين والأفراد وأداء الأسواق وصناعة السياسات الخاصة والعامة. فلا شك أن معرفة هؤلاء أو جلهم بأحوال البلاد له تأثير على صناعة القرارات وجدل وصياغة السياسات العامة. ومرة أخرى القاعدة الذهبية تقول: "الناس أعداء ما جهلوا"، والجهل قد يقف عائقا في سبيل تنفيذ قرارات وسياسات فيها خير البلاد وصلاحها.

- قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) في مسح عالمي بأسئلة من بينها: هل تفضل الإحصاءات أم المؤشرات؟ كانت الإجابة تميل إلى تفضيل المؤشرات، ولقد احتوى (OCED Fact book) وهو الكتاب الصادر عن المنظمة لسنة 2007، على 100 مؤشر حول الاقتصاديات المتقدمة في العالم⁽¹⁾.

(1) صالح المنصوري، مرجع سابق، ص5-6.

ثانياً: فوائد وإيجابيات المؤشرات

- السرعة: تركز أغلب المؤشرات على المواضيع الرئيسية، وتعطي لمؤسسات البحث ومراكز الرصد فكرة واضحة عن التكاليف والجودة في فترة زمنية محدودة.
- سهولة الاستخدام: تتطلب صياغة المؤشرات كمّاً محدداً من البيانات، وهذا يعني أن مراقبة المؤشرات سيتم بكلفة منخفضة.
- التركيز على الإجراءات الأساسية: تؤكد المؤشرات على الإجراءات ذات الحيوية والتي تشكل الأساس لها⁽¹⁾.
- أداء متعدد الأبعاد: تغطي المؤشرات أبعاداً متعددة لتتمكن من المقارنات والمقاربات عبر خطوط الإمداد والمراكز البحثية المختلفة.
- سد الفراغ في الأداء: تساعد المؤشرات على سد الفراغات المحتملة في المجالات التي تبحث فيها.
- السرية والقابلية للمقارنة: تعبّر أغلبية المؤشرات باستخدام النسب، وذلك لتحقيق القابلية والمقارنة وللحفاظة على الخصوصية.
- تسمح المؤشرات للمؤسسات ومراكز البحث والدول والمنظمات الحكومية وغيرها بأن توائم بين أنشطتها وخططها الاستراتيجية، مما يتيح تطبيقاً حقيقياً لاستراتيجياتها بشكل مستمر، وتستطيع المؤسسة استرجاع البيانات للاسترشاد بها أثناء التخطيط والتقييم.
- قياس كفاءة عمليات القياس من خلال المؤشرات، يمد المؤسسة بأساس منطقي لاختيار أولى العمليات للتطوير.

(1) زكريا خنجي، أنواع وفوائد مؤشرات الأداء، جريدة أخبار الخليج، تاريخ النشر 31 جويلية 2016، البحرين. <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1030791> تاريخ الاطلاع 2020/09/21.

- تسمح المؤشرات للمسؤولين بتحديد أفضل الممارسات (Best Practices)، في أجهزة الدول والمنظمات والمؤسسات ومباشرة استخدامها.
- تساعد الرؤية التي تتيحها المؤشرات، على اتخاذ قرارات مالية وتنموية وسياسية أفضل، وأسرع للتحكم في تقدم المؤسسات التي تم قياسها مما يقلل من المخاطر المحتملة.
- تمد الرؤية الواضحة التي تتيحها النتائج الصادرة عن عمليات القياس وإصدار المؤشرات، القدرة على محاسبة المسؤولين عن مهمة ما، وربط الأداءات بالحوافز على أساس من الحقائق، مما يدعم التحفيز القائم على المنافسة.
- تسمح عمليات تجميع البيانات وإصدار المؤشرات عن المشاريع السابقة، بتقدير الكلفة بدقة أكثر في المشروعات المستقبلية (1).
- الرقابة: (Control) تساعد المؤشرات في تقليل الانحرافات التي تحدث أثناء العمل.
- التقييم الذاتي (Self-Assessment)، تستخدم المؤشرات والمقاييس لتقييم أداء العمليات وتحديد التحسينات المطلوب تنفيذها.
- التحسين المستمر (Continuous Improvement) تستخدم المؤشرات لتحديد مصادر العيوب واتجاهات العمليات ومنع الأخطاء وتحديد كفاءة وفعالية العمليات، وأيضاً فرص التحسين.
- تقييم الإدارة: (Management Assessment) من دون المؤشرات وعمليات القياس لا توجد طريقة للتأكد من أن المؤسسة أو الدولة أو مراكز البحث تحقق القيمة المضافة لأهدافها أو أنها تعمل بكفاءة وفعالية (2).

(1) زكريا خنجي، أنواع وفوائد مؤشرات الأداء، جريدة أخبار الخليج، تاريخ النشر 31 جويلية 2016، البحرين-akhbar-<http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1030791>، نفس المرجع السابق.

(2) نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني: الإشكاليات البحثية والتأثيرات السياسية - الحدود

الفرع الأول: إشكاليات في بنية المؤشرات

ترجع هذه الإشكالية لعدة أسباب من أهمها:

- عدم تنظيم البيانات وعشوائيتها.
- رداءة نوعية البيانات.
- سوء عرض البيانات المتوفرة.
- التحيز المقصود في عرض البيانات للباحثين والدارسين والجمهور ووسائل الإعلام.
- عدم غرابة "فلتر" المعلومات الأمنية قبل نشرها.
- الإغراق الشديد في سرية المعلومات والبيانات بحجة حماية المعلومات والأمن الوطني.

وبرغم أهمية الأغراض العلمية والمعرفية التي تنطوي عليها المؤشرات ومقاييس الأداء ونتائجها، لاسيما على صعيد دفع الفاعلين في المجتمع العالمي إلى بناء سياسات للإنذار المبكر، كما في حالات الصراع والكوارث، فإنها بالمقابل تطرح مستويات مرتبطة بالإشكاليات البحثية والتأثيرات السياسية مثل:

- ينبع المستوى الأول من طبيعة المقياس كأداة كمية تكتنفها إشكاليات نظرية وفنية، كمدى كفاية وصدق وجودة المعلومات والبيانات، وما إذا كان المفهوم الإجرائي الذي تقاس به الظاهرة ينطوي على إحاطة شاملة بالعوامل المختلفة المتسببة فيها أم لا. أضف إلى ذلك مدى كفاءة منهجية بناء الأوزان النسبية للمؤشرات الفرعية داخل المقياس، وطبيعة أساليب القياس الإحصائي، ومدى الشفافية لدى الجهة المصدرة للمقياس.

- أما المستوى الثاني فينصرف إلى التأثيرات التي تنشأ عن نتائج المقياس في ترتيب وتصنيف الفاعلين، حيث باتت تخضع للتوظيف السياسي وتعكس خلل موازين القوى والضعف في التفاعلات الدولية، حيث تستخدمها بعض القوى الكبرى، والمؤسسات العالمية لتبرير سياسات معينة، أو الضغط على الدول لتعديل سياساتها تجاه قضايا عالمية مثل التنمية والفساد والديمقراطية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: لا يمكن ضمان ما سيحدث في المستقبل

بالنسبة لمؤشرات القياس التي تعتمد على الأساليب والطرائق الرياضية والإحصائية واستعمال البيانات من الماضي، وتبني على أساسها التوقعات للمستقبل فبطبيعة الحال لا يمكن أن تضمن الأحداث والتغيرات السابقة ما سيحدث لا حقا بنسبة 100 % وهذا هو الجانب السلبي في استعمال مؤشرات القياس خاصة المستقبلية منها.

الفرع الثالث: فقدان البوصلة

عندما تكثر الخيارات تزداد البلبلة، يعتقد البعض أنه كلما زاد عدد المؤشرات التي يمكن استخدامها، كان تقييم الظواهر السياسية الدولية أكثر دقة، لكن هناك من يرى عكس ذلك فقد تتضارب المؤشرات وتتناقض، وتخلق حيرة حتى لدى أكثر المؤسسات احترافا، علاوة على ذلك لكي يكون الباحث قادرا على اختيار المؤشر المناسب، يجب أن يتحلى بقدر مناسب من الخبرة والمعرفة.

الفرع الرابع: غياب التفسير السليم

تقوم المؤشرات التي تعتمد على المعادلات والحسابات الرياضية بحساب التغيرات وتقديرها، لكنها لا تفسرها، فالمؤشرات تفتقد للإدراك اللازم الذي يتوفر لدى بعض الباحثين والعلماء والمفكرين أصحاب الخبرة، حيث

(1) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص3.

أن الشعور الغريزي في بعض الأحيان يكون السبيل الوحيد لرؤية سليمة للحدث والتنبؤ بما ستؤول إليه الأمور، هذا يعني أن العامل البشري قد يخدم المؤشرات في ظل ظروف معينة، وأن الخبرة والاطلاع الدائم يلعبان دورا بارزا في النجاح⁽¹⁾.

الفرع الخامس: خطورة تحول المقاييس إلى ما يشبه مسلمات فكرية

فهالة الرشادة والدقة العلمية التي يتم إضافؤها على المقاييس، تحوّل نتائجها في ترتيب وتصنيف الفاعلين إلى مسلمات أو يقينيات يتم استخدامها أحيانا دون إدراك للسياقات المصدرة لها في خطابات السياسيين، وتقارير منظمات المجتمع المدني، وتحليلات مراكز الفكر والدراسات. حيث تبنى على تلك نتائج المقاييس افتراضات وأحكام، وعلاقات سببية لتفسير الأحداث، وصياغة اتجاهات للظواهر حول العالم، برغم ما قد يشوب بعض المقاييس افتراضات وأحكام، تصل في بعض الأحيان إلى حد الاستدلال المضلل، والربط التعسفي والمغلوط بين معطيات ظاهرة ما ونتائجها، بخلاف عدم الشفافية والتلاعب بعمليات الترتيب والتصنيف من الجهة المصدرة للمقياس. فعلى سبيل المثال فإن مؤشرات مدركات الفساد والإرهاب العالمي وما يطرح من إشكاليات من قبيل عدم دقة أو شمول النظرة في بعض العلاقات السببية في تفسير الظواهر، كارتباط مكافحة الفساد بزيادة معدل النمو الاقتصادي، أو الربط بين الفقر والإرهاب، أو حتى معضلة الأوزان النسبية للعوامل المؤثرة في فشل الدولة، التي تثير مشكلة، مثل أي السببين أكثر وزنا وتأثيرا في هذا الفشل: الاستبداد أم خروج مناطق جغرافية من تحت سيطرة الدولة، تعتبر نتائجها خطيرة خاصة إذا تحولت تلك النتائج إلى مسلمات⁽²⁾.

(1) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص4.

(2) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص4.

الفرع السادس: الهيمنة الغربية على إنتاج المقاييس وترويجها

حيث أن إنتاج المقاييس والترويج لها عالميا ارتبط بهيمنة بعض النماذج الفكرية والسياسية الغربية على السياسات الدولية، وانعكس ذلك تحديدا في مسألة بناء المفهوم الإجرائي الذي تقاس به الظواهر، إذ عادة ما يستند واضعو المقاييس إلى رؤاهم، وقيمهم، وتصوراتهم عن النموذج المثالي، أو المفترض أن تكون عليه الظواهر محل القياس، وهو الأمر الذي ربما يحمل في طياته انحيازاً، وتتميطاً قد لا يمكن في بعض الأحيان من فهم دواخل وخصوصيات الظواهر ذاتها، كأن يضع مؤشر الدولة الفاشلة مثلا السويد وإفريقيا الوسطى ضمن سياق مقارن في مدى قدرة الدولة على الوفاء بوظائفها، برغم التباينات الحادة في تطور فكرة الدولة، وذاتها ووظائفها في البلدين⁽¹⁾.

– وما يعمق معضلة تأثيرات الهيمنة الغربية على المقاييس أن المناطق الأخرى في العالم، ومنها منطقتنا العربية تتعامل معها بمنطق الاستهلاك البحثي، والتبعية الفكرية، دون إنكار وجود مجهودات لبناء مؤشرات وطنية، ولكنها كانت على الأغلب محدودة التأثير، أو مجرد استتساخ لمؤشرات عالمية بغرض التمويل الغربي، مما يؤدي إلى سيادة الرؤية الأحادية الغربية في فهم الظواهر ومعالجتها⁽²⁾.

– فعلى سبيل المثال تمت دراسة تقارير التنمية الانسانية العربية التي صدرت ما بين عامي 2002 و2009 إشكالية هيمنة الرؤية الغربية في النظر لقضايا التنمية، فبين أن هناك صعودا لقضايا على حساب أخرى، قد تكون أكثر تأثيرا في الواقع العربي. بل ما يلفت النظر في مؤشر الإرهاب العالمي عدم اقترابه من الممارسات الإرهابية للمستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو الأمر الذي يطرح معضلة الانحياز الغربي، وهيمنة الأجندات السياسية على المؤشرات العالمية. ذلك الأمر تكرر أيضا، وإن

(1) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص4.

(2) نفس المرجع السابق، ص4.

كان في مجال آخر، عندما تعرض أحد تقارير التنمية الانسانية العربية لضغوط من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لأنه تضمن انتقادات للغزو الأمريكي للعراق، والانتهاكات الإسرائيلية⁽¹⁾.

الفرع السابع: تحول نتائج المقاييس إلى سلطة تقييم

فحتى لو بدت المقاييس نظريا غير ملزمة من حيث نتائجها، فإنها عمليا تتحول إلى قوة مؤثرة مع ارتباطها بالتفاعلات الدولية، فأى مقياس - مهما تكن القضية موضع المعالجة- يستهدف في الأخير تحديد مدى توافق الأداء أو السلوك في هذه الظواهر مع المعايير الموضوعية في المؤشر، أي يحمل في طياته رسالة تقييمية تتجلى عند ربط نتائج الترتيب والتصنيف بسياسات الدول في المنع والمنح.

فيظهر المنح عندما يسعى الفاعلون محل التقييم، إلى تعديل سلوكهم أو سياساتهم تجاه القضية موضع القياس، كي يحسنوا مراتبهم وتصنيفاتهم، كما الحال في بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعطي رسالة غير مباشرة بأن الدولة قابلة لزيادة الاستثمارات مثلا أو سياسة المعونة الأجنبية، أما المنح فيتجلى عند رفض الدولة للمقياس، أو عدم السعي لرفع مراتبها، فتصبح حينئذ منبوذة وموصومة ومعاقبة ولو رمزيا في التفاعلات السياسية الدولية، كأن توصف بالفاشلة أو الفاسدة أو الاستبدادية، أو حتى توضع ضمن القائمة السوداء التي تتاجر في البشر أو تنتهك حقوق الانسان⁽²⁾.

ولعل إدراك الدولة لما أحدثته المقاييس من تأثيرات سياسية واقتصادية، يجعل بعضها يتخذ وضعية المقاومة لها، فعلى سبيل المثال تبنى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سياسة مماثلة، فقام بتهديد مؤسسات التصنيف الائتماني بطردها من تركيا، وإيقاف التعاون معها، أو تمويل أنشطتها بخصوص

(1) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص4.

(2) نفس المرجع السابق، ص4.

دولته، وذلك حال تخفيض التصنيف لدولته بالتركيز على الاضطرابات السياسية فيها منذ 2013، بحسبان أن ذلك يمثل انحيازاً سياسياً من هذه المؤسسات.

في الوقت نفسه، فقد استطاعت القوى الغربية، خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، توظيف تقارير التنمية الانسانية العربية لدعم ضغوطها السياسية على الدول العربية، بينما تولي هذه الأخيرة اهتماماً لما طرحته هذه التقارير من معضلات سياسية واقتصادية واجتماعية، فكانت لاحقاً البيئة المحفزة على إسقاط الأنظمة الاستبدادية في عام 2011، ولعل ذلك طرح معضلة التباين بين قدرة المقاييس على التوصيف والتفسير والتقييم، لكنها تغفل عند التنبؤ بمآلات الظواهر التي تقيسها، كما هو الحال في الثورات العربية، أو الأزمات الاقتصادية الكبرى، كما حدث في اليونان، أو حتى ما يعصف بالمنطقة العربية من حروب وصراعات أهلية أعقبت الثورات⁽¹⁾.

بالرغم من أن هناك إمكانية تطبيق قواعد الحوكمة والمساءلة على الجهات المعدة للمقاييس والسعي لتطويرها، إلا أن هناك صعوبات في محاولة فرض مراجعات على المقاييس، ومهما كانت الضغوط على الجهات المعدة للمقاييس للتأثير عليها، إلا أنها قادرة على تبني استراتيجيات مضادة لفرض رؤاها ومعاييرها بصورة أو بأخرى⁽²⁾.

الفرع الثامن: إشكاليات خاصة بتوظيف المقاييس وآثارها

تتمثل إحدى أبرز المشكلات على هذا المستوى في التوظيف السياسي للمقياس والانحيازات الأيديولوجية فيها، وهو ما يمد جذوره عادة على المراحل الأولى لإعداد المقاييس ابتداءً، حيث قد تتأثر مختلف المراحل بالتوجهات الأيديولوجية، والمصالح السياسية لجهات التمويل والدعم، فضلاً عن تأثيرات

(1) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص4.

(2) نفس المرجع السابق، ص9.

الانتماءات الأيديولوجية للمشاركين في إعداد المقياس أنفسهم، والتي يصعب تحييدها في كثير من الأحيان. فمثلا تشير الدراسات إلى انحياز غالبية مقاييس التنمية إلى المنظور الليبرالي الجديد على حساب الاتجاهات والمنظورات الأخرى، وهو ما يظهر كذلك في الكثير من مؤشرات الحريات الأكثر تركيزا على الحقوق والحريات السياسية، مقارنة بإغفال الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية، بل إن توظيف المقاييس في حد ذاتها، كتقنية معرفية للتأثير، يمثل تطبيقا للأيديولوجية الليبرالية الجديدة، حيث ممارسة القوة عن بعد، وتخفيف الأعباء عن الجهة الحاكمة، وإلقاء المسؤولية على المحكومين⁽¹⁾.

الفرع التاسع: على مستوى الآثار والنواتج

هناك مشكلات أخرى قد تكون أكثر خطورة على مستوى الآثار والنواتج، فإن إنتاج المقاييس والترويج لها، وتوظيفها يقوم على افتراض أساسي، مفاده أن استخدامهما في عمليات صنع القرار من شأنها أن يزيد من رشادتها وكفاءتها، ويطور الأداء. ورغم صدق هذا التحليل في بعض الحالات، فإن العديد من الدراسات أكدت عدم كفاية مقاييس الأداء وحدها لمعالجة المشكلات المختلفة، في عمليات صنع القرار والمؤسسات (مثل ضعف الموارد، أو عدم السيطرة عليها، والفساد، وضعف التحفيز وغيرها...). بل كشفت الدراسات كذلك عن إمكانية أن يؤدي الاعتماد على المقاييس إلى نتائج وتأثيرات سلبية، ليس فقط نتيجة عدم دقة المقاييس، أو انحيازها في رصد مشكلات الواقع، أو التوظيف المنحاز لها، وإنما أيضا نتيجة بعض التأثيرات أو التداعيات غير المقصودة على توظيف المقاييس حتى حال افتراض حيادها وسلامتها فنيا⁽²⁾.

(1) علي جلال معوض، مرجع سابق، ص 10.

(2) نفس المرجع السابق، ص 10.

الفرع العاشر: التداخيات غير المقصودة لاستعمال المقاييس

-استحواذ المقاييس على الفاعل Ranking Obsession في صورة التبني الزائد لها، وصولاً إلى أن يصبح الشغل الأساسي لصناع القرار والمختصين هو تصميم سياسات تستهدف بالأساس تحسين الترتيب على المقاييس Ranking Seeking أكثر من تحديد الأولويات، حسب ضغوط واحتياجات الواقع ومتطلبات تحسين الأداء الفعلي فيه، وتتزايد التأثيرات السلبية لهذا الاستحواذ في عمليات صنع القرار إذا تم افتراض أن المشكلة كانت مقتصرة فقط في غياب وجود المقاييس أو المعلومات التي توفرها، وإذا كان الاعتماد على مقاييس لأعراض الأزمات أكثر منها لأسبابها، بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن تجاهل ما يتطلبه التوظيف الناجح للمقاييس، ابتداءً من توافر الموارد والسيطرة عليها، أو القدرة على توظيفها من أجل تحقيق النواتج المنشودة، إذ يصبح تبني المقاييس في مثل هذه الحالات تعجيزياً وليس فقط شكلياً أكثر منه إصلاحياً.

كما تتزايد التأثيرات السلبية لاستحواذ المقاييس نتيجة ما تكشفه بعض الدراسات من وجود ميل إلى تغليب توظيفها كآليات للإثابة والعقاب أكثر من تحديد المشكلات، وتخصيص الموارد لمعالجتها، أي تغليب جانب المساءلة عادة على الاهتمام بتعزيز القدرات، فضلاً عن التأثيرات السلبية لـ "التنميط" الذي تقوم عليه المقاييس في "تقييد" أو "كبح" الأداء، وتقليل الحماس والدافعية، وأحياناً الانتماء إلى المؤسسات⁽¹⁾.

(1) علي جلال معوض، مرجع سابق، ص10.

الفرع الحادي عشر: التلاعب بالمؤشرات ونتائجها

استمرارية تبني المقاييس لفترة ممتدة نسبيا بما يؤدي إلى التلاعب بها على نحو يفضي إلى فسادها، بل وإفسادها للظواهر التي تقيسها، وتشير بعض الدراسات في هذا الصدد إلى ما يعرف بـ "قانون كامبل" حول فساد المقاييس المعيارية، حال استمرار تبنيها لفترة طويلة من الزمن، وذلك نسبة إلى دراسة دونالد كامبل حول برامج التغيير المخططة، إذ خلص من دراسة الخبرة الأمريكية بشكل أساسي إلى أنه "كلما ازداد تبني مؤشرات اجتماعية كمية في عمليات صنع القرارات الاجتماعية (وتقييم الأداء) لفترات طويلة، ازداد تعرض هذا المؤشر لضغوطات الفساد، (والإفساد والتلاعب من جهة)، وازدادت احتمالات تشويهها وإفسادها للعمليات الاجتماعية التي يفترض بها رصد ومراقبتها. ومن أدنى درجات هذه الإشكالية حدة، وإن كان أكثرها شيوعا، هي تحول عمليات التقييم ومع زيادتها إلى طابع شكلي (استيفاء ورقي أو مستندي) دون تطوير حقيقي، حيث يتم استنزاف الوقت والموارد في إعداد التقارير المطلوبة لاستيفاء مقاييس الجودة والأداء في إطار طاحونة التقرير الضاغطة " Reporting Treadmill"، على حساب مخصصات تطوير الأداء ذاتها (1).

- ويتعلق بتداعيات التبني الجماعي المتزامن والتنافسي لبعض المقاييس - بما يولد آثارا سلبية -، فيما يطلق عليه ظاهرة السباق نحو القاع Race to the bottom. فالتبني المتزامن لمقاييس سهولة أداء الأعمال أو الحريات الاقتصادية مثلا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التنافس على تقليل القواعد والضوابط التي ينظر إليها بحسبانها مقيدة للنشاط الاقتصادي، (كتخفيف الضرائب، والاشتراطات البيئية، وضمانات حقوق

(1) علي جلال معوض، مرجع سابق، ص 11.

العمال، وغيرها)، وهو ما يقلل أيّ عوائد إيجابية مستهدفة، ابتداء من تبني المقاييس، وما ترشد إليه من ممارسات (1).

وفي قراءة لمختلف الهيئات التي تقدم تمويلا لمنظمة بيت الحرية على سبيل المثال، يتبين أن معظم الاعتمادات المالية التي تحصلت عليها المنظمة، جاءت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى عدم إعلانها عن لائحة مموليها من الأفراد، وهو مما لا يدع مجالاً للشك أن الخط الأساسي ومسار المنظمة، إن لم نقل إنه يتلقى أوامر وقرارات من الولايات المتحدة، فهو لا يتعارض مع سياساتها ومبادئها، ذلك أن بعض النقاد اتهم تقارير ومؤشرات بيت الحرية بالتحيز أو تعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج. وهو ما يفسر رد فعل فرع الولايات المتحدة لمنظمة الشفافية الدولية السلبى، والذي لم يبد ولم يعلق على أية قضية فساد حصلت في الولايات المتحدة في كل إصدارات منظمة بيت الحرية "فريدم هاوس"، بالرغم من أن هدف المنظمة هو أن تكون محايدة، وتقوم بعمل ائتلافات لمحاربة الفساد. كما وتتهم المنظمة بضلوعها في ثورات أوروبا الشرقية ذات الصلة بالمخابرات الأمريكية، على غرار الثورة البرتغالية في أكرانيا، أو الوردية في جورجيا، كما ويربطها العديد من النقاد بما جرى في الوطن العربي من اضطرابات فيما سمي بالربيع العربي خاصة في مصر واليمن. وهو ما قد يدخل في إطار القوة الناعمة التي تمارسها الولايات المتحدة، فالقوة الناعمة سر نجاح السياسة الدولية، وكما يرى جوزيف ناي فإن قوة الولايات المتحدة تكمن في قوة تأثيرها على قناعات الآخرين وجذبهم نحو تبني أساليبها واعتقاداتها والاعتراف بها (2).

وفي قضية أخرى اتهمت الحكومة الفنزويلية منظمة الشفافية الدولية بالتحامل ضدها، ذلك أن المنظمة أثارت الجدل بدعوى ما جاء في تقرير معنون بشفافية زيادة الدخل، بأن شركة النفط الفنزويلية المملوكة

(1) علي جلال معوض، مرجع سابق، ص11.

(2) جوزيف س. ناي، مرجع سابق، ص28.

للدولة فشلت في الكشف عن معلومات أساسية مثل مقدار زيادة دخل الشركة وكم من الضرائب دفعت، ولم يتم بإعلان معلومات حسابية صحيحة، ونتيجة لذلك احتلت فنزويلا من خلال التقرير، الترتيب الأدنى ضمن شركات النفط العالمية التي تنتمي إلى 42 دولة، أما الحقيقة فهي أن التقرير كان خاطئ وكل معلومات الشركة الفنزويلية كانت متوفرة علانية. ومن جرّاء هذه السلوكيات المتبعة من قبل بعض المنظمات في تقاريرها ومؤشراتها، ما قد يدخل الشك في مدى قدرة المؤشرات على تعديل سلوك الدول وتوجيهها الوجهة الصحيحة فيما يخص علاقاتها بمختلف القضايا السياسية الدولية المعاصرة.

خلاصة واستنتاجات

وفي نهاية هذا الفصل يخلص الباحث إلى جوابين هما (إثبات ونفي) فرضية أن الخلفيات الايديولوجية والمصالح السياسية لجهات التمويل والدعم تؤثر في استخدام مؤشرات ترتيب وتصنيف الدول، كما أنها تؤثر على دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة سلبا وإيجابا، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

- فمن باب نفي الفرضية نجد أنه وعلى الرغم من أن عنصر الذاتية أمر لا مفر منه في مثل هذه الأبحاث التابعة لمؤسسات دولية وما دونها، إلا أن عملية تصنيف المعلومات الواردة تؤكد الاتساق المنهجي والصرامة الفكرية والأحكام المتوازنة وغير المتحيزة، باستعمال المقارنة والمراجعة واستعراض التقارير القطرية الرئيسية.

- الأرقام لا تملك شعورا ولا ذاتية وبالتالي ليست عرضة للأمل أو الخيبة، فالمؤشرات والمقاييس الفنية تساعد على فلترة المشاعر والانفعالات وهذا يعني أنها تقصي تماما العامل النفسي لدى الباحثين ومستعملي المؤشرات.

أما على سبيل الإثبات فنجد أن:

- منظمة الشفافية الدولية تقول، إنها تحصل على تمويلها من الحكومة الأمريكية كما تحصل على تبرعات شخصية من أفراد دون أن تُفصح عن هويتهم، وتشارك مع "العفو الدولية" و"هيومان رايتس ووتش" في نقطة انعدام الشفافية في الإعلان عن لائحة ممولياها من الأفراد، كما لا تخضع أنشطة فروعها إلى رقابة الدول التي تعمل بها.

- لا نجد بيانا تفصيليا عن الحكومات الأكثر إسهاما في تمويل منظمة الشفافية الدولية، وقد يفتح ذلك مجالا للمشككين لافتراض رغبة الدول الأكثر تمويلا، ومن ثم الأكثر تأثيرا، في إخفاء هويتها، حتى لا يتم الطعن في مصداقية المنظمة.

ومما سبق البحث فيه في الفصل الرابع يستنتج الباحث أن:

- مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) هو دراسة شاملة تحلل تأثير الإرهاب في 163 دولة وتغطي 99.7% من سكان العالم. يصدر مؤشر "الإرهاب العالمي" عن معهد الاقتصاد والسلام (الأسترالي)، ويقدم هذا المؤشر قياسا شاملا للتأثير المباشر للإرهاب على المستوى العالمي،

- يعتمد مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) التي تصدر عن مركز الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب وسبل مواجهته. حيث تسمح بزيادة فهم العنف الإرهابي، كما تعمل على دراسته وكيفية هزيمته بسهولة.

- يقوم مؤشر الإرهاب العالمي بترتيب نحو 163 دولة، على المستوى العالمي، بالاستناد إلى أربعة معايير، هي عدد الحوادث الإرهابية في كل عام، وعدد القتلى جراء العمليات الإرهابية، وعدد الجرحى الذين سقطوا جراء هذه العمليات، وأخيرا قياس إجمالي الخسائر في الممتلكات، نتيجة حدث إرهابي في سنة من السنوات.

- ما تم انتقاده في تعريف مفهوم الإرهاب هو السؤال التالي، أين تصنف الأعداد الكبيرة للضحايا الذين تمت تصفيتهم ولم يتم احتسابهم ضمن العمليات الإرهابية؟
- ينتقد المؤشر أيضا في مسألة اختزال تفسير الربط بين الإرهاب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، وهذا أمر نفاه العديد من الباحثين حيث يرون أن ليس هناك علاقة بين الفقر والإرهاب.
- إن وجود صراع داخلي في دولة ما لا يعد في حد ذاته سببا في تحول الأفراد إلى إرهابيين، لكنه يخلق بيئة مواتية لنمو الجماعات الإرهابية خاصة إذا ما تورطت بعض الدول أطراف الصراع في دعم بعضها لتنفيذ الأجنداث الخاصة بها.
- "الحرية في العالم" عبارة عن تقرير عالمي ومسح سنوي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1972، يصدر من قبل منظمة غير حكومية وهي منظمة "بيت الحرية"، والذي يقيس درجة الحريات المدنية والحقوق السياسية.
- لقياس الاتجاهات العالمية في الحرية يتخذ صناع السياسات والصحفيين والأكاديميين والناشطين وغيرهم من التقارير السنوية للحرية في العالم مصدرا أساسيا، حيث يستخدم بشكل منتظم من قبلهم.
- يشمل المسح كلا من التقارير التحليلية والتصنيفات الرقمية لـ 195 دولة و 15 منطقة مختارة، شاملا تقرير كل دولة ومنطقة قسماً عاماً يقدم خلفية تاريخية ووصفاً موجزاً للتطورات الرئيسية في العام، بالإضافة إلى قسم يلخص الوضع الحالي للحقوق السياسية والحريات المدنية.
- يتم تعيين تصنيف رقمي لكل بلد وإقليم على مقياس من 1 (أعلى درجة من الحرية) إلى 7 (أدنى مستوى من الحرية) للحقوق السياسية وتصنيف مشابه للحريات المدنية. اعتمادا على هذا التقييم، فإن الدول تصنف إلى "حرة"، و "حرة جزئياً"، و "غير حرة".

- مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception index) هو مؤشر سنوي يصدر من طرف منظمة الشفافية الدولية، منذ عام 1995، ويصنف المؤشر الدول حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي، حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين.
- تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بما يلي: "إساءة استخدام السلطة المنوطة لتحقيق منافع خاصة".
- ينقسم الفساد إلى مستويات منها: المستوى الأول والذي يتعلق بالفساد الرسمي الكبير، يمارسه الموظفون في المستويات العليا في جهاز الدولة أو في السلطة المركزية، ثم المستوى الثاني: وهو الفساد الصغير ذاك الذي يمارسه موظفوا الدولة في المستويات الوسطى والدنيا من الوظيفة العامة، أما المستوى الثالث وهو الفساد السياسي، والذي يقوم بتضليل السياسات والمؤسسات من قبل القادة المستفيدين من ممارسات الفساد.
- يعطي المؤشر كل دولة درجة من الصفر إلى 100 (الدرجة صفر تشير إلى أسوأ معدلات الفساد في الجهاز الحكومي، أما درجة 100، فهي تشير لنزاهة موظفي القطاع العام وخلوه تماما من الفساد) كما يمنح في الوقت نفسه الدولة تصنيفا مقارنة بالدول الأخرى محل الدراسة.
- يخدم مؤشر مدركات الفساد من جهة دعاء محاربة الفساد، بتبسيط هذه الظاهرة المعقدة وتمييطها في صورة رقمية يسهل بها مقارنة الدول بعضها ببعض، ومن جهة أخرى يروج للمؤشر كعلامة تجارية لمنظمة الشفافية. تثبت بها ريادتها في هذا المجال على المستوى الدولي.
- المنهجية التي يستخدمها المؤشر قد تكون صحيحة بنسبة عالية، لكن الحقيقة أن مصادر تغذية المؤشر بالبيانات خاصة عن بعض الدول يشوبها كثير من الضعف والتحيز.

- مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index , HDI) هو مؤشر مركب ابتكرته هيئة الأمم المتحدة (ONU) يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم، يصدر المؤشر بشكل سنوي منذ عام 1990، يقيس مستوى التنمية البشرية في الدولة في ثلاث معايير أولاً: الدخل (المستوى المعيشي) ثانياً: الصحة (متوسط العمر المتوقع للمواطن) وثالثاً: التعليم والأمية.

- مفهوم التنمية البشرية كما وضعه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يعني تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر، وأنه عملية تنمية وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها.

- يعد دليل التنمية البشرية بمثابة قياس مختصر للتنمية البشرية ويقاسها في ثلاثة أبعاد:

1 حياة مديدة وصحية ويتم قياسها وفقاً لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

2 اكتساب المعرفة ويتم قياسها وفقاً لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (ثلاثاً الأهمية) ومجموع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية العليا (ثلاثاً الأهمية).

3 مستوى معيشة لائق ويتم قياسه وفقاً للناتج المحلي الإجمالي للأفراد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

- هناك هيمنة للأجندات السياسية على المؤشرات العالمية، وذلك أن أحد تقارير التنمية الإنسانية العربية تعرض لضغوط من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لأنه تضمن انتقادات للغزو الأمريكي للعراق، والانتهاكات الإسرائيلية.

- لا يمكن اعتباره مقياساً نهائياً للتنمية، فهناك جوانب أخرى للتنمية البشرية (بخلاف الصحة، التعليم، والدخل) يعلق الناس عليها أهمية كبيرة مثل الحرية، التوظيف والتي لا تقل أهمية في قياس التقدم فيها.
- المؤشر العربي هو استطلاعٌ سنويٌّ ينفذه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في البلدان العربية التي يُتاح فيها تنفيذ الاستطلاع، وتتوافر فيها الأطر الإحصائية العامة لسحب العينات الممثلة لمجتمعاتها؛ بهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعةٍ من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد نُفذ الاستطلاع الأول من المؤشر العربي خلال عام 2011 على عينةٍ عددها 16192 مستجيباً في 12 بلدًا عربيًا.
- ينقسم تقرير المؤشر العربي إلى سبعة أقسام هي: 1 تقييم الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية، 2 الثقة بالمؤسسات الرئيسية في البلدان العربية، 3 الرأي العام العربي والديمقراطية، 4 المشاركة السياسية والمدنية، 5 دور الدين في الحياة العامة والحياة السياسية، 6 اتجاهات الرأي العام العربي نحو محيطه، 7 اتجاهات الرأي العام نحو تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".
- إن العينة لا تمثل المجمع الذي تم دراسته فهي من ناحية لم تشمل إلا 12 دولة من أصل 23 دولة أي أنها تمثل فقط 52 % من عدد الدول وهذا لا يجيز تعميم النتائج نظراً للتباين الكبير في طبيعة المجتمع.
- لم يشمل المؤشر سوى الدول الخليجية كلها وهذا بالتأكيد يؤثر على النتائج، خصوصاً أن البحث كان سيكشف كثيراً من الجوانب السلبية في الدول المستثناة.

- تساعد المؤشرات والمقاييس على تتبع التحليلات الأساسية للظواهر من خلال المعلومات الفورية، في نفس الوقت تتيح للدارسين والمتابعين قدرا كبيرا من التحليلات والأدوات والطرائق التي يمكن الاختيار منها.
- تؤدي المؤشرات والقياس إلى الموضوعية أي أنه يسمح للباحث بتقييم البيانات كما يمكن التأكد منها إذا كرر ذلك أو قام زملاؤه بأدائه.
- توفر المؤشرات معلومات سهلة لعامة الناس مقارنة بتحديد الاتجاهات المشتركة لأداء الدول عبر مؤشرات مختلفة، فهي تسمح بمقارنة الأبعاد المعقدة من قبل المستخدمين.
- تستقي المؤشرات أهميتها من خلال استخداماتها وتعتبر كذلك وسائل معلوماتية إحصائية رقمية أو نوعية للقياس والتقييم والمتابعة والمقارنة والتوقعات والتخطيط ورسم السياسات والمنافسة فهي شكل من أشكال الإدراك الكيفي، ووسيلة لتحديد الأهداف وتصميم البرامج والسياسات، وقياس التغيرات عبر الزمان أو المكان.
- من بين الإشكاليات رداءة نوعية البيانات. وسوء عرض البيانات المتوفرة. والإغراق الشديد في سرية المعلومات والبيانات بحجة حماية المعلومات والأمن الوطني.
- تقوم المؤشرات التي تعتمد على المعادلات والحسابات الرياضية بحساب التغيرات وتقديرها، لكنها لا تفسرها، فالمؤشرات تفتقد للإدراك اللازم الذي يتوفر لدى بعض الباحثين والعلماء والمفكرين أصحاب الخبرة، حيث أن الشعور الغريزي في بعض الأحيان يكون السبيل الوحيد لرؤية سليمة للحدث والتنبؤ بما ستؤول إليه الأمور، هذا يعني أن العامل البشري قد يخدم المؤشرات في ظل ظروف معينة، وأن الخبرة والاطلاع الدائم يلعبان دورا بازا في النجاح.

- ما يعمق معضلة تأثيرات الهيمنة الغربية على المقاييس أن المناطق الأخرى في العالم، ومنها منطقتنا العربية تتعامل معها بمنطق الاستهلاك البحثي، والتبعية الفكرية، دون إنكار وجود مجهودات لبناء مؤشرات وطنية، ولكنها كانت على الأغلب محدودة التأثير، أو مجرد استتساخ لمؤشرات عالمية بغرض التمويل الغربي، مما يؤدي إلى سيادة الرؤية الأحادية الغربية في فهم الظواهر ومعالجتها.

- الخاتمة ➤

- لاشك أن قضية مؤشرات الأداء والقياس وترتيب الدول والفاعلين في حقل العلاقات الدولية تعتبر من أهم القضايا والمسائل المعاصرة، لما لها من تأثير مباشر على ممارسة السياسات وتنفيذ الآليات من خلال النتائج والتقارير التي تصدرها مراكز انتاج المؤشرات، لذلك تشهد هذه القضايا تطورات كبيرة في الأهمية والإنتاج والتطبيق وكذلك في التأثير على دراسة القضايا الدولية المعاصرة وهي التي أشرنا إليها في الدراسة، لكن هذا التأثير لم يكن من الناحية السلبية فقط وإنما كان أيضا من الناحية الإيجابية.
- لقد حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية كيف ولماذا تعاضمت الأهمية النسبية للمنهج الإحصائي (بناء المؤشرات) بين مناهج البحث العلمي في حقل العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة؟ وما أثر استعمالاته في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة؟ حيث تم الاخذ كأمثلة لدراسة الموضوع مؤشر الإرهاب العالمي، ومؤشر الحرية في العالم، ومؤشر مدركات الفساد، مؤشر التنمية البشرية وكذا المؤشر العربي. ولقد توصلنا إلى بعض الاستنتاجات التي هي عبارة عن إجابة لمختلف التساؤلات وفرضيات البحث.
- *فمن خلال الفصل الأول حاول الباحث التركيز على الجانب المفاهيمي للمتغيرات المستقلة للدراسة ألا وهما الظواهر السياسية الدولية المعاصرة، والمناهج الكمية الإحصائية التي تهتم ببناء مؤشرات الأداء والقياس والترتيب، حيث يرجع بنا المعنى الأساسي لمفهوم الظواهر السياسية الدولية المعاصرة إلى تلك الظواهر التي تصدر عن دولة أو مجموعة من الدول أو جهة غير حكومية أو منظمات دولية في المجتمع الدولي مثل (التنمية، حقوق الانسان، الإرهاب، الهجرة، النزاعات...)، تتسم بأنها

أحداث مميزة عن تلك التي كانت في السنوات الماضية، نظرا لبروز فاعلين جدد من غير الدول، ولبروز أهمية موضوعات جديدة تُحدث تحولا في النظام الدولي المعاصر.

- إن دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة تركز على الموضوعية والتي يقصد بها وكما جاء في سياق البحث أنه، إذا ما عرض لدراسة موضوع واحد على مجموعة من العلماء، انتهوا في آخر المطاف إلى نتائج واحدة، وإن اختلف بعضهم حسموا بالخلاف بالالتجاء إلى الواقع، ومحك الصواب عندهم هو التجربة التي يمكن إجراؤها للتثبت من صحة النتائج بطريقة موضوعية خالصة، فهي تمكننا من إقصاء الخبرة الذاتية لمعرفة الأشياء كما هي في الواقع.

- ولمعالجة الموضوعية بشكل دقيق في الظواهر السياسية الدولية المعاصرة وما ينتج عنها من علاقات تعاون وعداء بين مختلف مكونات المسرح الدولي، يتم الاعتماد غالبا على الدراسات الإحصائية بشقيها الوصفي والاستدلالي، لما لها من أهمية كبيرة في إرساء البحوث العلمية ودعائم العلم والموضوعية، وفي تحريرها من الميول والأهواء والنزعات الذاتية والشخصية، ومن مظاهر الهوى والتعصب والتزمت أو التشبث بالآراء الشخصية. ذلك أن موضوعية المقياس تتمتع بالصدق والثبات، ومن ثم توفر الثقة في تطبيقه وفيما يستخلص من نتائج من خلاله.

- *وعليه يمكن اثبات صحة الفرضية الأولى التي مفادها أن الفرض في المنهج العلمي لا يتأتى تصويره إلا من الواقع وبالملاحظة، ودراسة العلاقات الدولية تقتضي الوقوف عند هذه النقطة بدقة، وتستوجب على أي باحث استعمال أدبيات المنهج العلمي، وهنا يبرز دور الإحصاء كأداة لوضع معطيات الواقع الدولي، على كثرتها وتنوعها تحت ملاحظة المحلل؛ أي يأتي كإحدى أدوات استقرار الواقع الدولي. كما أنه يستلزم استعمال طرق مختلطة (mix)، تجمع بين المناهج المعيارية والإحصائية.

*أما الفصل الثاني فقد حاول الباحث الإجابة فيه على التساؤلات المتعلقة بالأصول المعرفية والتاريخية للمؤشرات، ففي بداية الفصل حاول الباحث إعطاء نبذة تاريخية مفاهيمية عن المؤشرات من حيث تصنيفها وأنواعها، فالمؤشر يعرف على أنه وصف للظواهر الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، في وقت ومكان محددين، ويمكن أن يكون المؤشر رقما مطلقا أو نسبة أو معدلا أو غيرها من المقاييس الإحصائية، يتسم بوضوح المسمى والقدرة على قياس التغير في الظاهرة قيد الدراسة، وسهولة التفسير، وإمكانية المقارنة الإقليمية الدولية. تنقسم المؤشرات إلى: مؤشرات ظرفية قصيرة المدى، مؤشرات اتجاهية ثقيلة طويلة المدى، مؤشرات محلية مناطقية، مؤشرات فئوية وقطاعية جزئية، المؤشرات التمهيدية والمؤشرات التالية، مؤشرات بسيطة نسبيا، مؤشرات مركبة. شهدت المؤشرات مراحل في تطورها حيث شهد العقدين الأول والثاني من القرن 21م فورة ملحوظة في إصدار وتطوير مقاييس ومؤشرات الأداء وترتيب الفاعلين من الدول وغير الدول في مختلف المجالات الأمنية والعسكرية والسياسة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفنية وغيرها، ويرجع ذلك الازدهار في المقاييس إلى عمليات التحول السريع بعد الحرب الباردة والتي فرضت زيادة إنتاج المقاييس وكان الغرض منها تقييم عمليات التحول السياسي والاقتصادي خاصة في كل من شرق أوروبا وإفريقيا، وآسيا. وكذلك نظرا لزيادة الطلب على المقاييس والإقبال عليها بسبب جاذبيتها. ولقد بين الباحث مختلف الأهداف التي تسعى المؤشرات إلى بلوغها، ومن بينها زيادة الدقة في التحليل والمقارنة، وهذا بعد تجريد الظواهر من خصوصيات السياقات المحلية والاجتماعية والثقافية لتيسير المقارنة بينها. كما تهدف لخلق لغة فنية مشتركة للتواصل بين مختلف الأطراف، سواء كانوا متخصصين أو صناع قرار. اما من حيث دوافع بناء وصناعة المؤشرات فنجد أنها تنقسم إلى دوافع مالية مثل العوائد المالية، دوافع تعزيز السمعة والمكانة، دوافع إيديولوجية قيمة، دوافع بحثية معرفية، دوافع خاصة بخدمة السياسات من توجيه وإرشاد وتبرير سياسات وقرارات، مقاييس جديدة نتيجة عدم الرضا بالمقاييس القائمة، وهذا من خلال طرح مؤشرات بديلة، ومواجهة التأثيرات السلبية. ولقد ختم الباحث الفصل بأهم الانتقادات والتحذيرات التي طالت المؤشرات

ومن بينها، أن المؤشرات تميل المؤشرات إلى التبسيط المفرط لواقع معقد جدا لا يمكن تلخيصه في رقم واحد. منهجيات تركيب هذه المؤشرات لا تتصف دائما بالشفافية اللازمة. كما أن هذه المؤشرات قد تخضع للتلاعب من قبل السياسيين، ومن ثم فهي تمارين في المحاسبة الخلاقة أكثر منها مقاييس موضوعية.

*وعليه يمكن اثبات صحة الفرضيتين الأولى والثانية التي مفادها أن دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة تعتمد على المنهج الإحصائي والذي يتضمن أدوات منها المؤشرات والمقاييس والجداول الإحصائية، حيث تهدف المقاييس في أصلها إلى تيسير بحث الظواهر المعقدة والمقارنة بينها عبر الزمان والمكان، من خلال التعبير عنها في صيغة مؤشرات رقمية أو ترتيبية معينة. هذه التي تساعد متخذي القرارات على تقييم الخطط وبرامج التنمية وأهدافها المحددة.

*أما الفصل الثالث فكان عبارة عن دراسة حول المؤشرات ومراكز إصدارها، حيث قام الباحث بتصنيف مواضيع المؤشرات إلى ثلاثة عشرة مجالاً، كما قام بإبراز أهم مراكز بناء وإصدار المؤشرات، أما الجزء الثاني من الفصل فلقد تطرق فيه الباحث إلى عرض أمثلة عن بعض مراكز إصدار المؤشرات كمركز معهد الاقتصاد والسلام استراليا، ومؤسسة فريدوم هاوس بالولايات المتحدة الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابع لهيئة الأمم المتحدة، والشفافية الدولية بألمانيا، ومؤشرات التنمية البشرية، وبيئة الأعمال، والتنافسية والعولمة، والحوكمة والشفافية والمعرفة والابتكار، والنمو الاقتصادي، والتنمية السياسية، والصراع الحرب والإرهاب، ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والحاسوب ووسائل الاعلام، والثقافة والدين والعرق، ومؤشرات الغذاء والتغذية والزراعة، والعلوم والتعليم والتدريب ومؤشرات البيئة، غالبا ما تصدر وفق مواعيد ثابتة وجدول زمني محدد لا يتغير مهما كانت الظروف، وفي الغالب يتم تحديث بعض التقارير والمؤشرات بطريقة دورية (مثلا، كل أسبوع أو شهر أو فصل أو سنة أو كل سنتين منذ بداية ظهورها). ولقد بين الباحث في هذا الفصل بعض الأهداف التي تسعى إليها مختلف مجالات المؤشرات مثل: توسيع نطاق القدرات البشرية واستغلالها أحسن استغلال، وتعميق الجوانب الديمقراطية على حد سواء، وبخاصة الأقليات العرقية

والمهاجرين، والتعرف على طبيعة البنية الإجرائية لممارسة أنشطة الأعمال، وقياس القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول وإيجاد تصنيف لها حسب مستوى قدرتها التنافسية، ثم كذلك قياس المعرفة كمفهوم وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة، وتحديد مدى أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة، من أجل تقييم مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه. وتقييم البيئة العامة التي تنمو فيها التكنولوجيا ووسائل الإعلام، ودراسة القيم العالمية وتغييراتها، وما مدى تأثيرها على الحياة الاجتماعية والسياسية، على مستوى الأديان والإلحاد، وعلى مستوى التنوعات اللغوية في العالم، وأيضا معرفة العوامل الدافعة نحو الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة، وقياس سمعة الخريجين من أفضل كليات إدارة الأعمال، وكذا أداء الجامعات العالمية من حيث التدريس والبحث ونقل المعرفة، وتعزيز الشفافية في سياسة المناخ والمخاطر الدولية، وتشجيع الدول والبلدان على اتخاذ إجراءات طموحة بشأن حماية المناخ.

خصص الباحث الجزء الثاني من هذا الفصل لدراسة بعض مراكز بناء وإصدار المؤشرات حيث يقوم بإنتاجها ونشرها مؤسسات وهيئات عدة يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات. أولا المؤسسات العامة: وهي منظمات حكومية كالمصرف المركزي أو الوزارات المتنوعة، وهيئات وبرامج عالمية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. ثانيا المؤسسات الخاصة: الشركات الاستشارية وشركات الخدمات المالية والمنظمات غير الحكومية، مثل وكالات تقييم الائتمان (مثل موديز واستاندرز اند بورز)، ومن المنظمات غير الحكومية، نذكر مؤسسة رعاية الأطفال *save the children*. ثالثا الجامعات العامة ومراكز البحث والأكاديميون والأفراد: هذه الجهات تقوم بإصدار تقاريرها ومؤشراتها الخاصة في شكل مقالات أو كتب فمثلا جامعتي بيل وكولومبيا تصدران مؤشر الأداء البيئي (EPI) ومؤشر الاستدامة البيئية (ESI).

أما الجزء الخیر من الفصل فقد تناول فيه الباحث دراسة حالة لكل من: أولا معهد الاقتصاد والسلام (Institute Economics and Peace) والذي يعد مؤسسة فكرية مستقلة وغير حزبية ولا ربحية، مكرسة

لتعزيز فهم أفضل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تطور مجتمعًا أكثر سلامًا. ثانياً بيت الحرية أو "فريدم هاوس" Freedom House حيث تعتبر منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، تأسست في أكتوبر 1941، تدعم وتجري البحوث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان. ثالثاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو برنامج تابع للأمم المتحدة يعمل على تنسيق الجهود الدولية في مجال التنمية ومساعدة البلدان على القضاء على الفقر والتهميش والحد من الفوارق الاجتماعية. رابعاً الشفافية الدولية منظمة غير حكومية دولية معنية بالفساد، (منظمة مجتمع مدني) بالإنجليزية Transparency International، يرمز لها اختصاراً (TI)، تأسست عام 1993، من قبل المدير السابق للبنك الدولي المحامي الألماني بيتر إيغن (Beter Eigen)، يقع مقر أمانتها العامة في برلين بألمانيا، كما تضم فروعاً في حوالي 100 دولة، تقود الحرب ضد الفساد، وإنهاء كافة الآثار المترتبة عنه والمدمرة للرجال والنساء والأطفال حول العالم، من خلال خلق تغيير نحو عالم دون فساد.

*وعليه يمكن اثبات صحة الفرضيتين الثالثة والتي مفادها أن مؤشرات التنمية والحوكمة والتنافسية والإرهاب تعتبر أهم المؤشرات في الساحة الدولية، ويرجع ذلك إلى أن بناء مؤسسات تتمتع بالقدرة والكفاءة والانفتاح والشمول والمساءلة، من خلال ضمان الاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية الحكومة، هي مسائل ذات أهمية كبيرة في الساحة الدولية، تقوم بمعالجتها والبحث فيها مؤشرات الحوكمة والشفافية. أما المواضيع المتعلقة بنوعية الحكومة المفتوحة ومدركات الفساد، وتصنيف الديمقراطية والتي تساعد على معرفة نوعية الحكم، ونسبة انفتاح الحكومات ودرجة تطبيق الديمقراطية في الدول، فتتولى مؤشرات التنمية السياسية بدراستها، وتظهر الأهمية كذلك على الساحة الدولية في فحص التوجهات حول مستقبل الإرهاب والسياسات المطلوبة تجاهه، وهي المواضيع التي تقوم بمعالجتها مؤشرات الصراع والحرب على التوازن العسكري ومؤشرات السلام العالمي، وما يخص الإرهاب العالمي.

*أما الفصل الرابع فتناول فيه الباحث الإجابة عن كيف يتم استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة؟ وهل يرجع ذلك إلى تصورات صانعي المؤشرات وخلفياتهم؟ أم يستند إلى خطة ومنهج علمي معرفي متفق عليه بين الباحثين والعلماء؟

فمؤشر الإرهاب العالمي (GTI) يقدم قياساً شاملاً للتأثير المباشر للإرهاب على المستوى العالمي، من خلال ترتيب نحو 163 دولة، بالاستناد إلى أربعة معايير، هي عدد الحوادث الإرهابية في كل عام، وعدد القتلى جراء العمليات الإرهابية، وعدد الجرحى الذين سقطوا جراء هذه العمليات، وأخيراً قياس إجمالي الخسائر في الممتلكات، نتيجة حدث إرهابي في سنة من السنوات. وقد انتقد المؤشر في مسألة اختزال تفسير الربط بين الإرهاب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى السؤال المطروح أين تصنف الأعداد الكبيرة للضحايا الذين تمت تصفيتهم ولم يتم احتسابهم ضمن العمليات الإرهابية؟ أما "الحرية في العالم" فهو عبارة عن تقرير عالمي ومسح سنوي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1972، يقيس درجة الحريات المدنية والحقوق السياسية. يشمل المسح كلا من التقارير التحليلية والتصنيفات الرقمية لـ 195 دولة و15 منطقة مختارة، يشمل التقرير قسماً عاماً يقدم خلفية تاريخية ووصفاً موجزاً للتطورات الرئيسية في العام، بالإضافة إلى قسم يلخص الوضع الحالي للحقوق السياسية والحريات المدنية. أما مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception index) فهو مؤشر سنوي يصدر من طرف منظمة الشفافية الدولية، منذ عام 1995، ويصنف المؤشر الدول حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي، حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. المنهجية التي يستخدمها المؤشر قد تكون صحيحة بنسبة عالية، لكن الحقيقة أن مصادر تغذية المؤشر بالبيانات خاصة عن بعض الدول يشوبها كثير من الضعف والتحيز. مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index, HDI) هو مؤشر مركب ابتكرته هيئة الأمم المتحدة (ONU) يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم، يصدر المؤشر بشكل سنوي منذ عام 1990،

يقيس مستوى التنمية البشرية في الدولة في ثلاث معايير أولاً: الدخل (المستوى المعيشي) ثانياً: الصحة (متوسط العمر المتوقع للمواطن) وثالثاً: التعليم والأمية. أما المؤشر العربي فهو استطلاعٌ سنويٌ ينفّذه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في البلدان العربية التي يُتاح فيها تنفيذ الاستطلاع، ينقسم تقرير المؤشر العربي إلى سبعة أقسام هي: 1 تقييم الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية، 2 الثقة بالمؤسسات الرئيسية في البلدان العربية، 3 الرأي العام العربي والديمقراطية، 4 المشاركة السياسية والمدنية، 5 دور الدين في الحياة العامة والحياة السياسية، 6 اتجاهات الرأي العام العربي نحو محيطه، 7 اتجاهات الرأي العام نحو تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

*وعليه ثم اثبات ونفي صحة الفرضية الرابعة والتي مفادها أن الخلفيات الايديولوجية والمصالح السياسية لجهات التمويل والدعم تؤثر في استخدام مؤشرات ترتيب وتصنيف الدول، كما أنها تؤثر على دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة سلبيًا وإيجابيًا. فالرأي الأول يقول بأن بعض مراكز ومؤسسات اصدار المؤشرات لا نجد لها بيانات تفصيلية عن كيفية تموينها، وذلك قد يفتح مجالاً للمشككين لافتراض رغبة الدول الأكثر تمويلًا، ومن ثم الأكثر تأثيرًا، في إخفاء هويتها، حتى لا يتم الطعن في مصداقية المنظمة. أما الرأي الثاني فيشير إلى أن المؤشرات والمقاييس الفنية تساعد على فلترة المشاعر والانفعالات وهذا يعني أنها تقصي تمامًا العامل النفسي لدى الباحثين ومستعملي المؤشرات.

وفي الأخير يمكن أن نشير إلى نتائج هذه الدراسة والتي توصل إليها الباحث في مجموعة من النقاط:
- الظواهر السياسية الدولية المعاصرة هي تلك الظواهر التي تصدر عن دولة أو مجموعة من الدول أو جهة غير حكومية أو منظمات دولية في المجتمع الدولي (التنمية، حقوق الانسان، الإرهاب، الهجرة، النزاعات...)، تتسم بأنها أحداث مميزة عن تلك التي كانت في السنوات الماضية، نظرًا لبروز فاعلين جدد

من غير الدول، ولبروز أهمية موضوعات جديدة تُحدث تحولاً في النظام الدولي المعاصر. ويتطلب تحليلها وتفسيرها استعمال طرق مختلطة (mix)، تجمع بين المناهج المعيارية والإحصائية.

- للإحصاء بشقيه الوصفي والاستدلالي، أهمية كبيرة في إرساء البحوث العلمية ودعائم العلم والموضوعية، وفي تحريرها من الميول والأهواء والنزعات الذاتية والشخصية، ومن مظاهر الهوى والتعصب والتزمت أو التثبث بالآراء الشخصية. ذلك أن موضوعية المقياس تتمتع بالصدق والثبات، ومن ثم توفر الثقة في تطبيقه وفيما يستخلص من نتائج من خلاله.

- تتعدد وتتقسم دوافع بناء وصناعة المؤشرات إلى: دوافع مالية مثل العوائد المالية، دوافع تعزيز السمعة والمكانة، دوافع إيديولوجية قيمة، دوافع بحثية معرفية، دوافع خاصة بخدمة السياسات من توجيه وإرشاد وتبرير سياسات وقرارات، مقاييس جديدة نتيجة عدم الرضا بالمقاييس القائمة، وهذا من خلال طرح مؤشرات بديلة، ومواجهة التأثيرات السلبية.

- ينبغي للمؤشر الإحصائي أن يتمتع بمجموعة من الخصائص أهمها: وضوح المسمى والقدرة على قياس التغير في الظاهرة قيد الدراسة، سهولة التفسير، إمكانية المقارنة الإقليمية الدولية. كما أن عملية بناء المؤشرات تحتاج إلى عدة خطوات وهي: تحديد الهدف، تحديد طبيعة وخصائص الأفراد، تحديد الشكل الأمثل للمقياس وطرق التطبيق: حصر المقياس، تحديد شكل الاستجابة، التدقيق اللغوي للبنود والتعليمات، عرض المقياس على المتخصصين والخبراء في المجال، التجربة الاستطلاعية، عينة التقنين الأساسية، الصعوبات التي واجهت مصمم المقياس.

- يقوم بإنتاج ونشر المؤشرات المختلفة مؤسسات وهيئات عدة يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات أولاً مؤسسات عامة: وهي منظمات حكومية كالمصرف المركزي أو الوزارات المتنوعة، وهيئات وبرامج عالمية

مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. ثانياً مؤسسات خاصة: الشركات الاستشارية وشركات الخدمات المالية والمنظمات غير الحكومية، فمثلاً وكالات تقييم الإئتمان (مثل موديز واستاندرز اند بورز)، ومن المنظمات غير الحكومية، مثل مؤسسة رعاية الأطفال save the children. ثالثاً الجامعات العامة ومراكز البحث والأكاديميون والأفراد: هذه الجهات تقوم بإصدار تقاريرها ومؤشراتها الخاصة في شكل مقالات أو كتب فمثلاً جامعتي بيل وكولومبيا تصدران مؤشر الأداء البيئي (EPI) ومؤشر الاستدامة البيئية (ESI).

- قواعد البيانات مجموعة من المعلومات والعناصر المنظمة المرتبطة مع بعضها البعض بعلاقة رياضية، تتكون من جدول على الأقل، تخزن فيها المعلومات، فيما يسمى بالسلاسل الزمنية وفي موضوعات عدة منها (الصحة، الزراعة، التجارة، التعليم، الحوكمة...). تستعمل مراكز قواعد البيانات أنظمة تسمى بنظام إدارة قواعد البيانات، وهو البرنامج الذي يتم من خلاله استرجاع البيانات أو إضافة التعديل عليها أو حذفها وكذا إدارتها بسهولة. حيث يتمكن الأشخاص والباحثين والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية من الوصول إلى هذه المراكز وتناول المعلومات بسهولة، عن طريق الدخول إلى البوابة الرئيسية.

- تساعد المؤشرات والمقاييس على تتبع التحليلات الأساسية للظواهر من خلال المعلومات الفورية، في نفس الوقت تتيح للدارسين والمتتبعين قدراً كبيراً من التحليلات والأدوات والطرائق التي يمكن الاختيار منها. وهي بذلك تتجه أكثر نحو الموضوعية أي أنه يسمح للباحث بتقييم البيانات كما يمكن التأكد منها إذا كرر ذلك أو قام زملاؤه بأدائه. فهي وسيلة لتحديد الأهداف وتصميم البرامج والسياسات، وقياس التغيرات عبر الزمان أو المكان.

- تقوم المؤشرات التي تعتمد على المعادلات والحسابات الرياضية بحساب التغيرات وتقديرها، لكنها لا تفسرها بشكل تام، فالمؤشرات تفتقد للإدراك اللازم الذي يتوفر لدى بعض الباحثين والعلماء والمفكرين

أصحاب الخبرة، حيث أن الشعور الغريزي في بعض الأحيان يكون السبيل الوحيد لرؤية سليمة للحدث والتنبؤ بما ستؤول إليه الأمور، هذا يعني أن العامل البشري قد يخدم المؤشرات في ظل ظروف معينة، وأن الخبرة والاطلاع الدائم يلعبان دورا بازا في النجاح.

- ما يعمق معضلة تأثيرات الهيمنة الغربية على المقاييس أن المناطق الأخرى في العالم، ومنها منطقتنا العربية تتعامل معها بمنطق الاستهلاك البحثي، والتبعية الفكرية، دون إنكار وجود مجهودات لبناء مؤشرات وطنية، ولكنها كانت على الأغلب محدودة التأثير، أو مجرد استنساخ لمؤشرات عالمية بغرض التمويل الغربي، مما يؤدي إلى سيادة الرؤية الأحادية الغربية في فهم الظواهر ومعالجتها.

قائمة المراجع

Les Références

قائمة المراجع

➤ اللغة العربية

❖ الكتب

أحمد يوسف أحمد، ومحمد زبارة، مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة، مصر، ط1، 1985.

أحمد رياض سكر، طريق الدموع رؤية نقدية لواقع الإرهاب العالمي ومسبباته، دار النشر الإلكتروني، غزة، فلسطين. (د س ن).

الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، برمجيات تصميم قواعد البيانات، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، (د س ن).

بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، والاقترايات، كنوز للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

بكار عبد الكريم، فصول في التفكير الموضوعي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط3، 2003.

جوزيف س. ناي، القوة الناعمة - وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2007.

دويدار عبد الفتاح محمد، مناهج البحث في علم النفس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 1999.

هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 2010.

- زغلول جودة عبد الرؤوف. استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010.
- طه فرج عبد القادر، وآخرون، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط1، 1993.
- طه فرج عبد القادر، أصول علم النفس الحديث، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، 2006.
- يمن محمد حافظ الحماقي، المحاضرة الثالثة: مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معاييرها وكيفية إعدادها، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، (د س ن).
- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984.
- كندري يعقوب، طرق البحث الكمية والكيفية في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية، مجلس النشر العلمي، الكويت، ط1، 2006.
- لؤي عبد الفتاح، المدخل إلى علم السياسة محاضرات، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة، المغرب، ديسمبر 2015.
- لطفي محسن، أساس الإحصاء الاجتماعي، مكتبة التعليم المفتوح، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، 2006.
- مازن الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991.
- مجموعة مؤلفين، مؤشرات الأداء والمقارنة المرجعية-1434-1435 هـ، كتيب رقم 4، عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، الرياض، السعودية، 2014.

مجموعة مؤلفين، دليل المؤشرات الإحصائية، أدلة المنهجية والجودة - دليل رقم 9، مركز الإحصاء، أبو ظبي، الكويت، (د س ن).

مؤسسة الملك حسين، الدليل التدريبي مناهج البحث لاجتماعي، مركز المعلومات والبحوث، عمان، الأردن، (د س ن).

محمد أمين لزعر، منهجية تقرير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 116. (د س ن).

محمد جمال الدين العلوي، منهج البحث العلمي في علم السياسة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2012.

محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، ط3، 2010.

محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1987.

محمد نصر مهنا، الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1996.

محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2002.

مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1989.

- منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2007.
- منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، جامعة ناصر، غريان، ليبيا، 1991.
- معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط1، 1983.
- صالح المنصوري، التقارير والمؤشرات مفهوما وأهميتها في صناعة القرارات، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، ليبيا، ماي 2016.
- صالح قنصوه، الموضوعية في العلوم الإنسانية (عرض نقدي لمناهج البحث)، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، (د.م.ن)، 2007.
- صالح قنصوه، فلسفة العلم، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2002.
- عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات الفكرية الإلكترونية، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2007.
- عامر قنديلجي وإيمان السامرائي، البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- عبد اللطيف الصباغ، العلاقات الدولية، جامعة بنها، مصر، 2014.
- عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، (الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2004.
- عبد الرحمان العيسوي، أصول البحث السيكولوجي: علميا ومهنيا، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1997.

- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977.
- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 2010.
- علا فؤاد بلعاوي، نماذج ترتيب الدول طبقاً للمؤشرات السياسية والاقتصادية: دراسة مقارنة، دار المنظومة، اربد، الأردن، 2018.
- علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الإسكندرية، مصر، 2019.
- علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 2010.
- عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2001.
- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1989.
- عساف وآخرين، قضايا عربية معاصرة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 2001.
- رجاء محمود أبو علام، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، دار النشر للجامعات، القاهرة مصر، 2004.
- ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فرديريش إيبيرت، بيروت، لبنان، 2016.
- ريمون بودون، مناهج علوم الاجتماع، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1980.

سليمان أحمد عبيدات، القياس والتقويم التربوي، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، ط1، 1988.

سعد عبد الرحمان، القياس النفسي (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط3، 1998.

توفيق فرح وفيصل السالم، مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية، دار المثلث، بيروت، لبنان، ط2، 1979.

❖ الأطروحات والمذكرات

إياد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016.

لونيس علي، "آلية مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية"، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012.

محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.

سمير أحمد موسى البلعاوي، أثر توظيف الواجهات التعليمية على تنمية مهارات تصميم قواعد البيانات لطلبة كلية العلوم والتكنولوجيا - خانيونس، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013.

❖ المقالات

وليد عبد الحي، تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية، مجلة استشراف للدراسات لمستقبلية، العدد الأول، بيروت، لبنان، 2016.

- طالب عبد الكريم القريشي، الظاهرة الاجتماعية عند إيميل دوركايم - تحليل اجتماعي، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد السادس، السنة الثالثة، جامعة كربلاء، العراق، 2012.
- يوسف صابر حنا، لماذا يزداد الفاسدون؟ قراءة في مؤشر "الشفافية الدولية"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر، العدد 204، أبريل 2016.
- عدنان الأمين، الخداع البحثي في العلوم الاجتماعية، إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (33-34)، 2016.
- علي جوادي، فريد طهراوي، نحو قياس أفضل للتنمية البشرية - مؤشر التنمية البشرية المقترح، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 2، سبتمبر، 2017.
- علي جلال عوض، مؤشرات الأداء والترتيب بين قياس القوة وقوة المقاييس، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، مصر، 2016.
- مداحي عثمان، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، أوت 2019.
- قاسم حجاج، أهمية صناعة المؤشرات في الاستشراف الاستراتيجي: مدخل معرفي منهجي، مجلة استشراف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، بيروت، لبنان، 2016.
- رنا أبو عمرة، مأزق الخصوصية وعوامل الإنهيار في مؤشر "الدول الفاشلة"، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، مصر، 2016.
- سلطان بلغيث، مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية بين الذاتية والموضوعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 3، 2009.

ثروة شعلان، متغيرات المالية العامة والمتغيرات الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 7، رقم 3، 2019.

شذى موسى الروابدة، مؤشرات التنمية البشرية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 5، رقم 2، 2018.

خالد حنفي علي، الأهمية البحثية والسياسية المتصاعدة لـ"المؤشرات"، مجلة السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية، القاهرة، مصر، 2016.

شادي عبد الوهاب، مؤشر الإرهاب العالمي.. اختزال تفسيري وربط تعسفي، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، المجلد 51، أبريل 2016.

غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية - مع الإشارة إلى حالة العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العراق، العدد 9، 2016.

زكريا خنجي، أنواع وفوائد مؤشرات الأداء، جريدة أخبار الخليج، تاريخ النشر 31 جويلية 2016، البحرين، تاريخ الاطلاع 21/09/2020، <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1030791>

Nye, Joseph (2012). "China's Soft Power Deficit To catch up, its politics must unleash the many talents of its civil society. The Wall Street Journal. Seen 24/2/2018

❖ الملتقيات والمؤتمرات

العمرى هاني عبد الرحمان، منهجية تطبيق بطاقة قياس الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2009.

رداد خميس عبد الرحمان، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الإحصائي العربي، سرت، ليبيا، 2009.

❖ التقارير

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010: عدد خاص في الذكرى العشرين، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.

تقرير التنمية البشرية 2002، <https://www.undp.org/content/undp/en/home/>.

مكتب تقرير التنمية البشرية (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home.

تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص 344 (UNDP)،

www.undp.org/content/undp/en/home.

تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص 344 (UNDP)،

www.undp.org/content/undp/en/home.

المؤشر العربي 2018/2017، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Reports.aspx?>

التقرير العالمي لسياسات السعادة وجودة الحياة 2019، ص 13.

https://s3.amazonaws.com/ghwbpr-2019/UAE/GHWPR_2019_Ar_web.

❖ الوثائق الإلكترونية

معجم المعاني الجامع، تاريخ الاطلاع 2016/10/16، <https://www.almaany.com/ar/dict/ar>.

رحاب معاذ، الفرق بين الظاهرة والمشكلة، تاريخ الاطلاع، 2016/10/16،

<https://www.mawdoo3.com>.

بهجت قرني، الاتجاهات الجديدة في تحليل العلاقات الدولية: إشكاليات التحول، مركز الأهرام للدراسات

السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع، 2016/10/20، <http://www.acpss.ahram.org.eg>.

علي عبد سلمان، التنبؤ واستشراف المستقبل السياسي، تاريخ الاطلاع، 2016/10/21

<http://burathanews.com/arabic/studies/>

عمر محمود، التحليل السياسي تحقيق في أسباب الظاهرة السياسية ونتائجها، تاريخ الاطلاع،

<https://www.newiraqcenter.com> 2016/10/23

محمد وقيدي، تحليل الظاهرة السياسية، تاريخ الاطلاع، 2016/10/25،

<https://www.alawan.org>

الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع، 2019-01-02، <http://www://.un.org>

"https://www.mobt3ath.com"، 2016/11/01، تاريخ الاطلاع، موقع مبتعث،

عدنان الأمين، البحث الكمي، موقع شمعة، تاريخ الاطلاع، 2016/11/25،

<https://www.shamaa.org/uploads>

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مناهج دراسة السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع

<https://www.politics-dz.com>، 2016/11/27

الموقع الرسمي لمعهد الاقتصاد والسلام، تاريخ الاطلاع، 2018/07/12،

<http://economicsandpeace.org>

موقع: www.visionofhumanity.org، تاريخ الاطلاع، 2018/07/15.

موقع: <http://economicsandpeace.org/research/#measuring-peace>، تاريخ الاطلاع 16/

الموقع الرسمي لفريدم هاوس: <https://freedomhouse.org/about-us>، تاريخ الاطلاع،

2018/07/22.

المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية. <https://www.iicss.iq/?id=412>، تاريخ الاطلاع،

2018/07/25.

مكتب تقرير التنمية البشرية (UNDP)، www.undp.org/content/undp/en/home، تاريخ الاطلاع، 2018/07/29.

الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

<https://www.undp.org/content/undp/en/home/> تاريخ الاطلاع، 2018/08/06.

موقع الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/>،

تاريخ الاطلاع، 2018/08/08.

<https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/brnmj-lmm-lmthd->

[Inmyyw/](https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/brnmj-lmm-lmthd-) تاريخ الاطلاع، 2018/08/09.

منظمة الشفافية الدولية، أسئلة متكررة - مدركات الفساد، تاريخ الاطلاع 2018/08/17،

<https://www.transparency.org/en/>

<https://www://economicsandpeace.org/>، تاريخ الاطلاع 2018/08/25، **GLOBAL**

TERRORISM INDEX 2019

موقع قاعدة بيانات الإرهاب العالمي، تاريخ الاطلاع 2018/08/26،

<https://www.start.umd.edu/gtd/>

موقع مركز شرفات للدراسات، [التقرير الثاني عن مؤشر الإرهاب في الأردن](https://www.start.umd.edu/gtd/)، تاريخ الاطلاع

<https://www.hafryat.com/ar/blog> . 2018/08/28

BRIEFING. MEASURING THE 'GLOBAL TERRORISM INDEX 2019

IMPACT OF TERRORIS، تاريخ الاطلاع 2018/08/30 .

<https://www://economicsandpeace.org/>

كرغ داميان سميث، "اعتراض على ما يُدعى الرابطة بين الإتجار بالبشر وتمويل الإرهاب"، نشرة الهجرة

القسرية 64، جوان 2020. تاريخ الاطلاع 2020/09/02.

<https://www.fmreview.org/ar/issue64/smith>

الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، www.undp.org/content/undp/en/home

تاريخ الاطلاع 2020/02/11،

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تاريخ الاطلاع 2020/09/18 ،

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies>

اللغة الأجنبية ➤

Arch Puddington ، **Freedom in the World 2018 The Annual Survey of Political Rights & Civil Liberties** ،Freedom House • New York, NY, and Washington, DC ،.2018

Guilford-J, **Psychometric Methods**, McGraw-Hill, 1945.

W L. Neuman. **Social Research Methods** (Boston: Allyn and Bacon, 2000).

Jeremy Bernstein, **A Theory for Everything, Copernicus, An imprint of Springer-Verlag**, New York, 1996.

Parmenter, David, **Key Performance Indicators**, New York, USA,2010.

Li Lin, Leng Hongtao.(2017). Joseph Nye"s **Soft Power Theory and Its Revelation Towards Ideological and Political Education, Humanities and Social Sciences**. Vol. 5, No. 2.

Pierre Allan& Kjell, Goldmann (eds), The End of The Cold War " Introduction :**Three Debates about The End of The Cold War: Evaluating Theories of International Relation, Netherlands, Martins Nijhoff Publishers,1992. "Kjell Goldmann**

Kimberly Hutchings, **“The possibility of Judgement: Moralizing and The Orizinge in International Relations”** Review of International Studies, Vol 18, NO :1, January 1992.

Liu Yang. (2009). **“soft power” Research Summary**. **Academi Exchange**, vol.12.

Han Bo, Jiang Qingying. (2009). **Soft Power: Chinese Perspective- Beijing**: Renmin Publishing House.

PROV , **Key Performance Indicators, Public Record Office Victoria**, North Melbourne, Australia, 201

➤ الفهرس

2.....	<u>شكر وعرفان</u>
4.....	<u>الإهداء</u>
5.....	<u>مقدمة</u>
	<u>الفصل الأول: إشكالية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: بين المناهج</u>
25.....	<u>المعيارية والإحصائية</u>
27.....	<u>المبحث الأول: ماهية ظواهر العلاقات الدولية</u>
27.....	<u>المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول العلاقات الدولية</u>
45.....	<u>المطلب الثاني: مناهج البحث العلمي في حقل العلوم السياسية</u>
53.....	<u>المطلب الثالث: المقاييس وترتيب الدول كأحد مؤشرات القوة الناعمة</u>
64.....	<u>المبحث الثاني: خصائص الاتجاهات المعرفية في دراسة الظواهر السياسية الدولية</u>
65.....	<u>المطلب الأول: المناهج المعيارية الكيفية</u>
69.....	<u>المطلب الثاني: المناهج الإحصائية (الكمية)</u>
78.....	<u>المبحث الثالث: إشكالية تحصيل الموضوعية بين المناهج المعيارية والإحصائية</u>
78.....	<u>المطلب الأول: أهمية الموضوعية في البحث العلمي</u>
86.....	<u>المطلب الثاني: أدوار وأسس المناهج الإحصائية</u>
91.....	<u>المطلب الثالث: تحقيق الموضوعية من خلال المنهج الإحصائي</u>
95.....	<u>خلاصة واستنتاجات</u>
98.....	<u>الفصل الثاني: الأصول المعرفية والتاريخية للمؤشرات</u>
99.....	<u>المبحث الأول: الإطار المعرفي للمؤشرات</u>
99.....	<u>المطلب الأول: تعريف المقاييس والمؤشرات</u>

106	المطلب الثاني: أنواع ووظائف المؤشرات
114	المطلب الثالث: التطور التاريخي لصناعة المؤشرات
118	المبحث الثاني: تصنيف وأهداف المؤشرات
118	المطلب الأول: أقسام وأصناف المؤشرات
120	المطلب الثاني: أهداف ودوافع المقاييس والمؤشرات
129	المبحث الثالث: المؤشرات من حيث القوة والتأثير
129	المطلب الأول: أبعاد قوة المؤشرات
130	المطلب الثاني: تحليل قوة المؤشرات وتأثيراتها
132	المبحث الرابع: أساليب بناء وإنتاج المؤشرات
132	المطلب الأول: متطلبات وجوانب عملية القياس
134	المطلب الثاني: خطوات بناء المؤشرات
136	خلاصة واستنتاجات
139	الفصل الثالث: مؤشرات دراسة ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة: الأنواع والهيئات المنتجة
141	المبحث الأول: تصنيف المؤشرات ومراكز إصدارها
142	المطلب الأول: نماذج لتصنيف بعض المؤشرات
183	المطلب الثاني: أهم مراكز بناء وإصدار المؤشرات (دولية، وطنية)
201	المطلب الثالث: نماذج لمراكز قواعد البيانات
209	المبحث الثاني: نماذج تحليلية عن بعض مراكز إصدار المؤشرات
210	المطلب الأول: مركز معهد الاقتصاد والسلام
219	المطلب الثاني: مؤسسة فريدوم هاوس
224	المطلب الثالث: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

233	المطلب الرابع: مؤسسة الشفافية الدولية
244	<u>خلاصة واستنتاجات</u>
249	الفصل الرابع: تقييم استخدامات المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة
251	المبحث الأول: نماذج تحليلية عن بعض المؤشرات واستخداماتها
252	المطلب الأول: مؤشر الإرهاب العالمي (معهد الاقتصاد والسلام)
279	المطلب الثاني: مؤشر الحرية في العالم (مؤسسة فريدوم هاوس)
304	المطلب الثالث: مؤشر مدركات الفساد (الشفافية الدولية)
317	المطلب الرابع: مؤشر التنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
328	المطلب الخامس: المؤشر العربي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)
342	المبحث الثاني: الجوانب الإيجابية والسلبية في استخدام المؤشرات
342	المطلب الأول: التداعيات الإيجابية لاستعمال المؤشرات - المزايا
353	المطلب الثاني: الإشكاليات البحثية والتأثيرات السياسية - الحدود
363	<u>خلاصة واستنتاجات</u>
370	<u>الخاتمة</u>
381	<u>قائمة المراجع</u>
392	<u>الفهرس</u>
397	<u>فهرس المخططات والخرائط والأشكال التوضيحية</u>
398	<u>فهرس الجداول</u>
401	<u>الملخص</u>

➤ فهرس المخططات والخرائط والأشكال التوضيحية

الصفحة	المخططات والخرائط والأشكال التوضيحية
34	مخطط يوضح تعريف العلاقات الدولية
37	مخطط يوضح أطر تحليل ظواهر العلاقات الدولية
41	مخطط يوضح مفهوم الظواهر السياسية الدولية المعاصرة
66	مخطط تعريف المنهج الكيفي
68	مخطط يوضح السمات العامة للمناهج المعيارية
71	مخطط يوضح تعريف المنهج الكيفي
73	مخطط يوضح مراحل إنشاء المتغيرات
100	مخطط لتعريف المقياس
107	مخطط يوضح معايير تصنيف المقاييس
112	مخطط يوضح أنواع المقاييس
120	مخطط أهداف المقاييس والمؤشرات
122	مخطط فوائد المقاييس والمؤشرات
124	مخطط يوضح دوافع صناعة المؤشرات
125	مخطط يوضح شروط دقة وصدق المقياس
130	مخطط يوضح قوة المؤشرات
131	مخطط يوضح تأثير المستويات على المؤشرات
133	مخطط يوضح متطلبات وجوانب عملية بناء المؤشرات
136	مخطط يوضح كيفية بناء المؤشرات
185	مخطط يوضح الأطراف التي تساهم في اصدار المؤشرات
267	مخطط توضيحي لمؤشر الإرهاب العالمي
286	مخطط يوضح النطاقات المحتملة في مؤشر الحرية في العالم
313	خريطة توضح نسب الفساد في العالم سنة 2019
319	شكل يوضح منهج التحليل لمفهوم التنمية البشرية
321	شكل يوضح دليل البعد
322	شكل يوضح حساب دليل العمر المتوقع

فهرس المخططات والخرائط والأشكال التوضيحية و الجداول

323	شكل يوضح حساب دليل التعليم
324	شكل يوضح حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي
325	شكل يوضح حساب دليل التنمية البشرية
331	الشكل يبين المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم
332	يبين الشكل ثقة الجمهور بالجهاز القضاء في بلدانهم
334	الشكل يبين المستجيبين في مقولة "أن النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام" بحسب بلدانهم في مؤشر 2018/2017 مقارنة بنتائج مؤشرات 2016 و2015 و2014 و2013/2012)
335	الشكل يبين المستجيبين الذين أفادوا أنهم قاموا بالمشاركة في توقيع عريضة، أو رسالة، أو وثيقة احتجاج خلال الاثني عشر شهرا الماضية
337	الشكل يبين مؤيدو مقولة "إن كل شخص غير متدين هو بالتأكيد شخص سيئ ومعارضوها
338	الشكل يبين تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية
340	الشكل يبين أي العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك: تنظيم الدولة الإسلامية(داعش) صناعة خارجية أو إنه نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها

➤ فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
56	جدول يمثل تصنيف جوزيف ناي لأنماط سلوكيات القوة ومواردها
77	جدول يوضح الفروقات بين المناهج الكيفية والكمية
104	جدول يوضح العناصر التي تستعمل في المؤشر
106	جدول مثال عن المؤشر
118	جدول يبين تصنيف المؤشرات من حيث الوضوح
119	جدول يبين تصنيف المؤشرات من حيث المعلومات
143	جدول يبين مؤشرات التنمية البشرية
151	جدول يبين مؤشرات بيئة الأعمال

فهرس المخططات والخرائط والأشكال التوضيحية و الجداول

154	جدول يبين مؤشرات التنافسية والعولمة
156	جدول يبين مؤشرات الحوكمة والشفافية
160	جدول يبين مؤشرات المعرفة والابتكار
162	جدول يبين مؤشرات النمو الاقتصادي
168	جدول يبين مؤشرات التنمية السياسية، الحكم، حرية الصحافة
172	جدول يبين مؤشرات الصراع، الحرب، الإرهاب
173	جدول يبين مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والحاسوب ووسائل الإعلام
175	جدول يبين مؤشرات الثقافة والدين والعرق
176	جدول يبين مؤشرات الغذاء والتغذية والزراعة
178	جدول يبين مؤشرات العلوم والتعليم والتدريب
180	جدول يبين مؤشرات البيئة
185	جدول يبين مراكز إصدار المؤشرات التابعة للأمم المتحدة
188	جدول يبين مراكز إصدار المؤشرات في أمريكا الشمالية
190	جدول يبين مراكز إصدار المؤشرات في المنطقة الأوروبية
195	جدول يبين مراكز إصدار المؤشرات في بقية العالم
196	جدول يبين المواقع المختصة بالأنظمة السياسية وبعض المؤشرات
202	جدول يبين أهم قواعد البيانات والمراكز الصادرة عنها
213	جدول يبين عناوين المراكز التابعة لمعهد الاقتصاد والسلام
213	جدول يبين عناوين مواقع معهد الاقتصاد والسلام على شبكة النت
214	جدول يمثل المراكز التي يتعامل المعهد معها
216	جدول يمثل المراكز التي تتشارك معها في قياس الاتجاهات
263	جدول يوضح أوزان المؤشر المستخدمة في مؤشر الإرهاب العالمي
263	جدول يوضح مستويات تلف الممتلكات كما هو محدد في GTD والأوزان المستخدمة في مؤشر الإرهاب العالمي
265	جدول يوضح سجل دولة افتراضي لحساب مؤشر الإرهاب
266	جدول يوضح ترجيح الوقت للعشرات التاريخية
270	جدول يمثل إحصائيات مؤشر الإرهاب العالمي حول أفغانستان سنة 2018
283	جدول يمثل الحقوق السياسية
284	جدول يمثل الحريات المدنية

فهرس المخططات والخرائط والأشكال التوضيحية و الجداول

285	جدول يمثل حالة البلاد في مؤشر الحرية في العالم
286	جدول يمثل دول ومناطق العالم في مؤشر الحرية في العالم سنة 2018
288	جدول يمثل مؤشر الحرية لبعض الدول سنة 2018
314	جدول يمثل أعلى 10 دول صنفت بأن لديها أدنى مستويات متصورة من الفساد سنة 2019
315	جدول يمثل أسفل 10 دول صنفت بأن لديها أعلى مستويات متصورة من الفساد سنة 2019
322	جدول يمثل معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية

➤ الملخص

تناولت الدراسة موضوع بناء المؤشرات وعلاقته بالظواهر السياسية الدولية المعاصرة، وتمحورت إشكالية الدراسة حول كيف ولماذا تعاضمت الأهمية النسبية للمنهج الإحصائي (بناء المؤشرات) بين مناهج البحث العلمي في حقل العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة؟ وما أثر استعمالاته في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة؟ حيث حاول الباحث الإجابة عن إشكالات عديدة تخص ما هي العلاقة التي تربط بين ظواهر العلاقات الدولية، والمناهج المعيارية والإحصائية؟ وماهي المؤشرات وعلى أي أساس تبني؟ وماهي الآلية التي تتبع في انتاجها؟ وماهي المؤشرات ذات التأثير الكبير على الساحة الدولية؟ وعلى ماذا ترتكز مراكز البيانات في اصدار المؤشرات؟ وكيف يتم استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة؟ وهل يرجع ذلك إلى تصورات صانعي المؤشرات وخلفياتهم؟ أم يستند إلى خطة ومنهج علمي معرفي متفق عليه بين الباحثين والعلماء؟ وكان الباحث قد أخذ كلا من مركز معهد الاقتصاد والسلام - أستراليا ومؤسسة فريدوم هاوس - وم أ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UN، والشفافية الدولية - ألمانيا، كأثلة عن مراكز اصدار المؤشرات، إضافة إلى بعض المؤشرات التي تصدرها هذه المراكز مثل مؤشر الإرهاب العالمي، ومؤشر الحرية في العالم، ومؤشر مدركات الفساد، ومؤشر التنمية، والمؤشر العربي.

وانطلق الباحث من فرضية مفادها أن الأهمية النسبية للمنهج الإحصائي (المؤشرات) تعاضمت بين مناهج البحث العلمي في حقل العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة، على المستوى العالمي، كاستجابة فعالة وحتمية لتحدي السيطرة على تنامي التعقيد في ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة. ويعود ذلك إلى تطور العلوم الإحصائية في توصيف وتفسير الظواهر الإنسانية، وكذا ارتباط الدولة القومية الحديثة وأجهزتها

البيروقراطية التي قامت بتوظيف واستعمال المؤشرات. وكذلك نظرا لأهميتها العلمية والمعرفية، وباعتبار أنها تلعب دورا مهما في تحليل الظواهر السياسية الدولية المعاصرة.

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمد الباحث مجموعة من المناهج وأهمها المنهج التاريخي، ومنهج تحليل المضمون، والمنهج الوصفي، والمنهج المقارن، والمنهج الكمي.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة ما يلي:

- ينبغي للمؤشر الإحصائي أن يتمتع بمجموعة من الخصائص أهمها: وضوح المسمى والقدرة على قياس التغير، سهولة التفسير، إمكانية المقارنة الإقليمية الدولية.
- تسمح المؤشرات للباحث بتقييم البيانات والتأكد منها إذا كرر ذلك، فهي وسيلة لتحديد الأهداف وتصميم البرامج والسياسات، وقياس التغيرات عبر الزمان أو المكان.
- يتطلب تحليل الظواهر السياسية الدولية المعاصرة وتفسيرها استعمال طرق مختلطة (mix)، تجمع بين المناهج المعيارية والإحصائية.
- تتعدد وتنقسم دوافع بناء وصناعة المؤشرات إلى: دوافع مالية وإيديولوجية قيمية، ودوافع بحثية معرفية، وكذا من أجل طرح مؤشرات بديلة، ومواجهة التأثيرات السلبية.
- يقوم بإنتاج ونشر المؤشرات مؤسسات منها: مؤسسات عامة مثل المنظمات الحكومية، ومؤسسات خاصة كالشركات الاستشارية، والجامعات العامة ومراكز البحث والأكاديميون والأفراد.
- نظام إدارة قواعد البيانات، برنامج يتم من خلاله استرجاع البيانات أو إضافة التعديل عليها أو حذفها وكذا إدارتها بسهولة. حيث يتمكن الأشخاص والباحثين والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية من الوصول إلى هذه المراكز وتناول المعلومات بسهولة.

- تقتقد المؤشرات للإدراك اللازم الذي يتوفر لدى بعض الباحثين والعلماء والمفكرين أصحاب الخبرة، لدى فإن العامل البشري قد يخدم المؤشرات في ظل ظروف معينة.
- سيادة الرؤية الأحادية الغربية في فهم الظواهر ومعالجتها، يرجع إلى أن المناطق الأخرى في العالم، ومنها منطقتنا العربية تتعامل معها بمنطق الاستهلاك البحثي، والتبعية الفكرية، دون إنكار وجود مجهودات لبناء مؤشرات وطنية.

الكلمات المفتاحية: المناهج الإحصائية - المناهج المعيارية - المؤشرات - الظواهر السياسية الدولية

المعاصرة

Le résumé :

Le résumé :

Cette recherche porte sur la construction des indices et son lien avec les phénomènes politiques internationaux contemporains. La problématique se focalise sur comment et pourquoi on a donné une grande importance au pourcentage déclarée par l'approche statistique (les indications) entre les méthodologies de la recherche scientifique dans le domaine de la politique, d'une manière générale, et les relations internationales d'une manière particulière ? Et quel est son impact dans une étude des phénomènes politiques internationaux contemporains ?

Le chercheur a essayé de répondre aux différentes problématiques ce qui concerne l'étude de la relation des phénomènes politiques internationaux et les approches normatives et statistiques ? Quels sont les indices et sur quelle base se fondent-elles ? Quel sont les mécanismes à suivre pendant son élaboration ? Quels sont les indices les plus reconnus au niveau international ? Sur quel principe se base les centres des données pour déclarer les indices ? Comment sont-ils utilisés ces indices lors d'une étude des phénomènes politiques internationaux contemporains ? Est-ce que le choix de ces indices se réfère selon les personnes qui les ont établis et selon leurs perspectives personnelles ? Ou les indices se basent sur un plan et une démarche scientifique cognitive reconnue par les chercheurs et les spécialistes ? Pour répondre à ces problématiques, le chercheur s'est basé sur de différents centres qui déclarent les indices tels que : L'institut pour l'économie et la paix- Australie, Institut Freedom House – Etats-Unis, Programme des Nations Unies pour le développement, et Transparency International – Allemagne, comme des sources qui annoncent les indices.

D'autant plus, il s'est basé sur les indices qui ont été déclarés toujours de ces centre à titre d'exemple : les indices mondial du terrorisme, indices de la liberté dans le monde, indices de perception de la corruption, indices de développement et l'indice arabe.

Le chercheur a supposé que cette démarche est devenue plus importante dans la démarche scientifique dans le champ politique, d'une manière générale, et les relations internationale, en particulier, sur le niveau mondial, comme réponse efficace et fatale pour affronter le contrôle sur la complexité croissante des phénomènes dans les relations internationales contemporaine. Cela revient au développement des sciences statistiques dans le classement et l'explication des phénomènes humains et aussi à l'engagement des État-nation contemporains et ses appareils

Le résumé :

bureaucratiques qui ont employé et utilisé ces indices. Vu son importance scientifique et formative en jouant un rôle important dans les analyses des phénomènes politiques internationaux contemporains

Pour répondre à ces problématiques, le chercheur a fait recours aux plusieurs approches y compris l'approche historique, l'approche analytique des contenus, l'approche descriptive, l'approche comparative et l'approche quantitative.

Les résultats les plus importants obtenus de cette étude sont:

- 1) L'indice statistique doit avoir les caractéristiques suivantes : la clarté de l'étiquette et sa capacité de mesurer le changement, la facilité de l'explication, et la possibilité de faire une comparaison régionale internationale.
- 2) L'indice permet au chercheur d'évaluer les données et de les contrôler à plusieurs reprises. Parce qu'il est un moyen pour déterminer les objectifs, pour créer des programmes et des politiques et pour mesurer les changements selon le temps et l'espace.
- 3) L'analyse et l'explication des phénomènes politiques internationaux contemporains consistent à utiliser plusieurs méthodes mixtes qui engendrent les différentes approches normative et statistique.
- 4) Le motif de la construction et la fabrication des indices se multiplient et se divisent entre : des motifs financiers et idéologiques évaluatifs, des motifs de recherches cognitives aussi pour proposer d'autres indicateurs équivalents à fin de résister face aux influences négatives.
- 5) l'indice permet de produire et répandre les indices des établissements comme: les établissements publics tels les organisations étatiques, les établissements privés à titre d'exemple les sociétés de conseil, les universités, les centres de recherches, les académiciens et les particuliers.
- 6) Le système de gestion des bases de données est un programme pour récupérer les données ou d'en ajouter des modifications, d'en supprimer et de la mieux gérer. Pour que les personnes, les chercheurs et les organisations internationaux régionaux ainsi que locaux arrivent à ces centres et prendre les informations facilement.

Le résumé :

7) Cependant, les indices restent impuissants face aux capacités des chercheurs, des scientifiques et des penseurs qui ont de l'expérience, par conséquent l'aspect humain peut mieux aider les indices sous certaines circonstances.

8) La conception de *L'individualisme occidental* pour comprendre les phénomènes et les résoudre est devenue dominante, ce qui fait que notre région arabe, et toute les régions du monde d'ailleurs, l'utilise sous la perspective de la recherche, de la subsidiarité intellectuelle, sans nier l'existence des efforts pour la construction des indices nationaux.

Mots-clés : approches statistiques - approches normatives - indicateurs - phénomènes politiques internationaux contemporains

Summary :

Summary :

The study dealt with the issue of building indicators and its relationship to contemporary international political phenomena. The problem of the study about how and why the relative importance of the statistical method (building indicators) has grown Between scientific research methods in the field of political science in general and international relations in particular? And what effect using it in studying contemporary international political phenomena? Where the researcher tried to answer the many problems concerning what is the relationship between the phenomena of international relations, and normative approaches and statistic? What are the indicators and on what basis are they based? What is the mechanism used in its production? What are the Indicators that have a significant impact on the international arena? And what is the data center based on Indicators? How are indicators used in studying contemporary international political phenomena? Is that goes back to the perceptions of the indicator makers and their backgrounds? Or is it based on a plan and cognitive scientific approach that agreed among scientists and researchers? The researcher had taken both from the Center for Economics and Peace - Australia, Freedom House, and MA, UNDP, Transparency International - Germany, as examples of centers for issuing indicators, in addition to some indicators that It is issued by such centers as the Global Terrorism Index, the Freedom in the World Index, and the Perceptions Index Corruption, development index, and Arab index.

The researcher started from the hypothesis that the relative importance of the statistical method (indicators) has increased Between scientific research methods in the field of political science in general and international relations in particular, at the level The world, as an effective and inevitable response to the challenge of controlling the growing complexity of the phenomena of international relations contemporary. This is due to the development of statistical sciences in the description and interpretation of human phenomena, as well as, The relationship of the modern nation-state and its bureaucratic apparatus that employed and used indicators.

Also, given its scientific and cognitive importance, and considering that it plays an important role in the analysis of contemporary international political phenomena.

In order to answer these questions, the researcher adopted a set of approaches, the most important of which are the historical approach, and the Content analysis, descriptive approach, comparative approach, and quantitative approach.

Among the most important findings of the researcher in this study are the following:

The statistical indicator should have a set of characteristics, the most important of which are: Clarity of the name and the ability to measure change, ease of interpretation, international regional comparability.

Summary :

- Indicators allow the researcher to evaluate the data and verify it if he repeats this, as it is a means of determining objectives, design programs and policies, and measure changes over time or space.

The analysis and interpretation of contemporary international political phenomena requires the use of mixed methods, it combines normative and statistical approaches.

The motives for building and manufacturing indicators are varied and divided into: financial, ideological, and value motives, and cognitive research motives, as well as in order to put forward alternative indicators, and to confront the negative influences.

- The indicators are produced and published by institutions, including: public institutions such as governmental organizations, and private institutions such as consulting firms, public universities, research centers and academics and individuals.

Database management system, a program through which data is retrieved or modified

Or delete them and manage them easily. Where people, researchers and international and regional bodies and the local authorities can easily access these centers and take up the information.

The indicators lack the necessary awareness that some experienced researchers, scientists and thinkers have. So, the human factor may serve the indicators under certain conditions.

The dominance of the Western mono-vision in understanding and treating phenomena, due to the fact that other regions in the world, including our Arab region, it deals with it with the logic of research consumption and intellectual dependence ,without denying the existence of efforts to build national indicators.

